



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مختبر اقتصاد، مالية وإدارة الأعمال ECOFIMA
فرقة بحث: التحليل القطاعي
وبالتعاون مع فرقة النمذجة والمحاكاة



كتاب جماعي بعنوان: حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة

ذو الترقيم الدولي: ISBN: 978-9931-9590-5-2

سكيكدة في: 2020/11/10

الرقم: 2020/6

شهادة نشر

تشهد الدكتورة: سلطان كريمة رئيس مشروع الكتاب الجماعي، والدكتور: مقيح صبري مدير مختبر الاقتصاد، المالية، وإدارة أعمال بأن:

razika.mekhoukh@univ-msila.dz

جامعة مسيلة

الدكتورة: مخوخ رزيقة

قد شاركت في الكتاب الجماعي حول: "حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة"
بمقال معنون بـ: دور القطاع المقاوлатي في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The role of the enterprise sector in promoting small and medium-sized enterprises in
Algeria

سلمت هذه الشهادة بطلب من المعني لاستخدامها فيما يسمح به القانون.

مدير المختبر:

الدكتور: صبري مقيح



رئيس المشروع:

الدكتورة: كريمة سلطان

كتاب جماعي حول: "حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة"

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، الجزائر

البريد الإلكتروني الخاص بالكتاب: livrecollectif.2020@gmail.com



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مختبر اقتصاد، مالية وإدارة الأعمال ECOFIMA
فرقة بحث: التحليل القطاعي
وبالتعاون مع فرقة النمذجة والمحاكاة



كتاب جماعي دولي بعنوان

حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة



تحرير وإعداد: د. سلطان كريمة
رئيس اللجنة العلمية: د. بوالشعور شريفة
الإشراف العام: د. مقيح صبري
تأليف: مجموعة من الباحثين

ISBN: 978-9931-9590-5-2

كتاب جماعي بعنوان: حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة



منشورات مختبر اقتصاد، مالية وإدارة الأعمال ECOFIMA

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

الإيداع القانوني: نوفمبر 2020

ISBN 978 - 9931 - 9590 - 5 - 2



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر ECOFIMA
فرقة بحث: التحليل القطاعي
وبالتعاون مع فرقة بحث: النمذجة والمحاكاة

كتاب جماعي دولي بعنوان:

حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة

تحرير وإعداد: د. سلطان كريمة

رئيس اللجنة العلمية: د. بوالشعور شريفة

الإشراف العام: د. مقيّم صبري

تأليف: مجموعة من الباحثين

ISBN : 978-9931-9590-5-2

كتاب جماعي بعنوان:

حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة

تحرير وإعداد: د. كريمة سلطان

رئيس اللجنة العلمية: د. شريفة بالشعور

الإشراف العام: د. صبري مقيم

تأليف: مجموعة من الباحثين

LABO : ECOFIMA

Université de Skikda

ISBN : 978-9931-9590-5-2

Dépôt légal : Novembre 2020

مختبر اقتصاد مالية وإدارة أعمال

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

ISBN : 978-9931-9590-5-2

الإيداع القانوني: نوفمبر 2020

- إن كل ما ورد في طيات هذا الكتاب يعبر عن وجهات الباحثين المؤلفين للكتاب؛
- لا يسمح بطبع أو نسخ أو إعادة نشر أي جزء من هذا الكتاب إلا بإذن خطي مسبق من قبل معد هذا الكتاب

اللجنة العلمية للكتاب

رئيس اللجنة العلمية: د. بوالشعور شريفة

أعضاء اللجنة العلمية:

أ.د. شريف سعد الطحان	رئيس الاتحاد الدولي للتنمية المستدامة الاسكندرية - مصر	د. مير أحمد	مدير حاضنة أعمال جامعة مسيلة الجزائر
أ.د. حسين الزبود	جامعة آل البيت - الأردن	د. بسام حسن الرميدي	جامعة السادات - مصر
أ.د. البطاينة ابراهيم	جامعة آل البيت - الأردن	د. قمري زينة	جامعة سطيف 1 - الجزائر
أ.د. زرار العياشي	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. طلحي فاطمة الزهراء	جامعة سوق اهراس - الجزائر
د. مقيص صبري	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. طيار احسن	جامعة سكيكدة - الجزائر
د. عيساوي نصر الدين	جامعة أم البواقي - الجزائر	د. بوغازي فريدة	جامعة سكيكدة - الجزائر
د. بوغليطة إلهام	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. غلاب رشيد	جامعة جيجل - الجزائر
د. سلطان كريمة	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. بوالشعور شريفة	جامعة سكيكدة - الجزائر
د. بوفامة عمر	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. ساحلي لزهر	جامعة سكيكدة - الجزائر
د. بن أحمد آسية	جامعة سيدي بلعباس - الجزائر	د. فروم محمد الصالح	جامعة سكيكدة - الجزائر
د. بلحاج مريم	جامعة تلمسان - الجزائر	د. ادريس أميرة	جامعة عين تموشنت - الجزائر
د. بوالكور نور الدين	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. مقيطع حمزة	جامعة سكيكدة - الجزائر
د. بوجعادة إلياس	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. مرقع آمال	جامعة سكيكدة - الجزائر
د. سلامة وفاء	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. بوغنينبة وهيبة	جامعة سكيكدة - الجزائر
د. بوطيخ ليلي	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. شيلي إلهام	جامعة سكيكدة - الجزائر
د. غياذ كريمة	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. ضياف علية	جامعة سكيكدة - الجزائر
د. سعد قرمش زهرة	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. بوفليسي نجمة	جامعة سكيكدة - الجزائر
د. طويل ياسمين	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. سحاب نادية	جامعة سكيكدة - الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " سورة النمل الآية 19

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام أما بعد.....
الحمد والشكر لله الذي كان لنا خير معين ووفقنا إلى إنجاز وإتمام هذا الكتاب
وتقديرًا وعرفانا أتقدم بخالص شكري لكل الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم الهادفة والتي كان كل
مقال منها جزء قيم من هذا الكتاب.
كما أتقدم إلى كل أعضاء اللجنة العلمية الذين ساهموا بأرائهم من خلال تقييم الأبحاث مما ساعدنا
على إخراج الكتاب بهذه الصورة.

المحتويات

افتتاحية الكتاب			
الرقم	عنوان البحث	المؤلف (ين)	الصفحة
1	حاضنات الأعمال: إطار مفاهيمي	د.الرميدي سمير بسام د.طلحي فاطمة الزهراء	29-9
2	الإطار التشريعي لحاضنات الأعمال في الجزائر	د. سلطان عمار	54-30
3	دور التمويل الاسلامي في دعم حاضنات الاعمال	د.بن علقمة مليكة	76-55
4	حاضنات الأعمال واستدامة المؤسسات الناشئة	د. بوغازي فريدة	93-77
5	حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة بالجزائر:....التحديات وسبل التفعيل	د. بلحاج حبيبة	112-94
6	دور القطاع المقاولاتي في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	د.مخوخ رزيقة	128-113
7	حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة - دراسة حالة السعودية مع الإشارة لحالة الجزائر	د.مقيمح صبري ط د.خالدي حسينة	150-129
8	مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة TIEC - حاضنات مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال المصري نموذجاً-	د.سلطان كريمة د.سعد قرمش زهرة	170-151
9	دور حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم التفكير الابداعي	د.بوعنينة وهيبة د.سلامة وفاء	189-171
10	دور حاضنات الأعمال في دعم ريادة الأعمال الاجتماعية	د.زياني خولة د.بوغليطة إلهام	205-190
11	حاضنات الأعمال التكنولوجية آلية لإرساء دعائم الإستقرار والنمو للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	د.مهدي مراد د.لطرش صبرينة	228-206
12	دور حاضنات الأعمال الرقمية في دعم رواد الأعمال -دراسة حالة حاضنة الأعمال الرقمية في قطر-	د.عرقوب خديجة د.جمال كنزة	247-229
13	حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الناشئة: عرض نماذج عالمية	د.زيدان كريمة	265-248

	د.سعدى رندة		
287-266	ط.د.بن فاضل وسيلة	حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم وتطوير المؤسسات "Startups الناشئة" -قراءة في تجارب بعض دول شرق آسيا-	14
309-288	د.بن منصور ليليا د.بوقنة سليم	حاضنات الاعمال كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة -تجربة الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا-	15
330-310	AbdelmadjidB adri	Business Incubators are a way for the survival and development of Emerging Enterprises about of developed countries	16

افتتاحية الكتاب

تعتبر المؤسسات الناشئة StartUps، مصدرا رئيسي للإبداع وخلق مناصب عمل، وقد أصبحت السبيل لدعم التنمية في أغلب دول العالم، نظرا لأهميتها الاستثمارية والتنموية الناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة، ومرونتها ومشاريعها المبتكرة، وسهولة انتشارها جغرافيا، ومساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي. إلا أنه ونتيجة لتبنيها أفكار جديدة ومبتكرات إبداعية فهي بذلك تكون فائقة المخاطرة وهذا لا ينفي حاجتها للرعاية والمساندة للوقوف في وجه المنافسة وإحاطتها بعناية خاصة، والتغلب على العقبات التي تقف أمام استمرارها واستدامتها، وعلى ذلك ظهرت مؤسسات وجهات مختصة في ذلك؛ ولعل من أبرزها ما أطلق عليها حاضنات الأعمال، وهي برامج صممت خصيصا لتطوير المؤسسات، حيث تتمثل مهامها في توفير المتطلبات الضرورية لتنمية وتطوير المشاريع الشبابية والمؤسسات الناشئة، وذلك من خلال الدعم الشخصي لأصحاب المشاريع وتدريبهم وتوجيههم ورفع مستوى مهاراتهم، ومساعدتهم على تكوين علاقات ناجحة ومفيدة تخدمهم في مسارهم. بالنسبة للجزائر تعتبر كل من فكرة المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال من الأفكار الفتية في بيئة الأعمال الجزائرية، وقد تزايد اهتمام صناع القرار في الفترة الأخيرة على هذا الموضوع لدرجة استحداث وزارة مؤسسات ناشئة، ووزارة منتدبة للحاضنات، وهذا وعيا منهم بقدرة المؤسسات الناشئة على خلق القيمة المضافة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة من تنوع اقتصادي، واستقرار اقتصادي بعيدا عن تقلبات سعر برميل النفط. وعلى هذا ستم من خلال مؤلفات هذا الكتاب الإجابة على الإشكالية التالية:

- ماهو دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وتبسيط الضوء على أهم جوانب الموضوع تم اعتماد جملة من المحاور .

المحور الأول:الإطار المفاهيمي والتشريعي لحاضنات الأعمال وشروط نجاحها والصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛

المحور الثاني:دور حاضنات الأعمال في استدامة المؤسسات الناشئة؛

المحور الثالث: واقع وآفاق حاضنات الأعمال في الجزائر، ومقترحات نجاحها؛

المحور الرابع:حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز الإبداع والابتكار في المؤسسات الناشئة؛

المحور الخامس:دور حاضنات الأعمال في تدعيم ريادة الأعمال؛ ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة؛

المحور السادس: حاضنات الأعمال الرقمية ودورها في مرافقة المؤسسات الناشئة؛

المحور السابع:تجارب دولية رائدة في مجال حاضنات الأعمال.

حاضنات الأعمال: إطار مفاهيمي

Business Incubators: Conceptual Framework

طلحي فاطمة الزهراء
أستاذة محاضرة أ – جامعة محمد الشريف
مساعدة سوق أهراس
Fatmazohra.talhi@yahoo.fr

الرميدي بسام سمير
دكتور بكلية السياحة والفنادق – جامعة مدينة
السدات
Bassam.samir@fth.usc.edu.eg

Abstract:

Business incubators have become of great importance, especially in light of encouraging entrepreneurship, the trend towards self-employment, and the creation of new generations of entrepreneurs with creative ideas. The role of business incubators is based on providing full support to emerging projects regarding how to transform ideas into actionable projects, and to follow up on those projects to maturity and out of the incubator. The study aims to present the conceptual framework for business incubators, the services they provide, how to achieve success, and the obstacles they face in work. The researcher relied on the descriptive approach to achieve the goal of the study. The study concluded that there is a vital and indispensable role for business incubators, especially in emerging projects, and their support to entrepreneurs greatly to achieve success, the growth of markets and industries, and the achievement of economic and social development.

Keywords : business incubators, entrepreneurship, entrepreneurial projects.

JEL Classifications: L26, M13

المخلص:

أصبحت حاضنات الأعمال ذات أهمية كبيرة، خاصة في ظل تشجيع ريادة الأعمال، والاتجاه نحو العمل الحر، وخلق أجيال جديدة من رواد الأعمال أصحاب الأفكار الإبداعية. ويرتكز دور حاضنات الأعمال علي تقديم الدعم الكامل للمشروعات الناشئة فيما يتعلق بكيفية تحويل الأفكار إلي مشروعات قابلة للتنفيذ، ومتابعة تلك المشروعات حتى النضج والخروج من الحاضنة. وتهدف الدراسة إلي عرض الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال، وما تقدمه من خدمات، وكيفية تحقيقها للنجاح، وما تواجهه من معوقات في العمل. وقد اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي لتحقيق هدف الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك دوراً حيوياً لا غني عنه تقوم به حاضنات الأعمال خاصة في المشروعات الناشئة، ودعمها لرواد الأعمال بشكل كبير لتحقيق النجاح، ونمو الأسواق والصناعات، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، ريادة

الأعمال، المشروعات الريادية

رموز تصنيف JEL: L26, M13

المقدمة

يشهد العالم العديد من التغيرات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية والتكنولوجية، والتي فرضت علي جميع الدول السعي لتطوير قدراتها واقتصادياتها (أسماء ربجي وآخرون، 2019، ص 332، حسام محمود جميل، حمزة منصور الزعبي، 2020، ص 286). ومع التوسع في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لدورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول، وذلك من خلال مساهمتها في توفير فرص العمل، وتخفيض حجم البطالة، وتحسين مستوى المعيشة (مني منصور، رضا يونس، 2019، ص 216)، وكذلك تشجيع الشباب والخريجين علي الاتجاه نحو العمل الحر، ظهرت أهمية حاضنات الأعمال كوسيلة للدعم الإداري والمالي والفني لتلك المشروعات (إبراهيم محمد حتاملة، 2019، ص 2، Amal R. Abu Shammala, 2015, p. 6)، وتعزيز قدرتها علي التغلب علي المعوقات التي تواجهها (هند خليفة الصويغي، 2018، ص 229، مروان بن علي الحربي، 2017، ص 167).

كما تعد تلك الحاضنات أحد المكونات الرئيسية للبنية التحتية الداعمة للمشروعات الريادية، وتساعد في تبني الأفكار الإبداعية، وتقديم خدمات لرواد الأعمال أصحاب الأفكار الجديدة القابلة للتطبيق (بسمة فتحي برهوم، 2014، ص 71). وقد أصبحت حاضنات الأعمال أحد مصادر إمداد المشروعات بالعديد من الخدمات والاستشارات الإدارية والتسويقية والمالية، وكذلك تقديم المساعدات المالية وفقاً لاحتياجات المشروعات الرائدة، بما يؤدي إلي خلق مجتمعاً ريادياً (باسم سليمان صالح، 2018، ص ص 41-42).

علاوة علي ما سبق؛ تعد حاضنات الأعمال إحدى المصادر الفعالة في دعم وتعزيز الإبداع والابتكار، ومصدر هام أيضاً في نقل التكنولوجيا المتطورة للمشروعات بما يساعدهما في تعزيز قدراتها الإنتاجية. ومن ثم فإن السمة المميزة للمشروعات التي تركز علي حاضنات الأعمال هي الابتكار والجودة وإمكانية النمو (جمال حامد علي، 2018، ص 567).

مشكلة الدراسة

علي الرغم من أهمية ودور حاضنات الأعمال في دعم وتشجيع ريادة الأعمال وثقافة العمل الحر، وما تقدمه من خدمات إدارية ومالية وفنية وقانونية وتكنولوجية

للمشروعات الناشئة منذ بداية طرح الفكرة وحتى النضج وخروج تلك المشاريع من الحاضنة، بجانب دور تلك الحاضنات في دعم القدرة الابتكارية للمشروعات الناشئة وتنميتها، وتوفير فرص عمل، وتخفيض حجم البطالة، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الاهتمام بالتوسع في إنشاء حاضنات الأعمال ما زال ضعيف، ويحتاج إلى مزيد من الاهتمام في الوطن العربي، حيث أن تلك الحاضنات ستمثل داعماً قوياً للمشروعات الرائدة في المستقبل، خاصة في ظل تشجيع مختلف دول العالم لريادة الأعمال. وتتخلص مشكلة الدراسة في ضعف الوعي بأهمية حاضنات الأعمال وما تقدمه من خدمات للمشروعات الناشئة إدارياً وفنياً ومالياً. كذلك ضعف الوعي بشروط نجاح عمل تلك الحاضنات، ومعايير تقييم عملها، وأهم القيود التي تعيق عملها.

وعلى هذا يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهم الأهداف التي تسعى حاضنات الأعمال لتحقيقها؟
- ما هي المزايا والخدمات التي يمكن أن تقدمها حاضنات الأعمال لأصحاب المشروعات الناشئة؟
- ما هي شروط نجاح حاضنات الأعمال ومعايير تقييمها؟
- ما هي أهم المعوقات التي تواجه حاضنات الأعمال؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوعات حاضنات الأعمال الذي أصبح حديث الساعة خاصة في ظل اتجاه معظم دول العالم إلى ثقافة العمل الحر. كما تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أحد مصادر دعم المشروعات الناشئة والمتمثلة في حاضنات الأعمال. كذلك تبرز أهمية الدراسة في تناولها لموضوع حاضنات الأعمال الذي لم يتناوله الكثير من الباحثين، ولم يبرزوا أهمية تلك الحاضنات في دعم المشروعات الصغيرة، وتنمية الاقتصاد المحلي.

أهداف الدراسة:

- إبراز مفهوم حاضنات الأعمال وأهدافها، وأهميتها، وخصائصها.
- تحديد الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال.

- عرض شروط ومعايير تقييم نجاح حاضنات الأعمال.
- التعرف علي أهم المعوقات التي تعيق عمل حاضنات الأعمال.

1-1 مفهوم حاضنات الأعمال

أشار هيفاء مرزوق شحير (2019، ص 50) و Khalid Abed Dahleez (2009، ص18) إلي أنه علي الرغم من اختلاف الكتاب حول تحديد الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال، إلا أن هناك اتفاق كبير حول الأساس الذي يركز علي مفهوم حاضنات الأعمال، وهو دعم المشروعات الناشئة، ومساعدتها في مراحل البداية والنمو والاستقرار. كما أوضح لطيفة كلاخي (2016، ص296) وأحمد ممدوح قاسم (2018، ص149) أن فكرة حاضنات الأعمال ترجع إلي فكرة الحاضنة التي يتم وضع الأطفال فيها للعناية بهم، وتوفير البيئة المناسبة لنموهم.

وقد أبرز باسم سليمان صالح (2018، ص 156) أن حاضنات الأعمال هي "منظومة اقتصادية وإدارية وفنية متكاملة، تنظر إلي كل منشأة صغيرة وكأنها وليد يحتاج إلي الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، وذلك لحمايته من المخاطر التي تحيط به، وإمداده بالطاقة اللازمة لضمان استمراريته، كما تدفع بالمنشآت تدريجياً لتصبح وليداً قوياً قادراً علي النمو، ومؤهلاً لأنشطة وآليات النجاح، ويمكنه بعد ذلك مغادرة الحاضنة إلي بيئة جديدة يتمتع فيها بالقدرة علي النمو وسط الآخرين". وتمثل حاضنات الأعمال نظام لتبني المشروعات الجديدة، ويوفر لها كافة احتياجاتها من خدمات واستشارات وأماكن من أجل البدء في تنفيذ المشروع وتشغيله، وتحقيق تنمية اقتصادية، وخدمة المجتمع المحيط (خديجة عبد العزيز إبراهيم، 2018، ص 392).

وترى سارة عبد الرحيم قشقري وريم علي الرباعي (2016، ص 37) أن حاضنات الأعمال هي كيان يُقدم الدعم والمشورة للمؤسسات الناشئة، وتعزز قدرتها علي الاستمرار والنمو خلال فترة البداية. يتنوع هذا الدعم ويشمل الدعم الإداري والمالي والفني والتجاري والقانوني، حيث تعمل تلك الحاضنات علي تسهيل الوصول إلي الآلات والمعدات المطلوبة لتلك المؤسسات، والتسويق لمنتجات المؤسسة، بجانب تدريب وتعليم العاملين في تلك المؤسسات، وتوفير كافة المعلومات التي تحتاجها المؤسسة، والهيئة التحفيز.

فيما عرفتها هند خليفة الصويغي (2018، ص238) بأنها كيان اقتصادي واجتماعي يهتم بدعم وتقديم الخدمات والاستشارات المشروعات الجديدة، والتي تتميز بالأفكار الرائدة، وذلك لتعزيز قدرتها علي البدء والنمو والاستقرار، فهي تقوم بدور الوسيط قبل مرحلة بدء تلك المشروعات وأثناء مرحلة النمو، حيث تساهم في دعم أصحاب تلك المشروعات بالخبرات والمعارف الضرورية لضمان نجاح مشروعاتهم، وتقديم الدعم المالي والمادي والبشري لتخفيف أعباء بداية تنفيذ المشروعات، بجانب تذليل كافة الصعوبات في بداية المشروع.

كما يمكن تعريف حاضنة الأعمال بأنها بيئة لرعاية وإرشاد ودعم لرواد الأعمال خلال المراحل الحرجة من بدء مشروع جديد، بهدف زيادة فرصة نجاح تلك المشروعات، وتقصير الوقت وتقليل تكلفة بدء وتنفيذ المشروع (Khalid Abed Dahleez, 2009, p.19).

بالإضافة إلي ذلك؛ عرف عبد الموجود عبد الله أبو حمادة (2016، ص39) حاضنة الأعمال علي أنها "منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهزه كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع، وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم للمشروعات المنتمية إليها". وحاضنات الأعمال هي كيان اقتصادي تنموي، يركز في عمله علي دعم رواد الأعمال المبدعين، ويقدم لهم كافة الخدمات والاستشارات والمعلومات الضرورية لبدء وتنفيذ مشروعات لخدمة المجتمع الخارجي (أسماء خلف، 2018، ص66).

وأخيراً عرفها زينب عباس زعزوع (2016، ص 180) بأنها مؤسسة تتبني وتدعم أفكار رواد الأعمال أصحاب الأفكار الإبداعية، وتوجههم لإنتاج وتقديم منتجات وخدمات جديدة وفريدة، أو تطوير وتحديث منتجات وخدمات قائمة وتقديمها بشكل مختلف، وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة لتلك الأفكار لتحويلها لمشروعات عن طريق ما تقدمه الحاضنات من خدمات إدارية واستشارات اقتصادية ومالية وفنية، بجانب توفير بعد المعدات ومستلزمات تلك المشروعات. كما تسعى تلك الحاضنات إلي تعزيز التعاون بين كافة الجهات المساعدة في إنجاح تلك المشروعات مثل مصادر التمويل والمختبرات .. الخ إلي أن تصل تلك المشروعات إلي مرحلة تكون فيها قادرة علي مواجهة وصعوبات بيئة العمل، وكذلك مواجهة المنافسين.

وبناءً على ما سبق؛ يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها كيان اقتصادي وإداري ومالي وفني وتجاري داعم لرواد الأعمال أصحاب الأفكار المتميزة، ويرتكز عملها على تبني واحتضان المشروعات الحديثة منذ بداية الفكرة إلى أن تصبح تلك المشروعات قادرة على مواجهة المنافسة في سوق العمل.

1-2 أهداف حاضنات الأعمال

أوضح سارة عبد الرحيم قشقرى وريم علي الرابعي (2016، ص38) أن حاضنات الأعمال أصبحت إحدى المصادر لضمان نجاح واستمرار ونمو المشروعات الرائدة، وذلك من خلال احتضان الأفكار المبتكرة، ودعمها، وتطويرها، وتحويلها لخدمات ومنتجات. وأضاف 25 أن 87% من المشاريع الرائدة الناجحة كانت مرتبطة بحاضنات الأعمال. أشار حسام محمد فرحات (2018، ص41) إلى أن حاضنات الأعمال تسعى لاحتضان الأفكار الجديدة لرواد الأعمال، وتعزيز ريادة الأعمال والعمل الحر، والمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخفيض حجم البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة في المشروعات الناشئة، وكذلك تشجيع روح المبادرة والمخاطرة لدى رواد الأعمال.

كما أضاف خديجة عبد العزيز إبراهيم (2018، ص 399) أن حاضنات الأعمال تسعى إلى نشر ثقافة العمل الحر داخل المجتمع، تخفيض تكاليف تنفيذ المشروعات الناشئة لتخفيف الأعباء على رواد الأعمال في البداية، وتوظيف التكنولوجيا بشكل واسع في تلك المشروعات للاستفادة بما تقدمه تلك التكنولوجيا من زيا، بجانب مساعدة رواد الأعمال على الوصول للمصادر التمويلية والجهات الحكومية المسؤولة ومراكز البحث العلمي والأسواق.

بينما ذكرت مريم والي وبلال رحالية (2020، ص 234-235) وغسان محمد خليل النجار (2017، ص52) وهيفاء مرزوق شحير (2019، ص51) و بسمة فتحي برهوم (2014، ص 80)، ومحمد إبراهيم المدهون ومني رضوان النخالة (2017، ص 28) و بسام سمير الرميدي (2018، ص380) أن أهداف حاضنات الأعمال تتمثل فيما يلي:

- دعم تنفيذ المشروعات الجديدة، والتي تهدف إلى تقديم خدمات تلبي احتياجات المجتمع.
 - توفير البيئة المناسبة والإمكانيات المطلوبة للبدء في تنفيذ المشروعات.
 - تعزيز قدرة المشروعات الجديدة على مواجهة المعوقات الإدارية والمالية والفنية والتكنولوجية التي يمكن أن تواجهها خلال المراحل الأولى من المشروع.
 - الاستفادة الكبيرة من رأس المال البشري المميز ذو المهارات والقدرات والخبرات العالية.
 - رصد وتقييم كافة المشروعات المحتضنة للتعرف على نقاط الضعف والمشكلات التي تواجهها لتفاديها في المشاريع الأخرى.
 - العمل على زيادة معدلات دخول الأفراد، وزيادة عدد المشروعات الجديدة في المجتمع، بما يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي.
 - تدريب وتأهيل رواد الأعمال على كيفية تنفيذ وإدارة المشروعات بشكل ناجح، وتقديم كافة الاستشارات لهم.
 - المساهمة في توفير مكان لإقامة المشروعات، مما يمكنها من تبادل المعلومات والخبرات بين المشروعات المختلفة التي تحتضنها.
 - تمكين رواد الأعمال من تحويل أفكارهم إلى منتجات وخدمات وتسويقها.
 - القيام بدور الوسيط بين المشروعات الجديدة والمؤسسات الإنتاجية واحتياجات السوق.
 - المساهمة في توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات، بجانب الاستشارات والتوجيهات الإدارية والمالية والفنية، ودراسات الجدوي لتلك المشروعات، وتسهيل الوصول للألات والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروع.
- كما أبرز باسم سليمان صالح (2018، ص ص 157-158) أن من بين الأهداف التي تسعى حاضنات الأعمال إلى تحقيقها ما يلي:
- المساهمة في استحداث منتجات وخدمات تتوافق مع احتياجات العملاء.
 - المساهمة في استغلال الاكتشافات العلمية الجديدة في تأسيس مشروعات جديدة رائدة.

- المساهمة في دفع نمو واستمرار المشروعات الجديدة وعدم تعثرها خاصة خلال المراحل الأولى.
 - المساهمة في التحول نحو مجتمعات المعرفة.
 - التوعية بكيفية الاستخدام الفعال للتكنولوجيا.
- أما أحمد ممدوح قاسم (2018، ص ص 195-196) فقد قسم الأهداف التي تسعى حاضنات الأعمال لتحقيقها إلى مستويين يوضحهما جدول رقم (1).
- الجدول رقم (1): أهداف حاضنات الأعمال

الأهداف علي مستوي المجتمع	الأهداف علي مستوي المشروع
- توفير فرص عمل جديدة، وتحويل البطالة إلي قوة اقتصادية.	- توفير البيئة المناسبة لتنفيذ المشروعات وحمايتها في مراحل التأسيس الأولى.
- العمل علي إعادة تنمية بعض المناطق، وتعزيز وجود تلك المشروعات بها.	- تخفيض تكاليف إقامة المشروعات.
- زيادة دخول الأفراد في المجتمع.	- تقليل المخاطر والصعوبات التي تواجه المشروعات.
- دعم المشروعات التي يحتاجها المجتمع.	- تخفيض الفترات الزمنية الأولى منذ التأسيس والدخول للمنافسة في السوق.
- دعم الاقتصاد المحلي.	- توفير الحلول المناسبة للمعوقات الإدارية والمالية والفنية التي تواجه المشروعات.
	- تعزيز وتشجيع التعاون بين المشروعات الناشئة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي أحمد ممدوح قاسم (2018، ص ص 195-196) و زينب عباس زعزوع (2016، ص ص 180-182)

1-3 أهمية حاضنات الأعمال

تسعي حاضنات الأعمال إلي تقديم العديد من الخدمات والاستشارات الفنية والمالية والإدارية والقانونية للمشروعات الريادية. كما تقدم تلك الحاضنات التمويل في أحد مراحل تنفيذ المشروع (حسام محمد فرحات، 2018، ص 36، لطيفة كلاخي، 2016، ص 297)،. كذلك دور حاضنات الأعمال في نشر الثقافة الريادية، ومساعدة المشروعات الصغيرة علي النجاح والصمود أمام المنافسة القوية، وبناء جيل جديد من رواد الأعمال الذين يتحملون المخاطرة من أجل النجاح (خديجة عبد العزيز إبراهيم، 2018، ص 369).

وتكمن أهمية حاضنات الأعمال في تقديمها لتمويل مباشر للمشروعات الجديدة أو التعريف بمصادر التمويل المختلفة، وكذلك توفير الفرص الخاصة بالحصول

علي الآلات والتجهيزات الرأسمالية للمنضمين الجديد، بجانب توفير فرص البيع والتأجير للآلات والمعدات، وتشجيع روح المبادرة والإبداع (مريم والي وبلال رحالية، 2020، ص 230). وقد أوضح عبد الصمد سعودي وعيسى حجاب (2017، ص ص 102-103) و صابر تاج السر محمد ومحمد المهدي مصطفى (2018، ص ص 48-49) و سهام بوداب (2019، ص 121) أن أهمية حاضنات الأعمال تتمثل فيما يلي:

- المساهمة في ربط المشروعات الناشئة والرائدة بالقطاعات الإنتاجية، وربطها بمتطلبات واحتياجات السوق.
- تشجيع رواد الأعمال أصحاب الأفكار الجديدة علي إنشاء مشروعات خاصة، والتي تُسهي بشركات رأس المال المخاطر.
- توفر عدد كبير من فرص عمل للشباب الذين يطمحون في أن يصبحوا رجال أعمال في المستقبل، وخاصة خريجي الجامعات.
- تساعد رواد الأعمال علي التنفيذ الصحيح للمشروعات في البداية، وحل كل المشكلات التي تواجههم في البداية.
- تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تجاوز الصعوبات المالية والإدارية والتكنولوجية والتسويقية خاصة في مرحلة التأسيس.
- وأضاف سارة عبد الرحيم قشقري وريم علي الرابعي (2016، ص 39) و أسماء الهادي عبد الحي (2018، ص ص 383-384) أن حاضنات الأعمال توفر المزايا التالية:
- استغلال واستثمار الأفكار الجديدة والإبداعية ودعمها وتنفيذها.
- تنمية وتطوير الاقتصاد القومي من خلال التوسع في تنفيذ مشروعات مبتكرة تلبي كافة متطلبات السوق، وتساهم في التحول نحو مجتمعات المعرفة.
- تشجيع الاستثمار البشري لرفع مستويات الأداء، وتعزيز المهارات والخبرات والمعارف لدي أصحاب المشروعات الجديدة والعاملين فيها.
- تحقيق القيمة المضافة.

بينما ذكر بسمة فتحي برهوم (2014، ص 80) أن حاضنات الأعمال تساهم في تحويل نتائج البحث العلمي والابتكارات إلي مشاريع قابلة للتنفيذ، وتوفير البيئة المناسبة وكافة الإمكانيات المطلوبة لبدء تنفيذ المشروعات، وكذلك إتاحة الفرص

للاستثمار في مجالات ذات قيمة للاقتصاد المحلي مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية، وحاضنات الصناعات الصغيرة والداعمة، وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.

1-4 الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال:

تتنوع الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال، والتي تشمل ما يلي:

- تقديم كافة الاستشارات سواء فيما يتعلق بدراسات الجدوي للمشروعات أو بحوث الأسواق أو بحوث حول الأيدي العاملة أو دراسات حول توافر المواد الأولية اللازمة بتنفيذ المشروع، وكذلك الدراسات الخاصة بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع والتراخيص.
 - وضع تصور كامل للمشروعات الناشئة منذ طرح الفكرة، مروراً بالتنفيذ، وحتى خروج الإنتاج إلى الأسواق (هيفاء مرزوق شحير، 2019، ص ص 52-53، خديجة عبد العزيز إبراهيم، 2018، ص ص 407-408).
 - توفير أماكن لتنفيذ المشروعات وتجهيزها (عبد العزيز علي أحمد وآخرون، 2016، ص 110).
 - الدعم الفني الكامل للمشروعات الرائدة سواء فيما يتعلق بكيفية تطوير المنتجات أو تحسين الجودة (سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، 2018، ص 106).
 - التدريب المكثف للمشروعات المحتضنة لرفع قدراتهم وتحسين مستويات الأداء لضمان النجاح (محمد تومي، علي فلاق، 2019، ص ص 333-334).
 - تسهيل قنوات الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة، وتسهيل الحصول علي المنح والاقتراض (طارق المصري، 2018، ص 307).
- ويوضح جدول رقم (2) أهم الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال.

الجدول رقم (2): خدمات حاضنات الأعمال

الخدمات	الأنشطة
الخدمات الإدارية	- الخدمات المحاسبية. - إقامة المشروعات. - إعداد الفواتير. - تأجير معدات العمل.
خدمات السكرتارية	- معالجة النصوص. - تصوير الوثائق. - الأرشفة. - استقبال وتنظيم المراسلات والاتصالات.
الخدمات المتخصصة	- الاستشارات وتطوير المنتجات. - خدمات التسويق. - خدمات تسعير المنتجات والخدمات. - خدمات قانونية.
خدمات التمويل	- المساعدة في الحصول علي تمويل للمشروعات.
الخدمات العامة	- الأمن. - توفير أماكن للتدريب. - توفير أجهزة حاسب آلي وانترنت. - مكتبة ثقافية.
المتابعة والخدمات الشخصية	- تقديم النص والمساعدة السريعة والمباشرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي مشاعل بنت عبد الله الباش (2019، ص ص 399-400) و جمال حامد علي (2018، ص ص 570-571).

5-1 شروط نجاح حاضنات الأعمال

- هناك الكثير من العوامل والشروط التي يجب توفيرها لضمان نجاح حاضنات الأعمال في تحقيق أهدافها. تتنوع تلك الشروط وتشمل ما يلي:
- تحديد الأهداف التي من أجلها أنشئت حاضنات الأعمال سواء كانت أهداف ربحية أو غير ربحية.
 - دعم وتشجيع رأس المال المغامر لتمويل المشروعات الناشئة من خلال الجهات الحكومية والبنوك (هند خليفة الصويغي، 2018، ص ص 2-3).

- دراسة وتحليل مناخ ابتكار الأعمال في المجتمع.
- وضع خطة لدعم وتشجيع الأفكار الإبداعية والابتكارية.
- وجود تصور مالي سليمة لكيفية تمويل المشروعات الجديدة.
- التنوع في الخدمات والاستشارات المقدمة (بسمة فتحي عوض برهوم، 2014، ص 83).
- الالتزام بالمعايير الأساسية لحاضنة الأعمال.
- وجود علاقات مع المؤسسات الإنتاجية في السوق (Khalid Abed Dahleez, 2009, (p.28).
- وجود فريق عمل مؤهل يمتلك مهارات متنوعة وخاصة في كيفية التخطيط للمشروعات وتنفيذها وإدارتها.
- اختيار مكان جيد للحاضنة من حيث المساحة والتأثير وفريق العمل.
- وجود آليات واضحة في اختيار المشروعات التي تحتاج إلي دعم ومساعدة (محمد إبراهيم المدهون، مني رضوان النخالة، 2017، ص 29).
- وجود تشريعات وقوانين وإجراءات تنظم وتنسق العلاقات بين القطاعين العام والخاص (عبد القادر نور الدين، فراحي بلحاج، 2017، ص 319).
- توافر رواد الأعمال، والمخترعين، والباحثين، ووجود مختبرات ومراكز قياس.
- التخطيط الإستراتيجي الفعال.
- التخصص في مجال عمل الحاضنة (هيام عبد الرحيم أحمد، 2017، ص 599).
- وضع معايير واضحة ودقيقة للدخول والخروج من الحاضنة.
- التوافق بين ما تقدمه الحاضنة من خدمات واستشارات مع الاحتياجات الفعلية للمشروعات.
- انتشار ثقافة العمل الحر، وإقبال الشباب علي إقامة مشروعة ريادية (سلي عمارة، نعيمة بارك، 2019، ص 115).
- وجود دعم حكومي مناسب للمشروعات الريادية (حسام محمود جميل، حمزة منصور الزعبي، 2020، ص 291).

- التعاون والاتصال الفعال بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية ومؤسسات القطاعين العام والخاص (عبد الله سعد الهاجري، 2016، ص 42).
- تحديد نوع الخدمات والاستشارات سواء كانت إدارية أو مالية أو فنية أو قانونية التي ستقدمها الحاضنة، أم أنها ستقدم كل هذه الخدمات.
- توفير بيئة مناسبة لتطوير ونمو المشروعات الجديدة (سهام بوداب، 2019، ص 122).
- عولمة وتعميم فكرة الاستثمار من قبل القطاع الخاص خاصة في الحاضنات التكنولوجية.
- التقييم والمتابعة المستمرة لأداء عمل الحاضنة، للتأكد من سيرها في الطريق الذي أنشئت من أجله، وذلك لضمان الاستدامة (جمال حامد علي، 2018، ص 572).
- التقدير الدقيق لإجمالي المصروفات الاستثمارية والتشغيلية، والتي تشمل مصروفات التأسيس، ومصروفات الاستثمار في الأصول الثابتة، ومصروفات التشغيل السنوية الخاصة بالمشروعات التي سيتم تنفيذها (عقون عبد السلام، 2018، ص 211).

1/6 خصائص حاضنات الأعمال

- اتفق كل من جمال حامد علي (2018، ص 569) وسهام بوداب (2019، ص 120-121) وعبد الصمد سعودي، وعيسى حجاب (2017، ص 102) علي أن حاضنات الأعمال تتميز بالخصائص التالية:
- حاضنات الأعمال هي مؤسسات عامة أو خاصة أو مختلطة.
 - يقوم مجال عملها علي دعم المشروعات الناشئة التي تركز علي الأفكار الإبداعية والتطور التكنولوجي.
 - ترتبط بالمشروعات الناشئة عن طريق ما تقدمه من خدمات واستشارات داعمة.
 - ارتباط دعمها للمشروعات الناشئة بمدة محددة تبدأ منذ دخول المشروع الحاضنة إلي أن يصل مرحلة النضج والخروج من الحاضنة.

- قد يكون للحاضنة مكان رسمي في الواقع أو مكان افتراضي لتقديم خدماتها إلكترونياً.
- قد تستهدف حاضنات الأعمال تحقيق الأرباح أو عدم تحقيقها.
- قد توفر حاضنات الأعمال مقر لاحتضان المشروع الجديد، أو قد تقدم له الدعم في موقعه.
- قد تتبع حاضنات الأعمال مؤسسات أخرى، أو تحصل على الدعم منها، أو تكون مستقلة.

7-1 مبررات إنشاء حاضنات الأعمال

قسمت أسماء أحمد خلف (2018، ص ص 66-68) مبررات إنشاء حاضنات الأعمال إلى مبررات تخصص المشروعات ومبررات تخص المجتمع. ويوضح جدول رقم (3) تلك المبررات.

الجدول رقم (3): مبررات إنشاء حاضنات الأعمال

مبررات تخص المجتمع	مبررات تخص المشروعات
دعم الاقتصاد القومي	توفير فرص لتطوير الأعمال
زيادة الدخل القومي	تقليل المخاطر المتعلقة بالتنفيذ
تطوير البنية التحتية الاقتصادية	توفير الوقت المستنفذ في الدراسات الخاصة بالمشروعات
توفير فرص عمل للشباب	الحصول على رأس المال البشري والمعرفي
تعزيز برامج التنمية المستدامة	المساعدة في حماية حقوق الملكية الفكرية
دعم الثقافة الريادية	للمبتكرين والباحثين
تشجيع وتفعيل بيئة الريادة والابتكار والإبداع	

المصدر: أسماء أحمد خلف، 2018، ص 66-68.

8-1 مقاييس نجاح حاضنات الأعمال:

- يُقاس مدي نجاح حاضنات الأعمال في تأدية مهامها وخدماتها بناءً علي مجموعة من المعايير والمؤشرات، والتي من بينها ما يلي:
- عدد المشروعات الناشئة التي تحتضنها وتخرج منها.
 - عدد المشروعات الناشئة التي نجحت بعد الخروج من الحاضنة.
 - عدد فرص العمل الجديدة.

- عدد المنتجات الجديدة التي تم تصميمها وتطويرها في الحاضنة.
- حجم العوائد الضريبية للدولة.
- زيادة دخول أصحاب المشروعات (مريم والي، بلال رحالية، 2020، ص 231).
- دعم المجتمع المحلي للحاضنة.
- تنمية روح المخاطرة (عبد القادر نور الدين، فراحي بلحاج، 2017، ص 322).
- عدد رواد الأعمال الذين يتعاملون مع الحاضنة (زينب عباس زعزوع، 2016، ص 184).
- جذب الصناعات المطلوبة وخاصة الصناعات الخدمية التي لا تتطلب عاملين يمتلكون مهارات عالية (سهام بوداب، 2019، ص 122).
- حجم التمويل والدعم المالي المقدم للمشروعات الناشئة (سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، 2018، ص 108).
- عدد الأفراد الذين يستفيدون من خدمات الحاضنة.
- معدلات استمرارية ونجاح المشروعات الناشئة بعد الخروج من الحاضنة (جمال حامد علي، 2018، ص 572).

9-1 المعوقات التي تواجه حاضنات الأعمال

علي الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وتشجيع المشروعات الناشئة، وكذلك دعم المشروعات الصغيرة، ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه الحاضنات تواجه الكثير من المعوقات التي تقلل من دورها وفعاليتها.

وقد أشارت هند خليفة الصويعي (2018، ص ص 243-244) إلى أن من بين هذه المشكلات امتلاك حاضنات الأعمال قدرات مالية وبشرية محدودة في الوقت الذي يرتفع فيه مستوى طموح المشروعات المحتضنة، وقلة التشريعات والقوانين التي تنظم عملية الابتكار والاختراعات والبحث والتطوير، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة للعمل بالحاضنة، وضعف مصادر التمويل.

- وأضافت بسمة فتحي برهوم (2014، ص78-79) ومحمد إبراهيم المدهون ومني رضوان النخالة (2017، ص30) وطارق المصري (2018، ص318) إلى أن المشكلات التي تواجه حاضنات الأعمال وتعميق أعمالها تتمثل فيما يلي:
- ضعف دعم المجتمع المحلي لحاضنات الأعمال خاصة في مراحل العمل الأولي، مما يؤثر علي حجم أعمالها وما تقدمه من خدمات.
 - الاعتماد الكامل للمشروعات المحتضنة علي حاضنات الأعمال في أداء وتنفيذ كافة مراحل المشروع وإدارته.
 - الاختلاف في الأهداف بين حاضنة الأعمال والمشروع المحتضن، وخصوصاً بالنسبة لدرجة المخاطرة التي ستحملها حاضنة الأعمال عند توفير التمويل اللازمة للمشروع أو ضمان المشروع أمام الجهات المالية المانحة للقروض والتمويل اللازم.
 - ضعف الاتصالات والعلاقات مع الجهات التي تستهدفها حاضنات الأعمال.
 - التوقعات العالية لما قد تحصل عليه المشروعات الجديدة من خدمات فنية ومالية وإدارية، ومن ثم تكون هناك خيبة أمل من عدم قدرة حاضنة الأعمال علي تلبية تلك التوقعات العالية.

خاتمة

توصلت الدراسة إلى أن وجود حاضنات الأعمال أصبح ضرورياً نظراً لدورها الهام في دعم المشروعات الصغيرة، والمساهمة في تطويرها ونموها. كذلك دور تلك الحاضنات في تشجيع الثقافة الريادية، والمساهمة في خلق العديد من المبدعين والمبتكرين، وتحويل أفكارهم إلى مشروعات واقعية. كما أن الدول التي تسعى إلى التوسع في العمل الحر عليها أن تهتم بالتوسع في إنشاء حاضنات الأعمال، لأنها ستكون السبيل لدعم وتنمية المشروعات الجديدة، وتوفير فرص العمل، وتخفيض حجم البطالة، وتوفير التمويل اللازم لتلك المشروعات والذي قد يمثل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ تلك المشروعات، وكذلك مساعدة المشروعات الناشئة في تجاوز المعوقات والعقبات التي تواجهها خاصة في مراحل التأسيس الأولي.

- وفي ضوء الأهمية الكبيرة لحاضنات الأعمال وما تقوم به من خدمات كبيرة، وكذلك في ضوء ما تواجهه من قيود تعوق عملها، فيقترح الباحث التوصيات التالية:
- وجود دعم من الدول لإنشاء حاضنات الأعمال، وتسهيل كافة أعمالها، وإزالة القيود أمام ما تقدمه من خدمات.
 - توعية المجتمع المحلي بأهمية ودور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة.
 - تشجيع كافة المؤسسات في القطاعين العام والخاص علي التعاون مع حاضنات الأعمال لتسهيل عمليات وإجراءات تنفيذ المشروعات، ونموها، وخروجها للعمل بالأسواق المختلفة.
 - بناء علاقات قوية بين حاضنات الأعمال ومؤسسات التمويل، وذلك لضمان توفير التمويل اللازم للمشروعات التي تحتاج رأس مال كبير.
 - عمل حملات توعية وتشجيع للشباب وخاصة خريجي الجامعات للاتجاه نحو العمل الحر، وتدريبهم علي كيفية الوصول لفكرة لمشروعات إبداعية، وكيفية التخطيط لها، وآليات تنفيذها.
 - توفير الحماية والدعم اللازم لرواد الأعمال الذين يتحملون المخاطرة، ومساعدتهم للوصول بالمشروع إلي مراحل النمو والنجاح.
 - التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال داخل الجامعات لتعزيز اتجاهات الطلاب نحو ريادة الأعمال، وتأهيلهم لذلك.
 - عمل برامج تعليمية خاصة بالتعليم الريادي، تهتم بتعليم الطلاب أهمية ريادة الأعمال، وكيف يصبحوا رواد أعمال، وتدريبهم علي كافة خطوات إعداد وتنفيذ المشروعات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

المقالات

1. إبراهيم محمد حتاملة، (2019)، دور حاضنات الأعمال في تذليل صعوبات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية*، المجلد الحادي والعشرين، العدد الأول، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

2. أحمد ممدوح قاسم، (2018)، *حاضنات الأعمال كآلية لتحقيق استدامة برامج ومشاريع التنمية المجتمعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد الستون، الجزء الخامس، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.*
3. أسماء أحمد خلف، (2018)، *دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم واستثمار الابتكارات العلمية لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية، مستقبل التربية العربية، المجلد الخامس والعشرين، العدد مائة وإحدى عشر، المركز العربي للتعليم والتنمية.*
4. أسماء الهادي إبراهيم عبد الحي، (2018)، *حاضنات الأعمال الجامعية مدخل لتفعيل دور الجامعات المصرية في مجال تعليم الكبار: دراسة مستقبلية، مجلة كلية التربية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.*
5. أسماء ربجي، خليل، رشا عبد الرحمن عبد الله، علاء زهير عبد الجواد، إنعام يوسف محمد، (2019)، *درجة وعي الشباب الجامعي الإماراتي بدور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، مجلة دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس والأربعين، العدد الرابع، الجامعة الأردنية.*
6. باسم سليمان صالح، (2018)، *دور حاضنات الأعمال البحثية الجامعية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال بمصر: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، المجلد الثالث والثلاثين، العدد الرابع، كلية التربية، جامعة المنوفية.*
7. بسام سمير الرميدي، (2018)، *تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدي الطلاب: إستراتيجية مقترحة للتحسين، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة.*
8. جمال حامد علي، (2018)، *حاضنات الأعمال ودورها في دعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد التاسع، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.*
9. حسام محمود جميل، حمزة منصور الزعبي، (2020)، *عوامل نجاح حاضنات الأعمال وأثرها في تنمية القدرات الإبداعية للمشاريع الصغيرة في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد السادس عشر، الجامعة الأردنية.*
10. خديجة عبد العزيز علي إبراهيم، (2018)، *المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر: دراسة استشرافية، مجلة كلية التربية، المجلد الرابع والثلاثين، العدد الخامس، كلية التربية، جامعة أسيوط.*
11. زينب عباس زعزوع، (2016)، *حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر نماذج من التجارب الدولية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد السابع عشر، العدد الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.*

12. سارة عبد الرحيم صوفي قشقري، ريم علي محمد الرابعي، (2016)، الحاضنات كأدوات مشاركة في مجتمع المعرفة: المفهوم والأنواع والآليات وواقع تطبيقها بجامعة الملك عبد العزيز، *مجلة دراسات المعلومات*، العدد السادس عشر والسابع عشر، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية.
13. سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، (2018)، مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية*، المجلد الثاني، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار.
14. سلى عمارة، نعيمة بارك، (2019)، حاضنات الأعمال مطلب أساسي لدعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أنموذجاً، *مجلة أصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*، المجلد الثالث، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور خنشلة.
15. سهام بوداب (2019)، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.
16. صابر تاج السر محمد، محمد المهدي مصطفى، (2018)، أثر حاضنات الأعمال في خفض التكلفة بدعم ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة: دراسة تطبيقية مقارنة، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، المجلد الثاني، العدد الثاني، المركز القومي للبحوث غزة.
17. طارق المصري، (2018)، واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية والحدائق العلمية وأثر إنشاؤها في تعزيز الريادة وتحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي، *مؤنة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد الثالث والثلاثين، العدد الخامس، جامعة مؤتة.
18. عبد الصمد سعودي، عيسى حجاب، (2017)، تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر: باتنة المؤسسات - محضنة مشتلة حالة دراسة، *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، العدد الثاني، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة.
19. عبد العزيز علي أحمد، محمد علي صديق، محمد أحمد عبده، (2016)، مشروع مقترح لحاضنات الأعمال في الأندية الرياضية، *مجلة بحوث التربية الرياضية*، المجلد الخامس والخمسين، العدد مائة وواحد، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة الزقازيق.

20. عبد القادر نور الدين، فراحي بلحاج، (2017)، دور حاضنات الأعمال في تهيئة البيئة المحلية لدعم وموافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة دراسات*، العدد السادس والخمسين، جامعة عمارثليجي بالأغواط.
21. عبد الله سعد الهاجري، (2016)، الحاضنات الصناعية والتكنولوجية ودورها في التنمية بدولة الكويت، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، المجلد السابع، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
22. عبد الموجود عبد الله أبو حمادة، (2016)، المعرفة التسويقية وعلاقتها بالميزة التنافسية للمشروعات الصغيرة المنتمية لحاضنات الأعمال في منطقة تبوك، *مجلة التجارة والتمويل*، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة طنطا.
23. عقون عبد السلام، (2018)، الحاضنات التكنولوجية وأثرها علي أداء المؤسسات الصناعية، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، العدد التاسع عشر، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة لونيبي علي البليدة 2.
24. لطيفة كلاخي، (2016)، واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، العدد الثامن والعشرين، جامعه زيان عاشور بالجلفة.
25. محمد إبراهيم المدهون، مني رضوان النخالة، (2017)، واقع الحاضنات التكنولوجية ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة في قطاع غزة: دراسة مقارنة بين الحاضنة التكنولوجية في الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، المجلد الخامس والعشرين، العدد الثالث، شئون البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة.
26. محمد تومي، علي فلاق، (2019)، التآزر بين مختلف أنواع حاضنات الأعمال في الجزائر لتعزيز ريادة الأعمال، *مجلة دراسات وأبحاث*، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، جامعة الجلفة.
27. مروان بن علي الحربي، (2017)، الخصائص النفسية والمعرفية المميزة لضعف رغبة المبتكرين والمخترعين ورواد الأعمال عن تطوير أفكارهم الابتكارية والاختراعية والريادية ضمن حاضنات الأعمال وأودية التقنية، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد الثالث والأربعين، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
28. للبحوث
29. مشاعل بنت عبد الله الباش، (2019)، أسباب عزوف الطلبة عن الانخراط في مشاريع حاضنات الأعمال بالجامعات في المملكة العربية السعودية، *مجلة كلية التربية*، المجلد الخامس والثلاثين، العدد العاشر، كلية التربية، جامعة أسيوط.
30. مني منصوري، رضا يونس، (2019)، حاضنات الأعمال كآلية لتدعيم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

31. هند خليفة سالم الصويغي، (2018)، واقع حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الرابع، جامعة سرت - كلية الاقتصاد.
 32. هيام عبد الرحيم أحمد، (2017)، رؤية مقترحة لإنشاء حاضنات للمعرفة التربوية بالجامعات المصرية، دراسات في التعليم الجامعي، العدد السابع والثلاثين، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- الرسائل الجامعية
1. بسمة فتحي عوض برهوم، (2014)، دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال قطاع غزة - دراسة حالة: مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة (مبادرون - سبارك)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة.
 2. حسام محمد سليمان فرحات، (2018)، أثر استخدام البرامج المحاسبية المحوسبة علي تحسين الأداء المالي للمشاريع الريادية في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة.
 3. غسان محمد خليل النجار، (2017)، أثر إدارة المخاطر لدي أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم - دراسة حالة: مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة.
 4. مريم والي، بلال رحالية، (2020)، الحاضنات الأعمال كمدخل للاقتصاد المقاولاتي في سبيل خلق تنمية مستدامة، مجلة رماح والدراسات، العدد الواحد والأربعين، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح.
 5. هيفاء مرزوق محمد شحير، (2019)، دور الخصائص الريادية في نجاح النساء الرياديات - دراسة تطبيقية: حاضنات الأعمال بقطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية - غزة.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Thesis

1. Amal R. Abu Shammala, (2015), **The effect of Acceleration Programs on the Sustainability of Startups Projects – Case Study on Business Incubators in Palestine**, Master Thesis, Faculty of Commerce, The Islamic University Caza.
2. Khalid Abed Dahleez, (2009), **The Role of Business Incubators in Developing Entrepreneurship and Creating New Business Start-Ups in Gaza Strip**, Master Thesis, Faculty of Commerce, The Islamic University Caza.

الإطار التشريعي لحاضنات الأعمال في الجزائر
Legal cadre of Algerian Business Incubators

د. سلطان عمار
أستاذ محاضر بجامعة قسنطينة
soltan.amar@yahoo.com

Abstract:

Algeria suffered from stifling multifaceted crisis. It culminated in the abandonment of the socialist system and adoption of the market economy system, the governance system is directed towards paying attention to the private sector and encouraging individual initiatives in establishing small enterprises within the framework of new economic outlook aimed at comprehension sustain able development.

In keeping, legislator has insured many laws for the benefits of micro enterprises including mechanism and tools for accompaniment and support that constitute incubators for business and creativity. This research aims to address the legal form work for Business incubators and shed light on the reality of the services they provide to establishing micro enterprises, the most important obstacles they face and potential deficiencies in Algerian legislation.

Keywords :

Business incubators, small and medium enterprises, Algerian legislation, , business nurseries, facilitating business centers.

JEL Classifications : M13, M10,

O1

الملخص :

عانت الجزائر من أزمة خانقة متعددة الجوانب توجت بالتخلي عن النظام الاشتراكي و تبني نظام اقتصاد السوق، فتوجه نظام الحكم نحو الاهتمام بالقطاع الخاص و تشجيع المبادرات الفردية في إنشاء المؤسسات الصغيرة في إطار نظرة اقتصادية جديدة تستهدف التنمية المستدامة الشاملة.

و مواكبة لذلك أصدر المشرع الجزائري الكثير من القوانين لصالح المؤسسات الفتية تتضمن آليات و أدوات للمرافقة و الدعم تشكل إلى حد ما حاضنات للأعمال الناشئة و محفزا على الابتكار و الإبداع. يهدف هذا البحث إلى معالجة الإطار القانوني لحاضنات الأعمال و تسليط الضوء على واقع الخدمات التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم العراقيل التي تواجهها و النقائص المحتملة في التشريع الجزائري.

الكلمات المفتاحية :

حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التشريع الجزائري، الاستثمار، مشاتل المؤسسات، مراكز تسهيل المؤسسات.

رموز تصنيف JEL : M13, M10, O1

1. مقدمة :

أصبح الإعداد و التكوين من لزوم النجاح و ما من مجال معرفي إلا و يتطلب ذلك، و ما وجدت المدارس و المعاهد المتخصصة إلا من أجل التنشأة الصحيحة و المرافقة في إعداد الكوادر المستقبلية و تمكينها من النجاح و التألق. و في عالم الرياضة تهتم النوادي العريقة بتكوين مدارس تقنية تستقبل الأصغار و الأشبال فتصقل موهبتهم و تطور قدراتهم كما توفر لهم الاستقرار و الأمان من أجل التألق مستقبلا فتشكل بذلك مشاتل لمشاريع مستقبلية و حاضنات لكوادر الغد. و على ذلك فليس من الغريب أن تعد للأفكار المبدعة و للمشاريع الاقتصادية و الأعمال حاضنات تدعمها و ترافقها و تضمن لها النجاح و الاستثمارية في سوق تنافسية شرسة مفتوحة الحدود في زمن العولمة فتمكنها من الولوج إلى السوق و من ثم البقاء و النماء فيه.

وموضوع حاضنات الأعمال مرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات الصغيرة مثلما ترتبط دور الحضانة بالأطفال الصغار، فكلاهما تهدف إلى حماية الوليد الضعيف و مرافقته حتى يكبر و يقوى و يستطيع الاعتماد على نفسه. و مجال نشاط الحاضنات المعنية بدراستنا هو المؤسسات الناشئة أو بصيغة أخرى مشاريع المؤسسات الصغيرة، و لا تقوم قائمة للحاضنات بدون المؤسسات الصغيرة، كما أن الأخيرة قليلا ما تنجح و تبقى في السوق بدون مرافقة و دعم من هيئات خبيرة مختصة، فالموضوعان يشكلان وجهان لعملة واحدة. و قد أضحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا اقتصاديا رياديا، فهي مرتع لتنمية المهارات و تثمين المواهب، و لا شك أنها في هذا العصر نقطة الانطلاق للإقلاع الاقتصادي في إطار مفهوم التنمية المستدامة، فهي النواة الحقيقية و المرتكز الاستراتيجي لقطاع الأعمال و المال للدول (حميدي، 2007، ص 109).

- إشكالية الدراسة :

لما كانت القوانين هي أداة الدولة الفعالة في ضبط الاقتصاد و الإشراف عليه عقب انسحاب الدولة من عالم الاقتصاد، فإننا نحاول في هذه الدراسة بيان مدى ملائمة التشريعات الجزائرية لمشاريع أعمال الناشئة، و بصيغة أخرى تلخص إشكالية البحث في هذا التساؤل: هل الإطار القانوني الجزائري ملائم لاحتضان المشاريع الناشئة ؟ يستتبع ذلك طرح الأسئلة التالية : ما مفهوم المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة و لحاضنات الأعمال؟ و ما هي الحوافز المقررة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ و ما هي العراقيل التي تواجه المبادرات الفردية و الأفكار الخلاقة؟

- فرضيات الدراسة :

.تساهم حاضنات الأعمال المعتمدة في الجزائر بدرجة كبيرة في مساندة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتسبة لها؛

. دور حاضنات الأعمال الجزائرية ثانوي و لا تحقق الأهداف المنتظرة منها؛

. تحقق حاضنات الأعمال الجزائرية خطواتها الأولى في دعم و مرافقة المؤسسات الناشئة، و من ثم فهي تسير ببطء نحو القيام بدورها بفعالية مقبولة.

- أهمية الموضوع :

من بين التجارب الإنسانية الرائدة التي تبين أهمية المؤسسات الصغيرة تجربة بنغلاديش إحدى أفقر دول العالم و أكثرها عرضة للكوارث، و تتمثل في قرض مصغر يكاد يكفي لشراء ماكينة خياطة مثلا، لكن تعميمه على ملايين الأفراد أحدث نتائج هائلة في محاربة الفقر و بناء اقتصاد عائلي استوجب منح الخبير المشرف عليه جائزة نوبل للاقتصاد كان هذا في العقد الأخير من الألفية الماضية. و من حينها انتبه العالم إلى واقع جديد ينحو إلى الاهتمام بالصناعات الصغيرة و المتوسطة كبديل عن الصناعات الكبيرة و المشاريع العملاقة التي تمولها الدولة من ميزانيتها، و ميزانيات الكثير من الدول لا تقدر على متطلبات الصناعات الكبيرة، فيما لا تتطلب الصناعات الصغيرة إلا قدرا يسيرا من الأموال يمكن أن يشارك فيه أصحاب المشاريع بصفة فردية أو جماعية.

و في الجزائر يتزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باضطراب خاصة بعد التحول إلى نمط اقتصاد السوق و ما عرفته البلاد من تدني أسعار البترول و تآكل الاحتياط الوطني من المحروقات و هو ما انجر عنه ركود اقتصادي و أزمت متعددة متتالية. ترتب عن ذلك البحث عن مصادر بديلة للطاقة و عن مقومات جديدة للاقتصاد الوطني و من ذلك تحفيز الاستثمار الأجنبي و تحرير القيود على المبادرات الفردية المتعلقة بإنشاء مؤسسات صغيرة تخفف من عبء البطالة و تمويل خزينة الدولة بمداخل مستقبلية إضافية.

- أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى التعريف بمفهوم حاضنات الأعمال أساسا و معرفة موقف المشرع الجزائري منها و من المؤسسات التي تحتضنها و هي المؤسسات الناشئة و بيان أهميتها في بعث التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بمفهومها الواسع، كما يهدف البحث إلى بيان العراقيل التي تواجه الأعمال الناشئة و تقديم بعض المقترحات التي عسى أن تساهم في تجاوزها. و من الأهداف المهمة للبحث أيضا دراسة التطور التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بيان مدى ملاءمة التشريع الجزائري لجو الأعمال بصفة عامة و لنشوء و تطور و بقاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالخصوص.

- منهج الدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام منهج دراسة الحالة متزامنا مع المنهج الوصفي مع الاستعانة بالمنهج المقارن كلما أمكن ذلك. و من ثم نقسم دراستنا إلى مبحثين أساسيين فتتطرق بداية إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها التشريعي، ثم نستعرض مفهوم المشرع الجزائري لحاضنات الأعمال و العراقيل التي تواجهها.

2. مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها من خلال التشريع الجزائري:

لم يعد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الحالي مثار جدل بين الفقهاء و الباحثين نظرا لدورها الفعال في تنشيط اقتصاديات الدول و الرفع من مستوى و قدرات الناتج المحلي الخام و مساهمتها المشهودة في حل مشكلة البطالة. و هي تكمل دور المؤسسات الكبيرة، فالأخيرة كثيرا ما تتعاقد معها في مهام محددة، و على سبيل المثال يعتمد عملاق صناعة السيارات الأمريكية (جنرال موتورز) على أكثر من 32000 مؤسسة صغيرة و متوسطة لتزويده بمستلزمات الإنتاج و قطع الغيار و على أكثر من 12000 وسيط و وكيل لإيصال المنتج إلى المستهلكين (الغالي، 2009، ص 35). و عليه نحاول بداية التطرق إلى تعريف المؤسسات الصغيرة قبل التطرق إلى التطور التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1. 2. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعترف منظمة العمل الدولية أن أكبر عدد من المؤسسات في العالم هو من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي تستوعب أكبر نسبة من القوة العاملة مما يجعلها تساهم في حل مشاكل الدول الاقتصادية و الاجتماعية و تحسين ظروف المعيشة (النجار، 1998، ص 11). لكن السؤال الجوهرى الذي يطرح نفسه في هذا المقام يتعلق

بالمعايير المعتمدة لتحديد حجم المؤسسات وتصنيفها إلى مؤسسات صغيرة أو كبيرة، و تأتي أهمية ذلك من الآثار القانونية المترتبة على هذا التصنيف مثل الاستفادة من المزايا الضريبية والعقارية والدعم والمساعدات المالية والفنية لصالح فئة دون أخرى. تشير بداية أن الكثير من الدول تبنت معايير مختلفة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و من أهم المعايير الشائعة: معيار عدد العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات والإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة، لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد المستخدمين.

و من أهم الضوابط المحددة لتصنيف المؤسسات تلك التي وضعها الاتحاد الأوروبي والتي تعتمد بالتوازي على معايير عدد العمال ورقم الأعمال و أيضا درجة الاستقلالية، بحيث أن المؤسسة المصغرة هي التي تشغل أقل من 10 أشخاص، و المؤسسة الصغيرة هي التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل أقل من 50 مستخدم و تنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 مليون أورو، أما المؤسسة المتوسطة فهي تلك التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل أقل من 250 عامل و لا يتعدى رقم أعمالها 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو (بن قطف، 2007، ص 53).

و في الجزائر اعتبر المشرع من خلال أول تشريع أصدره خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 01 . 18 لسنة 2001) أن المؤسسة المصغرة هي التي تشغل من 1 إلى 9 عمال و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار (المادة 7)، أما المؤسسة الصغيرة فتشغل من 10 إلى 49 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار (المادة 6)، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل من 50 إلى 250 شخص و يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار (المادة 5).

أما التشريع الجديد (القانون رقم 17 . 02 لسنة 2017) الساري المفعول فقد أجمل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نص المادة 5 بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية و هي تشغل من 1 إلى 250 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية

مليار دينار جزائري، كما أضاف شرط آخر لم ينص عليه التشريع القديم و هو أن تستوفي معيار الاستقلالية. و بذلك فإن المشرع الجزائري يكون قد تبنى ما ورد في ميثاق بولونيا (charte de Bologne) المتفق عليه في جوان 2001 في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 و كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (بن قطاف، 2007، ص 65).

2.2 . خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات المصغرة عادة بصغر حجمها و دقة التخصص في العمل مما يساعد على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية و أيضا الدولية في ظل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي، و هي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثون يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورتيه العينية أو النقدية، و في غياب ذلك فإن القرض المصغري بالغرض إذ أن الحصول عليه يكون عادة أقل عناء. و من خصائص هذه المؤسسات سهولة التأسيس و بساطة التسيير و مرونة المعاملات بتخطي الإجراءات البيروقراطية التي تعرفها المؤسسات الكبرى، و تتميز المؤسسات المصغرة أيضا بسرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و ضالة رأس المال هي عوامل تسمح بتغير طبيعة النشاط أو درجته بأقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

و على العموم يهدف إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلبية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل و إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان، استحداث فرص عمل جديدة، إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة و كذلك استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى لإعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.

و يمكن أن تشكل المؤسسات المصغرة أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها وسيلة هامة لترقية و تهيئة الثروة المحلية و إحدى آليات الاندماج و التكامل بين المناطق. و من جهة أخرى يمكن من خلال المؤسسات المصغرة لفئات

اجتماعية تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية و من ثم إيجاد مصادر للدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها و مصدرا إضافيا لخزينة الدولة.

3.2. التطور التشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لم تولى الأهمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا في إطار قوانين الاستثمار، بل تم حصر مجالات عملها في قطاعات اقتصادية هامشية مكملية للقطاعات الهامة التي كانت تحتكرها الدولة. و من هذا المنطلق همش القطاع الاقتصادي الخاص و بقيت المؤسسات الصغيرة ضعيفة متهاكة مما جعل المستثمرين الأجانب و حتى بعض الجزائريين يغلقون مصانعهم و مؤسساتهم و يهجرون رؤوس أموالهم إلى الخارج. و في محاولة لتخفيف آثار التأميمات التي باشرتها السلطات العمومية حينها أصدرت الحكومة سنة 1963 أول قانون متعلق بالاستثمار (القانون رقم 63 . 277 لسنة 1963) تضمن بعض الامتيازات لصالح المستثمرين بهدف الحد من هجرتهم، فكانت دعوة محتشمة للمشاركة في بناء الاقتصاد الوطني.

فشل تشريع سنة 1963 المتعلق بالاستثمارات نظرا لتناقضه مع الواقع و مع توجهات السلطة، و بعد التصحيح الثوري لسنة 1965 و بتعليمات من مجلس الثورة صدر الأمر رقم 66 . 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 متضمنا قانون الاستثمارات و الذي كان يهدف إلى تحديد دور رأسمال الخاص في التنمية الاقتصادية بمنظور التوجه الجديد للسلطة.

و يطرح هذا القانون أكثر من سؤال حول الاعتراف بدور القطاع الخاص في ظل تمسك السلطة الجديدة بالاختيار الاشتراكي، خاصة أن هذا الاعتراف اكتسب طبقا لهذا الأمر الحجية القانونية من خلال أسلوب الأوامر الأكثر أهمية آنذاك و لم يصدر بمجرد مرسوم أو نص تنظيمي آخر (عجة، 2006، ص 33). أنشأ هذا القانون لجنة وطنية للاستثمارات تختص بمنح الاعتماد بالنسبة للمؤسسات المتوسطة و يؤخذ برأيها في الاستثمارات الأكثر أهمية و التي يمنح لها وزير المالية الاعتماد إضافة إلى موافقة وزير القطاع المعني بالاستثمار، أما المؤسسات الصغيرة (أقل من 500000 دج) فتأخذ الاعتماد من الوالي.

وفي 28 أوت سنة 1982 صدر القانون رقم 82 . 13 الذي سمح بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة و بين كفاءات سيرها، أكد هذا التشريع رفض السلطة للاستثمار الأجنبي المباشر، و حددت نسبة مشاركته ب 49 % كحد أقصى و كان مجمل نشاطه في قطاع المحروقات، و هو ما يعني تهميش لمكانة القطاعات الأخرى، و تأكد هذا المنحى مع إصدار تشريع جديد سنة 1986 (القانون رقم 86 . 13 لسنة 1986) أرادت الحكومة من خلاله رفع نسبة مشاركة رأسمال الأجنبي لكن نواب الشعب رفضوا ذلك كما رفضوا نفس الشيء مرة أخرى سنة 1989 (عجة، 2006، ص 319). هذا و قد عرف القطاع الخاص الوطني بعض الحيوية في إطار تشريع سنة 1982، إذ تم قبول 2292 مشروع استثماري من بينها 568 مشروع ولائي بمبلغ إجمالي قدره 3,5 مليار دينار بطاقة تشغيلية تصل إلى 200000 عامل (قربوع، 1999، ص 10).

و ابتداءً من سنة 1988 و في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشروها رئيس الجمهورية حينها صدرت مجموعة من القوانين تلغي أو تعدل الكثير من أحكام التشريعات السابقة المتعلقة بالاقتصاد ترتب عن ذلك ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عوضت المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي (القانون رقم 88 . 01 لسنة 1988)، تحررت هذه المؤسسات من الوصاية الوزارية و أصبحت خاضعة للقانون التجاري و أخذت شكل شركة أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة. و بعد الإصلاحات الاقتصادية أصبح بروتوكول تأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد يبرم بين صناديق المساهمة و الشركة الأجنبية و عقد التأسيس يبرم بين الأخيرة و المؤسسة العمومية الاقتصادية (القانون رقم 88 . 03 لسنة 1988).

بينت الأزمة الاقتصادية لعقد الثمانينيات الناتجة عن انخفاض سعر البترول بما لا يدع مجالاً للشك فشل المنظومة الاقتصادية القائمة على الربح النفطي، وترتب عنها الشروع في إصلاحات اقتصادية هامة كان موضوع الاستثمار الخاص المحور الرئيسي لها خاصة بعد تبني نظام اقتصاد السوق من قبل المؤسس الدستوري لسنة 1989. و من انعكاسات دستور سنة 89 على دور القطاع الخاص أنه نزع عنه الطابع الإيديولوجي ورفع القيود عن تنظيم الملكية الخاصة و أضفى عليها الحماية الدستورية، و هو نفس الأمر الذي كرسه خلفه دستور سنة 1996.

كان أول قانون مهم صادر في ظل الدستور الجديد هو القانون رقم 89 - 12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار والذي تبني لأول مرة مبدأ المنافسة الحرة، فكان خطوة أولى نحو تكريس مبادئ اقتصاد السوق (سلطان، 2012، ص 64). ثم صدرت تباعا مجموعة من القوانين و التنظيمات في مختلف المجالات تندرج في إطار تطبيق المبادئ الجديدة التي اعتنقها المؤسس الدستوري منها القانون المتعلق بالنقد و القرض الصادر في سنة 1990 (القانون رقم 90 . 10 لسنة 1990)، و القانون الجديد لترقية الاستثمار (المرسوم التشريعي رقم 93 . 12 لسنة 1993).

جاء هذا التشريع كاستجابة من السلطة الجديدة لاشتراطات صندوق النقد الدولي بعد إبرام اتفاقية التعديل الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية و في ظل الأزمة المتعددة الجوانب التي عرفتها الجزائر في عقد التسعينيات من القرن الماضي، مواكبا للإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية منذ سنة 1988، و هو يهدف إلى تحرير الاقتصاد الجزائري من القيود السابقة و إرساء قواعد اقتصاد السوق التي نص عليها الدستور الجديد، تم التخلي عن سقف المستثمر الأجنبي الذي لا يتعدى 49%، و هكذا فتحت الجزائر الباب على مصريه للرأسمال الخاص الوطني و الأجنبي و الهدف المعلن هو التنمية و لكن الهدف الحقيقي هو البحث عن حل للخروج من أزمة المديونية حسب تعبير أحد الفقهاء (قربوع، 1999، ص 16).

و من الناحية القانونية يعتبر تشريع سنة 1993 أكثر القوانين تحفيزا للاستثمار ، فقد وضع حدا للتمييز بين القطاع الخاص الوطني و الأجنبي كما أرسى على المستوى القانوني تحرير الاقتصاد من خلال تبنيه لمبدأ حرية الاستثمار. و تم التخلي عن نظام الاعتماد و تعويضه بنظام أكثر مرونة هو نظام التصريح، كما أنشأت وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها، و تؤسس في شكل شبك وحيد يضم الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار، كلفت حسب المادة 8 من المرسوم التشريعي سالف الذكر بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز الاستثمارات لاسيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة و باحترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة.

و في إطار التسويق السياسي للسوق الجزائرية أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 قانون تطوير الاستثمار (الأمر رقم 01 . 03 لسنة 2001) الذي كان يهدف إلى تبسيط إجراءات التصريح بنية الاستثمار، أنشأ هذا التشريع الوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار و حدد طبيعتها القانونية و مهامها بموجب المادة 21، و تم و وضعها حيز التنفيذ في نفس السنة (المرسوم التنفيذي رقم 284.01 لسنة 2001) كما زودها بشباك وحيد لاستقبال المستثمرين و جعلها مسؤولة عن ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها، و كذلك إلى جانب مهام أخرى، تسيير صندوق دعم الاستثمار المنشأ بنص المادة 28 من هذا الأمر.

و في تطور قانوني ملموس كرس دستور سنة 2016 حرية الاستثمار من خلال المادة 43 و أكد على عمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال و تشجيع ازدهار المؤسسات دون تمييز، و علاوة على ذلك نصت المادة 44 من الدستور على حرية الابتكار الفكري والفني، و لعل هذه الأحكام تمكن القطاع الخاص من المشاركة بفعالية في تنمية الاقتصاد. و تطبيقا لأحكام المادة 43 من الدستور صدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2017 كما سنرى لاحقا، و في نفس السياق صدر سنة 2016 تشريع جديد يتعلق بالاستثمار (القانون رقم 16 . 09 لسنة 2016) ما يزال ساري المفعول إلى اليوم.

تضمن هذا القانون تسهيلات إضافية بالنسبة للاستثمارات في مناطق الهضاب العليا و الجنوب و مزايا خاصة بالإنجاز تجسد عن طريق شهادة فورية، و مزايا إضافية للاستثمار في قطاعات الصناعة و الزراعة و الفلاحة و للمشاريع المنشأة لمناصب شغل دائمة و أيضا لتلك التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، مع ملاحظة أنه أبقي الغموض حول هذه النقطة و ترك للتنظيم مهمة تحديد تلك الأهمية (المرسوم التنفيذي رقم 09 . 152 لسنة 2009). و من أمثلة الامتيازات المشتركة الموجهة لكل الاستثمارات المؤهلة تخفيض 90 % من سعر الإيجار السنوي للأرض المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة خلال فترة إنجاز المشروع و إعفاء كل العقارات التي تم اقتناؤها في إطار إنجاز المشروع لمدة 10 سنوات من كل الرسوم على الملكية العقارية.

مكن هذا القانون المجلس الوطني للاستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من صلاحيات إضافية و من ذلك إنشاء 4 مراكز للمصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات و دعمها و تطويرها و نخص بالذكر مركز تسيير المزايا الذي تضمنته المادة 27، كما فتح المشرع إمكانية الاستفادة من دعم و مساعدات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و نصت المادة 11 على إنشاء لجنة

للمطعون يلجأ إليها المستثمر إذا رأى أنه غبن من أية جهة بشأن الاستفادة من مزايا الإنجاز علاوة على حقه في اللجوء إلى القضاء.

ومن جهة أخرى ضمن المشرع من خلال المادة 35 للمستثمر بأن يحتفظ بالحقوق المكتسبة و المزايا التي استفاد منها بموجب التشريعات السابقة إلى غاية انقضاء مدة هذه المزايا، و قرر أيضا حسب المادة 22 أن الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون لا تسري على الاستثمار المنجز في إطاره إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة، و من شأن مثل هذه التدابير أن تحقق بعض الاستقرار القانوني و أن تساهم في ترقية و شفافية مناخ الأعمال و أن تشكل ضمانات جادة للمستثمر الأجنبي بالخصوص.

و مما تقدم يتبين أن الأعمال الناشئة و المشاريع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة كانت محددة في إطار قانون الاستثمار، و لم تولى لها العناية اللازمة إلا مع مطلع الألفية الجديدة، و بعد وصول السياسة الاقتصادية المعتمدة على الربح النفطي إلى فشل ذريع، و بعد أن عم الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة جل دول العالم بل و انتشرت حاضنات الأعمال في دول العالم الثالث و في دول الجوار. و هكذا تم إصدار قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة في أواخر سنة 2001 (القانون رقم 18.01 لسنة 2001).

و للأمانة فقد سبق إصدار هذا القانون إجراء تعديلات كثيرة على التشريعات الجبائية من خلال قوانين المالية لسنوات التسعينيات أفرزت إعداد امتيازات لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و تدابير تشجيعية في شكل إعفاءات ضريبية كلية أو جزئية. و مثال ذلك أن المرسوم التشريعي رقم 93. 10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة الذي أجاز إدراج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سوق تداول الأوراق المالية من خلال إجراءات أكثر مرونة و تبسيط من تلك المفروضة على المؤسسات الكبيرة.

كان تشريع سنة 2001 يهدف إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد تدابير دعمها و ترقيتها. و من خلال هذه الخطوة الهامة التي خطاها المشرع نلاحظ أنه بدأ في تجسيد نواياه في الاهتمام أكثر بمجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من ثم بدأ إنشاء بعض الهياكل و المؤسسات الإدارية التي تسعى إلى حسن سير هذا النوع الفني من المؤسسات و دعمها بمختلف الوسائل البشرية و المادية و القانونية و المالية بالخصوص. و تأكد هذا المسعى فعلا من خلال القانون رقم 17. 02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي تضمن تدابير صريحة متعلقة

بحاضنات الأعمال و إن لم يسمها بهذا الإسم و إنما أطلق عليها مصطلحات أخرى كما سنرى لاحقا، و لا يهم طبعا المصطلحات بقدر ما يهمنا مضمون هذه المصطلحات والأهداف المنتظرة من هذه الهياكل أو الهيئات.

3. مفهوم المشرع الجزائري لحاضنات الأعمال و العراقيل التي تواجهها :

لم يكن في أمريكا حتى سنة 1984 أكثر من 20 حاضنة، تأسست حينها الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) من 40 عضو من رجال الصناعة الأمريكيين قبل أن يتضاعف عدد أعضائها سريعا تزامنا مع تزايد الحاضنات الأمريكية ليصل عددها إلى أكثر من 600 حاضنة بحلول سنة 2000 (بن قطاف، 2007، ص 128). و قبل التحري عن موقف المشرع الجزائري من حاضنات الأعمال و دراسة العراقيل التي تواجهها نحاول التقرب أكثر من مفهوم حاضنات الأعمال المتعارف عليه دوليا.

1.3. مفهوم حاضنات الأعمال في الفقه المقارن :

لعل فكرة حاضنات الأعمال (Business Incubators) مستوحاة من حاضنات الأطفال الصحية التي تقدم الرعاية و المرافقة للوليد و تحميه من كل المخاطر حتى ينمو و يصبح مؤهلا لحماية نفسه و مباشرة الحياة الطبيعية وسط الآخرين، و منه فإن فلسفة الحاضنات تقوم على فكرة توفير آليات مرافقة المشروعات في بدايتها لتتحول إلى مشروعات أكثر صلابة (حسن، 2011، ص 36). و قد بينت الإحصائيات أن حوالي 50 % من المؤسسات المصغرة تعيش لأكثر من سنة و نصف و أن 20 % منها فقط تبقى لأكثر من 10 سنوات. و قد بينت دراسة في فرنسا أنه يتم تأسيس 200000 مؤسسة سنويا، يزول ثلثها بعد 3 سنوات و نصفها بعد 5 سنوات (رحيم، 2003، ص 168).

و من ثم فإن استحداث حاضنات الأعمال هو أمر غاية في الأهمية بل هو أهم من تأسيس المؤسسة نفسها لأن ذلك يتم عادة بسهولة و يسر، فالمسألة تشبه غرس غابة من الأشجار فقد لا يستغرق ذلك إلا بضعة أيام عمل لكن كيف سيكون مصير هذه الأشجار بعد 10 سنوات في غياب الحماية و الرعاية المستمرة و الدائمة؟

و حاضنات الأعمال في عمومها هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل لاستضافة مؤسسة وافدة لفترة محددة تسمح لها بنقل المبادرة من مرحلة الفكرة إلى واقع التطبيق التجاري (حسن، 2011، ص 35). و من بين التعريفات الهامة نذكر هذا التعريف: حاضنات الأعمال هي حزمة متكاملة من الخدمات و التسهيلات و آليات

المساعدة و الاستشارة توفرها لمرحلة محددة مؤسسة قائمة لها خبرتها و علاقاتها بالرياديين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة مصغرة بهدف تحقيق بداية موفقة للمشروع (أبو قحف، 2002، ص 91).

و فكرة الحاضنة تهدف أساسا لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل و انهيار المؤسسات الصغيرة الناشئة في سنواتها الأولى، و قد بينت التجربة أن 90 % من المؤسسات التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوروبية ما زالت تعمل بنجاح بعد مضي أكثر من 3 سنوات على إقامتها (القيوي و الوادي، 2011، ص 91). هذا هو سر الانتشار السريع للحاضنات في ربوع أنحاء العالم، فلا تكاد تخلو دولة من الدول من مشاتل للمؤسسات أو حاضنات للأعمال أو على أقل تقدير مؤسسات مرنة للدعم المالي.

و من بين أبرز أهداف حاضنات الأعمال العمل على تكوين صور ذهنية للنجاح أمام رواد الأعمال الشباب من خلال تقديم الخدمات و الدعم المرتبطين بمرحلة التأسيس و النمو و إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الفنية و المالية و الإدارية التي تواجه المشروع، و من ثم تنمية روح المقاومة و حب المخاطرة لديهم و توجيه المستثمرين الشباب نحو مشاريع مبتكرة و مفيدة للتكامل مع قطاعات إنتاجية مزدهرة و تشجيع التطور التكنولوجي و المعرفي بصفة عامة.

و على العموم كل نجاح للمشاريع الناشئة هو نجاح للحاضنات التي واكبت نشأتها و تطورها، و عليه فإن حاضنات الأعمال تحقق أهداف المؤسسات الناشئة التي تتبناها المرتبطة عموما بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، و في بعض الأحيان تشارك هي نفسها في ملكية و تسيير المؤسسات التي تحتضنها فتوفر لنفسها مصادر دخل مستقلة.

2.3. واقع حاضنات الأعمال في التشريع الجزائري:

تطرق المشرع الجزائري باختصار إلى ذكر حاضنات الأعمال من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2001 و أطلق عليها مصطلح مشاتل المؤسسات بنص المادة 12 وهو المصطلح المستوحى من التشريع الفرنسي كما جرت العادة، و هي تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها. كما نصت المادة 13 من القانون أيضا على مصطلح مراكز التسهيل تنشأ بغرض تسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات الصغيرة و إعلامها و توجيهها و دعمها و مرافقتها. تنشأ هذه الهيئات

تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي بمثابة حاضنات الأعمال بالمفهوم الجزائري.

كما أسس المشرع لدى نفس الوزارة صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصيغة عامة تم التفصيل فيها إثر إصدار المرسوم التنفيذي رقم 02 . 373 في 11 نوفمبر 2002، يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و مقره بالجزائر العاصمة و يمكن له أن ينشأ فروع جهوية حسب أحد الباحثين (فرحاتي، مداخله 2017). و من جهته فإن تشريع سنة 2017 كان أكثر وضوحا إذ نص أيضا على هذا الصندوق في المادة 21، و زوده بحساب خاص وفق أحكام المادة 19 من خلال (صندوق تخصيص خاص يحمل رقم 124 . 302 تحت عنوان الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم الاستثمار و ترقية التنافسية الصناعية). و علاوة على الهياكل الموجودة سابقا و المساهمة في دعم و مساندة المؤسسات الصغيرة على غرار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) و الصندوق الوطني للاستثمار و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEI) استحدث المشرع عبر تشريع سنة 2001 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وضعها حيز التنفيذ من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05 . 165 المؤرخ في 3 ماي 2005 تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و تنفيذا لتشريع لسنة 2001 سالف الذكر تم إصدار المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات (رقم 03 . 78 لسنة 2003) اعتبر المشرع من خلاله المشاتل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية (الاستقلالية الإدارية و المالية)، و حسب المادة 2 من هذا المرسوم فإن المشاتل تكون في أحد الأشكال التالية: أولا محضنة و هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات، ثانيا ورشة الربط و هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية، و ثالثا نزل المؤسسات و هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

و نلاحظ أن هذا التقسيم للمشاتل لا يقوم على أسس علمية أو عملية بقدر ما هو تقسيم منهجي للتفريق بين القطاعات التي تنشأ فيها المؤسسات أي قطاع الخدمات، قطاع الصناعة و المهن، و قطاع البحث العلمي. و بحسب المفهوم الجزائري فإن هذه

المشاكل تهدف إلى تطوير التأزر مع المحيط المؤسسي والمشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها وتشجيع بروز المشاريع المبتكرة و ضمان ديمومتها و تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة. و لضمان هذه الأهداف تتولى المشاكل استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة و أصحاب المشاريع لمدة معينة و تسيير و إيجار المحلات و تقديم الخدمات و الإرشادات الخاصة، و هي في هذا الشأن لا تختلف مع المفاهيم والأهداف الدولية لحاضنات الأعمال في جانبها النظري.

و تبعا لاعتبار المشاكل الجزائرية مؤسسات عمومية فهي تقع تحت وصاية وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و هي تسيّر من قبل مجلس إدارة تحت إشراف مدير تعينه الوزارة تساعد في أداء مهامه لجنة اعتماد المشاريع. و قد تولت المادة 17 من المرسوم المذكور أعلاه بيان مهام المدير فيما بينت المادة 10 تركيبة مجلس الإدارة، يعين الأعضاء من قبل الوزير لمدة 3 سنوات بناءً على اقتراح السلطات التي ينتمون إليها، يرأس المجلس ممثل معين من الوزير الوصي، يجتمع المجلس في دورة عادية مرتين في السنة و في دورات غير عادية بطلب من مدير المشتلة أو باستدعاء من رئيس المجلس و يصدر قراراته بموافقة أغلبية أعضائه الحاضرين.

أما لجنة اعتماد المشاريع فهي بحسب المادة 18 من المرسوم السالف الذكر مكلفة بدراسة مخططات الأعمال للمشاريع المقترحة و إعداد مخطط توجيهي لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة و دراسة كل أشكال المساعدة و المتابعة و أيضا دراسة و اقتراح وسائل و أدوات ترقية مؤسسات جديدة و إقامتها.

و الملاحظ أن أعضاء المشاكل ما هم في الحقيقة إلا موظفين في الإدارة العامة فأين أصحاب الخبرة و التجربة و المتخصصين؟ و يمكن أيضا توجيه النقد للطبيعة القانونية للمشتلة في حد ذاتها من حيث اعتبارها هيئة عمومية، فأين الاستقلالية التي تغني بها المشرع في المادة الأولى من المرسوم؟ في الواقع هي مغيبة إداريا و ماليا إذ أن ماليتها من الخزينة العمومية و يراقب حساباتها محافظ حسابات معين.

و من جهته يحدد المرسوم التنفيذي رقم 03 . 79 الصادر في 25 فبراير 2003 الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مهامها و تنظيمها، أقر هذا المرسوم تطبيقا لنص المادة 13 من القانون رقم 01 . 18 المذكور سابقا. و مركز التسهيل يهدف بحسب المادة الأولى من المرسوم إلى القيام بإجراءات إنشاء المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة وإعلامها وتوجيهها ودعمها ومرافقتها، بحيث يضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين و يضمن تسيير الملفات التي تحظى بمساعدة الصناديق المنشأة من الوزارة الوصية و تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها، و تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع، وعلى العموم تتولى المراكز مرافقة المؤسسات المنشأة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

و لمركز التسهيل مدير معين و مجلس توجيه و مراقبة يتشكل من أعضاء يعينهم الوزير لمدة 3 سنوات باقتراح من الهيئات ذات الصلة بنشاط المركز أي ممثل عن الوزير المعني و ممثل عن المؤسسات المالية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ممثل عن الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة و ممثل عن غرفة الصناعة التقليدية و الحرف و ممثل عن قطاع الإعلام و الاتصال و آخر عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و آخر عن نظيرتها لتشغيل الشباب و ممثل عن الوكالة الوطنية لتقييم البحث العلمي و التقني و يمكن أن تتوسع تشكيلة مجلس التوجيه إلى كل مؤسسة يمكن أن تساعد في مداولاته أو يستعين بها (الفقرة الأخيرة من المادة 8).

وعلى العموم لا تختلف كثيرا مراكز التسهيل عن المشاتل من حيث الطبيعة القانونية و من حيث طريقة العمل و إصدار القرارات و من حيث الأهداف، و بالتالي فإن النقد الموجه إليها لا يختلف عن ذلك الموجه للمشاتل، بل يجوز التساؤل عن الفرق بين النوعين من الحاضنات و عن طبيعة العلاقة بينهما و عن حقيقة وجود فصل وظيفي بينهما بما أن نطاق تدخلهما واحد هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن الأمور الجديدة التي جاء بها تشريع سنة 2017 إنشاء وكالة لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المادة 17 و ما يليها) تدخل ضمن صلاحياتها تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات و تحسين النوعية والجودة، وقد تم وضعها حيز النفاذ (المرسوم التنفيذي رقم 18 . 170 لسنة 2018). تدعم الوكالة بهياكل محلية تابعة لها سماها المشرع مراكز دعم و استشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا مشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها.

كما تم إنشاء لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هيئة استشارية تسمى حسب نص المادة 24 المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وضع حيز النفاذ (المرسوم التنفيذي رقم 17 . 194 لسنة 2017). وإمعانا في تحفيز إنشاء و دعم المؤسسات المصغرة أمكن المشرع للجمعيات و التجمعات التي تنشأ هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاستفادة من الدعم المالي أو المادي للدولة طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما وهذا وفق نص المادة 28.

و إضافة إلى صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأ سابقا (المرسوم الرئاسي رقم 04 . 134 لسنة 2004)، تأسست صناديق ضمان القروض و صناديق الإطلاق لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمقتضى المادة 21 من القانون 02 . 17 ، وتم تعديل قانونها الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17 . 193، تخصص هذه الصناديق لتمويل نفقات تصميم المنتج الأولي بما يساهم في تجاوز العقبات المتعلقة بنقص التمويل خلال المراحل الأولى من إطلاق المشروع و هذا من خلال تغطية مصاريف البحث و التصميم و التطوير.

ومن أجل تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكد المشرع من خلال المادة 26 على إعداد و تنفيذ برامج عصرنه لفائدتها، و يقصد بتنافسية المؤسسات حسب أحد الباحثين قدرتها على تلبية حاجيات المستهلكين من خدمات و سلع ذات نوعية جيدة (طارق، 2018، ص 69).

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من التدابير الواردة في تشريع سنة 2017 لا تزال في انتظار النصوص التنفيذية لتكريسها ميدانيا وهو الأمر الذي يخرج عن نطاق المشرع ويدخل ضمن صلاحيات المنفذ (الحكومة) ويمكن أن يطول لعدة سنوات إذا أرادت الحكومة ذلك وفقا لسياستها، وهي وسيلة معروفة تمكن الحكومة من التهرب من تطبيق القوانين أو تأجيل ذلك إلى وقت يناسبها أو ظروف سياسية تخدمها.

وعلى ما تقدم نلاحظ على مستوى النصوص القانونية على الأقل كثرة المؤسسات والهيئات التي يفترض أن تدعم و تساند المؤسسات الناشئة، بل وصل الأمر إلى حد تقديم الدعم من طرف الدولة لكل الجمعيات و المؤسسات القائمة التي تدعم و تساند المؤسسات الصغيرة، أي باختصار فإن الدولة تدعم مباشرة و تدعم من يدعم وهذا أمر

جيد يؤكد مدى حرص الدولة على الدفع بالاقتصاد الوطني نحو الحركية و التطور، لكن الميدان كثيرا ما لا يتوافق مع النوايا الحسنة و النصوص القانونية النظرية.

3.3. العراقيل التي تواجه حاضنات الأعمال في الجزائر:

هناك العديد من التحديات التي تواجه نشاط المؤسسات الصغيرة في ظل تنامي ظاهرة العولمة نذكر أهمها وهي التكتلات الاقتصادية العالمية المهيمنة على السوق، اشتراطات منظمة التجارة العالمية التي تزيد من درجة تنافسية السوق، اتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية والتي تقود إلى إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدولتين المتشاركيتين، وتعد المؤسسات الصغيرة الأكثر تأثرا بإقامة منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية (كرليفة، 2019، ص 188).

أما على الصعيد الوطني فلعل أكبر تحد تواجهه الأعمال الناشئة هو صعوبة التمويل، وهذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية المشروع، وبذلك تؤثر مشكلة التمويل على أداء الحاضنات نفسها. كما نلاحظ نوع من الضبابية في السياسة التنموية وفي دعم المؤسسات الصغيرة والتي تحتاج أكثر إلى استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم، ذلك أن كثرة الهيئات والوكالات والصناديق الداعمة نظريا للمشاريع الناشئة ليس بالعامل الايجابي بل هو عامل تعقيد قد يؤدي إلى تيهان أصحاب المشاريع الناشئة بين هذه الهيئات و من ثم تضيق وقت و جهد ثمينين.

ومن التحديات التي تواجه أصحاب المشاريع صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار المباني والعقارات أو انعدامها بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية لقبول المشروع. الحاضنات تحتاج إلى عقار حتما، و في ظل الوضعية الصعبة للعقار في الجزائر سيؤثر ذلك حتما على عمل المشاتل (خوائرة، 2019، ص 720). كما نلاحظ نوع من القصور في الحصول على المعلومة الاقتصادية و عجز في نظام الإشهار و التسويق لمخرجات المؤسسات بما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار. أما نقص التحكم في تقنيات التسيير وضعف المهارات الإدارية والقصور في الجوانب الفنية فيجعل المؤسسة الصغيرة غير قادرة على المنافسة والتكيف مع المتغيرات البيئية مما يعجل في وفاتها.

وبصفة عامة فإن مناخ الأعمال في الجزائر لا يزال دون المستوى وفقا للمعايير العالمية نظرا لعدم الاستقرار المتعدد الجوانب وهشاشة بنية الاقتصاد الوطني وضعف المستوى التعليمي وضآلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي بحيث لا تصل إلى 1 % من ميزانية الدولة. ورغم الترسانة القانونية الهامة والاتفاقيات العديدة المبرمة إقليميا ودوليا لم تنجح السوق الجزائرية في جلب استثمار أجنبي قوي ولا حتى الوطني منه مما انعكس سلبا على نمو المؤسسات الكبيرة فما بالك بالمؤسسات الصغيرة. ومن ثم فإن هذا الوضع يضع حاضنات الأعمال أمام رهان صعب ويجعل منها أكثر من ضرورة ملحة لبعث الروح في الاقتصاد الوطني.

تبين الإحصائيات أن هناك 16 مشتلة على المستوى الوطني و 3 قيد الإنجاز، وأنه إلى غاية جوان 2018 بلغ عدد المشاريع التي احتضنتها المشاتل بالجزائر 127 مشروع، منها 50 مؤسسة جاهزة للعمل لتوفر بذلك 297 منصب عمل، وأنه يتم بقاء المشاريع في المشتلة لمدة تتراوح بين 24 و 36 شهر (صحراوي، 2019، ص 919). وعليه نلاحظ محدودية انتشار المشاتل وتواضع عدد المشاريع المحتضنة، ومنه نستنتج أن دورها لا يزال محدودا وهي تحاول التملل من الواقع الصعب للاقتصاد الجزائري والتكيف مع معطياته. وللعلم فإن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) إلى غاية جوان 2018 بلغ 374325 مؤسسة لتقوم بإنشاء ما يقرب من 892700 منصب عمل (تقرير وزارة الصناعات الصغيرة، 2018، ص 27).

ورغم أن عمر هذه الوكالة أطول إلا أن المقارنة تبين أن أغلب المؤسسات تهتم أكثر بالدعم المالي، ولم تتكرس بعد ثقافة المشاتل لدى الفئات العريضة من الشباب أصحاب المشاريع الناشئة. ومن ثم فإن أي عمل إسهاري كبير ينتظر من المشاتل ومن الإعلام بصفة عامة لإبراز دورها ومدى قدرتها على المساهمة في إنجاح المشاريع الناشئة، إذ أن هذه المشاريع لا تحتاج فقط للمال بقدر ما تحتاج إلى الدعم اللوجستي والفني والمعنوي وإلى الإرشاد والتوجيه.

أما مراكز التسهيل فبلغ عددها 27 مركزا على المستوى الوطني، وفي حدود جوان 2018 بلغ عدد طلبات الانضمام إلى مراكز التسهيل 2014 طلب وبلغ عدد المشاريع التي احتضنتها 543 منها 90 مؤسسة جاهزة للعمل، موفرة بذلك 2470 منصب عمل (صحراوي، 2019، ص 920). ورغم التفوق العددي نسبيا لصالح مراكز التسهيل

مقارنة بالمشاكل فإنها ما تزال بعيدة عن الطموحات و عن الأهداف المنتظرة منها و التي تصب دائما في اتجاه بعث التنمية و النهوض بالاقتصاد الوطني و من ثم المساهمة في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية خاصة لدى فئة الشباب. و بدوره لا يزال دور و مساهمة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة متواضعا أمام واقع حوالي مليون مشروع ناشئ حسب تقديري في حاجة إلى التمويل.

و من جهة أخرى يمكن أن يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدودة فتعجز عن تلبية حاجيات المؤسسات المحتضنة، و فيتقديري أن هذا هو المبرر الأساسي للحصيلة المتواضعة للحاضنات الجزائرية، يجر هذا الأمر إلى مشكلة الاعتمادية أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات بشكل كلي في مختلف المجالات، و يكون ذلك في العادة عند أصحاب المشاريع ذوي الثقافة أو الخبرة المحدودة أو ذوي نقص في روح المبادرة و عدم الاستعداد لتحمل المخاطر. و في بعض الأحيان نلاحظ اختلاف أهداف المؤسسة المحتضنة عن أهداف الحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر الذي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية التي تمنح القروض.

و بصفة عامة تواجه حاضنات الأعمال في الجزائر صعوبات جمة منها ما هو مرتبط بالأنظمة القانونية ومنها ما هو مرتبط بالمنظومة الثقافية والتربوية و التكوينية، تتداخل هذه المعطيات مع العوامل السياسية وعلاقات الجزائر الدولية ومدى تأثير الظروف العالمية على مجمل الأوضاع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. و هذا غيض من فيض فالموضوع واسع و يمكن البحث فيه من زوايا عديدة.

4. الخاتمة :

تتوقف عناصر نجاح حاضنات الأعمال الناشئة على قدرات و خبرات صاحب المشروع في الإدارة و حسن اختيار المشروعات، و مدى مرونة مجتمع الأعمال الذي تعمل به و الدعم المالي و توفر الخدمات المساعدة و التقييم المستمر لأداء الحاضنة. و بالنسبة للجزائر ما زالت تجربة حاضنات الأعمال في بدايتها، فلا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعات الماضي و ما زال في مرحلة تحول هيكلي نحو اقتصاد بديل عن الربيع البترولي قوامه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و برغم الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية

لصالح المؤسسات الصغيرة و برغم التشريعات الصادرة حولها لا يزال القطاع يعرف بطئا في النمو، وما زال الاقتصاد الوطني يتململ و يحاول النهوض.

و رغم أن المشرع الجزائري أولى أهمية كبيرة في سبيل تشجيع إنشاء وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التدابير التي اتخذها و التي تركز أساسا على مبدأ المرافقة والدعم فإن الكثير ما زال في الانتظار لتحقيق انطلاقة جدية للاقتصاد الوطني وخاصة فيما يتعلق بالميدان لأنه المحك الحقيقي لبيان مدى نجاعة القوانين، وقد بينت التجربة أن معضلة الجزائر الحقيقية ليست في توافر النصوص القانونية بحد ذاتها وإنما في التطبيق السليم لهذه القوانين، و في توفير الظروف الملائمة لنجاحها.

النتائج المتوصل إليها :

مما تقدم نستخلص أن مشاتل المؤسسات و مراكز التسهيل تصطدم بعراقيل عديدة تعيق انتشارها و نجاحها أهمها نقص هياكل الاستقبال و نقص كفاءة الإطارات المسيرة، وعدم تكيف النظام المالي الحالي مع الاحتياجات الخاصة للابتكار، و ضعف ميزانيات البحث العلمي والتطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية و المؤسسات التعليمية، وعدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل للبحث العلمي بشكل فعال مقارنة مع الدول المتقدمة. و بالإضافة إلى ذلك نسجل بعض السلبيات المتعلقة بالفرد الجزائري من روح اتكالية وضعف المستوى التعليمي والثقافي بصفة عامة، وعدم الاستعداد للمخاطرة وكذا نقص الثقة في النظم القانونية و في المسؤولين و حتى في النفس أحيانا. و على الصعيد التشريعي نلاحظ أن المشرع الجزائري مازال يتسم ببعض التردد في بعض الجوانب والعمومية في صياغة الأحكام مما يعطي للمنفذ (الحكومة) المجال الواسع للتدخل و التفصيل من خلال المراسيم التنفيذية التي تبعث الروح في القوانين. كما يحتاج ميدان الفكر والإبداع والاختراع والبحث العلمي بصفة عامة إلى مزيد من التحفيز من خلال إصدار تشريعات جديدة ملائمة.

التوصيات والمقترحات :

أمام هذه الحقائق المؤلمة أرى من المهم العمل بجد و بسرعة على بث جسور الثقة بين الحكام والمحكومين، و القيام بإصلاحات سياسية و اقتصادية جذرية في سبيل خلق بيئة اقتصادية مناسبة و مناخ أعمال يتسم بالوضوح و الشفافية و الاستقرار لعل ذلك يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي، و من ثم جر المستثمر الوطني إلى خوض التجربة،

وكل نجاح يحققه أحد الجانبين يكون أبلغ وسيلة للإقناع ولبعث الثقة المفقودة. ولن يكون هناك أي نجاح إلا بتوفير كل مستلزمات الأعمال من تمويل مرن ودعم معنوي وفي وإرشاد وتوجيه وتكوين ومساعدة في الإشهار وفي التسويق وفي الحصول على عقارات مناسبة وبأسعار مدعمة لبعث المشاريع، ومن العار الكلام عن مشكلة عقار (والجزائر طويلة وعريضة). ويجب تشجيع المصادر الأخرى للتمويل خارج نظام القروض المصرفية مثل البنوك الإسلامية وشركات رأسمال المخاطر.

ولعل من الأولويات إصدار قوانين جديدة لتطوير المنظومة البنكية حتى تتأقلم مع معطيات اقتصاد السوق، إذ أن البنوك الجزائرية لا تتمتع بالاستقلالية التي تسمح بروح المبادرة والاجتهاد، لذلك فهي كثيرا ما ترفض الإقراض بدعوى عدم كفاية الضمانات. ويجب التفكير أيضا في استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تضبط التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص، ويمكن الاستفادة من عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بتحويلها إلى حاضنات أعمال متخصصة. كما اقترح على السلطات العمومية التوقف في محطات دورية كل 4 أو 5 سنوات لتقييم وتقويم أداء كل الهيئات المتدخلة في مجال مساندة ودعم المؤسسات الصغيرة، ومن ثم معالجة النقائص المحتملة. ومن أهم التوصيات إلزام أصحاب المشاريع الناشئة بدورات تكوينية للتدريب على ثقافة المبادرة وفلسفة تحمل الخطر.

ومن الاقتراحات المهمة أيضا ضرورة التنسيق بين القطاع العمومي والمجتمع المدني في دعم جهود التنمية وبالخصوص التنسيق بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصناعة للاستفادة من ثمار البحث العلمي في تطوير الصناعة، ومن ذلك معالجة الخلل المزمن بين خريجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل. ويمكن إدراج المصالح العمومية المتعاقدة لبند يلزم الشركاء المتعاقدين الأجانب باللجوء إلى المناولة الوطنية على الأقل في بعض القطاعات، وإدراج بند تفضيلي ضمن دفاتر شروط المناقصات والاستشارات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية لفائدة المتعهدين الذين يلجئون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة الفتية.

وختاماً أوصي بضرورة التركيز على تكامل السياسات الوطنية في مختلف القطاعات، إذ أن التنمية المستدامة تحتاج إلى إطار تشريعي متكامل وبيئة اقتصادية سياسية وأمنية محفزة. وكم وددت لو أن المشرع الجزائري تجاسر على الخروج من القوقعة

الفرنسية و تفتح على تجارب دولية رائدة في مجال احتضان الأعمال مثل الصين و الهند و ألمانيا.

قائمة المراجع :

الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام، (2002)، العولمة و حاضنات الأعمال حالات عملية و حلول مشكلات، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.
2. صلاح حسن، (2011)، التطورات و المتغيرات الاقتصادية الدولية دعم و تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة و الفقر، دار الكتاب الحديث، بيروت.
3. طاهر محسن منصور الغالي، (2009)، إدارة و استراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، دار وائل للنشر، عمان.
4. فريد راغب النجار، (1998)، إدارة المشروعات و الأعمال الصغيرة و المشروعات المشتركة الجديدة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
5. عجة الجيلالي، (2006)، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر.
6. عليوش قريوع كمال، (1999)، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات ج، الجزائر.
7. ليث عبد الله القهوي و بلال محمود الوادي، (2011)، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان.

الرسائل الجامعية :

8. بن قطاف أحمد، (2007)، أهمية حاضنات الأعمال في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف مسيلة.
9. حميدي يوسف، (2007)، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، رسالة، جامعة الجزائر.
10. سلطان عمار، (2012)، الطبيعة القانونية لمجلس المنافسة، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة.
- 11 - فارس طارق، (2018)، دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية في الجزائر، رسالة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف.

المقالات :

12. رحيم حسين، (2003)، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و التسير، العدد 2، جامعة سطيف.
13. زودة عمار و حمزة بوكفة، (ديسمبر 2014)، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء و ارتفاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد الثاني.

الملتقيات والتقارير:

14. خواتمة سامية، (28 نوفمبر 2019)، دور مشاتل المؤسسات في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخله في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، منشورة، ص 720.
 15. صحراوي إيمان، (28 11 2019)، تقييم نشاط الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مداخله منشورة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري بتيزي وزو.
 16. فرحاتي عمر، (6 و 7 ديسمبر 2017)، أشكال ووسائل دعم الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخله في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي.
 17. كرليفة سامية، أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، مداخله في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري، منشورة.
 18. - وزارة الصناعات الصغيرة وتطوير الاستثمار (2018)، تقرير رقم 33 عن المديرية العامة للاستشراف والدراسات الاقتصادية والاحصائيات.
- النصوص القانونية :
19. دستور الجزائر لسنة 2016 الصادر بواسطة القانون رقم 16. 01 في 6 مارس 2016.
 20. القانون رقم 63. 277 الصادر في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات.
 21. القانون رقم 86. 13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل والمتمم للقانون رقم 82 — 13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة لاقتصاد و سيرها.
 22. القانون رقم 88. 01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 توجيبي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
 23. القانون رقم 88. 03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة
 24. القانون رقم 90. 10 المؤرخ في 14 أكتوبر 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
 25. القانون رقم 01. 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 26. القانون رقم 16. 09 المؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار.
 27. القانون رقم 17. 02 الصادر في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 28. المرسوم التشريعي رقم 93. 12 المؤرخ في 5 يناير 1993 المتضمن قانون ترقية الاستثمار.
 29. الأمر رقم 01. 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

سلطان عمار

30. المرسوم الرئاسي رقم 134.04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
31. المرسوم التنفيذي رقم 284.01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 يحدد صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها.
32. المرسوم التنفيذي رقم 373.02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
33. المرسوم التنفيذي رقم 78.03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.
34. المرسوم التنفيذي رقم 79.03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها.
35. المرسوم التنفيذي رقم 80.03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دور التمويل الاسلامي في دعم حاضنات الاعمال

The role of Islamic finance in supporting business incubators

ملیكة بن علقمة

أستاذ محاضر أ جامعة فرحات عباس سطيف 1

alakmamalika@yahoo.fr

Abstract:

This research paper aims to highlight the role and importance of business incubators in supporting startup projects, and this is through various ways, especially what relates to the financing side, as most of these companies suffer from difficulty in accessing different funding sources.

Finance is one of the most important requirements for the development and development of emerging projects, and given the difficulties that you may face in traditional financing, the role of Islamic finance to bridge the financing gap for these projects is what will achieve financial inclusion here.

There is no doubt that Islamic finance will support business incubators in the field of financing emerging projects and open up new horizons for ethical investment, especially with the beginning of the emergence of Islamic business incubators.

Keywords: business incubators, financing, Islamic finance, financial inclusion

JEL Classifications: E62, G24, D92, G24, H43

المخلص:

تسعى هذه الورقة البحثية لإبراز دور وأهمية حاضنات الأعمال في دعم مشاريع الشركات الناشئة وهذا من خلال مختلف أوجه المساندة، خاصة ما تعلق بالجانب التمويلي، حيث تعاني معظم هذه الشركات من صعوبة الوصول للمصادر التمويلية المختلفة.

يعد التمويل من أهم المتطلبات الأساسية لتنمية وتطوير المشروعات الناشئة، وبالنظر لل صعوبات التي قد تواجهها في التمويل التقليدي، يبرز هنا دور التمويل الإسلامي لسد الفجوة التمويلية لهذه المشروعات وهو ما سيحقق لها الشمول المالي.

مما لا شك فيه أن التمويل الإسلامي سيدعم حاضنات الأعمال في مجال تمويل المشاريع الناشئة ويفتح لها آفاقا جديدة للاستثمار الأخلاقي، خصوصا مع بداية بروز حاضنات الاعمال الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال،

تمويل، تمويل إسلامي، الشمول المالي

رموز تصنيف JEL: E62, G24, D92, G24, H43

1. مقدمة:

نشأت فكرة الحاضنات منذ فترة طويلة من الزمن، ويعود تاريخ حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة إلى حقبة السبعينيات من القرن الماضي، وإن كان أقدمها في "باتافيا" نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1959، ثم كان الدعم الحقيقي ونشر الحاضنات من قبل إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية، ثم انتقلت إلى دول الاتحاد الأوروبي ثم إلى دول جنوب شرق آسيا حيث اعتبرت هذه الحاضنات من أهم آليات النمو الاقتصادي بها.

وتعد الحاضنات واحدة من بين الأربع هيئات الداعمة للشركات الناشئة، هذا إلى جانب كل من المستثمرين الملائكيين والمسرعات والهيئات الهجينة.

تعتبر هذه الحاضنات بمثابة هيئة للبيئة المساندة والداعمة للمشاريع الريادية والأفكار الإبداعية للشباب، والتي يتم إتاحتها وتعزيزها بآليات متكاملة لضمان نجاح مشاريعهم الجديدة، حيث تضم عملية الاحتضان حزمة متكاملة وشمولية لكافة أنواع الدعم والمساندة التي تتطلبها المشاريع والأفكار الإبداعية الجديدة؛ ومن بينها تقديم التمويل اللازم لهذه المشاريع الناشئة، وفي الآونة الأخيرة ازداد الاهتمام بالتمويل الإسلامي بالنظر لما يقدمه من خيارات متنوعة ومتناسبة مع نشاط هذه المشاريع وهو ما يحقق لها الشمول المالي.

- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق، أمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن أن يدعم التمويل الإسلامي حاضنات الأعمال؟

- أهمية الدراسة:

يبرز الدور الكبير للحاضنات، أنها آلية مناسبة مستحدثة لتنمية المشاريع الجديدة والمساعدة على ترجمة الأفكار على أرض الواقع من خلال تقديم تشكيلة متكاملة ومتنوعة من الخدمات، تختلف تبعاً لاحتياجات المؤسسة المختصة والمرحلة التي تمر بها، ولعل الوصول للمصادر التمويلية يعد من أهم المتطلبات التي تحتاجها الشركات أو المؤسسات الناشئة، وهنا يبرز دور التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي والذي يعد الأنسب لتمويل مثل هذه المشاريع ويدعم بشكل كبير حاضنات الأعمال.

- المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع تمّ اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه. ولأجل ذلك تم الاعتماد على العديد من المراجع ومواقع الأنترنت الرسمية المتخصصة في المجال والتي لها صلة بموضوع الدراسة.

2. تعريف حاضنات الاعمال:

- "منظمة مصممة لتسريع نمو ونجاح الشركات الريادية من خلال مجموعة من موارد وخدمات دعم الأعمال التي يمكن أن تشمل المساحة المادية ورأس المال والتدريب والخدمات المشتركة واتصالات الشبكات" (جمعة صالح النجارو محمد العلي، 2010، صفحة 55)؛

- حاضنات الأعمال "بناء مؤسساتي (عامة او خاصة) مخصص لمساعدة منشآت الأعمال الصغيرة سواء الحديثة منها أو التي طور النمو، بما يكسبها القوة والثبات وتجعلها مربحة، وذلك من خلال ما تقدمه لها من مساحات مناسبة من المباني لمزاولة نشاطها وإسداء المشورة والنصح لها في مجال الأعمال، وتقديم الخدمات والتسهيلات الإدارية المساعدة هذا بالإضافة إلى تسهيل الحصول على التسهيلات المالية والمهنية". (Obaji & Onyemerela, 2015, p. 1629)

- تعرفها الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال بأنها "هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال (NBIA) الأعمال الجدد، وتوفير لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات".

غالباً ما يتم استخدام مصطلحات حاضنة الأعمال الصغيرة، مركز المشاريع، مركز تكنولوجيا الأعمال، حاضنة أعمال التكنولوجيا، مما يخلق تحديات في التمييز بين الحاضنات التي تدعم الشركات الجديدة بشكل عام ومع ذلك، هناك إجماع عام على أن الحضانة مرتبطة بالمرحلة المبكرة من حياة المشروع تسعى إلى تزويد المحتضنين بنظام تدخل استراتيجي وقيمة مضافة للرصد والمساعدة التجارية.

أي أن حاضنة الأعمال هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو للمؤسسات وتساهم هذه العملية في تقييم أو تزويد المبادرين بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع وبذلك فإن حاضنة الأعمال تعتبر كبرنامج تنموي

يساعد في تنوع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة ونشر التكنولوجيا وتسويقها، وخلق فرص عمل بالإضافة إلى تخفيض مخاطر الاستثمار للمؤسسات الصغيرة. (Lalkaka, 2006, p. 1)

- حاضنات الشركات الناشئة الأخلاقية أو الإسلامية **islamic incubators**: هذا النوع من الحاضنات ستكون ذات دور محوري في دعم الصناعات الإسلامية وتطوير قطاع الحلال ونشر نمط الحياة الإسلامية وتعد من أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية الإسلامية. (Rafay, 2019, p. 211)

من أحدث البرامج في الإمارات العربية، "Goodforce Labs"، حاضنة الشركات الناشئة الأخلاقية والإسلامية، وهي تعتبر أول حاضنة تعمل على تحويل قصص الشركات الناشئة في مختلف قطاعات الاقتصاد الإسلامي وصناعات الحلال إلى قصص نجاح بهدف إنعاش السوق الإسلامية وتوليد إيرادات سنوية بقيمة 50 مليون دولار، بحسب ما أعلنته الشركة عند افتتاحها بداية 2018. (Kesrouani, 2019)

3. أهداف الحاضنات: يمكن إجمالها في النقاط التالية: (السيد عبد الحميد، 2018)

- نشر ثقافة العمل الحر بين أفراد المجتمع؛

- استحداث منتجات وخدمات جديدة تلبى احتياجات السوق والمنتج المحلي؛

- توفير بيئة مناسبة من شأنها أن تستقطب أكبر عدد ممكن من الأفكار واستغلال الاكتشافات العلمية الجديدة والمخترعات الإبداعية ونقل التكنولوجيا وتحويلها إلى منشآت تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني؛

- توفير فرص عمل ذات خصائص نوعية وكمية؛

- إتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة بالعمل كصناعات وخدمات مغذية ومكملة للشركات؛

- الاسهام في تنوع الأنشطة الاقتصادية للاقتصاد الوطني؛

- التقليل من تعثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال احتضان وتخريج مبادرات أكثر واقعية للنجاح؛

- تجميع أفكار وإبداعات الشباب الواعد ومساعدته في تحويل هذه الأفكار إلى مشروعات استثمارية حقيقية؛

— توفير آليات الدعم المناسبة لهذه الفئة الطموحة من خلال شبكة من المتخصصين والمستشارين في جميع المجالات الإدارية والفنية والمعلوماتية؛

10-2 اسهام حاضنات الأعمال في الاستفادة من الاتصال المستمر والمباشر بالشركات الكبيرة والمراكز البحثية والجامعات والجهات الحكومية والخاصة بما يخدم الحاضنة.

4. مهام أو وظائف الحاضنات: تتمثل في: (Naveed, 2020, p. 2)

- تقديم الخدمات الاستثمارية المتعلقة بدراسة جدوى المشروعات؛
- توفير المساندة والاستشارة المالية والإدارية والتسويقية، لفهم احتياجات العملاء حتى تتمكن الشركات من تطوير منتجات قابلة للتسويق؛
- تحديد قدرات الشركة، مثل القدرة على بدء والحفاظ على وتعزيز الارتباطات مع مختلف الحلفاء الخارجيين؛
- توفير التدريب الإداري أو التقني لعاملي المؤسسة من طرف المؤسسة الحاضنة أو هيئات خاصة؛
- تطوير منتجات كثيفة المعرفة تمكن الشركات من تحديد فرص الأداء في الأسواق العالمية والاستفادة منها.

5. معايير اختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان:

فيما يخص معايير اختيار المؤسسات التي تلتحق بالحاضنات، يمكن القول بأن أهم شروط الالتحاق بشكل عام، هي مدى احتياج المشروع لخدمات ودعم الحاضنة. تتميز المشروعات الملتحقة بالحاضنة بكونها مشروعات مبنية على الأشخاص المبدعين أي أصحاب الأفكار التكنولوجية الجديدة، والتي يمكنها أن تحقق نمواً سريعاً وتتخرج من الحاضنة في أسرع وقت، والتي تحتاج إلى الدعم الفني والتكنولوجي. وبشكل عام تلتحق بالحاضنة المؤسسات التالية: (الشبراوي ، 2005 ، الصفحات 50-51)

- المؤسسات الجيدة ذات النمو السريع والتي يمكن لها أن تنمو بالدرجة التي تسمح لها بالتخرج بنجاح خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أعوام؛
- المؤسسات القائمة على المبادرات التكنولوجية المختلفة، واستخدام التقنيات الحديثة وإنتاج منتجات عالية الجودة؛
- المؤسسات التي تحقق الترابط والتكامل مع المشروعات القائمة وخاصة الصناعات المغذية؛

- المؤسسات التي ترغب في التحول من مشروعات حرفية إلى صناعات متطورة من خلال إدخال وسائل الإنتاج المتطورة والمؤسسات التي تحقق كسب وتكوين مهارات إدارية جديدة، وتسمح بخلق وتنمية المهارات الفنية المتخصصة.
- من ناحية أخرى توضح التجارب العالمية وجود عدة معايير فنية وشخصية لاختيار المشروعات في الحاضنات والمراكز التكنولوجية، والتي تتلخص فيما يلي:
 - ✓ جودة فريق إدارة المشروع وتميزه بالرغبة في الإنجاز؛
 - ✓ المحتوى التكنولوجي للمشروع (أبحاث متطورة، تكنولوجيا جديدة)؛
 - ✓ إمكانية تنفيذ الفكرة فنياً؛
 - ✓ قابلية الفكرة أو المشروع للحصول على براءة اختراع؛
 - ✓ القدرة على البدء فوراً في التنفيذ؛
 - ✓ واقعية وقابلية خطة المشروع للتحقيق؛
 - ✓ قابلية المشروع للحصول على التمويل؛
 - ✓ الإضافات والاختلافات الصناعية مع المنتجات الموجودة في الأسواق.
- 6. خصائص مختلف أنواع الحاضنات: يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): خصائص مختلف أنواع الحاضنات

حاضنات التنمية الاقتصادية	حاضنات الأعمال	حاضنات الاجتماعية	حاضنات المستثمرين	حاضنات الخصائص	
غیر ربحی	غیر ربحی	غیر ربحی	غیر ربحی	غیر ربحی	الغاية
عمومية	التقنية العالية	اجتماعية	التقنية العالية	التقنية العالية	الأنشطة الرئيسية

الاهداف	خلق فرص عمل	تعزيز	خلق فرص	تطويرروح	الربح من
	إعادة التحويل	التكنولوجيا	عمل	المبادرة بين	خلال إعادة
	/ التنشيط	تطويرريادة	التنمية	الموظفين	بيع الأسهم في
	التنمية	الأعمال	الاقتصادية	الاحتفاظ	محفظة
	الاقتصادية	مواطنة	تكوين	بالمواهب	الأعمال يسمح
	دعم سكان أو	الصورة	الثروة	اليقظة	بتوزيع
	صناعات	الموارد المالية	الاجتماعية	الوصول إلى	المخاطر
	محددة		اندماج	التقنيات	التعاون بين
	تطوير		فئات	الجديدة	شركات
	المؤسسات		اجتماعية	والأسواق	المحافظ
	الصغيرة		معينة	الجديدة	
	والمتوسطة			الأرباح	
	والشبكات				
	(المجموعات)				
المستهدف	الأعمال الحرفية	المشاريع	مشاريع	المشاريع	الشركات
	الصغيرة أو	الداخلية في	ذات بعد	الداخلية	التكنولوجية
	التجارية أو	المؤسسات قبل	اجتماعي	والخارجية،	الناشئة
	الخدمية	الإنشاء	قوي	والتي تتعلق	
	-في بعض	المشاريع		بشكل عام	
	حالات شركات	الخارجية		بأعمال	
	التكنولوجيا			الشركة	
	الفائقة				

Source: (Bakkali, Messeghem, Sammut, 2010, p: 152)

صنفت الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال الأمريكية (NBIA) الحاضنات في خمسة نماذج وهي: (Bone, 2017, p. 6)

- الهيئات الأكاديمية؛
- شركات التنمية غير الربحية؛
- مشاريع التطوير العقاري الهادفة للربح؛
- شركات رأس المال المخاطر؛

- مزيج من أعلاه.

تختلف حاضنات الأعمال في استراتيجياتها، حيث يكون لبعضها مقر محدد من أجل التواصل مع رواد الأعمال، وحاضنات أخرى تعمل على أساس افتراضي. ولدى أغلب الحاضنات رأس مال محدد للاستثمار بمشروع ما أو روابط لمصادر التمويل المحتملة.

7. مزايا الحاضنة للشركات الناشئة: يمكن لحاضنات الأعمال أن تساعد الشركات الناشئة على عدة مستويات، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): مزايا حاضنات الأعمال للشركات الناشئة

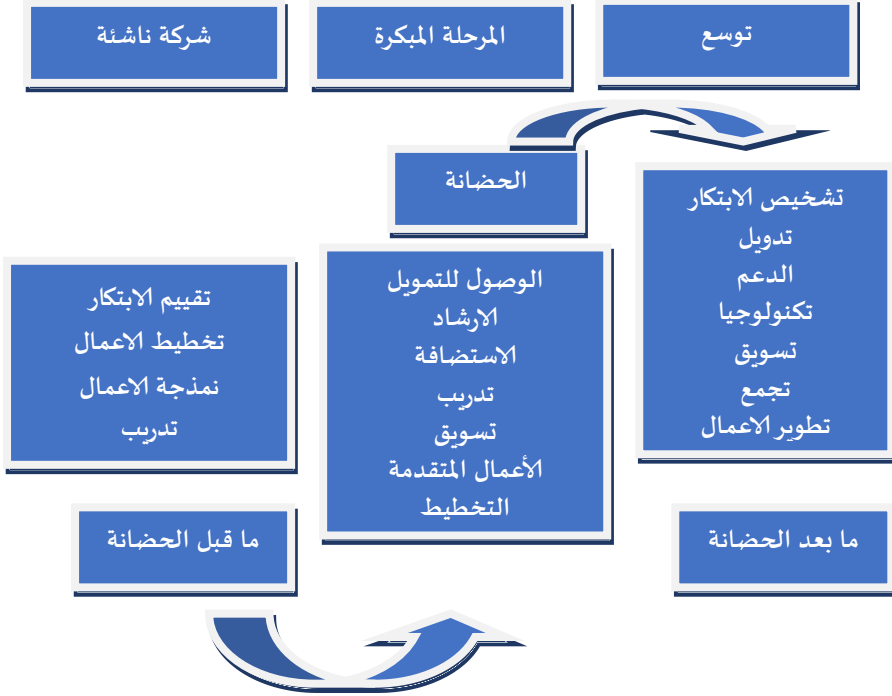


Source : (Mishara, 2015)

8. خدمات ومراحل تطور الحاضنة: إن تتبع مسار التطور المرحلي لحاضنة الأعمال والذي يشمل: بدء التشغيل حيث توفر عادة الحاضنة المساعدة قبل الحضانة مثل تقييم الابتكار وتخطيط الأعمال، استكشاف نماذج الأعمال، تدريب؛ مرحلة الحضانة المبكرة حيث تتضمن الخدمات إمكانية الحصول على التمويل والتوجيه والتدريب والاستضافة والتسويق، وتخطيط الأعمال المتقدم؛ والمرحلة النهائية للتوسع أو مرحلة ما بعد الحضانة والتي هي مرحلة التخرج حيث قد تغطي الخدمات جهود التدويل، تسويق التكنولوجيا، تطوير الأعمال أو مبادرات الابتكار، ويشار إلى هذه العوامل المعجلة على أنها مسرعات.

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): خدمات ومراحل تطور الحاضنة



Source: (Allahar, Brathwaite, 2016, pp. 71-85)

9. حاضنات الأعمال كطرف من النظام البيئي للشركات الناشئة:

يشير النظام البيئي لريادة الأعمال أو النظام البيئي لريادة الأعمال إلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على ريادة الأعمال المحلية / الإقليمية.

يتكون النظام البيئي للشركات الناشئة في مراحلها المختلفة وأنواع مختلفة من المنظمات في مكان واحد (مادي أو افتراضي)، ويتفاعل كنظام لإنشاء الشركات الجديدة الناشئة وتوسيع نطاقها. يمكن تقسيم هذه المنظمات إلى فئات مثل الجامعات، ومنظمات التمويل، ومنظمات الدعم (مثل الحاضنات والمسرعات ومساحات العمل المشترك... الخ)، ومؤسسات البحث، ومنظمات مقدمي الخدمات والشركات الكبيرة. تركز المنظمات المختلفة بشكل عام على أجزاء محددة من وظيفة النظام البيئي والشركات الناشئة في مرحلتها المحددة من التنمية. (Agnihotri, 2018, p. 3)

الهدف من النظام البيئي هو جمع الأجزاء معا (الموارد، والمستثمرين، والبنية التحتية، والشبكات، والتسويق، والخبراء، والمواهب، وما إلى ذلك) التي تساعد على نمو الشركة الناشئة وتساعد على تسريع هذه العملية، وينصب التركيز على خلق القيمة والتسريع. يمكن توضيح النظام البيئي للشركات الناشئة من خلال الشكل الموالي:



Source: fr.qwe.wiki/wiki/Startup_ecosystem/ consulté le: 20/5/2020.

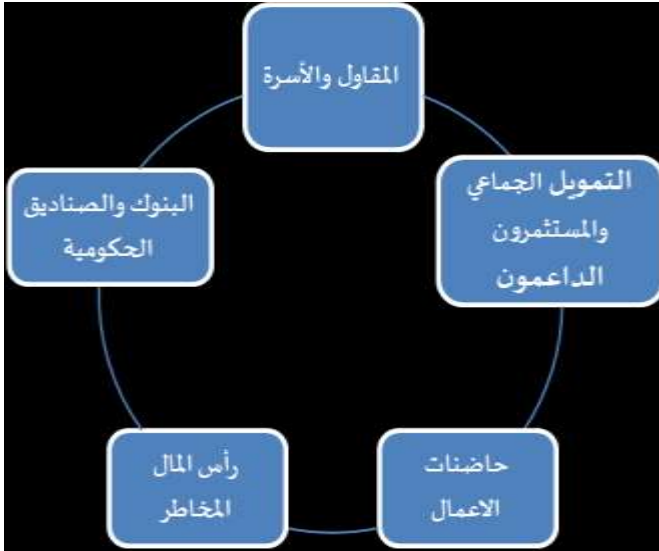
10. مصادر تمويل المشاريع الناشئة: يعد التمويل من أهم المتطلبات الأساسية لتنمية وتطوير المشروعات الناشئة، ولأن التمويل جانب أساسي لأصحاب الأفكار الريادية ومن يمتلكون أفكارهم الخاصة والتي يتطلعون لتحويلها لمشاريع قائمة، توجد هناك عدة خيارات متاحة من أجل تمويل المشاريع الناشئة وكيفية الحصول على الموارد اللازمة لإطلاقها.

تعد حاضنة الأعمال هي أولى الخيارات التمويلية أمام أصحاب المشاريع، إذ تكون الحاضنات هذه بمثابة كيان اقتصادي مهمته رعاية المشاريع والشركات الناشئة على

اختلافها وتأمين كل الخدمات التي تلزم المشروع من تمويل وإدارة وخبرات ومهارات تشغيلية مختلفة.

توجد هناك عدة مصادر لتمويل هذه المشاريع، يمكن توضيحها من خلال الشكل المبسط الموالي:

الشكل رقم (5): مصادر تمويل مشاريع الشركات الناشئة



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: (الشميمري، ناصر المبيريك، 2019، ص:325).

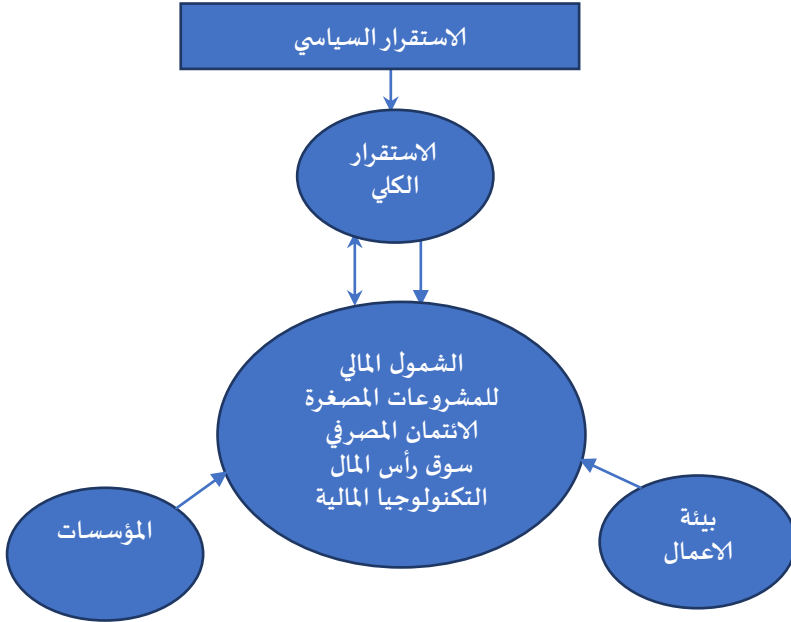
1.10. إطار الشمول المالي للمشروعات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة): إن تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الناشئة، يتطلب توافر مجموعة معقدة ومتداخلة من العوامل، من أجل دعم تمويل هذه المؤسسات، حيث تتمثل هذه العوامل في: (بلانشيه و آخرون، 2019، صفحة 35)

- ملاءمة الأطر الاقتصادية الكلية وأطر السياسة المالية المطبقة؛
- الشروط القانونية والتنظيمية الضرورية لتعزيز ثقافة انتماء المشروعات الصغيرة وممارسات إدارة المخاطر؛
- أن تكون جهود تشجيع الشمول المالي للمشروعات الصغيرة جزءاً من استراتيجيات السياسة الشاملة المصممة حسب الظروف القطرية لكل بلد، حيث يمكن أن تؤدي هذه الإستراتيجية إلى تشجيع زيادة الشفافية حول هذه

المشروعات وإدماج المشروعات العاملة في القطاع غير رسمي، مما يحقق منافع إضافية، أما المنافع الجزئية كالاستراتيجيات التي تركز على تقديم القروض والضمانات العامة المباشرة فقط، لا يترتب عليها على الأرجح أي منافع كبيرة أو دائمة.

يوضح الشكل الموالي لنا إطار الشمول المالي للمشروعات الناشئة:

الشكل رقم (6): إطار الشمول المالي للمشروعات الناشئة



المصدر: (بلاشيه وآخرون، 2019، ص.36)

2.10. فجوة التمويل التقليدي للمشروعات الناشئة: تعاني المؤسسات الناشئة من فجوة التمويل التقليدي، فقد أشارت العديد من الدراسات أن المصارف التقليدية تفضل تمويل المؤسسات الكبرى بسبب: (Hassan، 2015، صفحة 14)

- انخفاض درجة المخاطر المصرفية لدى المشروعات الكبيرة مقارنة بالمشروعات الصغيرة؛
- أغلب القروض الموجودة في محفظة البنوك التجارية قصيرة الأجل، في حين تحتاج المؤسسات الصغيرة إلى تمويل طويل الأجل؛

- نقص الخبرة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة في أساسيات التعاملات المصرفية؛
- ارتفاع تكاليف إدارة ومتابعة القروض الصغيرة؛
- الضغط الاجتماعي الذي يواجهه القطاع المصرفي عند التصرف في ضمانات المشروعات الصغيرة وتحويله إلى سيولة عند تخلف المقترضين عن سداد التزاماتهم وخاصة عند تصفية العقارات؛
- ضعف خبرة أصحاب المشروعات الصغيرة في مجال إدارة الأعمال، وعدم الدراية الكافية بأساليب التسويق وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المؤسسات، يجعل رأس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلاً تحسباً للمساءلة الضريبية، الأمر الذي يصعب معه التمييز بين الذمة المالية للمشروع وتلك الخاصة بصاحبه، مما يزيد المعاملات المصرفية تعقيداً؛
- تركز الفروع المصرفية وكثرتها في مناطق تواجد المشروعات الكبيرة، في حين يقل عدد الفروع في الأماكن التي تتواجد فيها المؤسسات الناشئة.

3.10- دور التمويل الإسلامي في سد فجوات تمويل مشاريع الشركات الناشئة:

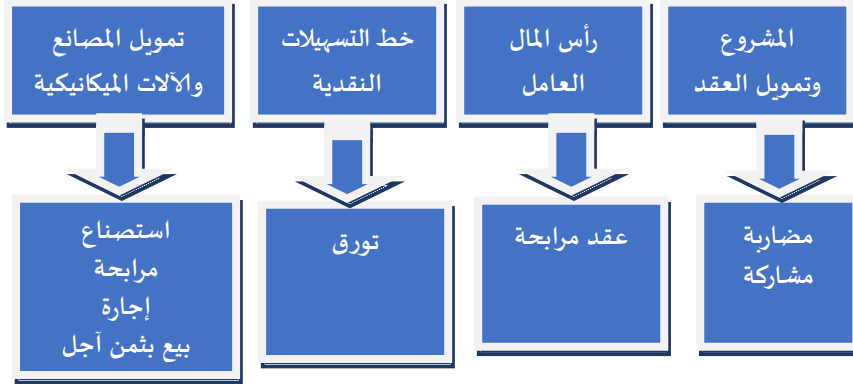
تعد المشاريع الناشئة الصغيرة والمتوسطة منها العمود الفقري لكل من اقتصادات الدول المتقدمة وبلدان الأسواق الناشئة والنامية على حد سواء من حيث إحداث وظائف تشغيلية، ووفرة الفرص، والاستدامة، فضلاً عن النمو الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى قدرة المشاريع الناشئة على تعزيز التجارة الدولية، مما يساهم في تحديد أولويات التنمية الذي يعد أمراً بالغ الأهمية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل. (Malaysia World's islamic finance market place، 2016، صفحة 4)

تعاني المشاريع الناشئة من عدم وجود دعم كاف لإنشاء مشاريع جديدة والتي من شأنها تعزيز التأثير الاجتماعي والاقتصادي إلى حد بعيد.

إن للتمويل الإسلامي أدوات اقتصادية واجتماعية مختلفة كالزكاة والوقف والقروض الحسن، هذه الأدوات يمكن تطويرها لتقف إلى جانب المشروعات الناشئة على غرار المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات متناهية الصغر والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تواجه المشاريع الناشئة في الوقت الحاضر وفي جميع أنحاء العالم وفي البلدان النامية خاصة تحديات مختلفة لعل من أهمها الحصول على التمويل الرسمي والتي تعد أحد أبرز العقبات التي تواجه هذه المشاريع.

الشكل رقم (7): تسهيلات التمويل الإسلامي المقدمة إلى الشركات الناشئة



source : (Malaysia, world's islamic finance market place, 2014, p: 8)

يتمثل جوهر التمويل الإسلامي في عقود تقاسم المخاطر ومشاركتها، وهو ما يعد من أهم أدوات الدعم لروح المبادرة وتكوين الثروات.

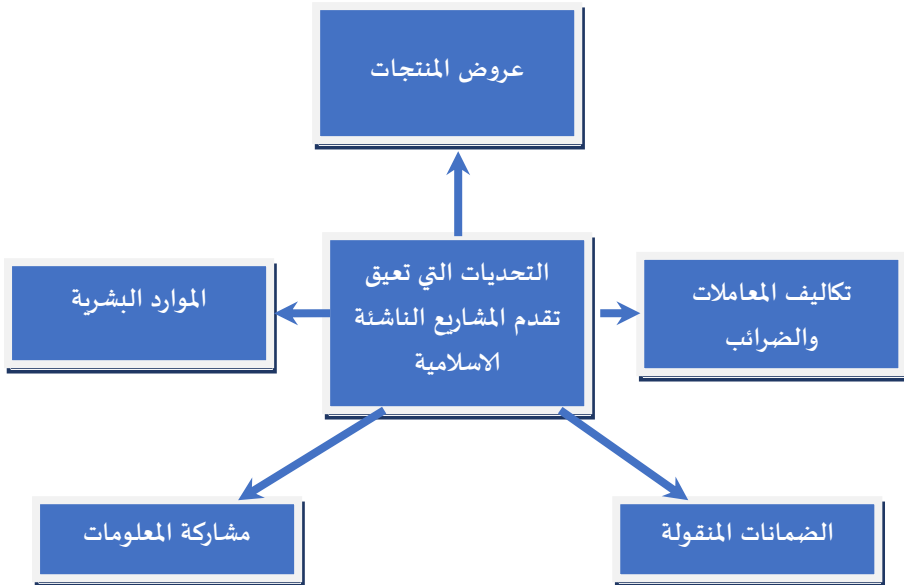
والأهم من ذلك، أن استخدام عقود تقاسم المخاطر يلغي الحاجة إلى تحميل وحساب الربا والعقوبات المفروطة في حالة التخلف عن السداد. وبالتالي، لدى البنوك الإسلامية مصالحي راسخة في دعم نجاح الأعمال التجارية، وهو أمر مهم خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وبعبارة أخرى، يمكن تحسين الحصول على عمليات التمويل من خلال استخدام العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويمكن لكل من الأسر ورجال الأعمال استخدام التمويل الإسلامي لتمويل شراء الأصول أو رأس المال العامل. ويمكن أيضاً للشركات الناشئة التي تحتاج إلى تمويل رأس المال العامل استخدام عقود مختلفة مثل المضاربة والمشاركة ومن أجل توفير التمويلات للمشاريع، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة اختيار هيكل تمويل المضاربة أو المشاركة. وقبل الموافقة على توفير رأس المال، يمكن للبنك تقييم المشروع والأرباح والمخاطر المحتملة. في المضاربة، تدير الشركات الناشئة المشروع على أن يتم مراقبتها من قبل البنك. ويتم تقاسم أي أرباح من المشروع بين البنك والشركات الصغيرة والمتوسطة على نسبة من

الأرباح متفق عليها مسبقا. ومع ذلك، في حالة التعرض للخسائر، فإن البنك يتحملها بمفرده.

يعد تمويل المشاريع الناشئة عبر محافظ مالية إسلامية قائمة على الأصول وعلى المشاركة في الأرباح والخسائر كذلك، وسيلة من وسائل تقليص الفجوة المالية. تكفل هذه الوسيلة والتي تعد شرطا من شروط التمويل الإسلامي، ربط المعاملات المالية بالنشاط الاقتصادي الحقيقي للأصول المالية. (Alam & and others, 2019, p. 4)

أما من ناحية أخرى، فإن التمويل القائم على عقود مشاركة الأرباح والخسائر هي عبارة عن عملية تقاسم للأرباح والخسائر بين الممولين ورجال الأعمال والتي تشجع على المواءمة بين مصالحهم وتزيد من عملية توزيع المخاطر، بالإضافة إلى تعزيزها روح المبادرة في الشركات الناشئة، في المرحلة الأولى خصوصا، إذ تركز على تمويل أسهم رأس المال لمشاريعهم الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (8): التحديات التي تعيق المشاريع الناشئة الإسلامية



source : Malaysia, world's islamic finance market place, 2016, p: 8)

- يمكن الإشارة إلى الفروق الأساسية بين أساليب التمويل الإسلامي وأساليب التمويل التقليدي فيما يلي: (سامي الحلاق، 2011، الصفحات 18-19)

- تعدد أساليب التمويل الإسلامي مقارنة بأساليب التمويل التقليدي وهذا التعدد تبعه تعدد في الخصائص الثانوية لأساليب التمويل ومثال ذلك فقد يأخذ التمويل في النظام الإسلامي الصورة النقدية أو العينية، أما النظام التقليدي فيغلب عليه الصورة النقدية؛
- لأساليب التمويل الإسلامي ضوابط شرعية عامة وهناك أيضا ضوابط خاصة على خلاف أساليب التمويل التقليدي التي تحكمها الضوابط المادية؛
- يقوم التمويل الإسلامي على المشاركة في الربح والخسارة بين المصرف والمتعامل (مبدأ الغنم بالغرم) خلافا للتمويل التقليدي القائم على علاقة القرض (دائن/مدين) أسلوب المدائنة الربوية، وفي الواقع أن لهذه الخاصية أثارا لا بد من الإشارة إليها وهي:
- يقتصر التمويل بالمدائنة في المصارف الإسلامية على القرض الحسن الذي يخلو من حسابات الفائدة الربوية؛
- هناك انفصال بين علاقة المصرف بالمودعين عن علاقته بالتمويلين في الأسلوب التقليدي، بينما هناك علاقة مباشرة وأحيانا غير مباشرة بين مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية؛
- العائد - في الغالب - غير مضمون وغير معلوم في التمويل الإسلامي والذي يعتمد على نتيجة العملية الاستثمارية من ربح أو خسارة مما يعني تحقق العدالة بين طرفي المعاملة، بحيث يحصل كل طرف على حقه بدلا من نظام الإقراض بفوائد؛
- يمكن أن يكون العائد ثابتا كالإجارة أو المرابحة أو متغيرا كما هو الحال في المزارعة أو المساقاة أو المضاربة أو المشاركة (يعتمد على نتيجة العمل) أو صفري كما هو الحال في القرض الحسن؛
- بناءً على تلك الخصائص، فإن هناك اختلافا جوهريا في آلية احتساب كلفة التمويل بين النظامين الإسلامي والتقليدي؛
- يغلب على التمويل الإسلامي بقاء ملكية المال لصاحبها خلافا للنظام التقليدي أين تنتقل ملكية المال للمقترض؛
- التصرف بالمال في النظام التقليدي شبه مطلق، أما في النظام الإسلامي فالحرية غير مطلقة؛

- يعطى الاهتمام الأكبر في ظل التمويل التقليدي لقدرة المقترض على سداد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه، أما في التمويل الإسلامي تركز أساليب المشاركة في الأرباح والخسائر على معدل العائد المتوقع من الاستثمار الممول، لذلك فإن هذا النوع من التمويل يمكن أن يوجه الموارد المالية إلى أفضل الاستثمارات من حيث الإنتاجية الأمر الذي يرفع مستوى كفاءة عمليات التمويل

4.10. الصيغ الإسلامية ومدى ملاءمتها لتمويل الشركات الناشئة

يمكن تقسيم الصيغ الإسلامية في التمويل من حيث أنواع العقود التي تحكم معاملاتها إلى أربعة أنواع وهي الصيغ المستندة على عقود الشراكات والتي تستند إلى مبدأ التداول وتمليك الأصول ولعل أهمها التمويل بصيغة المضاربة والصيغ المشابهة لها كالمزارعة والمساقاة.

- الصيغ المستندة على عقود البيوع أو المعاوضات وهي التي تستند إلى مبدأ قاعدة الدين وأهم أساليب التمويل من هذه الصيغ هي التمويل بصيغة المربحة والسلم والاستصناع والبيع بالتقسيط والبيع بالتوريد؛
 - ثالث نوع من هذه الصيغ هي الصيغ المستندة على عقود التأجير، حيث تقوم على مبدأ تمليك المنفعة في مقابل عوض أو تمليك منافع شيء مباح لمدة معلومة بعوض، ومن أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع من الصيغ، التمويل بصيغة التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي والتأجير المنتهي بالتمليك والتمويل بسندات الاجارة والأعيان المؤجرة؛
 - أما رابع نوع من هذه الصيغ فهي المستندة لأعمال البر والاحسان، حيث تستند إلى مبدأ تمليك المنفعة أو على التنازل عن منفعة شيء مباح ودون عوض، ومن أهم هذه الأساليب القرض الحسن والزكاة والصدقات والوقف.
- يوضح الجدول الموالي استخدامات مختلف الصيغ الإسلامية:

الجدول رقم (2): استخدامات الصيغ الإسلامية في تمويل الشركات الناشئة

الصيغة	المجال الملانم	ملاحظات
المشاركة	تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل احتياجات رأس المال العامل	تصلح لكافة الأنشطة الانتاجية الانسب لتمويل الصناعة والزراعة

تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل احتياجات رأس المال العامل التمويل النقدي (احتياجات السيولة)	المضاربة
تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل احتياجات رأس المال العامل	المزراعة
تمويل شراء الأصول الثابتة	الاستسقاء
تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل احتياجات رأس المال العامل تمويل تجارة الصادر والوارد	المرابحة
تمويل شراء السلع الصناعية والزراعية تمويل احتياجات رأس المال العامل التمويل النقدي (احتياجات السيولة)	السلم
تمويل شراء الأصول الثابتة	الاستصناع
تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل الخدمات (الصحية والتعليمية)	الاجارة
الانسب لتمويل النقدي	القرض الحسن
الانسب لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية	الزكاة والصدقات
الانسب لتمويل الخدمات الصحية والتعليمية	الوقف

المصدر: (محمد علي الليثي 2013، ص: 14-17)

5.10. التمويل الإسلامي المستدام للشركات الناشئة:

من المتوقع أن يقوم التمويل الإسلامي المستدام بدور أكبر في مختلف اقتصاديات العالم وخاصة المساهمة للحد من نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي الفترة المقبلة، يجب على مختلف دول العالم السعي إلى تنويع السوق من خلال تشجيع المزيد من الإصدارات من مجموعة أوسع من المشروعات البيئية. وسينطوي الارتقاء بها إلى المستوى التالي أيضا على إشراك المزيد من الجهات الفاعلة الرئيسية مثل حكومات الولايات والبلديات والمؤسسات المصرفية، في حين يتعين على أصحاب المصلحة المعنيين توسيع نطاقاتهم لتشمل مجالات مثل الإسكان الميسر والاستجابة للكوارث. إن صعود التمويل الإسلامي ودوره في النمو المستدام سيخلق فرصا جديدة لريادة التمويل الأخضر للشركات الناشئة. (حافظ عبد العزيز وتشانغ، 2019). وتتكون منظومة التمويل المستدام من عدة عناصر، مثلما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (9): منظومة التمويل المستدام



المصدر: (حافظ عبد العزيز، وي تشانغ، 2019).

الخاتمة:

رواد الأعمال لديهم دور ومكانة في سوق التمويل الإسلامي، حيث يمكنهم أن يخلقوا مقترحات قيمة لتحسين تجارب العملاء أو تخفيض عروض تكلفة المنتج، ولعل خلق حاضنات أعمال إسلامية، سوف يعطي فرصا أكبر لنمو سوق التمويل الإسلامي الذي يفتقر إلى بعض الابتكارات المتوفرة على مستوى العالم في أسواق التمويل التقليدية، وهذا يمثل فرصة كبيرة لرواد الأعمال. يؤدي التمويل الإسلامي إلى اندماج مالي أكبر، من خلال تحسين توزيع الائتمان على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تعزز البيئة حاضنة ناشطة لهذا القطاع المنافسة وريادة الأعمال؛ وكلاهما من المبادئ الأساسية للمبادئ الإسلامية.

يعتمد نمو الاقتصاد على الشركات الناشئة كمولدات رئيسية للعمالة والدخل. عندما تحظى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالدعم الذي تحتاج إليه، مثل الحصول على تمويل منخفض التكلفة ويلائم مختلف احتياجاتها. كما سيسمح خلق منصات خاصة بالتمويل الإسلامي للشركات الناشئة أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمعالجة الاستثمارات بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تحتاج المشاريع الناشئة إلى تعزيز الاشتغال المالي من خلال التمويلات المتوافقة مع الشريعة لتمويل عدد من المشاريع الصديقة للبيئة على سبيل المثال (الصكوك البيئية). كما أن للتكنولوجيا المالية الإسلامية دورا كبيرا في دعم حاضنات الأعمال الإسلامية والتقليدية.

التوصيات:

- ضرورة إعطاء أهمية ومكانة أكبر للتمويل الإسلامي لدعم نشاط حاضنات الأعمال والشركات الناشئة؛
- إعطاء دفعة حقيقية لحاضنات الأعمال الإسلامية ودعمها من خلال سن إطار قانوني وتشريعي ملائم لطبيعة عملها؛
- ضرورة خلق منصات خاصة بالتمويل الإسلامي لدعم حاضنات الأعمال الإسلامية؛
- تشجيع التكنولوجيا المالية الإسلامية في مجال حاضنات الأعمال.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

1. إبراهيم عاطف الشبراوي . (2005). *حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية*. الرباط المغرب: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.
2. سعيد سامي الحلاق. (2011). *المصارف الإسلامية - الواقع والتحديات*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

المقالات والتقارير:

3. فايز جمعة صالح النجار، وعبد الستار محمد العلي. (2010). *الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة* (المجلد الطبعة الثانية). الأردن: دار الحامد.
4. نيكولا بلانشيه ، وآخرون. (2019). *الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى*. نيويورك: صندوق النقد الدولي.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Abdul Rafay . (2019) . *Fintech as a disruptive technology for financial institutions* . united states: IGI Global.
2. Ahmed Naveed . (2020 ,20 3) .Role of business incubators as a tool for entrepreneurship development: the mediating and moderating role of business start-up and government regulations .*Sustainability MDPI*.
3. Deepak Agnihotri . (2018 ,6 14) .Startup Ecosystem, Building No. 4, Jnanadweep . *Research Institute of Management Studies*.
4. Kabir Hassan . (2015 ,2 25) . Entrepreneurship, Islamic Finance and SME Financing (*IFSB 7th public lecture on financial policy and stability*).
5. Malaysia World's islamic finance market place دور التمويل الإسلامي في سد Kuala Lumpur: Malaysia فجوات تمويل المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة. World's islamic finance market place.
6. Nafis Alam ، and others . (2019) . *Fintech and Islamic Finance Digitalization, Development, and Disruption* .Switzerland: Springer.
7. Nkem Obaji و Chikodi Onyemerela . (2015 ,3 20) .entrepreneurship and business incubation programme: the sure couple .*International Journal of Science, Technology & Management*.
8. Rustam Lalkaka . (2006) . *Technology Business Incubation*, France: United Nations Educational, Scientific and cultural organization.

المواقع الالكترونية:

1. أحمد حافظ عبد العزيز، ووي تشانغ. (2019,5 22). *كيف أوجدت ماليزيا منظومة مواتية للتمويل الإسلامي المستدام*. تم الاسترداد من مدونات البنك الدولي:

<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/how-malaysia-created-conducive-ecosystem-islamic-sustainable-finance>

2. منال السيد عبد الحميد. (19 4, 2018). *حاضنات الأعمال ودورها في تدعيم ريادة الأعمال للشباب في الوطن العربي، مصر نموذجا*. تم الاسترداد من المركز العربي للبحوث والدراسات: www.acrseg.org/40703
3. Jonathan Bone. (6 4, 2017). *Business Incubators and Accelerators: the national picture* من الاسترداد من https://www.gov.uk/search/research-and-statistics?content_store_document_type=research&keywords=&organisation=department-for-business-energy-and-industrial-strategy صفحة 6.
4. Pamela Kesrouani. (4 2, 2019). *Is there a role for startups in the Islamic economy* من www.densistasangen.se/2019/02/role-Islamic-economy-EN Wamda: تم الاسترداد من

حاضنات الأعمال واستدامة المؤسسات الناشئة
Business incubators and startup sustainability

بوغازي فريدة

أستاذ محاضر أ- جامعة 20 أوت 55 سكيكدة

f.boughazi@univ-skikda.dz

Abstract:

The study aimed to highlight the importance and role of business incubators in establishing emerging institutions by identifying the most important support mechanisms that many countries have adopted to ensure the sustainability of these institutions as bodies that provide all forms of support starting from the initial study of the idea of the project through the process of applying these ideas in the form of industrial and marketing investments, Then access to marketing and export services as a step to protect these institutions by following them up, and monitoring their activities in support and encouragement to activate their role in the comprehensive development process and their contribution to the national economy and the absorption of unemployment in light of preserving natural resources .

Keywords : Business Incubators;

Emerging enterprises; Enterprise Sustainability, a sustainable emerging enterprise .

JEL Classifications: Z13, Q5, M13, L26

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية ودور حاضنات الأعمال في إنشاء مؤسسات ناشئة من خلال تحديد أهم آليات الدعم التي انتهجتها الكثير من الدول لضمان استدامة تلك المؤسسات باعتبارها هيئات توفر كل أشكال الدعم بدءا من الدراسة الأولية لفكرة المشروع مروراً بعملية تطبيق تلك الأفكار في شكل استثمارات صناعية وتسويقية، ثم الوصول إلى خدمات التسويق والتصدير كخطوة لحماية هذه المؤسسات من خلال متابعتها، ومراقبة نشاطها داعمة ومشجعة لتفعيل دورها في العملية التنموية الشاملة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني وامتصاص البطالة في ظل الحفاظ على الموارد الطبيعية، وهذا يجعلها تنمو وتطور عملها بالشكل الذي يجعلها ترتقي إلى مكانة المؤسسات الرائدة.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال؛

مؤسسات ناشئة؛ استدامة المؤسسات، مؤسسة ناشئة مستدامة.

رموز تصنيف JEL: Z13, Q5, M13, L26

مقدمة:

ازدادت التحديات التي تواجهها منظمات الأعمال في القرن الحادي والعشرين، مما استوجب عليها العمل على مواجهتها والتعامل معها بأعلى درجات الكفاءة والمرونة لتحقيق التكيف الدائم، هدفا منها للحفاظ على البقاء والاستدامة في ظل الاستغلال والاستثمار الأمثل في مواردها المالية والبشرية والمعلوماتية، ومع زيادة التنافسية مع انفتاح الأسواق والتقدم التكنولوجي الهائل وما صاحبها من تطبيق لمعايير جديدة سواء تلك المتعلقة بالجودة وطرق الإنتاج وتقديم الخدمة، أو تلك المعايير المتعلقة بجودة التقارير المالية. كل هذا أدى إلى زيادة تعقيد بيئة الأعمال المعاصرة خاصة في البلدان النامية أو السائرة فيه على غرار الجزائر. فالإشكال المطروح ليس ذلك المتعلق بكيفية إنشاء مؤسسة ما ولكن أهم ما يجب التركيز عليه هو كيفية ضمان بقاء واستدامة تلك المؤسسة. إذ يجب توجيه الاهتمام نحو بحث بيئة ملائمة تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الحديثة النشأة التي غالبا ما تفتقد لنقص المهارات وضعف مواردها المالية التي تسمح لها بالبقاء والنمو أي استدامتها.

- إشكالية الدراسة:

تزايدت أهمية حاضنات الأعمال في العقد الأخير من الزمن بكونها إحدى الوسائل المهمة والفعالة لدعم الأعمال والأنشطة الاقتصادية، وتسريع التطوير الناجح للأعمال المبتدئة، وإنشاء مؤسسات عن طريق توفير منظومة من الموارد والخدمات المستهدفة لرواد الأعمال وأفكارهم المبدعة في ظل العمل على استدامتها.

وتأسيسا لما سبق فإن إشكالية الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال في استدامة المؤسسات الناشئة؟

- ما المقصود بحاضنات الأعمال وما أهميتها؟
- ما المقصود بالمؤسسات الناشئة، وما هي أهدافها؟
- ماذا يقصد باستدامة المؤسسات؟
- هل يمكن أن تساهم حاضنات الأعمال في تحقيق الاستدامة للمؤسسات الناشئة؟

- فرضية الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات السابقة تم اعتماد فرضية للدراسة وكانت صياغتها كمايلي:

تسعى حاضنات الأعمال إلى تحقيق أهداف المؤسسات الناشئة في ظل تحقيق الاستدامة وتعزيزها من خلال الجهود والمبادرات التي تساند أصحاب المؤسسات الناشئة في مرحلة الاحتضان.

- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال تناولها لمفاهيم إدارية معاصرة في مجال تحقيق التنمية لما لها الأثر البالغ في التوجه نحو تطور اقتصاد الدولة. تنبع أهمية الدراسة من المزايا التي تقدمها حاضنات الأعمال وأثرها على تحقيق النجاح للمؤسسات الناشئة بالإضافة إلى الدور الفعال في تطويرها وجعلها أكثر كفاءة وفاعلية مما يحقق لها الاستدامة.

- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على أهمية حاضنات الأعمال في ظل سعي الدولة الجزائرية إلى تفعيل دورها في الاقتصاد الجزائري لما لها من أهمية بالغة في تشجيع ومرافقة الشباب لإنشاء مؤسسات مصغرة ومن ثم العمل على رفع روح المبادرات الابتكارية والتشغيلية لتحقيق استدامتها.

- منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المسح المكتبي في الجانب النظري، من خلال الاطلاع على بعض المراجع ذات الصلة بالموضوع، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي بغية الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضيتها.

2. حاضنات الأعمال:

1.2. مفهوم حاضنات الأعمال:

عرفتها منظمات "الإسكوا" بأنها: "حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيائها القانوني ولها خبرتها وعلاقاتها للذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تقليص تكاليف مرحلة الانطلاق لهذه المؤسسات. (قطاف، 2007، صفحة 117)

كما عرفت بأنها: "منظومة عمل متكاملة توفر الإمكانيات المطلوبة لبدأ المشروع، تنطوي على شبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، تدار عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة

بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي غالبا إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.(بركان وشيراز، 2012، صفحة 6)

يجمع مصطلح الحاضنة بين أنظمة الدعم المختلفة لمشاريع الابتكار، والتي تغطي ثلاث مراحل: (seghir,2013,p20)

- قبل الحضانة: في هذه المرحلة، من الضروري تقييم الابتكار و خطة العمل وتطوير ونمذجة الشركة والتدريب؛

- الحضانة: تتكون هذه المرحلة من الحصول على التمويل والإشراف والإقامة والتسويق والتخطيط للأنشطة المتقدمة؛

- ما بعد الحضانة: يتعلق الأمر بتشخيص الابتكار ودعم التكنولوجيا والتسويق وتطوير الأعمال.

2.2. أهميتها: من أهم أهداف حاضنات الأعمال (أسار، 2016، صفحة 5)

- كونها تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات صغيرة تجعلها قابلة للتحويل إلى إنتاج؛

- أنها تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل والباحثين عن أعمال مناسبة؛

- توفر المناخ المناسب والإمكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة؛

- تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة وابتكارات حديثة؛

- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة؛

- تربط المشروعات الصغيرة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته؛

- تؤهل جيل من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد؛

- تساعد المشروعات الصغيرة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس؛

- تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية؛

- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى والداعمة وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها؛

- تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إيجاد مناخ وظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المشروعات الصغيرة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية، وتوفير إمكانيات التطور والنمو، بما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والاستشاري وربط المشروعات بالسوق.

3.2. أنوعها: يمكن تصنيفها وفق نوع المشاريع المحتضنة، ووفقا لاختصاصها:

1.3.2. حسب المشاريع التي تحتضنها: تنقسم حسب المشاريع المحتضنة إلى نوعين: (ocde,1997,p.15)

- الحاضنات العامة: وتعنى بالتنمية الاقتصادية الشاملة للإقليم المتواجدة به، من خلال تطوير الأعمال المختلفة، وتحتضن هذه الحاضنات أي نوع من المشاريع دون استثناء، ولكنها تركز على مجالات الإبداع والابتكار.

- الحاضنات الخاصة: تعنى بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية لإقليم معين، من خلال إعادة الهيكلة الصناعية أو تشجيع صناعات معينة، أو خلق فرص عمل لتخصصات معينة أو لفئات محددة من الأشخاص الباحثين، أو من أجل استقطاب استثمارات من نوع خاص.

2.3.2. حسب اختصاصها: تنقسم إلى (أنور، وصباح، 2010، الصفحات 143-144)

- الحاضنات التقنية: وتختص بالمشاريع التكنولوجية المختلفة، وتطوير المنشآت المتخصصة فيها، وتشجيع الباحثين في المجال التكنولوجي.

- الحاضنات الاقتصادية: وتعرف أيضا بحاضنات التمكين، وهي الحاضنات التي تساعد في نمو المشاريع التي تهدف إلى التغلب على تحديات الفقر والأمية والبطالة.

- الحاضنات متعدد الأغراض: وهي حاضنات تهتم بدعم شبكة متنوعة ومتداخلة من الأعمال، والهدف من هذا الدعم هو خلق حالة التكامل في إنتاجية المشاريع والخدمات التي تقدمها.

- الحاضنات المفتوحة: وهي تلك الحاضنات التي لا تتطلب مكانا محددا، إلا أن نشاطها يتوزع على عدة أماكن، وتهدف إلى احتضان المشاريع في مواقعها وذلك بتقديم خدمات متنوعة بغض النظر عن المكان اللازم لبدأ المشروع.

3.3.2. حسب هدفها: تنقسم إلى حاضنات ربحية وغير ربحية: (أنور، وصباح، 2010، صفحة 144)

- حاضنات ربحية: يتم إنشاؤها من طرف أفراد أو مؤسسات خاصة، تهدف إلى تقديم خدماتها إلى المشاريع التي يتم احتضانها، وتشترط الحصول على نسبة من الأرباح التي تحصل عليها المشاريع المحتضنة بعد دخولها إلى سوق العمل.

- حاضنات غير ربحية: تعود ملكيتها عموما إلى الحكومات والجامعات، وهدفها هو الإسهام في تطوير المنطقة التي تعمل بها، ولا تستوفي هذه الحاضنات أي نوع من الرسوم من المشاريع المحتضنة.

بالإضافة إلى الأنواع السابقة هناك الحاضنات التقنية أو الافتراضية: وهي حاضنات تقدم خدماتها بشكل افتراضي عن بُعد عن طريق الإنترنت، فلا تكون هناك حاجة للتواجد في مكان فعلي، ما يقلل التكاليف ويتيح الفرصة لانضمام عدد أكبر من رواد الأعمال.

4.2. الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال: تقدم حاضنات الأعمال مجموعة من الخدمات للمؤسسات الناشئة؛ أهمها:

1.4.2. التدريب الإداري والفني: تقدم حاضنات الأعمال عادة مجموعة من الخدمات التدريبية في مجالين: في المجال الإداري حيث تقدم الحاضنة خدماتها على شكل خطط لإدارة المشاريع، ودراسة إمكانية نجاحها، ووضع جدوى اقتصادية لها، وفي المجال الفني حيث تقدم الخدمات على شكل دورات تدريبية في المجالات الفنية والتطبيقية.

2.4.2. خدمات التوجيه والإرشاد: حيث تساهم الحاضنات في ربط الرياديين الناشئين بالأشخاص ذوي الخبرة، أو موجهين أو مرشدين، أو أصحاب شركات ناجحة، أو مختصين في مجالات تتوافق مع اختصاص المؤسسة المحتضنة. وتعطي فرصة للرياديين لطرح الاستفسارات والاستفادة من خبرات رجال الأعمال الناجحين، وتلقي الاستشارات التي تساعدكم في تجاوز التحديات التي يواجهونها.

3.4.2. الاحتضان والدعم الفني واللوجستي: حيث توفر الحاضنة للمؤسسة الناشئة أماكن احتضان مناسبة ومريحة، تساعد على ممارسة أعمالها بسهولة، وتزودها بالخدمات المختلفة، كالإنترنت، والكهرباء، وبكافة المعدات اللازمة لتطوير المشروع.

4.4.2. الدعم المالي: تُقدّم هذه الخدمة على شكل منح مالية غير مستردة، مدفوعة من قبل الممولين.

5.4.2. خدمات التسويق: يتم تقديم خدمات التسويق الإلكتروني بكافة أنواعه، من قبل أشخاص متخصصين في هذا المجال، إلى جانب تنظيم المعارض للشركات، إضافة إلى مساعدة المؤسسات المحتضنة على التواصل مع وسائل الإعلام للتعريف بمنتجاتهم ومشاريعهم.

5.2. العوامل والمعوقات المؤثرة في نجاح حاضنات الأعمال:

إن نجاح حاضنات الأعمال في تنفيذ وتحقيق أهدافها في احتضان المؤسسات الناشئة والمتوسطة، يكون من خلال امتلاكها قدراً من الإبداع وأن تكون لها فرصا تسويقية؛ ولكن ذلك يحتاج إلى توفر البيئة الملائمة حتى تتمكن من الثبات والاستمرار في السوق بدون عوائق ومشاكل تحد من قدرتها على الاستمرار في السوق، ويأتي هذا كله بمجموعة من العوامل نوجزها في ما يلي: (السعيد، أبريل 2012، ص7)

1.5.2. عوامل خارجية: وهي العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية التي تكون خارج نطاق الحضانة ولكنها تنعكس على أداء الحاضنة في تقديم خدماتها وتتمثل أبرز هذه العوامل الخارجية في ما يلي:

- توفر البنية التحتية الملائمة للنشاط الاقتصادي لتكون قادرة على استيعاب التطورات المتلاحقة في عالم الأعمال من مواصلات واتصالات وشبكة الطرق، وسهولة الوصول إلى هذه الخدمات وبأقل تكاليف ممكنة، بالإضافة إلى توفير بيئة الأعمال المساندة كالبث، التدريب، والاستشارات وغيرها؛

- توفر مصادر تمويل ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتطلب توفر قطاع مالي ومصرفي متطور يحتوي على خدمات؛

- توفر الحد الأدنى من الثقافة الإبداعية سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجتمع.

2.5.2. العوامل الداخلية: بالإضافة إلى العوامل السالفة الذكر، هناك عوامل داخلية ترتبط مباشرة بالحاضنة أبرزها:

- قدرة الحاضنة على تقديم الخدمات لعملائها الذين يعتبرون عاملا جوهريا؛ فبدونهم تفقد الحاجة لوجودها؛

- استقطاب الحاضنة للمؤسسات الإبداعية التي تمتلك مؤهلات وقدرات على النمو والاستمرار، ويكون ذلك بتوفير نظام وآلية اختيار المشاريع والأفكار التي تحتاج إلى حاضنة؛

- توفر جهاز إداري كفؤ داخل الحاضنة يقوم على الإشراف؛

- وجود تنسيق عالي ومتكامل بين الحاضنة والجهات الداعمة.

6.2. المعوقات المؤثرة في فشل حاضنات الأعمال: هناك معوقات تؤثر وتقف وراء فشل حاضنات الأعمال منها: (أبو قحف، 2001، ص: 76)

- مستوى التوقعات المرتبطة بالمنافع التي ستحصل عليها المنشآت المحتضنة خاصة في مراحل نشأتها الأولى، فقد يرتفع مستوى الطموح في الوقت الذي تقل فيه قدرات الحاضنة المالية والبشرية التي تمكنها من تلبية هذا المستوى؛

- مدى جودة ونوعية الاتصالات وردود فعل الجهات التي تستهدفها الحاضنة لتسهيل عمل المنشآت المحتضنة، ويعتبر التباين في أهداف المؤسسة المحتضنة والمؤسسة الحاضنة من المشكلات المتوقعة الأخرى خاصة أن الأخيرة سوف تواجه درجة معينة من الخطر في حالة قيامها بمنح مساعدات مالية للأولى أو ضمائها أمام المؤسسات المالية المانحة للقروض مثلا؛

- قد يخشى البعض ظهور مشكلة من نوع آخر وهي مشكلة الاعتمادية، أي اعتماد المؤسسة المحتضنة على المؤسسة الحاضنة في مجالات عديدة.

3. المؤسسات الناشئة *startups*:

1.3. مفهوم المؤسسات الناشئة:

المؤسسة الناشئة هي الإعداد لاتخاذ خطوة تجاه إنشاء مشروع أو مؤسسة تجارية حديثة، ومن منظور آخر هي قيام المؤسسين أو رواد الأعمال بالبحث عن نموذج تجاري قابل للتكرار والتطوير، وبشكل أكثر تحديدا فإن المؤسسة الناشئة هي مشروع تجاري

جديد بارز يهدف إلى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق، لتلبية حاجة السوق أو مشكلة معينة لدى العملاء (الكافوري، 2020).

2.3. خصائص المؤسسات الناشئة: تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكلاسيكية؛ أهمها: (Codeglia, 2018)

- هي مؤسسات حديثة العهد: تتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة وأمامها خياران: إما التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.
- مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة *Startup* هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، بمعنى آخر إن المؤسسة الناشئة هي المؤسسة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة. وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جداً.

- مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز الـ *Startups* بأنها مؤسسة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة *Innovative*، وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، ويعتمد مؤسسوا المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

- مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: يشمل معنى المؤسسة الناشئة *Startup* على أنها مؤسسة تتطلب تكاليف صغيرة جداً بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء. ومن الأمثلة على *startups* نذكر أمازون، *Apple*، جوجل، مايكروسوفت... الخ

3.3. سبل نجاح المؤسسات الناشئة: من أجل بقائها واستمرارها في السوق تمر المؤسسات الناشئة بمراحل مختلفة في عمرها التشغيلي وتنال المرحلة الأولى من التأسيس نصيباً كبيراً من الاهتمام، حيث يسعى رواد الأعمال إلى تحقيق التميز والجودة العالية في المنتجات والخدمات التي يقدمونها وقد قدمت مجلة "فوربس" 10 نصائح

يمكنها مساعدة أصحاب الأعمال على تخطي المرحلة الأولى والمحافظة على ازدهارهم: (مجلة دبي، 2020)

- **الحصول على حجم تمويل كبير:** نادراً ما تمتلك المؤسسات الناشئة سيولة نقدية كافية لتمويل عملها مما سيساعدها على تعزيز نموها، لهذا فهي تحتاج إلى مصادر تمويل متنوعة وهو ما ينطوي على مخاطرة جديدة، ولذلك يتعين عليها إيجاد خطة عمل تتناسب مع حجم المخاطر المحتملة.

- **إنشاء مجلس إدارة:** يتميز رواد الأعمال بأن لديهم دافعا، فضلاً عن تمتعهم بالشغف والطموح وهو ما يحفزهم على إنشاء مؤسساتهم وتحقيق النجاح، إلا أنهم يحتاجون أيضاً إلى الخبرة وتكوين علاقات مع رواد القطاع الذي يعملون فيه، لهذا فإن عليهم إنشاء مجلس إدارة يضم رجال أعمال خبراء ومنتصرين ولا بد من إشراكهم في عملية صنع القرار.

- **التركيز على الإبداع بدلا من المنافسة:** يتعين على أصحاب المؤسسات الناشئة المحافظة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإبداع في مجال أعمالهم، بدلاً من التركيز على محاولة التغلب على المنافسين، وذلك من خلال إضافة مزايا جديدة والحرص على تقديم أشياء جديدة ومبتكرة للعملاء.

- **الاهتمام بتعيين موظفين أكفاء:** يستوجب على أصحاب المؤسسات الناشئة اختيار نخبة من الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة من أجل تنمية مؤسساتهم، مما يضمن الاستمرار في تحقيق النجاح.

- **التركيز على تنمية المبيعات:** يتطلب تحقيق النمو في المرحلة الثانية من حياة المؤسسة الاهتمام بزيادة المبيعات، وذلك عن طريق تشكيل فريق مبيعات محترف يعمل على تحقيق أهداف ومتطلبات المؤسسة، ولذا يتعين على أصحاب المشروعات الحرص على تدريب أفراد هذا الفريق وتوفير كل الأدوات والظروف التي يحتاجونها فضلاً عن التركيز على تحسين علاقات المؤسسة مع عملائها.

- **توفير فريق من القادة المحترفين:** تحتاج المؤسسات الناشئة إلى قادة محترفين من أجل تدريب الموظفين والإشراف عليهم والحفاظ على روح الفريق، ومحاولة تعزيز النمو وتحقيق أهداف الشركة، حيث إن تعيين أفضل الموظفين وإنتاج سلع وخدمات عالية الجودة لا يعد كافياً لتحقيق أفضل المبيعات من دون مديريين محترفين ومبدعين.

- التمييز بين التسويق والمبيعات: يختلف الدور الذي يلعبه كل من المبيعات والتسويق في المرحلة الثانية من نمو المؤسسة، فالتسويق يجسد العلامة التجارية ويعرض مواصفات المنتجات ومزاياها وأسعارها وأشكالها، أما المبيعات فيمكن دورها في بناء العلاقات وتلبية الاحتياجات وتقديم العروض وعقد الصفقات، ويتطلب هذان الجانبان مهارات مختلفة إلا أنهما يكملان بعضهما بعضا.

- بناء علاقات وطيدة مع العملاء: تحرص المؤسسات الناجحة بعد تجاوز المراحل الأولى من نموها على بناء علاقات شخصية وثيقة مع عملائها، إلى جانب تقديم خدمات ومنتجات تفوق توقعاتهم وآمالهم، وهذه هي الطريقة الوحيدة لتوسيع قاعدة العملاء وكسب ولائهم.

- إنشاء ثقافة مؤسسية إيجابية: إن أصحاب المؤسسات الناشئة بحاجة ماسة إلى غرس ثقافة مؤسسية إيجابية تحدد طريقة عمل الموظفين ونمو المؤسسة والمديرين، وتنسجم مع رؤيتهم وقيمهم وطموحاتهم من خلال تعزيز هذه الثقافة والحرص على إتباع قيمها وأعرافها الإيجابية وهو ما يساعد على الصمود في عالم الأعمال المتقلب.

- التمييز بين القيادة والإدارة: على الرغم من التكامل بين هاتين المهارتين إلا أنهما تنطويان على مضمون مختلف، حيث تهتم القيادة بإلهام الموظفين وتشجيعهم على بذل قصارى جهدهم في العمل، بينما تنطوي الإدارة على إرشاد الموظفين لواجباتهم ومهامهم وتسعى لإيجاد بيئة عمل مناسبة.

4. استدامة المؤسسات الناشئة:

1.4. تعريف استدامة المؤسسة:

تعتبر الاستدامة هي استراتيجيات وقرارات الأعمال التي تحقق النجاح على المدى الطويل. أو هي القدرة على المحافظة على وضع محدد، وعادة ما يتم ربطها مع البيئة والأنظمة الإنسانية والبيولوجية. (دبي، 2019)

في حين استدامة المؤسسة: هي نموذج جديد تعمل المؤسسة من خلاله على دمج الإدارة للجوانب البيئية والاجتماعية في الأعمال التجارية مع الجوانب الاقتصادية، لتحقيق الأعمال التجارية المستدامة نفسها والمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاد الكلي، ويمكن القول أن المؤسسة أكثر استدامة كلما قل الضرر الذي تسببه، والعكس؛

يمكن القول أن المؤسسة أقل استدامة كلما زاد الضرر الذي تسببه نتيجة لأنشطتها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. (غلاب و ميمون، 2017، صفحة 3)

ويمكن تعريفها أيضا بأنها: "عملية اكتشاف الفرص وإيجادها وتقييمها واستغلالها بغية توفير منتجات مستقبلية تتوافق وأهداف التنمية المستدامة" (يونس و العمري، ماي، 2017، صفحة 264)

أو هي نهج في إدارة الأعمال بشكل مسؤول، بحيث ينجم عنه تأثيرات إيجابية على الصعيد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي . كما يمكن القول أنها وعي لتأثير الشركة الإيجابي في البيئة والمجتمع المحيطين بها، والحرص على التخفيف من أي آثار سلبية تسببها عمليات الشركة من خلال تبني المبادرات التي تراعي المقومات الثلاثة الأهم للتنمية، ألا وهي المجتمع والبيئة والاقتصاد (بدري، 2014/5/11)

2.4. أهداف المؤسسة المستديمة: يرتبط مفهوم المؤسسة المستديمة مع مفهوم التنمية المستدامة، ومنه فإن هذه الأخيرة تهدف إلى تقديم مقترحات على شكل حلول مستديمة تهدف إلى التقليل من المشاكل المتعلقة بأبعاد التنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية).

3.4. أبعادها: تتجلى استدامة المؤسسات من خلال ثلاثة أبعاد أساسية: الجدوى الاقتصادية، المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية؛ وهي نفسها الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة: (أديب، 2002)

1.3.4. الأبعاد الاقتصادية: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج (استعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية)، إضافة إلى التسيير المستدام للموارد الطبيعية، وكذلك الشروع في تجسيد استراتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح. ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار التوازنات البيئية على المدى البعيد، وتمثل عناصر هذا البعد في (النمو الاقتصادي المستدام، إشباع الحاجات الأساسية، العدالة الاقتصادية....)

2.3.4. الأبعاد الاجتماعية: إن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات

الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية وتحسين قدرة الحكومات على توفير الخدمات المختلفة للسكان مثل الصحة والتعليم، بالإضافة إلى القضاء على الفقر والبطالة...

3.3.4. الأبعاد البيئية: إن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، الموارد الطبيعية والموارد المائية في العالم على أساس مستدام، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية من جراء التنمية ، ويمكن إجمال الأبعاد البيئية فيما يلي:

- منع إتلاف التربة وتدمير الغطاء النباتي؛

- عدم تبدير المياه؛

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

4.4. مساهمة حاضنات الأعمال في تحقيق الاستدامة للمؤسسات الناشئة:

يقصد باستدامة المؤسسات الناشئة كيفية تبني هذه الأخيرة لأهداف التنمية المستدامة وخلق ميزة تنافسية من خلالها، إذ أن المؤسسات الناشئة لها دور كبير في التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي، والعلاقة بين المؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة متبادلة حيث لا يمكن إهمال دور أهداف التنمية المستدامة في التأثير على زيادة الأعمال، كما أن على هذه المؤسسات أن تكون على علم بكيفية الاستفادة من أهداف التنمية المستدامة وبالتالي المساهمة في نمو واستدامة أعمالها.

إن أهداف التنمية المستدامة عبارة عن مجموعة من 17 هدفاً تشمل: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

إذا تكمن استدامة المؤسسات الناشئة في المساهمة بشكل فعال في تحقيق الأهداف السابقة، إضافة إلى السعي إلى بقائها واستمرارها في السوق.

إن المجالات التي يمكن أن تحقق مجالات استدامة المؤسسات الناشئة:

1.4.4. دعم المجتمع (الجانب الاجتماعي):

إن تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بتطوير بيئة ريادة الأعمال. حيث أصبح ذلك أمراً ضروريا خاصة مع اتجاه العديد من دول العالم الساعية لتحقيق تنمية مستدامة إلى تبني سياسات اقتصادية تعتمد على تمكين القطاع الخاص من القيام بدور أكبر في عملية التنمية، وتشجيع وتحفيز المبادرات الذاتية لرواد الأعمال من خلال توفير بيئة ملائمة ومشجعة لنمو المؤسسات الناشئة؛ وخاصة الاهتمام بتطوير وخلق حاضنات الأعمال التي تدعم هذه المؤسسات الناشئة.

تهدف الاستدامة اجتماعيا على سبيل المثال إلى حياة اجتماعية عادلة تستوعب احتياجات الفرد المتنوعة، وتؤمن ظروفًا معيشية صحية وأمنة.

يتم التغلب على الكثير من مشاكل العالم من خلال معالجة الفقر وتحسين الضمان الاجتماعي لمواطني أي بلد. تلعب الشركات الناشئة دوراً هائلاً في هذا الأمر من خلال توفير فرص العمل وجلب الابتكار مما يساعد على زيادة فرص العمل، فالشركات الناشئة هي نعمة للاقتصاد، الذي هو العمود الفقري للمجتمع، ومع ذلك عندما تقوم الشركات الناشئة على معالجة القضايا الاجتماعية، فإنها تصبح مثل السيوف المذهلة من أجل تحسين المجتمع. لذلك يجب دعم هذه الشركات الناشئة بشكل أكبر من قبل الحكومة والمجتمع المدني والشركات الخاصة من أجل مساعدتهم على الارتقاء إلى مستوى يمكن أن يخلق أقصى تأثير.

تلعب الشركات الناشئة التي تركز على التأثير الاجتماعي والاستدامة دوراً كبيراً في تقديم الدعم العملي والتقني للمؤسسات الاجتماعية، مما يساعدهم في بناء حلول قابلة للتطوير ونماذج أعمال يمكن أن تؤدي إلى فوائد ملموسة ودائمة لعدد أكبر من الناس في جميع أنحاء العالم.

2.4.4. الجانب الاقتصادي: (<http://www.sanaanews.net/news-69579.htm>)

إن ريادة الأعمال تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، فهي تعتبر مساهماً رئيسياً في الابتكار والإبداع وتحسين المنتج، كما تساهم في خلق فرص عمل جديدة بل وفي بناء المجتمعات ككل، إن ريادة الأعمال تعرف بأنها عملية تحديد والبدء في مشروع تجاري، وتوفير المصادر وتنظيم الموارد اللازمة واتخاذ كلاً من المخاطر والعوائد المرتبطة بالمشروع في الاعتبار، فريادة الأعمال ليست أمراً سهلاً، حيث أن معظم الشركات الجديدة (غير المنظمة جيداً) تفشل.

إن تشجيع الشباب على ابتكار مشاريعهم الخاصة وتطويرها لا ينتج عنه إيجاد وظائف جديدة وتخفيف العبء على الحكومات فحسب، بل إنه يؤدي بالدرجة الأولى إلى تنوع مصادر الدخل القومي، خصوصاً في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تنشيط قطاع الخدمات الذي يشكل اليوم ما لا يقل عن 70 % من حجم الاقتصاد العالمي ما ينجم عنه تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام.

3.4.4. الجانب البيئي: يعد احترام البيئة بإنتاج أو تقديم منتجات صديقة للبيئة تراعي صحة المستهلك بما يساهم في كسب الرأي العام واكتساب سمعة جيدة للمؤسسة الناشئة، مما يؤدي إلى ضمان دعم الدولة بشكل مستمر وتهافت ذوي الخبرات والمهارات لكسب مناصب في تلك المؤسسة.

5. الخاتمة:

تناولت الدراسة حاضنات الأعمال ومساهماتها في تحقيق تنمية مستدامة للمؤسسات الناشئة، هذه الأخيرة لها أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. نظرا لما تتمتع به من خصائص أهمها تسريع عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي. فالتجارب العالمية أثبتت أن نظام المؤسسات ذات الحجم و الرأس المال الكبير لا تؤدي بالضرورة إلى تسريع وتيرة النمو. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووفقا لتقارير الهيئات والمنظمات الدولية المختصة تتسم بخصائص عديدة كالقدرة على التغيير السريع والقدرة على الابتكار والتطوير.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- حاضنات الأعمال تمثل إستراتيجية عمل هادفة إلى مساعدة ومرافقة الشباب خلال فترة معينة من أجل إنشاء مؤسسة؛

- المؤسسات الناشئة هي مشروع تجاري جديد بارز يهدف إلى تطوير نموذج عمل قابل للتطبيق، لتلبية حاجة السوق أو مشكلة معينة لدى العملاء؛

- استدامة المؤسسات الناشئة تعني كيفية تبني المؤسسات الناشئة لأهداف التنمية المستدامة وخلق ميزة تنافسية من خلالها؛

- تساهم حاضنات الأعمال في استدامة المؤسسات الناشئة من خلال تحقيق أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو ما يعتبر العنصر الأساسي للتنمية من خلال مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي ومن ثم تحقق الفرضية الرئيسية.

من خلال النتائج المتوصل إليها تم اقتراح ما يلي:

- تشكيل فريق عمل مخصص لتطوير معايير وميكانيزمات تطبيقية لتفعيل بعض الأبعاد ذات التأثير الضعيف لغرض زيادة فاعلية وتقوية وتشجيع الشباب لإنشاء مؤسسات ناشئة؛

- الاهتمام الدائم بتكثيف الدورات التدريبية والمرافقة العملية التي تساهم في تحسين أداء الشباب وتحقيق التفاعل التواصلي وتوحيد جهودهم نحو التطوير التنظيمي والاستدامة؛

- العمل على الشراكة مع مؤسسات التكوين وقطاع التعليم العالي لتوعية الطلبة من أجل التوجه نحو هذه المشاريع.

المراجع:

أولا- المراجع العربية:

الكتب:

1. عبد السلام أبو قحف، 2001، دراسات في إدارة الأعمال: العولة، حاضنات الأعمال، عقود الانتاج الدولي من الباطن، الاتجاهات نحو التصدير، أسعار تحويل بين فروع الشركات الدولية- حالات تطبيقية، ط1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر.

الرسائل الجامعية:

2. أحمد قطاف (2006-2007)، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في الجزائر، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

المقالات:

3. أسرار فخري عبد اللطيف (2016)، فرص إقامة حاضنات الأعمال كوسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق، البنك المركزي العراقي، مجلة العراق.

4. أنور أحمد، صباح محمد (2010)، تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83.

المدخلات:

5. بركان دليلة، حاي ف شيراز (2012)، حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن المحور الوطني الأول حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012، جامعة ورقلة.

6. زين يونس، وأصيلة العمري، (ماي، 2017)، التوجه نحو تبني المسؤولية الاجتماعية كأحد مرتكزات استدامة المشروع المقاولاتي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.

7. سعدة السعيد، 18-19 أبريل 2012، دور الحاضنات التكنولوجية، في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي: حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي، مباح، ورقلة.
8. فاتح غلاب، و الطاهر ميمون، (2017)، إطار مقترح لتقارير استدامة المؤسسات الجزائرية في ضوء مبادرة التقارير العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17. جامعة مسيلة، الجزائر.
- ثانيا- المراجع الأجنبية:

Les livres :

1. SEGHIR OUIZA Mohamed (2013), *l'incubateur d'entreprises sociales : un outil de potentialisation des dispositifs d'action sociale en Algérie.*

Les articles :

2. OCDE(1997) , *Technology incubators - nurturing small firms-*, OCDE, Paris.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. مجلة دبي (2019)، 10 نصائح لاستدامة الشركات، متاح على: <https://www.arrajol.com/content/23946/>، دبي، تاريخ الاسترداد: 2020/6/14
2. محمد الكافوري، ما هي الشركات الناشئة، متاح على: <https://www.vapulus.com/ar-startups>، تاريخ الاسترداد: 2020/6/15
3. هالة بدري (2014/05/11)، الخليج الاقتصادي، متاح على: <http://www.alkhaleej.ae/analyzesandopinions/page/d19cc765-583d->، تاريخ الاسترداد، (2020/6/14)
4. التنمية الاقتصادية، <http://www.sanaanews.net/news-69579.htm>، تاريخ الاسترداد 2020/16/17
5. عبد السلام أديب. (2002 / 12 / 10). تاريخ الاسترداد 2019 / 10 / 7، متاح على: <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=4305>
6. Ana Codeglia : متاح على: <https://blog.hotmart.com/ar-start-up>، تاريخ الاسترداد 2020/06/17

حاضنات الأعمال التكنولوجية كألية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة

بالجزائر:.....التحديات وسبل تفعيل

*Technology Business incubators as a mechanism to stimulate creativity in
Startups in Algeria... Challenges and ways of activation.*

بلحاج حبيبة

دكتورة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

h.belhadje@univ-skikda.dz

Abstract:

This study aims to identify the role of technology business incubators in developing creativity in startups in Algeria, and to identify the obstacles that limit their effective role, and ways to activate them as a way to sustain and survive startups in light of the intense competition in the modern business environment.

One of the results of the study was that there are efforts made to support and promote startups in Algeria, but they are still lagging behind in the field of technology incubators, and this is due to some obstacles that can be overcome if there is a strong will among the owners of enterprises to move towards incubators or businesses. Technology as a way to develop creativity in it.

Keywords : Incubators, Technological business incubators, Creativity, Startups.

JEL Classifications: L26, M13

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تنمية الإبداع في المؤسسات الناشئة بالجزائر، وتحديد العراقيل التي تحد من الدور الفعال لها، وسبل تفعيلها كسبيل لاستدامة المؤسسات الناشئة وبقيائها في ظل المنافسة الشديدة التي تعرفها بيئة الأعمال الحديثة.

وقد كانت من نتائج الدراسة أن هناك جهود مبدولة في سبيل دعم وترقية المؤسسات الناشئة بالجزائر، إلا أنها لا تزال متأخرة في مجال حاضنات الأعمال التكنولوجية، ويعود ذلك إلى بعض المعوقات والتي يمكن التغلب عليها إذا توفرت إرادة قوية لدى أصحاب المؤسسات في التوجه نحو حاضنات الأعمال التكنولوجية كسبيل لتنمية الإبداع فيها.

الكلمات المفتاحية: حاضنات، حاضنات الأعمال التكنولوجية، إبداع، مؤسسات ناشئة.

رموز تصنيف JEL: M13, L26

1. مقدمة:

إن التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم نتيجة للتطور التكنولوجي والتوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي المفتوح، ومع الانتشار الواسع لظاهرة العولمة وما أفرزته من تحولات وتحديات أمام المؤسسات، أهمها المنافسة الشديدة وتغير معالمها، إذ أصبح التنافس بين المؤسسات يعتمد على مدى توفر القدرات الإبداعية فيها، كأساس لبقائها واستمرارها في ظل بيئة تتسم بالتغير المستمر. ظهرت حاضنات الأعمال التكنولوجية كسبيل لدعم المؤسسات الناشئة خاصة في مجال تنمية الإبداع فيها، من خلال تشجيعها على تبني الأفكار الإبداعية القائمة على التكنولوجيات الحديثة إلى مشاريع استثمارية قادرة على مواجهة تحديات المؤسسات المنافسة لها، ومجابهة التطور التكنولوجي السريع.

- إشكالية الدراسة:

الجزائر كغيرها من الدول الأخرى تسعى جاهدة إلى تنشيط اقتصادها، من خلال سعيها إلى الاعتماد على حاضنات الأعمال التكنولوجية للاستفادة من قدراتها في سبيل دعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الناشئة وأصحاب المشاريع والأفكار الإبداعية، من خلال فتحها لبعض الحاضنات التكنولوجية، ولا تزال الجهود مستمرة إلا أن هذه الحاضنات مازالت تواجه العديد من العراقيل التي تحد من الدور الفاعل لها في تنمية الإبداع بالمؤسسات الناشئة. من هذا المنطلق جاءت دراستنا هاته لتجيب على الإشكالية التالية:

ما التحديات التي تواجه حاضنات الأعمال التكنولوجية في تحفيز الإبداع في

المؤسسات الناشئة بالجزائر وسبل تفعيلها؟

وذلك من خلال تسليط الضوء على دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تحفيز وتطوير وتنمية الإبداع بالمؤسسات الناشئة، وأهم التحديات التي تقف حاجزا أمامها ومتطلبات تفعيلها في الجزائر. من أجل الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما المقصود بكل من الإبداع وحاضنات الأعمال التكنولوجية؟

ما هي التحديات التي تواجه حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم الإبداع

بالمؤسسات الناشئة في الجزائر؟

بلحاج حبيبة

ما هي السبل الكفيلة لتفعيل دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم الإبداع
بالمؤسسات الناشئة في الجزائر؟

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في البحث عن الأسباب والتحديات التي تواجه حاضنات
الأعمال التكنولوجية وتقف عائقا أمامها في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، والبحث
عن الحلول العملية التي تساهم في تفعيل دورها. بالإضافة إلى توعية الباحثين وأصحاب
المؤسسات الناشئة بأهمية التوجه نحو الحاضنات التكنولوجية في دعم وتنمية
مشاريعهم وتحولها إلى مؤسسات رائدة.

2. حاضنات الأعمال التكنولوجية (التعريف والأهمية):

تعد حاضنات الأعمال التكنولوجية أحد الاتجاهات الحديثة في إنعاش الاقتصاد
الوطني، لما لها من أهمية ودور فعال في دعم ومرافقة المشاريع الإبداعية الناشئة
ونجاحها.

1.2. تعريف حاضنات الأعمال:

حضانة الأعمال هي تقنية معروفة للمساعدة في إنشاء وبقاء ونمو المؤسسات
الناشئة والأعمال الجديدة من خلال تقديم خدمات متكاملة لتطوير الأعمال، إذ توفر
الحاضنة نظام دعم ذو قيمة مضافة للاستفادة منها، والتي تشمل مجموعة من
الخدمات الملموسة والغير الملموسة كخدمات الاستشارات، التسويق، المساعدات الفنية
والتمويل وغيرها (Mohammed Skaik, 2013, p.11,12). كما تعرف حاضنات الأعمال
بأنها عملية دعم الأعمال ونجاح المؤسسات الناشئة من خلال توفير مجموعة من الموارد
والخدمات المستهدفة بتنسيق من إدارة الحاضنة، أو هي مزيج من عمليات تطوير
الأعمال والبنية التحتية والأفراد المصممة لرعاية وتنمية الأعمال التجارية الجديدة
والصغيرة، من خلال دعمها في المراحل الأولى من التطوير والتغيير، وتعمل هذه الأخيرة
على تحسين فرص البقاء والنمو للمؤسسات المحتضنة (Ratinho, Harms, Groen, 2009, p4).

وتعرف الجمعية الوطنية الأمريكية حاضنات الأعمال بأنها: "هيئات تهدف إلى
مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفير لهم الوسائل،

الخبرات، الدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات" (عمارة و بارك، 2019، ص 114).
ومنه يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها بيئة داعمة للمؤسسات وأصحاب المشاريع، في مراحل بدأ أعمالهم والمساعدة في إدارتها وتنمية وتطوير مشاريعهم ورعايتها، من أجل تحويلها إلى مؤسسات رائدة من خلال مجموعة التسهيلات الملموسة والغير الملموسة والتي تضمن نجاحها.

2.2. حاضنات الأعمال التكنولوجية:

يمكن تعريف الحاضنات التكنولوجية بأنها تندرج ضمن الحاضنات الأكاديمية والعلمية، حيث تتبع أساسا إلى حاضنات الأعمال، تركز على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، لإقامة مؤسسات ذات الصبغة التكنولوجية تأخذ طريقها إلى السوق كمنتجات أو خدمات جديدة ومتميزة. كما تنشأ الحاضنات التكنولوجية ضمن إحدى الأشكال المؤسسية مثل مراكز الابتكار والتكنولوجيا والحظائر التكنولوجية. وفي إطار هذه الأشكال كثيرا ما يتبع هذا النوع من الحاضنات مصادر المعرفة التكنولوجية في القطاعين العام والخاص أي الجامعات ومراكز البحث والتطوير، المؤسسات ذات القدرات الكبيرة في مجال البحث والتطوير (السعيد، 2016، ص ص 139، 138).
كما تعرف أيضا بأنها: مؤسسة تنمية تعمل على تشجيع ودعم الشباب المبادرين أصحاب الأفكار الإبداعية، والذين لا يملكون الموارد المالية أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم (سماي، 2010، ص 146).

ومنه يمكن القول أن حاضنات الأعمال التكنولوجية وسيلة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة خاصة القائمة على المبادرات التكنولوجية والأفكار الإبداعية المبتكرة للشباب لارتباطها بالجامعات ومراكز البحث العلمي.

ويكمن دور الحاضنات التكنولوجية في كونها تعنى بترجمة مخرجات البحث العلمي من خلال برامج الابتكار والإبداع وتطويرها تقنيا، وتحويلها إلى سلع وخدمات وتسويقها في شكل منتجات من قبل المؤسسات الناشئة، وهي بذلك تسهم في إنشاء وتنمية مشاريع المؤسسات الناشئة، إذ تحتاج هاته الأخيرة إلى جهات تدعمها وتحتضنها وتوفر أسس

بلحاج حبيبة

نشأتها واستمرارها خاصة في المراحل الأولى من تأسيسها، وبالتالي يكمن دور الحاضنات التكنولوجية في مساعدة الباحثين والمبتكرين على تحويل الأفكار الريادية والانتقال بها من مرحلة التجريب المخبري والتجريبي إلى مرحلة الإنتاج (الشتيوي، 2015، ص 7). وتعود الفكرة الأساسية لإنشاء هذا النوع من الحاضنات إلى ما يلي (عبود طاهر وعبد الحسين، 2012، ص 50):

- تطوير الأعمال الإلكترونية للمشاريع الصغيرة والمؤسسات الناشئة وتزويدها بتكنولوجيا المعلومات والمهارات الفنية والإدارية والاستشارات القانونية؛
- تحويل أفكار الشباب والبحوث التطبيقية إلى مشاريع منتجة؛
- غالبية المشاريع الصغيرة والناشئة لها القدرة على تصميم المنتجات، إلا أنها تفتقد إلى المهارات الأساسية لتطوير هذه المنتجات، لذا فإن الجامعات والمراكز البحثية هي المكان الملائم لهذه المشاريع الذي يساعدها على التطوير والنمو، وذلك لقدرة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في مجال التدريب وتطوير الموارد البشرية؛
- مساعدة الباحثين والطلبة إداريا وماليا وتشجيع إبداعاتهم وتوفير فرص عمل للشباب؛
- المساهمة في بناء المجتمع المعرفي والمعلوماتي.

3.2. أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية:

تتجلى أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية في النقاط التالية: (المدهون والنخالة، 2017، ص 28):

- تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة؛
- ربط المشاريع الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباتها؛
- تشجيع المستثمرين غير التقليديين على إنشاء المؤسسات الخاصة بهم والتي توصف بأنها مؤسسات رأس المال المغامر أو المخاطر؛
- تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحويل إلى الإنتاج؛

بلحاج حبيبة

- توفر فرص عمل خاصة لخريجي الدراسات الجامعية، ودعمهم ومساندتهم لتأسيس مؤسساتهم والتهوض بالاقتصاد؛
- تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية تعتمد على تطبيق تقنيات وابتكارات حديثة؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي تواجهها خاصة في مرحلة التأسيس.

3. حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة:

تسعى حاضنات الأعمال التكنولوجية إلى خلق جو ملائم لتطوير القدرات الابتكارية والإبداعية والمهارات الخاصة لأصحاب المؤسسات الناشئة، ودعم القدرات الفنية لهذه المؤسسات وتطوير روح الريادة، من خلال تحسين مواهبهم الإدارية وتهيئتهم لتبني أفكار جديدة ومواجهة المخاطر (زيتوني وسابق، 2017، ص 361).

1.3. تعريف المؤسسات الناشئة:

تعرف المؤسسة الناشئة "startup" اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي على أنها: "مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة "Start-up" تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. ويشير مفهوم Start-up في معجم Larousse إلى أنها: "تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، مهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة". في حين يعرفها (Erice Reis) بأنها تلك المؤسسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عالية من حالة عدم التأكد (بوضياف وزبير، 2020، ص 378).

2.3. خصائص المؤسسات الناشئة:

- تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع فتية تتميز بطبيعتها الإبداعية، ويمكن تلخيص أهم خصائصها فيما يلي (بورنان وصولي، 2020، ص، ص 133، 134):
- شركات حديثة العهد: تتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة
 - أمامها خياران: إما التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة؛

بلحاج حبيبة

- مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي المتزايد: أي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل؛
 - المؤسسات الناشئة هي المؤسسة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة، أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا؛
 - مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز هذه المؤسسات بأنها مؤسسات تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية؛
 - يعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الانترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال؛
 - مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: أي أنها مؤسسة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع.
- ومنه يمكن القول أن المؤسسات الناشئة هي المؤسسات حديثة النشأة، والتي نشأت من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة.
- 3.3. دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم الإبداع بالمؤسسات الناشئة:
- يعبر الإبداع عن القدرة على إنتاج أفكار جديدة لحل المشكلات بطريقة إيجابية ومفيدة للفرد والمجتمع (عشوي وآخرون، 2010، ص3)، كما يعبر عن كفاءة وطاقية واستعداد يكتسبه الفرد من خلال تركيز منظم لقدراته وإرادته وخياله وتجاربه ومعلوماته (حسن عطية حمدونة، 2013، ص4).
- وللإبداع دور فعال في نجاح المؤسسات الناشئة وعنصر أساسي لها، إذ يساهم في تمكينها من مواجهة حدة المنافسة والتحديات الناتجة عن عولمة الأعمال والتغيرات البيئية المتلاحقة، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية (حجاج، 2016/2015، ص ص 75، 76):

بلحاج حبيبة

- الإبداع يولد الأفكار والطرق الجديدة لتحديد المشكلات واقتراح الحلول، فهو بذلك أحد المداخل المعرفية الأساسية التي يجب على المؤسسات الناشئة اعتمادها من أجل تحقيق النجاح التنافسي؛
- يجب على المؤسسات الناشئة أن تعتمد البحوث والتكنولوجيا لتوليد المعرفة التي تدعم قوتها التنافسية، كما تهيئ لها هيكل يحفز الإبداع، وبذلك تولد معارف جديدة تقوم بتطبيقها لتقدم سلع أو خدمات، وبما يوصلها إلى مرتبة المؤسسات المتعلمة التي تستند في بقاءها ونموها على القاعدة المعرفية الموظفة في الإبداع؛
- ومنه فإن الإبداع يتيح للمؤسسات الناشئة إيجاد منتجات جديدة بسرعة كبيرة أو تعديل وتطوير المنتجات الحالية بسرعة، إلى جانب امتلاك ميزة السبق في الاستجابة لمختلف احتياجات أصحاب المصالح.

وعليه فإن حاضنات الأعمال التكنولوجية تقدم مجموعة من الخدمات لتدعيم المؤسسات الناشئة وتعزيز قدراتها، ومن هذه الخدمات (سيد محمد علي، 2020، ص- ص 12-14):

- خدمات لوجستية: يقصد بها المساحات المادية والبنية التحتية والتجهيزات التقنية والمختبرات والمنشآت البحثية والمعدات الحديثة المتخصصة؛
- خدمات تنظيم المشاريع: تقدم حاضنات الأعمال التكنولوجية خدمات تنظيم المشروعات لأصحاب المشاريع المؤسسين الذين من المحتمل أن يملكو خبرة تكنولوجية لكنهم يفتقرون إلى الخبرة في تنظيم المشروعات؛
- الخدمات المالية: يمكن للحاضنة مساعدة المشروعات الجديدة في الحصول على القروض المصرفية بناء على خطة عمل مقنعة يتم تسييرها من خلال التدريب والشبكات المالية في الحاضنة، ويمكن الوصول إلى تمويل الملاك ورأس المال الاستثماري، وذلك بسبب النطاق الواسع للشبكات أو التمويل المباشر من رأس المال الاستثماري للحاضنة؛
- الخدمات المهنية: تقدم حاضنات الأعمال التكنولوجية عادة مجموعة من الخدمات المهنية لشركاتهم المقيمة مثل تقديم المشورة بشأن الترخيص والتدريب والحماية القانونية والمراجعة والتواصل مع الموردين الرئيسيين والعملاء؛

بلحاج حبيبة

- خدمات الشبكة: تتألف خدمات الشبكة من إنشاء شبكة من العلاقات مع جميع الوسطاء في عملية تطوير المشروعات الناشئة، حيث تعمل الحاضنة كجسر بين المشروعات المستأجرة والجهات الفاعلة الأخرى، كما يمكن للحاضنات أن توفر للمستأجرين شبكة قيمة من الاتصالات والمعرفة والخبرة التي تحتاجها المؤسسات الناشئة حديثا في مراحل تطورها الأولى. لذلك كان لزاما على الحاضنات أن تعمل على تطوير شبكة من الروابط القوية مع الشركاء الخارجيين لتعزيز قدرتها على رعاية المشروعات الناشئة وتوفير الوصول إلى الأفكار والموارد الجديدة التي تدعم العمليات التجارية، وتعزيز المصداقية والسمعة من خلال التحالفات مع الشركاء أو عن طريق تسهيل تبادل المعرفة وتوليد التعلم الجماعي؛

- دعم المصداقية: يعد الانتماء لحاضنة أعمال لها سمعة طيبة أو التعاون مع الجامعات الرائدة بمثابة شهادة إضافية للمشروعات الناشئة، مما يساعد هذه المشروعات على التغلب على مشكلة عدم الشهرة والنقص المبدئي المعتاد في المصداقية تجاه العملاء، ويعزز قدرة المشروعات الناشئة على المنافسة؛

- خدمات التكتل الصناعي: توفر الحاضنات التي تضم عددا أكبر من المشروعات المستأجرة فرصا أوسع للتواصل ونقل المعرفة وتبادل الخبرات، إذ تساهم العلاقة المتبادلة بين مشروعات الحاضنة في ترشيد نفقات الإنتاج، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتخصيص الموارد إلى الحد الأمثل لأن المنتجات نصف المصنعة أو حتى النفايات لبعض المشروعات يمكن أن تكون بمثابة مواد خام لمشروعات أخرى.

ومنه يمكن القول أن حاضنات الأعمال التكنولوجية تسعى إلى خلق جو ملائم لتطوير القدرات الابتكارية والإبداعية والمهارات الخاصة لمؤسسي وأصحاب المؤسسات الناشئة، ويتجلى ذلك من خلال العمل على (غياط وبوقموم، 2009، ص، ص 61، 62):

- تشجيع روح الإبداع والابتكار والمبادرة: إذ تسعى الحاضنات التكنولوجية إلى تطوير القدرة على التخيل والإبداع لدى أصحاب المؤسسات، من خلال مجموعة

- البرامج التعليمية المرتكزة على التعرف ودراسة التجارب العملية الهادفة إلى التطوير والابتكار؛
- تطوير روح الريادة لدى أصحاب المؤسسات وبث وغرس حب العمل الحر لديهم، عن طريق تحسين المواهب الإدارية وتهيئتهم لتبني الأفكار الجديدة، والاستعداد للمخاطرة، وبالتالي إحداث مؤسسات متطورة تستطيع بلورة فهم أكثر لآليات التنافس في السوق العالمي؛
- حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع باعتبارهما أحد العمليات الجوهرية التي تساعد المؤسسات المنتسبة لحاضنات الأعمال التكنولوجية في تطوير الأسواق لمنتجاتها، إذ تعمل الحاضنات دور الوسيط بين المؤسسات المنتسبة لها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية، كما تقوم الحاضنات بدور فعال في تقديم التوجيه والنصح والمشاركة في إعداد النماذج واتخاذ الإجراءات المتعلقة بتسجيل براءات الاختراع؛
- تنظيم المعارض والندوات وتقديم الدعم الفني لاستقطاب الممولين تمهيدا لتواصلهم مع المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات، وبناء شبكات التواصل فيما بينها للإطلاع على المستجدات والمشاركة في الخبرات والعمل على التكامل وعدم الازدواجية، وتخفيض التكاليف اللازمة لمساعدة المؤسسات الجديدة التقنية، وذلك بربطها ببعضها البعض عن طريق شبكة الاتصالات؛
- إضافة لما سبق هناك أعمال وأدوار أخرى تتبناها حاضنات الأعمال التكنولوجية في مساعدة ومتابعة المؤسسات وأصحابها، كإقامة الأيام المفتوحة التي تعد فرصة تشارك فيها المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات، زيادة على ذلك استمرار الحاضنات في التواصل مع المؤسسات المنخرطة فيها، وتوفيرها المرافق الأساسية (مختبرات، وتجهيزات) للمؤسسات المنتسبة.
- تعمل حاضنات الأعمال التكنولوجية على تقديم التكنولوجيا الحديثة وأساليب وأدوات الابتكار، مما يساهم في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة (طرطار وحليبي، 2010، ص18).

بلحاج حبيبة

- تنظيم دورات تأهيل فنية وإدارية مكثفة لفائدة المؤسسات للاستفادة من الخبرات السابقة ذات العلاقة بمشروع المؤسسة المنتسبة (اللطيف، 2015، ص، ص 8.9)
- مساعدة أصحاب المشاريع على دراسة وتشخيص السوق المحلية وحتى الخارجية لتسويق منتجاتها، وتأمين المواد الأولية اللازمة لذلك؛
- تطوير القدرات التحتية التكنولوجية المحلية من خلال المساهمة في تسهيل الحصول على التكنولوجيا وتحويل الأبحاث الناجحة إلى فرص تسويقية، وحشد القدرات العلمية والتكنولوجية لتطوير المؤسسات الناشئة ودعم قدراتها التنافسية؛

ومنه يمكن القول أن حاضنات الأعمال التكنولوجية لها دور أساسي في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الناشئة، من خلال احتضان ورعاية الأفراد ذوي الأفكار الإبداعية وتقديم مختلف التسهيلات والخدمات الأساسية لدعم المبادرين لبدء مشاريعهم الجديدة على أسس ومعايير متطورة قائمة على الإبداع والابتكار.

1. واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر: التحديات وسبل التفعيل:

اعتمدت الجزائر عدة آليات لتطوير الإبداع لدى المؤسسات الناشئة، سواء بتوفير بنية تحتية تكنولوجية أو بإنشاء آليات احتضان ومرافقة لهذه المؤسسات، ولعل من أبرز هذه الحاضنات حاضنة سيدي عبد الله التكنولوجية، وكذا بعض الحاضنات المتواجدة في الجامعات على غرار جامعة المسيلة (بوضياف وزبير، 2020، ص، ص 382، 383)؛

وفي إطار برنامج الجزائر الإلكترونية فقد تم إطلاق إستراتيجية وطنية لدعم وتطوير الحظائر التكنولوجية، حيث تم إطلاق عدة حاضنات عبر الوطن على غرار الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله في 2010، وحاضنة ورقلة 2012، وحاضنة التكنولوجيا بوهرا 2013، وحاضنة باتنة 2013، ليضاف مؤخرا حاضنة جامعة المسيلة 2019، وحاضنة جامعة البليدة 2020، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الحاضنات في تقديم الدعم الكامل للمشاريع الابتكارية في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومرافقتها إلى

غاية إنشاء STARTUP وذلك بإبرام اتفاقيات مع الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية (ANPT) والمؤسسات التابعة لها؛

تعمل هذه الحاضنات على احتضان حوالي 20 مشروع سنويا لمدة تتراوح بين 24 إلى 30 شهرا مع خلق 15 مؤسسة ناشئة سنويا على الأقل، وقد احتضنت مشئلة المؤسسات بوهراڻ أكثرا من 40 مؤسسة منذ إنشائها، ومن أجل إرساء توجه الدولة نحو اقتصاد المعرفة فقد تم خلق الحاضنات الأكاديمية، حيث عملت الجزائر منذ عدة سنوات على إدماج هذه الحاضنات وسط الجامعات والمدارس العليا؛

1.4. التحديات التي تواجه حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

بالرغم من الدور الفعال الذي حققته حاضنات الأعمال التكنولوجية في العالم في دعم وترقية المؤسسات الناشئة، إلا أنها لا تزال في الجزائر بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول. ويعود ذلك إلى جملة من التحديات التي تواجهها وتقف حاجزا أمام تطورها. ويمكن إيجازها فيما يلي (بوالشعور، 2018، ص 429):

- حداثة ومحدودية فكرة تبني حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- ضعف المورد البشري وعدم تأهيله إضافة إلى نقص الأفكار الإبداعية والمبتكرة؛
- ضعف التمويل ونقص رأس المال للاستثمار، إضافة إلى الإجراءات البيروقراطية وعدم مواكبة التشريعات والقوانين؛
- ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، والفجوة بين الجامعة ومراكز البحث العلمي وأرض الواقع؛
- التخلف التقني وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية (الدفع الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية).
- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والمؤسسات من جهة، والحاضنات من جهة أخرى مما يؤدي إلى حتمية نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي (بدروني وغربي، 2017، ص 20)؛

- قلة النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والبحث والتطوير؛
 - ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية في تنمية المؤسسات الناشئة (بن قطاف، 2007/2006، ص 46).
- 2.4. سبل تفعيل دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر
- أمام كل المعوقات التي تواجه المؤسسات الناشئة، ومراعاة مع ظروف البيئة الجزائرية، فإن نجاح حاضنات الأعمال التكنولوجية يتوقف على العديد من العوامل نوجزها فيما يلي (مريزق، 2011، ص 61):
- توافر روح الإبداع والابتكار: فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط، بل يمكن أن يكون من خلال سلسلة من التحسينات في المنتج أو الخدمة الحالية، فالقدرة على التخيل والإبداع تنتج عن التفاعل بين المجتمع المحيط والقدرات الذاتية للأفراد، والتي بدورها تتأثر بالعملية التعليمية ومستوى الوعي في المجتمع؛
 - وجود وانتشار ثقافة العمل الحر والريادة: فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل، إضافة إلى تواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة، وتبني أفكار جديدة والاستعداد للمخاطرة؛
 - توافر آليات الدعم والمساعدة: والتي يمكن أن توجد عن طريق التوسع في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات التكنولوجية والمؤسسات المشابهة الداعمة للمشروعات الجديدة كحدائق ومدن العلوم والتكنولوجيا؛
 - تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية: وذلك بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية من جهة، وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام المؤسسات الناشئة مثل: مؤسسات توظيف الأموال ومؤسسات رأس المال المخاطر، شركات التأجير والبنوك الإسلامية؛

- وجود بحث علمي متحكم في التكنولوجيا بشكل يسمح بتطويعها من أجل تطوير المنتجات والخدمات المتوفرة حاليا، والعمل على استحداث منتجات وخدمات جديدة، من خلال تفعيل دور الجامعات ومراكز البحوث في تطوير البحث العلمي بالجزائر(مغاري وبوكساني، 2013، ص، ص 17، 18)؛
- توفر ثقافة المقاول المتميزة بالإبداع والمغامرة وتنمية هذه الثقافة من خلال الجامعات والمعاهد؛
- توفير الجو الذي يسمح بتطور المبادرة الفردية ودعم المؤسسات الناشئة ماليا، إداريا، قانونيا، تكنولوجيا؛
- المساعدة على إقامة العديد من الحاضنات وخلق تكامل فيما بينها، من أجل المساهمة في توسيع نشاطها بما يخدم المؤسسات الناشئة، وتمكينها من التمتع بالدعم الكافي في مختلف جوانبه بالشكل الذي يسمح لها بأداء الدور المنوط بها؛
- ضرورة التعاون بين الحاضنات المحلية والوطنية وحتى الدولية، مما يسمح باكتساب خبرات في مجال احتضان المؤسسات الناشئة.
- تقليص العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات (زودة وبوكفة، 2014، ص 69).
- استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص (بدروني وغربي، 2017، ص 20)؛
- إقامة علاقات تعاونية بين الجهات المعنية بالتجديد التكنولوجي على الصعيد الإقليمي والدولي لتوفير الموارد واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة؛
- وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى ذكر بعض الممارسات والتي يمكن أن تكون دليلا يساعد في إنشاء حاضنات أعمال فعالة في الجزائر أهمها (بن قطاف، 2007/2006، ص، ص 171، 170)؛
- تحديد الأهداف منذ البداية مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وعوائد المستثمرين تفاديا لأية تعارضات مستقبلية؛

بلحاج حبيبة

- توظيف مدراء تنفيذيين للحاضنة لديهم الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المؤسسات للحاضنة وأصحابها، خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المؤسسات المنتسبة للحاضنة؛
- اختيار المؤسسات المنتسبة وفقا لخبرة أصحابها وكفاءتهم، والإمكانية التسويقية لمنتجاتها، وتكاملها مع بقية المؤسسات المنتسبة للحاضنة؛
- التركيز على أن تكون المؤسسات المنتسبة للحاضنة التكنولوجية متخصصة في نفس المجال، وذلك للاستفادة القصوى من التعاون بين المؤسسات المنتسبة للحاضنة؛
- إيجاد آلية تسهل استفادة المؤسسات المنتسبة لها من الخبرات المكتسبة من قبل أي منها، بما يضمن زيادة فعالية الحاضنة والمؤسسات المنتسبة لها؛
- التواصل الجيد للحاضنات التكنولوجية محليا ودوليا مع غيرها من الحاضنات التكنولوجية وتسهيل تواصل المؤسسات المنتسبة لها مع المؤسسات ومقدمي الخدمة وموفري البنية التحتية خارج الحاضنة نفسها، وذلك لكي يكون للحاضنة والمؤسسات المنتسبة دورا فعالا ضمن تخصصها التقني.

5.الخاتمة:

تعد حاضنات الأعمال التكنولوجية بمثابة آلية فعالة لدعم مشاريع المؤسسات الناشئة، وتنمية روح الإبداع فيها، فهي وسيلة ربط بين الجامعات ومراكز البحث العلمي وأصحاب المشاريع والأفكار المبدعة، وتعمل على توفير كافة المقومات الداعمة لهم ومرافقتهم من أجل تحويل أفكارهم إلى مؤسسات رائدة، خاصة في ظل الانفتاح على العالم الخارجي والتطورات التكنولوجية المتلاحقة. كما تعد حاضنات الأعمال التكنولوجية بمثابة محرك فعال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من دور في توفير مناصب الشغل ودعم المؤسسات الناشئة والمساهمة في نجاحها. والجزائر وفي إطار مساعيها المختلفة لتعزيز دور حاضنات الأعمال التكنولوجية، إلا أنها لا تزال متأخرة في هذا المجال نظرا لبعض العراقيل والمعوقات التي تواجهها، والتي يمكن التغلب عليها في حالة توفر ثقافة توجه أصحاب المشاريع نحو حاضنات الأعمال التكنولوجية، وتعميق

بلحاج حبيبة

- الصلة بين الجامعات ومراكز البحث العلمي وأصحاب الأفكار المبدعة. وقد خلصت الدراسة إلى تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها:
- تشجيع ومنح التحفيزات لأصحاب المشاريع الإبداعية والابتكارية، ودعمهم من أجل تحويل أفكارهم ومشاريعهم إلى مؤسسات رائدة؛
 - استحداث القوانين والتشريعات بما يكفل حقوق المبدعين وبراءات اختراعهم؛
 - نشر ثقافة حاضنات الأعمال التكنولوجية وتوعية أصحاب المشاريع بأهمية الحاضنات في دعم وتطوير مؤسساتهم خاصة في مراحلها الأولى من التأسيس؛
 - الدعم المتواصل للدولة للبحوث والابتكارات المبدعة، وتشجيع البحث العلمي؛
 - ضرورة خلق المناخ الملائم لدعم وتطوير الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع ومؤسسات ناجحة، من خلال تطوير البنية التحتية اللازمة لتأسيس وتوفير شبكات الاتصال وغيرها؛
 - ضرورة مرافقة المؤسسات الناشئة من خلال تطوير دورات تكوينية وتدريبية لتعزيز قدراتها في مجال إيجاد حلول كفيلة لمواجهة المنافسة وتعزيز تنافسيتها؛
 - منح تحفيزات ضريبية لأصحاب المؤسسات الناشئة، خاصة تلك المنتسبة لحاضنات الأعمال التكنولوجية؛
 - تعزيز الاتصال والتواصل الدائم بين الجامعات ومراكز البحث العلمي، وأصحاب المؤسسات الناشئة للاستفادة من مخرجات الجامعة في سبيل تنمية الاقتصاد الوطني.
 - تطوير صيغ وآليات للإقراض بدون فائدة كسبيل لتحفيز وتشجيع أصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة.
 - زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات البحث العلمي وتعزيز دور المخابر ومراكز البحث العلمي، من خلال تسخير مختلف إمكانيات الاستفادة منها وجعلها في خدمة البحث وتطوير الابتكار.
 - تنظيم المؤتمرات والأبواب المفتوحة حول أهمية المؤسسات الناشئة في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية؛

بلحاج حبيبة

- ضرورة الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير المؤسسات الناشئة، والأخذ بنتائجها ومقومات نجاحها للاستفادة منها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الرسائل الجامعية:

1. بن قطاف أحمد، (2006/2007)، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
2. غزالي عادل، (2015/2016)، دور إدارة المعرفة في الرفع من أداء التنظيم الصناعي الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 2، الجزائر.

المقالات:

3. بوالشعور شريفة، (2018)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد الثاني، جامعة بشار، الجزائر.
4. بورنان مصطفى، صولي علي، (2020)، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة: حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
5. بوضياف علاء الدين وزبير محمد، (2020)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الناشئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد الأول، جامعة المسيلة، الجزائر.
6. حمدونة حسن عطية حسام الدين، (2013)، تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات والكليات في تنمية الإبداع لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، المؤتمر السنوي الخامس: تنمية ثقافة الإبداع، غزة.
7. زودة عمار وبوكفة حمزة، (2014)، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاكل الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 01، العدد الثاني، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
8. زيتوني عمار، سابق نسيم، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
9. سعدي السعيد، (2016)، أثر الحاضنات التكنولوجية على المؤسسات المبدعة في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد الثالث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتحفيز الإبداع في المؤسسات الناشئة بالجزائر....التحديات
وسبل تفعيل
بلحاج حبيبة

10. سماي علي، (2010)، دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
 11. سيد محمد علي صلاح الدين، (2020)، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، المجلد 11، العدد الأول.
 12. عبود طاهر محمد، عبد الحسين عامر جميل، (2012)، الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد الثالث والعشرون.
 13. عشوي مصطفى وآخرون، (2010)، عوائق الإبداع لدى طلبة الجامعات العربية: دراسة إقليمية، مجلة دراسات نفسية، المجلد 20، العدد الرابع، القاهرة.
 14. عمارة سلى وبارك نعيمة، (2019)، حاضنات الأعمال...مطلب أساسي لدعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أنموذجا، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد الأول، جامعة خنشلة، الجزائر.
 15. غياط شريف وبوقموم محمد، (2009)، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
 16. المدهون محمد إبراهيم والنخالة منى رضوان، (2017)، واقع الحاضنات التكنولوجية ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة في قطاع غزة: دراسة مقارنة بين الحاضنة التكنولوجية في الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 25، العدد الثالث، الجامعة الإسلامية، غزة.
 17. مريزق عدنان، (2011)، دور الحاضنات التكنولوجية في دعم الإبداع: قراءة للواقع الجزائري، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 02، العدد الثاني، جامعة عمارثليجي، الأغواط، الجزائر.
- المدخلات:
18. بدروني عيسى وغربي حمزة، (2017)، شروط نجاح حاضنات الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزء الأول، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
 19. بن قطاف أحمد، (2017)، حاضنات الأعمال ودورها في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة المبدعة: دراسة لبعض الدول الرائدة مع الإشارة لتجربة الجزائر، دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزء الأول، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

بلحاج حبيبة

20. حجاج عبد الرؤوف، (2015/2016)، إدارة الابتكار والإبداع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
21. الشتيوي حسين فرج، (2015)، دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة، الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، تونس.
22. طرطار أحمد وخليبي سارة، (2010)، حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
23. اللطيف عبد الكريم، (2015)، دور الحاضنات التكنولوجية والصناعية في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدول الشرق الأوسط: عرض بعض التجارب العربية الرائدة، الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، تونس.
24. مغاري عبد الرحمان وبوكساني رشيد، (2013)، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- ثانيا- المراجع الأجنبية:

1. Tiago Ratinho, Rainer Harms, Aard Groen, (2009), **Technology Business Incubators As Engines of Growth: Towards A Distinction Between Technology Incubators And Non-Technology Incubators.**
2. Mohammed Zakaria Skaik, 2013, **The Role of Business Incubators in Achieving the Sustainable Development in the Gaza Strip: Case Study the Business and Technology Incubator at IUG**, Thesis of Master, Faculty of Commerce, The Islamic University of Gaza.

دور القطاع المقاوлатي في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The role of the enterprise sector in promoting small and medium-sized enterprises in Algeria

مخوخ رزيقة

أستاذ محاضر - أ. جامعة المسيلة

razika.mekhoukh@univ-msila.dz

Abstract:

The study aims at highlighting the role of the industry in supporting and enhancing the existence, survival and continuity of emerging institutions, as well as highlighting the most important stages of this (companion) approach to achieving its objectives and ensuring the stability and sustainability of projects.

The results of the study concluded that the results achieved by the various mechanisms and systems were under-reported in relation to the size of the efforts exerted and the importance the government attached to promoting employment and reducing unemployment.

Keywords : Small and medium-sized enterprises, business incubators, entrepreneurs, escorts, emerging enterprises.

JEL Classifications: O11,O12

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور قطاع المقاوлатية في دعم وتعزيز وجود وبقاء واستمرارية المؤسسات الناشئة، إضافة إلى تسليط الضوء على أهم المراحل التي يمر بها هذا الأسلوب (المرافقة) حتى يحقق أهدافه ويضمن للمشروعات استقرارها وديمومتها.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن النتائج المحققة من وراء مختلف هذه الآليات والأجهزة كانت دون المستوى المطلوب قياسا بحجم الجهود المبذولة وكذا مقدار الأهمية التي أولتها الحكومة قصد ترقية التشغيل والحد من البطالة، مما يحتم ضرورة إجراء تقييم شامل من خلال إعادة النظر في دور هيئات الدعم والمرافقة، بما يسمح بتصحيح أداؤها قصد تفعيل وترقية أداء استراتيجيية التشغيل المنتهجة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، حاضنات الأعمال، المقاوлатية، المرافقة، المؤسسات الناشئة.

رموز تصنيف JEL: O11,O12

مقدمة:

يرتكز الاقتصاد العالمي على مدى قوّة وتطور مؤسسات الدول، ومدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني لكل دولة. ممّا يؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لها، كما نلاحظ أنّ الدول المتقدمة تعطي أهمية بالغة لمؤسساتها، خاصة المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم.

اهتمت الجزائر بترقية المقاوالاتية منذ بداية التسعينات في ظل سعيها للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والذي يتجلى من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات القانونية والتنظيمية وإنشاء العديد من هيئات تشجيع روح المبادرة قصد تحسين مناخ الأعمال، وحث المزيد من الشباب للولوج لهذا المجال. من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة قطاع المقاوالات في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هي تحديات المقاوالاتية في الجزائر؟
- فرضية الدراسة: يساهم قطاع المقاوالات في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تقييم واقع المقاوالاتية في الجزائر بعد مرور أكثر من 20 سنة عن تحرير الاقتصاد الوطني وفتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص؛
- الوقوف على مدى تهيئة الظروف والمساعدة على نمو النشاط المقاوالاتي؛
- الوقوف على تحديات المقاوالاتية من خلال رصد مدى جاذبية مناخ الأعمال للنشاط المقاوالاتي في الجزائر.
- أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة انطلاقا من المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا في الجزائر، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلا فاعلا

لتدعيم الاقتصاد المحلي، كما أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر كان لها الأثر الإيجابي على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- منهجية الدراسة:

لغرض معالجة موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدامه حسب ما تقتضيه مرحلة المعالجة وذلك بغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع، وإخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل جل أبعاده بشكل كاف من التوضيح والتفسير، للوصول إلى استنتاجات يمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة.

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحمل عبارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مضمونها مفهوم الحجم، لذلك يمكن التفرقة بين مؤسسة صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة، وذلك من خلال الخصائص التي تميز هذه المؤسسات الأمر الذي أدى إلى اختلاف التعاريف بين الدول.

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعريف رسمي موحد لها، وقد تجلّى ذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ : 2001/12/12، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل والجدل القائم حول هذا الموضوع.

(القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001، صفحة 8)

بموجب هذا القانون تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات ومهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل ما بين 1 و250 عامل ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي شروط الاستقلالية.

الجدول رقم (1): التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	مجموع الميزانية (دج)
المؤسسات الصغيرة	أقل من 10	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 مليون إلى 500 مليون

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نصوص المواد: 05، 06، 07 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1427 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر، 2001، ص6.

كما يبينه الجدول فإن التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية: عدد العمال، رقم الأعمال أو مجموع الميزانية، إضافة إلى شرط الاستقلالية والذي مفاده حسب نص القانون التوجيهي السابق: بأن لا يكون أكثر من نسبة 25 % من رأس مال المؤسسة مملوك لمؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يستثنى التعريف السابق البنوك والمؤسسات المالية، شركات التأمين، الشركات المسعرة في البورصة والوكالات العقارية، شركات الاستيراد والتصدير ماعدا تلك الموجهة للإنتاج الوطني عندما يكون رقم أعمالها السنوي المحقق في عملية الاستيراد يقل عن ثلثي رقم الأعمال الإجمالي أو يساويه. (المادة 27 ، الصفحات 8-9)

بداية من سنة 2017، تم تعديل التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد صدور القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف حسب نص المادة الأولى منه إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة. (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2017، صفحة 5)

حافظ التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض جوانب التعريف السابق كالأحود الدنيا والقصى لعدد العمال وشرط الاستقلالية، بينما ادخل التعريف الجديد حدودا جديدة في الجوانب المالية المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الميزانية، ويتضمن الجدول الموالي تفصيلا لهذا التعريف الجديد:

- لاستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكيها إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكيها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

- جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة لتوفير المنتجات.

2- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

كما الحال في أغلب دول العالم، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الأغلبية العظمى في النسيج المؤسساتي الوطني، كما أن لها دورا هاما في الاقتصاد الوطني تعكسه مساهمتها الفعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية،

2-1- آليات الدعم وأنظمة التحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إدراكا منها بالأهمية المتزايدة للعمل المقاوлатي، لما له من مساهمة في الدخل المحلي الخام، وبالتالي التنمية الاقتصادية، حاولت الجزائر تحسين مناخ الاستثمار من خلال إرساء العديد من الآليات وإنشاء العديد من الصناديق، واستحداث العديد من صيغ التمويل المساعدة على إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر مخرجات العمل المقاولاتي، وفيما يلي مختلف هذه الآليات والصيغ المستحدثة للتشجيع على الاستثمار وخلق المؤسسات: (www.andi.dz)

- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (L'ANDI) : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحور أساسا على إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي، وهناك نظامين من الامتيازات الأول يطبق على الاستثمارات الجارية والمنجزة خارج المناطق المراد تطويرها، والثاني هو النظام الاستثنائي الذي يطبق على الاستثمارات الجارية والمنجزة في المناطق المراد تطويرها والتي ترقى لاهتمام خاص من الدولة.

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) : يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد، والحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) : هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996 مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.

يضمن الجهاز عملية المرافقة لجميع مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار، كما أنشئ أساسا لمساعدة وتكوين مميز للشباب صاحب المشروع من خلال تنضيج المشروع ووضع مخطط العمل .

- الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM) : تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير (القرض المصغر)، رامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة، هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت، كما يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج سلع وخدمات.

2-2- عرض نتائج آليات الدعم وأثرها على نمو النشاط المقاوлатي في الجزائر:

تضمنت مختلف النشرات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تصنيفا ثلاثيا على أساس الحجم يتماشى و بنود التعريف الرسمي المعتمد بشأنها، و يبين الجدول الموالي تعدادها وفقا لذلك خلال سنتي 2015 و 2016.

الجدول رقم (3): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

البيان	2015	السداسي الثاني من 2016
مؤسسات مصغرة	907 659	983 653
بين 01 و 09 عمال	%97,12	%97
مؤسسات صغيرة	24 054	27 380
بين 10 و 49 عاملا	%2,57	%2,7
مؤسسات متوسطة	2 855	3 042
بين 50 و 250 عاملا	%0,31	%0,3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الإحصائية رقم 28، 29 لوزارة الصناعة والمناجم،

متاحة على الموقع:

<http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

تبين الأرقام الواردة في الجدول أعلاه هيمنة المؤسسات المصغرة (بين 01 – 09 عمال) على إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تفوق 97 % مقابل نسبة 2,7 % للمؤسسات الصغيرة (10 – 49 عاملا) و 0,3 % للمؤسسات المتوسطة الحجم (50 – 250 عملا)، وهي نسب تتوافق مع مختلف الإحصائيات التي تم تناولها سابقا في مناطق مختلفة من العالم.

الشكل رقم 1: حصيلة التصريح بالاستثمار لسنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع

www.andi.dz

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد المشاريع في الاستثمار المحلي أكبر من عدد المشاريع في الاستثمار الأجنبي، والتي يمكن تفسيرها بجملة التدابير والتسهيلات التي قدمتها الجزائر في سبيل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الصيغ المستحدثة للتشجيع على الاستثمار وخلق المؤسسات.

كما يمكن عرض تحليل لنوعية الاستثمار كما هو مبين في الجدول الموالي:

مخوخ رزيقة

الجدول رقم (4): توزيع الاستثمار المحلي حسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
إنشاء	2525	61,21 %	1155144	68,92 %	98182	68,51 %
توسيع	1575	38,18 %	440184	26,26 %	42134	29,40 %
إعادة هيكلة	25	0,61 %	80821	4,82 %	3004	2,10 %
المجموع	4125	100 %	1676149	100 %	143320	100 %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع

www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة إنشاء مشاريع جديدة تحتل المرتبة الأولى من حيث الأولوية بنسبة 61,21 % أي الاهتمام بخلق مشاريع استثمارية غير موجودة أو ليست قائمة عن طريق استغلال وسائل إنتاج جديدة والتي هي من وجهة نظر اقتصادية تتناسب مع زيادة حقيقية في أسهم رأس المال الوطني.

وفي المرتبة الثانية نجد عمليات التوسيع للاستثمارات بنسبة 38,18 % أي زيادة الطاقة الإنتاجية أو توسيع إنتاجها من السلع والخدمات، وهذا ما يدل على عملية مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي المرتبة الأخيرة نجد إعادة التأهيل بنسبة 0,61 % وهي عملية اقتناء السلع والخدمات الموجهة لمجابهة العتاد المستعمل والمعدات القائمة أو الموجودة سابقا القديمة منها خاصة وذلك لزيادة الإنتاجية.

والجدول الموالي يبين تطور عدد المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط الاقتصادي إلى غاية آخر تحديث لسنة 2018.

الجدول رقم (5): تطور عدد المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال القترة (2002-2018)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الزراعة	226	% 5,48	82833	% 4,94	9292	% 6,48
البناء	927	% 22,47	121535	% 7,25	12300	% 8,58
الصناعة	2293	% 55,59	1038684	% 61,97	92211	% 64,34
الصحة	122	% 2,96	55478	% 3,31	4601	% 3,21
النقل	3	% 0,07	1617	% 0,10	132	% 0,09
السياحة	299	% 7,25	310079	% 18,50	17407	% 12,15
الخدمات	255	% 6,18	65923	% 3,93	7377	% 5,15
المجموع	4125	% 100	1676149	% 100	143320	% 100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع

www.andi.dz

من خلال ملاحظة عدد المشاريع الموزعة حسب النشاطات الاقتصادية، نجد أن أكبر نسبة من المشاريع كانت في القطاع الصناعي والذي يمكن تفسيره بالإعانات المالية المقدمة من طرف الدولة، ومن جهة أخرى الأهمية التي أولتها الجزائر في الاستثمار الصناعي.

تبقى هذه الأرقام متواضعة، ولا يمكن اعتبار هذا المجهود كافيا لترقية وتطوير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تراجع مستويات الثقة بين أطراف العملية المصرفية، حيث يُعتبر العامل الأول وراء تدني مساهمة البنوك في القطاع الاقتصادي والمساعدة في تمويل المؤسسات الاستثمارية.

خلال هذه المرحلة على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، إذ سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا محفزا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، إذ احتلت مراتب متأخرة فيما يخص مؤشرات الحصول على الائتمان، بدء المشروع، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية ودفع الضرائب، في حين نجد أنها احتلت مراتب متواضعة فيما يخص مؤشرات الحصول على منح رخص الإنشاء، حماية الاستثمار، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع.

2-4- المعوقات التي يعاني منها المقاولون والمؤسسات الجزائرية

تسعى الجزائر حاليا إلى إرساء اقتصاد السوق، هادفة من وراء ذلك إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات وتحسين أدائها الاقتصادي والمالي، وتواجه هذه المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة صعوبات عديدة بدءا من مرحلة الإنشاء إلى غاية الانطلاق في الإنتاج ويمكن إجمالها في النقاط التالية: (شبايكي ، 2007، الصفحات 16 – 17)

- معوقات ذات طابع هيكلية: ما يلاحظ في الواقع العملي أنه رغم تعدد وسائل وهيئات دعم غرف التجارة والصناعة، الجمعيات المهنية، الوكالات التابعة للدولة، بعض مصالح الدولة... غير أنه في الميدان يلاحظ أن نجاعة هذه الهيئات خاصة بالنسبة للمقاولين الناشئين (الشباب)، تكاد تكون معدومة، باستثناء البعض الذين تحذوهم رغبة النجاح.
- صعوبات المحيط: المشكلة التي تعاني منها هذه المؤسسات (المقاولات) هي مشكلة نظام وليست مشكلة كفاءات، فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار الجادة عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض.
- غياب الفضاءات الوسيطة: البورصة تمثل فضاء إعلاميا وتنشيطيا تشاوريا هاما، في الجزائر نلاحظ غياب هذا الدور ويرجع السبب في ذلك إلى عدم فعالية هذه البورصة بسبب المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني بصفة عامة، ومشاكل تتعلق بيسرورة البورصة بصفة خاصة، كما أن غرف التجارة والصناعة باعتبارها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية، هذه الغرف موجودة إداريا لكن عملها يبقى محدودا لا تلعب الدور المتمثل أساسا في تخفيف الضغوطات على المتعاملين حتى يتفرغوا للإنتاج.

مخوخ رزيقة

- عدم حماية المنتج الوطني: الإغراق المتمثل في الاستيراد السلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مئيلتها المحلية، التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة، أما بالنسبة لأراء المقاولين والممارسين:
- فيشير تقرير اللجنة دراسة مناخ الأعمال ومحيط المؤسسة خلال الجلسات الوطنية حول الاستراتيجية الصناعية التي عقدت بقصر الأمم أيام 26 - 27 - 28 فيفري 2007 أن المؤسسة الجزائرية غير ناجحة وأن انفتاح الاقتصاد الوطني الذي يتجه ليتعزز أكثر فأكثر مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا التطبيق التدريجي لبنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي تنظر إليه المؤسسات الجزائرية بحذر، كما أن مطالب المقاولين أكدها التحقيق الذي أجري على عينة من المؤسسات وكشفت هذه الدراسة عوائق تقلص بجد محفظة النمو تتمثل فيما يلي:
- مجال الاستثمار: يعاني المقاولون في الجزائر حسب التصريحات التي أدلوا بها من نوعين من العراقيل:
- مجال القروض: يتعرض تمويل الاستثمار إلى ثقل الإجراءات والعراقيل التي تحبط روح المقولة، حيث أكد 72 % من المقاولين الذين شملهم التحقيق أنهم قاموا بتمويل عملياتهم ذاتيا، ويرجعون ذلك إلى رداءة الخدمات المصرفية، حيث كشفت الدراسة أن صرف صك بين وكالتين تابعتين لنفس البنك داخل نفس المدينة يتطلب 6 إلى 17 يوما، و33 إلى 34 يوم عندما يتعلق الأمر بصك بين بنكين مختلفين يقع كل منهما في مدينتين متباعدتين كما أن فتح خط قرض سندي يتطلب 15 يوم.
- مجال العقار الصناعي: يواجه المقاولون الراغبون في إقامة مشروع استثماري صعوبة في الحصول على عقار صناعي، حيث بينت الدراسة أن 40 % من المقاولون يوجدون في حالة بحث عن قطعة أرض لإقامة مشروع صناعي، رحلة البحث في متوسط 5 سنوات.
- في مجال الإنتاج: أكد المقاولون أنهم يعانون من المنافسة غير القانونية المتنامية من القطاع الموازي الذي يتطور بسرعة كبيرة، بالإضافة إلى العبء الضريبي حيث أن الضريبة المطبقة على نشاطاتهم يعتبرها المقاولون مرتفعة جدا.

- الإدارة الاقتصادية: المقاولون الذين شملتهم الدراسة يشكون أيضا من الإدارة الاقتصادية وكذلك تلك المكلفة بالخدمة العمومية هذه الإدارات غير الناجحة تسبب متاعب كبيرة لعمل المؤسسات، حيث أظهرت الدراسة أنه بخصوص الوصول إلى الخدمات العمومية والوصول إلى شبكة البنى التحتية فإن الوضعية ليست حسنة حيث على سبيل المثال يجب الانتظار 107 يوما للحصول على رخصة بناء و 112 لتسجيل الشركة .

الخاتمة:

- من خلال البحث المقدم يمكن تقديم التوصيات التالية:
- ضرورة القضاء على العراقيل التي تعيق المقاول خاصة المتعلقة بالجانب الإداري والمالي؛
- اعتماد اللامركزية في منح القروض البنكية مع احترام الأسقف المحددة بالإجماع؛
- ضرورة التفكير في تطوير السوق المالي وتكوين ثقافة الاستثمار المالي حتى تصبح موارد التمويل مرتفعة؛
- ضرورة تفعيل دور وكالات وهيئات الدعم والمساندة التي أنشئت خصيصا للمقاولات كصندوق ضمان القروض؛
- معالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني خاصة الاقتصاد الموازي؛
- تطوير محيط اقتصادي مشجع للمؤسسات المقاولة وتوجيه مشريات الدولة لهذه المؤسسات؛
- تشجيع المبادرات الفردية للأشخاص في تكوين مؤسسات المقاولة؛
- توطيد العلاقة بين المؤسسات الكبيرة والمقاولة عن طريق استعمال التحفيزات الجبائية من خلال تخفيف الإعفاءات الجبائية والشبه الجبائية وإلغاء البعض منها مثل الدفع الجزافي؛
- وضع القواعد والآليات لحماية مؤسسات المقاولة من المنافسة غير الشرعية؛
- وضع استراتيجية شاملة لتطوير قطاع المقاولات؛
- زرع ثقافة المقاول في البرامج التعليمية والتكوينية؛
- نشر الثقافة التضامنية في أوساط المقاولين.

قائمة المراجع:

1. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1427 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص8.
2. المادة 27 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص ص 8.9.
3. القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، بتاريخ 11 يناير 2017، ص5.
4. المادة 11 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، بتاريخ 11 يناير 2017، ص6.
5. غدير احمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، وقلة، 2006-2007، ص9.
6. شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى الندوة الدولية حول المقاولات والإبداع في الدول النامية، خميس مليانة، الجزائر، 2007.

حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة - دراسة
حالة السعودية مع الإشارة لحالة الجزائر

***Technology business incubators and their role in developing
creativity and innovation in emerging enterprises – A Saudi
Arabia case study noting the case of Algeria***

حسينة خالدي

طالبة دكتوراه بجامعة سكيكدة

Hassina.kld@gmail.com

صبري مقيم

أستاذ محاضر بجامعة سكيكدة

Sab88mek@gmail.com

Abstract:

This study aims to identify the role of Technology business incubators in developing creativity and innovation in emerging institutions. One of the most important tools that transform creative ideas and applied research into successful projects is the technology incubators of universities and scientific research centers. The Saudi experience in this field was reviewed through the Badir Program for Incubators and Technology Accelerators and its role in supporting creativity and innovation in emerging enterprises, noting the case of Algeria through a review of the reality of both technological incubators and emerging institutions in Algeria.

key words:

Technology business incubators, Emerging Enterprises, Creativity, Innovation, Saudi Arabia, Bader Program, Algeria

JEL Classifications:

O31, L53, M13

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة، حيث تعتبر الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعات ولمراكز الأبحاث العلمية إحدى أهم الأدوات التي تحول الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية إلى مشاريع ناجحة، وقد تم تسليط الضوء على تجربة السعودية في هذا المجال من خلال برنامج بادر للحاضنات والمسرعات التقنية ودوره في دعم الإبداع والابتكار بالمشاريع الناشئة، مع الإشارة لحالة الجزائر من خلال إستعراض لواقع كلا من الحاضنات التكنولوجية والمؤسسات الناشئة بالجزائر.

الكلمات المفتاحية:

حاضنات الأعمال التكنولوجية، المؤسسات الناشئة، الإبداع، الابتكار، السعودية، برنامج بادر، الجزائر.

رموز تصنيف JEL:

O31، L53، M13

مقدمة:

تلعب المؤسسات الناشئة دوراً مهماً في النشاط الإقتصادي سواء على صعيد الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء، فطبيعتها تكون أكثر قابلية للتغيير والتطوير وتقبل الأفكار المستحدثة، وبالتالي يمكن أن تتطور بصورة أسرع وأكفاً من المؤسسات الكبيرة، إلا أنها تحتاج إلى جهات تدعمها وتحضنها وتوفر أسس لنشأتها وإستمرارها خاصة في المراحل الأولى من تأسيسها، فظهرت الحاجة إلى إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية والتي تعتبر أحد أهم وسائل الدعم والمساندة لتنمية ورعاية المؤسسات الناشئة وتحسين فرص بقائها من خلال التغلب على المشاكل التي قد تؤدي إلى فشلها أو عجزها في تحقيق التقدم، كما تعد المؤسسات الناشئة من أهم مصادر الإبداع والابتكار حتى أنها تتفوق في ذلك على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات، ونظر لأهمية الدور الذي تقوم به حاضنات الأعمال التكنولوجية في مجال الإبداع والابتكار، من خلال مساعدة الباحثين والمبتكرين في الأفكار الريادية على الانتقال بها من مرحلة التجريب إلى مرحلة الإنتاج وتحقيق النجاح بالإعتماد على التكنولوجيات الحديثة، وسط محيط سريع التغيرات والتهديدات منها شدة المنافسة وتزايد وتيرة التقدم التقني والتكنولوجي.

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال التكنولوجية بالسعودية في تطوير الإبداع والابتكار

بالمؤسسات الناشئة؟ وما سبل ضمان نجاحها في تحقيق ذلك بالجزائر؟

وتحت هذه الإشكالية الرئيسية ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحاضنات الأعمال التكنولوجية؟ وماهي أهدافها؟

- ما المقصود بالمؤسسات الناشئة؟ وماهي مراحل إحتضانها؟

- ماهو دور الحاضنات التكنولوجية في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة؟

- ما دور برنامج Badir في دعم الإبداع والابتكار بمشاريع الناشئة في السعودية؟

- ماهو واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية والمؤسسات الناشئة بالجزائر؟

أهمية وأهداف الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الحاضنات الأعمال التكنولوجية كأحد مرتكزات دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، التي تعد من مصادر الإبداع والابتكار لدرجة تفوقها من حيث الابتكارات على المؤسسات الكبرى، فهي تساهم في تحقيق النمو

الإقتصادي وإمتصاص البطالة، وكذا خلق القيمة المضافة على مستوى الكلي لإقتصاديات كلا من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وعلى العموم هذه الورقة البحثية ترمي لتحقيق عدد من الأهداف على المستوى النظري والتطبيقي على النحو التالي:

- تقديم الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال التكنولوجية وأهدافها؛
- توضيح آليات إحتضان المؤسسات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال التكنولوجية؛
- إبراز دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة؛
- إستعراض تجربة السعودية من خلال برنامج Badir للحاضنات والمسرعات التقنية؛
- معرفة واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية بالجزائر ودورها في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة؛

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات المتبناة تم إعتداد المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال مراجعة المصادر والدراسات العلمية المختلفة ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى إستخدام أسلوب دراسة حالة وتبسيط الضوء على تجربة كلا من السعودية والجزائر في الجانب التطبيقي لدراسة من أجل التوصل إلى نتائج وتقديم التوصيات الملائمة.

الدراسات السابقة:

- دراسة بارة فاطمة الزهراء وميلودي أم الخير وبركان زهية ، 2018، بعنوان: مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله-.

هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق لأهم الإنجازات الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن حاضنة سيدي عبد الله دورها محدود فقط في تقديم إستشارات إدارية وقانونية وتقنية للإنشاء، وهذا ما يقلص دورها وفعاليتها في ضمان إدماج المؤسسات المحتضنة في الإقتصاد الوطني والعالمي.

- دراسة غياط شريف و بوقموم محمد ، 2009، بعنوان: حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر-.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع الإطلاع على واقع الابتكار والإبداع في الجزائر وعلاقته بهذا النوع من المؤسسات، وخلصت الدراسة إلى أنه برغم من أهمية الحاضنات التكنولوجية في تنمية القدرات الإبداعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل التشريعات والقوانين الجزائرية غير أن تطبيقها وتجسيدها ميدانيا لا زال دون المستوى المطلوب لما تعترضه من معوقات وصعوبات تحول دون تجسيده.

- دراسة بن قطاف أحمد، 2007، بعنوان: أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الرئيسي لحاضنات الأعمال التقنية في نجاح وإستمرارية المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، وكذا أهم التجارب الدولية الرائدة في هذا الميدان، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضرورة الإستفادة من التجارب العالمية في ميدان حاضنات الأعمال التقنية خصوصا المتواجدة في البلدان النامية والتي من خلالها يمكن الإستفادة من عمليات إعادة هيكلة الشركات العمومية بتحويل بعضها إلى حاضنات أعمال تعمل في نفس المجال.

من خلال إستعراض هذه الدراسات نجد أنها متنوعة وشاملة لجميع جوانب الموضوع لكنها ركزت في الغالب على متغير الحاضنات التكنولوجية وعلاقتها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالدراسة الحالية حاولت ربطها بالمؤسسات الناشئة كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من الناحية التطبيقية وهي دراسة تجربة السعودية مع الإشارة لحالة الجزائر.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة، فقد تم تقسيمه كما يلي:

- الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال التكنولوجية وأهدافها؛

- آليات إحتضان المؤسسات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال التكنولوجية؛

- حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة؛

- تجربة السعودية - برنامج Badir للحاضنات والمسرعات التقنية - ؛
- حاضنات الأعمال التكنولوجية بالجزائر ودورها في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة؛

1- الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال التكنولوجية وأهدافها:

إن فكرة حاضنات الأعمال ليست بالجديدة، فقد ظهرت لمواجهة الإرتفاع الكبير في معدلات فشل وإنهيار المشروعات الصغيرة الجديدة في المراحل الأولى من تأسيسها، وقد أثبتت تجارب العديد من الدول العالم كفاءة ونجاح الحاضنات في رفع نسب نجاحها.

1-1- مفهوم حاضنات الأعمال التكنولوجية:

نشأة حاضنات الأعمال (business incubators) كمحاولة لزيادة أهمية دور المؤسسة المبدعة الجديدة من خلال تطوير نشاط مراكز الأعمال والإهتمام المتزايد بتشجيع الإبداع والابتكار ونقل التكنولوجيا، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال حيث أنشأت أول حاضنة أعمال بها سنة 1959 بمدينة نيويورك، فحاضنات الأعمال هي "مؤسسات تنمية وإقتصادية هدفها دعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمبتكرين من أصحاب أفكار المشروعات الطموحة". (أبو قحف، 2001، صفحة 45)، وتختلف حاضنات الأعمال باختلاف أهدافها وأنواع المشاريع التي تحتضنها، ويمكن تصنيف حاضنات الأعمال حسب أنواع المشاريع أو المؤسسات التي تحتضنها الى ثلاثة أصناف رئيسية وهي حاضنات الأعمال العامة (public business incubators) وتعني بالتنمية الإقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها، وحاضنات الأعمال الخاصة (private business incubators) وتعني بتنمية بعض الجوانب الإقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها، وحاضنات الأعمال التكنولوجية (technology business incubators) وتختص بالتكنولوجيا ونشرها، حيث يرجع تاريخها إلى بداية عقد الثمانينات عندما ظهرت الحاجة إلى خلق فعاليات جيدة قادرة على دعم ورعاية الإختراعات والأبحاث التطبيقية والإبداع التكنولوجي، فحاضنات الأعمال التكنولوجية عبارة عن " إطار يدعم ويمكن أصحاب المشاريع ورجال الأعمال من تبني الأفكار التكنولوجية المبتكرة من قبل الخبراء والمفكرين على حد سواء إذ تقوم بأخذ الأفكار وتطويرها وإستثمارها، والوصول إلى نقطة يمكن من خلالها جذب إستثمارات القطاع الخاص". (سمي، 2010، صفحة 146)، كما يمكن تعريفها بأنها " نوع من حاضنات الأعمال التي تعني بالمشاريع الإبداعية والابتكارية ذات الطابع التقني، وتتميز بأن لها شراكة

مع مخابر البحث والهيئات العلمية كالجوامع للإستفادة من وسائلها وإمكاناتها" (شريعة، 2012، صفحة 08)، ففي الغالب تنشأ حاضنات الأعمال التكنولوجية بالجامعات ومراكز البحث العلمي، بهدف تعظيم الإستفادة من الأبحاث والإنجازات العلمية والتكنولوجية وتجسيدها على الواقع العملي في شكل مشروعات ناجحة، وتعتمد في ذلك على النواة الأساسية لهذه الجامعات من ورشات وأعضاء هيئة التدريس وكافة الباحثين في مجالات إختصاصهم.

مما تقدم يمكن القول بأن الحاضنة التكنولوجية عبارة عن منظومة عمل متكاملة تتميز بمايلي: (سماي، 2010، صفحة 146)

- مكان مجهز تبعا لنوع وطبيعة القطاع التكنولوجي للمشروعات التي سوف تتم رعايتها بالحاضنة.

- فترة إقامة محددة (أقل من ثلاث سنوات) بقيم إيجارية مناسبة.

- حزمة متكاملة من الخدمات والدعم الفني والإداري والمالي والتسويقي للمشروعات التكنولوجية الجديدة.

- تقام هذه الحاضنات داخل أو بالإشتراك مع الجامعات ومراكز الأبحاث والتكنولوجيا للإستفادة من الورش والمعامل والباحثين الموجودين بها.

2-1- أهداف حاضنات الأعمال التكنولوجية:

تعتبر حاضنات الأعمال التكنولوجية إحدى التوجهات المعاصرة واللازمة لرعاية المشاريع الإبداعية، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والمساعدات في عدة مجالات منها الإدارية والفنية والمعلوماتية والإستشارية للمستثمرين لتأسيس مشاريع ناشئة فبالإضافة الى هذا الهدف الأساسي نجد أيضا أن حاضنات الأعمال تهدف إلى دعم التنمية الإقتصادية وتنمية روح المقاول والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد، ويمكن تقسيم أهداف حاضنات الأعمال كمايلي: (بن قطاف، 2007، الصفحات 126-127)

1-2-1- الأهداف المرتبطة بالمؤسسات الناشئة:

- تقليل مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية النشاط؛

- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها؛

- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة؛

- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى منتجات جديدة أو مجالات جديدة لأنشطتها؛

- دعم التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات المحتضنة؛

- تحسين فرص نجاح المؤسسات وتشجيع الأفكار المبتكرة؛

1-2-2- الأهداف المرتبطة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية:

- خلق وزيادة فرص العمل، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب؛

- زيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الإقتصاد الوطني؛

- رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي رفع المستوى المعيشي؛

- تدعيم المؤسسات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية وتحديد الأماكن المناسبة لإقامة مثل هذه المؤسسات؛

- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي والقيام بدور المختبرات التجريبية اللازمة لتطوير أفكار الأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قبل تبنيها تجاريا؛

- توجيه الشباب ورجال الأعمال نحو المشاريع عالية التكنولوجيا؛

- تدعيم جهود التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتطوير والهيئات الحكومية؛

- القيام بدور مراكز التدريب للأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قصد تدريبهم وتزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لإدارة الأعمال.

2- آليات إحتضان المؤسسات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال التكنولوجية:

تختلف حاضنات الأعمال التكنولوجية عن باقي الحاضنات، كونها تركز على المؤسسات القائمة على الأفكار التكنولوجية الجديدة، لذا فإنه لا بد من توفر معايير دقيقة لإختيار المؤسسات المرشحة للإحتضان، كما أن عملية الإحتضان تمر بعدة مراحل إلى غاية تخرج المؤسسة من الحاضنة.

1-2- المؤسسات الناشئة ومعايير قبولها بالحاضنة:

بدأ إستخدام مصطلح المؤسسات الناشئة (startup) بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (risk capital) ليشيع إستخدامه بعد ذلك إلى يومنا هذا، وقد عرف القاموس الفرنسي la rousse المؤسسات الناشئة على أنها " تلك

المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة". (بوالشعور، 2018، صفحة 420)، أما بالنسبة للباحث Erice Reis فيعرفها على أنها " تلك المؤسسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عالية من حالة عدم التأكد". (بوضيف وزبير، 2020، صفحة 90)، وحسب Patrick Fridenson موضوع المؤسسات الناشئة لا يتعلق بالعمر ولا الحجم، ولا حتى قطاع النشاط، بل يجب الإجابة على أربعة تساؤلات مهمة: (بوالشعور، 2018، صفحة 420)

- نمو قوي محتمل؛

- استخدام تكنولوجيا حديثة؛

- تحتاج لتمويل ضخيم، جمع التبرعات الشهرية؛

- أن تكون متأكدة من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة؛

فالمؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة النشأة، والتي نشأت من فكرة إبداعية، وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والإزدهارها بسرعة، كونها تشكل الحصة الكبرى من المؤسسات العاملة في مجال الإقتصاد، من خلال تحقق أفكار إبداعية حديثة تساهم في النمو الإقتصادي، فبرغم من أنها لا تتطلب رأسمال كبير، وتتميز بسهولة تأسيسها وسهولة إدارتها، إلا أنها تحتاج للدعم حتى تتمكن من الإستمرار والنمو لتصبح رائدة في مجالها ولعل من أهم وسائل الدعم والتطوير لهذه المؤسسات نجد ما يعرف بحاضنات الأعمال التكنولوجية، حيث أوضحت التجارب العالمية وجود عدة معايير لقبول المشاريع الناشئة في الحاضنة، ويمكن تلخيصها كالآتي: (زايد و مفتاح، 2012، الصفحات 12-13)

- جودة فريق إدارة المؤسسة وتميزه بالرغبة في الإنجاز؛

- المحتوى التكنولوجي للمؤسسة (أبحاث متطورة، تكنولوجيا جديدة...)

- إمكانية تنفيذ الفكرة فنيا؛

- الإنفراد؛

- قابلية الفكرة للحصول على براءة اختراع؛

- القدرة على البدء فوراً في التنفيذ؛

- واقعية وقابلية خطة المؤسسة للتحقيق؛

- قابلية المشروع للحصول على التمويل؛

- الإضافات والإختلافات الصناعية مع المنتجات الموجودة في الأسواق؛

2-2- مراحل إحتضان المؤسسات الناشئة:

يتم رعاية ومتابعة المؤسسات الناشئة الملتحقة بالحاضنة، من خلال ثلاثة مراحل مختلفة، كمايلي: (زايد و مفتاح، 2012، الصفحات 13-14)

2-2-1- المرحلة الأولى: قبل الإحتضان.

في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في مرحلة دراسة ومناقشة المشروع، أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع إقتصاديا وفنيا وتسويقيا، من خلال مقابلات شخصية بين إدارة الحاضنة وصاحب المشروع، يقوم صاحب المشروع بإعداد خطة المشروع، والإستعداد لمرحلة تأسيس المؤسسة الناشئة والتعاقد مع الحاضنة، ويخصص للمؤسسة الناشئة مكان أو موقع يتناسب مع نوع نشاطها وحجمها.

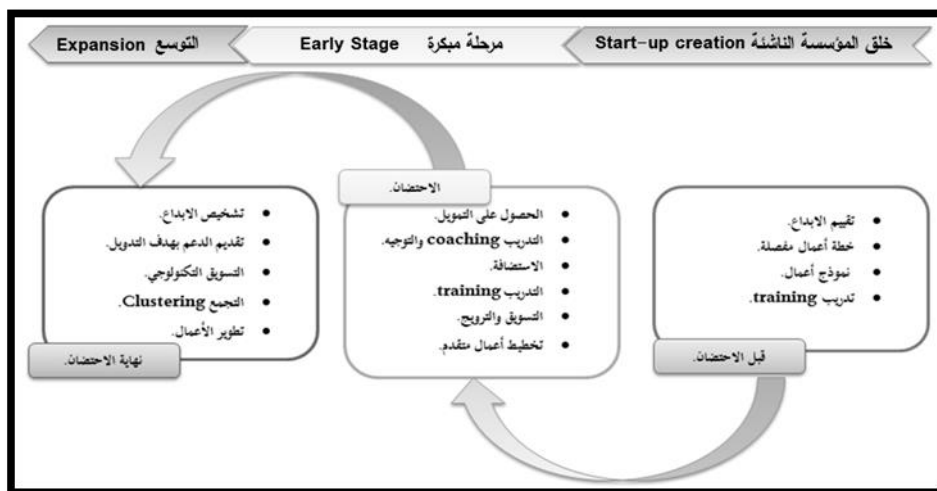
2-2-2- المرحلة الثانية: الإحتضان.

ويتم خلالها متابعة أداء المؤسسة الناشئة التي تعمل داخل الحاضنة، ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والإستشارات، من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

2-2-3- المرحلة الثالثة: نهاية الإحتضان.

وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمؤسسة الناشئة داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المؤسسة بالحاضنة، وذلك طبقا لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن تكون المؤسسة قد حققت قدرا من النضج والنمو وأصبحت قادرا على بدء نشاطها خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر، إلا أنه لا يعني ذلك الإنقطاع التام عن الحاضنة، بل يمكن الإستمرار في الإستفادة من خدماتها وتوجيهاتها حتى بعد التخرج. (بوالشعور، 2018، صفحة 425)، والمخطط التالي يلخص لنا هذه المراحل كالآتي:

الشكل رقم(01): مراحل إحتضان المؤسسات الناشئة.



المصدر: بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: دراسة حالة الجزائر مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، 2018، صفحة 425.

3- حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة:

ينبع دور الحاضنات التكنولوجية في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، من كونها تعني بترجمة مخرجات البحث العلمي من خلال برامج الابتكار والإبداع، وتطويرها تقنيا وتحولها إلى سلع وخدمات وتسويقها على شكل منتجات من قبل المؤسسات الناشئة، وبالتالي تحويلها إلى ثروة تسهم في الاقتصاد الوطني.

1-3- الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة:

تسعى المؤسسات بمختلف أحجامها وتخصصاتها وأنشطتها لضمان الإستمرارية والنمو والنجاح في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، من خلال التركيز على الإبداع والابتكار باعتبارهما أحد الوسائل والمتطلبات الأساسية التي تساعد على التعامل مع بيئة ديناميكية متسارعة التغيرات والتحديات (مقيص و هرموش، 2019، صفحة 50)، فبرغم من تعدد التعاريف وتنوعها حول الإبداع والابتكار إلا أن كلاهما يعبر عن عملية تفكيرية الغرض منها مصاحبة التطورات التكنولوجية الحديثة، فجميع الابتكارات تبدأ أصلا بأفكار إبداعية، ومن هنا يكون الإبداع إنطلاقة للابتكار، حيث يعرف الإبداع على أنه "مزيج من القدرات والإستعدادات والخصائص الشخصية التي إذا ما وجدت بيئة مناسبة يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي إلى منتجات أصلية ومفيدة سواء بالنسبة لخبرات الفرد السابقة أو خبرات المؤسسة أو المجتمع". (خليفة و مادي، 2018، صفحة 118)، ويرتبط

الإبداع بالابتكار الذي يعرف على أنه " فكرة جديدة أو سلوك جديد من قبل إدارة المؤسسة أو السوق أو المحيط الذي تعمل فيه، فالابتكار هو التمسك بالأفكار الإبداعية المتوصل إليها وتحويلها إلى سلعة أو خدمة نافعة، أو طريقة عمل مفيدة" (بلوط، 2005، صفحة 358)، فالابتكار إذن عملية شاملة بدايتها ظهور الفكرة المبدعة ونهايتها تكون بتجسيد هذه الفكرة ميدانيا بإنتاج شئ جديد وتسويقه، حيث أن الابتكار في المؤسسات الناشئة خيارا إستراتيجي لا غنى عنه، كون هذه المؤسسات بطبيعتها محدودة الموارد مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، فمن خلال الابتكار المستمر الذي يدعم القدرات الفنية للمؤسسة الناشئة يمكن أن تضمن لنفسها كيانا في السوق، إلا أنه لا يكون الهدف من الابتكار دوما تنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها، بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة، وخاصة إذا كانت مهددة بالزوال، وهناك عدة أسباب تجعل من المؤسسات الناشئة أكثر إبداعا نذكر من أهمها: (عمارة و بارك 2019، صفحة 113)

-يتم إدارة المؤسسة من قبل مدير المشروع أو المقاول الذي يتميز بروح المبادرة وبمهارات المفاوضة في تفحص البيئة واكتشاف الفرص، فالمفاوضة ترتبط بمستغلي الفرص التجارية؛
-بساطة التنظيم والتوجيه نحو النشاط الأساسي (سلعة أو خدمة جديدة)؛
-صغر حجم المؤسسة يمكنها من التغيير بالإضافة إلى أن الإستثمارات المحدودة تجعل عملية التجديد أقل مخاطرة؛

-قرب المؤسسة من السوق يجعلها أكثر إستجابة للتغيرات السريعة في السوق.

2-3- الدور الإستراتيجي لحاضنات الأعمال التكنولوجية في الإبداع والابتكار:

تساهم حاضنات الأعمال التكنولوجية في إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأسيس المؤسسات الناشئة، فتساعد الباحثين والمبتكرين على تحويل أفكارهم الريادي والانتقال بها من المرحلة التجريبية إلى مرحلة الإنتاج، كتوسيع إستخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية عن طريق توجيه الخدمات للمبدعين من خريجي الجامعات لتطوير أفكارهم، وهنا تتأسس المؤسسات الناشئة من الجامعات (University Startups)، والتي يمكن أن تستثمر في نتائج البحوث، أو براءات الإختراع التي تملكها الجامعة أو أعضاء هيئة التدريس، فالمؤسسات الناشئة من الجامعات لها قدرة على إبتكار منتجات وخدمات أكثر تنافسية من نظيراتها من خارج الجامعة. (الشتيوي، صفحة 07)

كما تسعى الحاضنات التكنولوجية لخلق جوى ملائم لتطوير القدرات الابتكارية والإبداعية لأصحاب المؤسسات الناشئة، من خلال: (غياط و بوقموم، 2009، الصفحات 61-62)

- تشجيع روح الإبداع والابتكار والمبادرة من خلال تطوير القدرة على التخيل والإبداع لدى أصحاب المؤسسات الناشئة، وهذا عبر تشكيلة من البرامج التعليمية المرتكزة على التعرف ودراسة التجارب العلمية المؤدية إلى تطوير أو ابتكار شيء ما.

- تطوير روح الريادة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة، وبث وغرس حب العمل الحر لديهم عن طريق تحسين المواهب الإدارية وتهيئتهم لتبني الأفكار الجديدة والإستعداد للمخاطر وبالتالي خلق مؤسسات متطورة تكون أكثر فهما لآليات التنافس في السوق العالمي.

- حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع بإعتبارهما من العمليات الجوهرية التي تساعد المؤسسات الناشئة المنتسبة للحاضنات التكنولوجية في تطوير الأسواق لمنتجاتها وعادة ما تقوم الحاضنات بدور فعال في مساعدة هذه المؤسسات وأصحابها من خلال التوجيه وتقديم النصح والمشاركة في إعداد النماذج وإتخاذ الإجراءات المرتبطة بتسجيل براءات الاختراع.

- تنظيم المعارض والندوات وتقديم الدعم الفني لإستقطاب الممولين تمهيدا لتواصلهم مع المؤسسات المنتسبة لهذه الحاضنات، وبناء شبكات التوصل فيما بينها للوقوف على ما يستجد والمشاركة في الخبرات والعمل على التكامل وعدم الإزدواجية، بالإضافة لتخفيض التكاليف لمساعدة المؤسسات الجديد التقنية، بربطها ببعضها البعض عن طريق شبكة الإتصالات.

كما تتبنى الحاضنات التكنولوجية أعمال وأدوار أخرى لمساعدة ومتابعة المؤسسات الناشئة وأصحابها كإقامة الأيام المفتوحة التي تعد فرصة تشارك فيها هذه المؤسسات، زيادة على ذلك إستمرار الحاضنات في التواصل مع المؤسسات المنخرطة فيها دون أن ننسى ما توفره حاضنات الأعمال التكنولوجية من مرافق أساسية (مختبرات، معامل وتجهيزات...).

4- تجربة السعودية - برنامج Badir للحاضنات والمسرعات التقنية:

تبذل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالسعودية جهودا بارزة في مجال صناعة الحاضنات التكنولوجية، لدعم المؤسسات التقنية الناشئة من خلال برنامج Badir لحاضنات ومسرعات التقنية، لتعزيز مفهوم ريادة الأعمال التقنية وتوفير الدعم والرعاية للمبدعين والمبتكرين ورواد الأعمال، لمساعدتهم في تحويل أفكارهم إلى مشروعات تقنية ناجحة تساهم في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية.(برنامج بادر لحاضنات التقنية، 2017، صفحة 05)

4-1- نبذة عن برنامج Badir للحاضنات والمسرعات التقنية:

تأسس برنامج Badir للحاضنات ومسرعات التقنية عام 2007 كأحد برامج مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ويعد برنامج وطني شامل يسعى إلى تفعيل وتطوير حاضنات الأعمال التكنولوجية وتحويل المشاريع والبحوث التقنية إلى فرص تجارية ناجحة، من خلال دعم ورعاية ريادة الأعمال والابتكار وحاضنات التكنولوجية وتوفير بيئة المناسبة لنمو المؤسسات التقنية الناشئة التي تقوم على مبدأ تقليل المخاطرة والتركيز على تطوير الأعمال لبناء مجتمع وإقتصاد قائم على المعرفة في المملكة.(برنامج بادر لحاضنات التقنية، 2016، صفحة 06)، فالبرنامج يسعى إلى دعم وتطوير صناعة الحاضنات التكنولوجية في المملكة من خلال مجموعة من القيم وهي كالآتي:(برنامج بادر لحاضنات التقنية، 2017، صفحة 09)

- الريادة: تطبيق أفضل الممارسات الحديثة في إدارة الأعمال وتنمية روح المبادرة و الابتكار في المجال التقني للمساهمة في تعزيز مسيرة الإقتصاد الوطني.
- الإبداع: خلق بيئة محفزة وابتكار أساليب إبداعية تنمي الأفكار الخلاقة وتعزيز مجتمع ريادة الأعمال.
- الدعم والتمكين: تمكين ريادي الأعمال لأخذ زمام المبادرة وبناء شركات إستراتيجية مستدامة لدعم وتطوير وإنشاء مشاريع تقنية ناجحة في المملكة.
- وفي إطار تحفيز وتعزيز مجتمع ريادة الأعمال في المجال التقني وتشجيع الابتكار والحاضنات التكنولوجية يقدم البرنامج مجموعة متكاملة من الخدمات المصممة خصيصا لتلبية إحتياجات رواد الأعمال والمؤسسات الناشئة، ومن أهمها:(برنامج بادر لحاضنات التقنية 2016، صفحة 07)
- المساعدة في تطوير خطط عمل المشاريع المحتضنة؛

- تقديم إستشارات قانونية وإدارية وتسويقية؛
 - تطوير مهارات بحوث التسويق والترويج؛
 - المساعدة في الحصول على تمويل بمساعدة المحتضن للوصول لمصادر الدعم المادي؛
 - توفير مقر عمل للمشروع في برنامج Badir؛
 - المتابعة المستمرة والمساندة وتوفير مختلف أوجه الدعم لتطوير وإنجاح المشروع؛
 - إعداد ورش عمل متنوعة لتطوير المهارات الفردية للمحتضنين؛
- وقد أطلق البرنامج منذ إنشائه حتى اليوم عدة حاضنات أعمال، إذ بلغ عددها ثماني حاضنات في سبع مدن على مستوى المملكة (حاضنة بادر الرياض، حاضنة بادر الرياض للتقنية الحيوية، حاضنة بادر الدمام، حاضنة بادر المدينة المنورة، حاضنة بادر الطائف حاضنة بادر جدة، حاضنة بادر القصيم، حاضنة بادر أبها)، والتي تسعى بدورها إلى مساعدة رواد الأعمال السعوديين على تجاوز المراحل الأولى من التأسيس والنمو، إلى جانب تحفيز الابتكار وروح المبادرة في مجالات التقنية، من أجل إرساء بيئة خصبة لنشوء مشاريع تقنية ناشئة بالإعتماد على مبدأ الحد من المخاطر، وبناء شركات قابلة للنجاح والاستمرار.
- (برنامج بادر لحاضنات التقنية - الحاضنات، 2020)

2-4- دعم برنامج Badir الابتكار التقني بالمؤسسات التقنية الناشئة في السعودية:

تفخر بيئة ريادة الأعمال في السعودية بالعديد من حاضنات الأعمال التي تمثل نقطة الإنطلاقة لكثير من المؤسسات الناشئة، من خلال ضمان إستمراريتها ونجاحها ومواصلة دعمها وإرشادها، وقد وضعت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ممثلة في برنامج Badir لحاضنات ومسرعات التقنية رؤية بعيدة المدى للعلوم والتقنية والابتكار للإنتقال بالمملكة من الإقتصاد القائم على الموارد الطبيعية إلى الإقتصاد القائم على المعرفة، فتبذل كافة جهودها لتطوير ريادة الأعمال التقنية في المملكة، وتقديم مختلف أوجه الدعم والرعاية لتنمية روح المبادرة والابتكار في المجال التقني لإحداث تأثيرات إيجابية وإبتكار تقنيات واعدة تسهم في زيادة الإنتاجية ودفع عجلة الإقتصاد الوطني وتوفير المزيد من الفرص الوظيفية.(برنامج بادر لحاضنات التقنية، 2017، صفحة 05)، ولتقديم أفضل الخدمات المتكاملة للمحتضنين قام البرنامج بتوقيع العديد من إتفاقيات التعاون والشراكات الإستراتيجية مع عدة مؤسسات ومنظمات وشركات عالمية متخصصة في مجال الحاضنات وريادة الأعمال، كما يحقق كل عام نجاحا كبيرا على مستوى عدد ونوعية

الفعاليات والبرامج التي ينفذها، وتشمل المحاضرات وورش العمل والبرامج التدريبية والمسابقات والمكتبيات والمؤتمرات العلمية، وأبرز هذه الفعاليات "المؤتمر الدولي لحاضنات التقنية"، فضلا عن تنظيم مبادرة التحدي الوطني للريادة التقنية بالتعاون مع شركة Intel والتي تعد تجربة فريدة ومتميزة لتحفيز الشباب السعودي على الابتكار التقني لإحداث تأثيرات إيجابية تسهم في نمو الإقتصاد الوطني.(برنامج بادر لحاضنات التقنية- التقرير السنوي، 2020)، وتقدم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية كل عام التقرير السنوي لبرنامج Badir، والذي يتضمن كافة الإنجازات والمبادرات التي تم تحقيقها لدعم المشاريع التقنية الناشئة، ومن بين الإنجازات البارزة التي تم تحقيقها فوز البرنامج بجائزة الشيخ محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب في دورتها العاشرة، عن فئة أفضل الحاضنات والمسرعات الداعمة لريادة الأعمال على مستوى الوطن العربي لعام 2017.(برنامج بادر لحاضنات التقنية- المركز الإعلامي:الجوائز، 2020)، فالبرنامج ظل منذ إنطلاقته يسير بخطى ثابتة ورؤية واضحة ليحقق في كل عام نجاحا تلو الآخر، من خلال الإنجازات التي ساهمت في توفير البيئة المناسبة للإبداع والابتكار ونمو المؤسسات الناشئة ومساعدة أصحاب الأفكار التقنية ورواد الأعمال السعوديين، فحتى الآن قدم البرنامج خدماته لما يزيد على 280 شركة ناشئة منذ إنطلاقه، حيث ساهم في مساعدة تلك المؤسسات التي كانت تواجه صعوبات في الحصول على الإستثمارات اللازمة، وفي الوصول إلى قاعدة واسعة من العملاء، وفي الإستفادة من الدعم الذي تقدمه الحكومة، كما عمل على تطوير سياسة إحتضان وطنية من خلال إنشاء شبكة من المستثمرين الأفراد، وسد الفجوة الناجمة عن عدم توافق الثقافات ما بين الجامعات والمجتمع، وذلك من خلال إطلاق برامج ريادة جامعية.(برنامج بادر لحاضنات التقنية- لمحة عن برنامج بادر، 2020)، واليوم يركز البرنامج على توسيع نطاق مراكز الابتكار والريادة في جميع أنحاء المملكة بغية تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة المتمثلة في تأسيس 600 شركة ناشئة، وخلق 3,600 فرصة عمل بحلول عام 2020.(برنامج بادر لحاضنات التقنية - رؤية والرسالة، 2020)، كما حقق البرنامج نجاحا بارزا على مستوى نوعية المشاريع المحتضنة ونجح في تخريج عدة مشاريع تقنية متميزة وأصبحت شركات مرموقة بالسوق السعودي مثل: مشروع "إسمي" للتواصل الاجتماعي، ومشروع "سيما نور" لخدمة التعليم، ومشروع "مكشات" الذي يعد أول موقع عربي متخصص في الرحلات البرية والصيد ومتابعة الأحوال الجوية، بالإضافة إلى مشروع

شركة الطريق لتقنيات التجزئة" لتوفير أفضل حلول تقنية متكاملة لمحلات تجارة التجزئة بالمملكة، ومشروع "التحكم الذكي" لمراقبة وتحكم الأجهزة الكهربائية في المنازل والمنشآت لتقليل إستهلاك الطاقة والمحافظة على البيئة.(برنامج بادر لحاضنات التقنية - التقرير السنوي،2020).

5- حاضنات الأعمال التكنولوجية بالجزائر ودورها في دعم المؤسسات الناشئة: إهتمت الجزائر بكل من حاضنات الأعمال التكنولوجية والمؤسسات الناشئة نتيجة النجاح الكبير والملموس الذي حققته حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، سعياً منها إلى تنمية ثقافة العمل الحر وترقية هذا القطاع من خلال سن القوانين ووضع المراسيم التي تنظمه، ففي إطار برامج الجزائر الإلكترونية تم إطلاق إستراتيجية وطنية لدعم وتطوير الحظائر التكنولوجية، حيث تم إنشاء عدة حاضنات عبر الوطن على غرار الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله 2010، وحاضنة ورقلة 2012 وحاضنة التكنولوجيا بوهرا 2013، وحاضنة جامعة باتنة 2013، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الحاضنات في تقديم الدعم الكامل للمشاريع الإبداعية في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومرافقتها إلى غاية إنشاء STARUP، وذلك بإبرام إتفاقيات مع الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية ANPT والمؤسسات التابعة لها.(بوضياف و زير، 2020، صفحة 94) فحاضنة الأعمال التكنولوجية لسيد عبد الله تعد من البرامج الناجحة في مجال دعم وتطوير الأفكار الإبداعية القائمة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، من خلال الخدمات التي تقدمها والعروض القيمة التي وضعتها في متناول حاملي المشاريع المبتكرة، حيث نتج عنها إنشاء عدة مشاريع تكنولوجية في ظرف زمني قياسي وهو ما يثبت مدى النجاح الذي حققته الحاضنة إلا أنه تعاني بعض المشاكل منها التمويل اللازم لإدارتها وعدم توفير اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة مما يعيق تقدمها.(بارة و ميلودي و بركان، 2018، صفحة 611)، وتعد تجربة حاضنة المشاريع بجامعة الحاج لخضر بباتنة أول حاضنة تكنولوجية أنشئت داخل الجامعة الجزائرية والتي دشنت في بداية شهر ماي عام 2013، وذلك تجسيدا للإتفاقية المبرمة بين كل من الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الحظائر التكنولوجية بسيد عبد الله بالجزائر العاصمة، والمديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهذه المبادرة تعد الأولى من نوعها في إنتظار تعميمها على باقي الجامعات وتندرج في إطار مرافقة أصحاب المشاريع من حاملي الشهادات الجامعية وتزويدهم

بمعارف وتقنيات تساعد على نضج مشاريعهم وتمكنهم من أن يكونوا رؤساء مؤسسات ناجحة. (بوضياف وزير، 2020، صفحة 96)، كما حصلت إدارة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة في 27 ماي 2019 على اعتماد أول حاضنة أعمال على مستوى الجامعات، وستخصص جامعة المسيلة تحت هيكل تصرف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية والتي تعمل تحت إشراف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فحاضنة الأعمال بجامعة لمسيلة هي فضاء لمرافقة الطلبة حاملي المشاريع القابلة للتجسيد على أرض الواقع حيث سيتم التكفل بكل الأعباء المتعلقة بتسيير الحاضنة من طرف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. وسيتم خلال الأيام القليلة القادمة تنصيب مركز دعم التكنولوجيا والابتكار وذلك بالإتفاق مع المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI، بهدف مرافقة حاملي المشاريع من أساتذة وطلبة وتمكينهم من الحصول على براءات إختراع مسجلة بالشراكة مع جامعة المسيلة. (بوضياف وزير، 2020، صفحة 96)

ورغم مختلف المجهودات تبقى التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال التكنولوجية متأخرة نوعا ما مقارنة ببعض الدول النامية والدول العربية خصوصا، وهذا ما يؤثر على دورها في تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة بالجزائر، التي برغم من التنامي المستمر في عددها إلا أنه لابد من توفير الظروف الملائمة لإقامة حاضنات الأعمال التي تساعد على تخطي أعباء وأخطار مراحل التأسيس والإنشاء، للمساهمة في التطور التكنولوجي وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، فضمان نجاح الحاضنات التكنولوجية في الجزائر يتطلب تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق من الوطن، تساعد على تنمية روح الإبداع والابتكار، وثقافة المقابلة والعمل الحر، وإحداث تنمية تكنولوجية حقيقية، ومنها مايلي: (بن قطاف، 2007، الصفحات 169-170)

- وجود بحث علمي قوي ومبدع ومؤسسات بحثية قادرة على المساهمة في النمو الإقتصادي عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيات الجديدة التي تؤدي إلى إستحداث منتجات أو خدمة جديدة أو تحسين جودتها؛

- توافر روح الإبداع والابتكار، فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط، ولكن يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية، فالقدرة على التخيل والإبداع

تنتج عن التفاعل بين المجتمع المحيط والموارد الذاتية للفرد، والتي بدورها تتأثر بالعملية التعليمية ومستوى الوعي في المجتمع المحيط به؛

- وجود وانتشار ثقافة العمل الحر والمقاولة، فتتمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة، والإستعداد للمخاطرة، وتبني أفكار جديدة؛

- توافر آليات الدعم والمساعدة، والتي يمكن أن توجد عن طريق التوسع في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات التكنولوجية والمؤسسات المشابهة الداعمة للمشروعات الجديدة الناشئة كحداائق ومدن العلوم والتكنولوجيا؛

- تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية من جهة وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية.

- وضع معايير محددة عند إختيار المؤسسات لإحتضان المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير، وتحقيق فرص أكبر للعمالة، والتطوير والتحديث ومراعاة الظروف البيئية؛

- العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية؛

- لابد من الدقة في إختيار المدير المناسب، ولابد من إعطائه الصلاحيات والحرية التي يحتاجها لتأمين نجاح الحاضنة والمؤسسات المحتضنة؛

- يجب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع الإحتياجات الحقيقية للمؤسسات، كما أن إختيار موقع المؤسسات له دور هام في نجاح الحاضنة، بحيث يجب أن تكون قريبة من مجتمع الأعمال والجامعات ومراكز البحوث وبمنطقة تتوفر على الهياكل القاعدية من طرقات ووسائل النقل والخطوط الهاتفية.

الخاتمة:

تعتبر الحاضنات التكنولوجية نوع من الحاضنات التي فرضتها التطورات التكنولوجية الحديثة في الإعلام والإتصال، حيث أثبتت قدرتها وكفاءتها في تنمية وتطوير نشاط الإبداع

والإبتكار بالمؤسسات الناشئة، والوصول بها إلى أعلى نسب النمو والنجاح من خلال بناء قاعدة تكنولوجية حديثة تساعد على تطوير صناعاتها القائمة والجديدة، خاصة من خلال ضمان العلاقات بين هذه المؤسسات والجامعات ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي.

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها:

- تعمل الحاضنات التكنولوجية على تشجيع ومساعدة الباحثين والأكاديميين في الجامعات ومراكز الأبحاث ليصبحوا رواد أعمال، من خلال تدريبهم وتزويدهم بالمهارات وتوفير الإستشارات والخدمات الأخرى اللازمة.

- المؤسسات الناشئة من الجامعات والتي يمكن أن تستثمر في نتائج البحوث، أو براءات الإختراع التي تملكها الجامعة أو أعضاء هيئة التدريس، لها قدرة على إبتكار منتجات وخدمات أكثر تنافسية من نظيراتها من خارج الجامعة.

- تعد تجربة السعودية في دعم المؤسسات التقنية الناشئة من خلال برنامج Badir لحاضنات ومسرعات التقنية، مثال ناجحاً في مجال حاضنات الأعمال ومدى تطويرها للإبداع والإبتكار بالمؤسسات المحتضنة.

- محدودة عدد الحاضنات التكنولوجية في الجزائر، والتي تعد فرصة لأصحاب المشاريع الإبداعية المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني، وتعزز من توجهه نحو إقتصاد المعرفة كما هو الحال في نموذج التجربة السعودية.

- تعتبر حاضنات الأعمال التكنولوجية تجربة حديثة العهد في الجزائر تحتاج إلى المزيد من التحسين حتى تلعب دورها في تطوير وتنمية المؤسسات الناشئة الوطنية.

- قلة الوعي السياسي والإقتصادي في الجزائر بدور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تطوير وتنمية القدرات الإبتكارية والإبداعية لأصحاب المؤسسات الناشئة.

مما سبق يمكن تقديم بعض التوصيات التي تستطيع التجربة الجزائرية الإستفادة منها والمتمثلة فيمايلي:

- أن تكون المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، لتشجع الشباب القادر على الإبداع والإبتكار بإنشاء مثل هذه المؤسسات.

- لابد على الدولة الجزائرية من التشجيع على نقل التكنولوجيا ودعم الابتكار من خلال إنشاء صناديق تمويل للعلوم والأبحاث والابتكار في الدولة، مع مضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير.

- إقامة حاضنات الأعمال التكنولوجية بالقرب من الجامعات ومراكز الأبحاث والأقطاب الصناعية والمدن العلمية (مثل القرية العلمية سيدي عبد الله)، فمثلا يمكن الاستفادة من التوسع الذي تشهده جامعات الوطن وظهور الأقطاب الجامعية عن طريق إقامة الحاضنات التكنولوجية داخلها.

- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة والرائدة في مجال الحاضنات الأعمال التكنولوجية، من خلال خلق شراكة معها للاستفادة من تجاربها وخبرتها من جهة، وتكوين الإطارات الناجحة بالحاضنات الوطنية من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

الكتب:

- أبو قحف عبد السلام، (2001)، حاضنات الأعمال (الطبعة الأولى)، إسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- بلوط حسن إبراهيم، (2005)، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات (الطبعة الأولى)، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

المقالات:

- الشتيوي حسين فرج، دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق إقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة، الملتقى العربي بعنوان: تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية وزارة الصناعة. طرابلس - ليبيا.

- بارة فاطمة الزهراء، ميلودي أم الخير، بركان زهية، (ديسمبر 2018)، مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله- مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع.

- بوالشعور شريفة، (2018)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups:

دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 02.

- بوضياف علاء الدين، زبير محمد، (مارس 2020)، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01.

- خليفي رزقي، مادني أحمد، (2018)، التسويق الأخضر: منبع من منابع الإبداع والابتكار في المؤسسة مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 08، العدد 01.

- زايدي عبد السلام، زايدي أبو سفيان، مفتاح فاطمة، (أفريل 2012)، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة- عرض تجارب: ماليزيا، الصين، فرنسا، الولايات المتحدة

الإمريكية الملتقى الوطني الأول بعنوان: إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ورقلة-الجزائر.

- سماي علي ،(جوان 2010)، دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلة أبحاث إقتصادية وإدارة، العدد السابع، بسكرة-الجزائر.

- شرعة عماد الدين ،(18-19 أبريل 2012)، دور الحاضنات التكنولوجية في التأسيس لإقتصاد المعرفة الملتقى الدولي بعنوان: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر.

- عمارة سلى ، برك نعيمة ، (جوان 2019)، حاضنات الأعمال...مطلب أساسي لدعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أنموذجا-، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارة، المجلد 03، العدد 01 .

- غياط شريف، بوقوم محمد ،(ديسمبر 2009)، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطور الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارة، العدد السادس.

- مقيص صبري، هرموش إيمان، (جوان 2019)، أثر رأس المال الفكري على تنمية الإبداع في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة كوندور الكترونيك ،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01 .

الرسائل الجامعية:

- بن قطاف أحمد ،(2006-2007)، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إستراتيجية السوق في ظل إقتصاد تنافسي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة-الجزائر.

المواقع الإلكترونية:

- برنامج بادر لحاضنات التقنية، (2016) ، التقرير السنوي 2016، السعودية، الموقع الإلكتروني: <https://www.badir.com.sa/sites/default/files/2018-12-20:49.2020/07/10> .

- برنامج بادر لحاضنات التقنية، (2017) ، التقرير السنوي 2017، السعودية، الموقع الإلكتروني: <https://www.badir.com.sa/sites/default/files/2018-12-12:50.2020/07/06> .

- برنامج بادر لحاضنات التقنية، البوابة الرسمية لبرنامج بادر، السعودية، الموقع الإلكتروني: <http://www.badir.com.sa> . 15:30.2020/07/03 .

مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة

- حاضنات مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال المصري TIEC نموذجاً -

*The contribution of business incubators to enhancing creativity and innovation in startups
Incubators of the Egyptian Technology Innovation and Entrepreneurship Center as a model*

سعد قرمش زهرة

أستاذ محاضر أ بجامعة سكيكدة

Za.saad.q@gmail.com

سلطان كريمة

أستاذ محاضر ب بجامعة سكيكدة

Solka06@yahoo.com

Abstract:

The study aims to clarify the extent of business incubators in promoting creativity and innovation in startups, by displaying one of the leading experiences in this field (TIEC), We have used the descriptive and analytical method to characterize and analyze the reality of this experiment.

The study concluded that TIEC is characterized by a strategic vision to develop business incubators that contribute to supporting creativity and innovation in it, Depending on multiple and varied programs.

Keywords: Creativity, innovation, business incubators, Egypt Center for Creativity.

JEL Classifications : M13, L26, O3

المخلص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة من خلال عرض إحدى التجارب الرائدة في المجال هي TIEC، وقد استعنا بالمنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل واقع هذه التجربة.

أسفرت الدراسة على أن مركز الإبداع التكنولوجي المصري يمتاز برؤية استراتيجية لتطوير حاضنات أعمال تساهم في دعم الاقتصاد الوطني ودعم الإبداع والابتكار بها، معتمدا على برامج متعددة ومتنوعة.

الكلمات المفتاحية: إبداع، ابتكار، حاضنات الأعمال، مركز مصر للإبداع.

رموز تصنيف JEL: M13, L26, O3

1. مقدمة:

في ظل العصر الحالي الذي يتميز بالتطور التكنولوجي بات الكثير من الأشخاص خاصة الشباب في العالم يحلم بفكرة ريادة الأعمال من خلال إقامة مشروع خاص، يدر الأرباح ويحقق الاستقلال المالي له. لكن اتباع موضة العصر، وإقامة مؤسسة ناشئة *Startup* هو تحد كبير يتطلب من رائد الأعمال أن يكون لديه فكرة رائدة، وخطة محكمة وفريق عمل ومصادر تمويل، والقدرة على الابتكار الذي يعتبر المحرك الأساسي للمؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى أطراف تضمن له الرعاية والاهتمام.

تعد المرحلة الأولى من تأسيس المؤسسات الناشئة أهم المراحل التي تتطلب الكثير من الرعاية والاهتمام كالإنسان في مرحلة طفولته، ومن بين الحلول التي تضمن ذلك هو تعزيز اهتمام الدول والحكومات بحاضنات الأعمال التي تتمثل مهامها في توفير متطلبات تطوير المشاريع الشبابية والمؤسسات الناشئة، وذلك من خلال الدعم الشخصي لها وتوجيهها وتشجيع الإبداع والابتكار ونشر ثقافة المقاولاتية وتحسين مناخ الأعمال.

في الوطن العربي وتحديدًا في مصر ازداد مؤخرًا الإقبال على إنشاء المشاريع الريادية والتي تحتاج إلى العناية والتمويل من أجل استمراريته ونجاحها، وبذلك وتوازي مع هذا بدأ ظهور مؤسسات مختصة في ذلك وهي ما أطلق عليها حاضنات الأعمال، والتي من أبرزها مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال المصري TIEC، الذي تكمن مهامه في تشجيع البحث والتطوير والإبداع وريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دفع نمو القطاع، ودعم الاقتصاد المصري ككل.

- إشكالية الدراسة:

تزايدت أهمية حاضنات الأعمال في العقد الأخير من الزمن بكونها إحدى الوسائل المهمة والفعالة لدعم الأعمال والأنشطة الاقتصادية، وتسريع التطوير الناجح للأعمال المبتدئة، وإنشاء مؤسسات عن طريق توفير منظومة من الموارد والخدمات المستهدفة لرواد الأعمال وأفكارهم المبدعة، وتأسيساً لما سبق فإن إشكالية البحث تسعى للإجابة عن التساؤل التالي: ما مدى مساهمة مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال TIEC في تعزيز الإبداع والابتكار في المؤسسات الناشئة المصرية؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحاضنات الأعمال وما أهميتها؟

- بالمقصود بالمؤسسات الناشئة، وماهي آليات دعم الإبداع والابتكار بها؟
- ما هي أهم جهود مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال المصري TIEC في مجال حضانة الأعمال؟
- ما هي أهم مبادرات مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال المصري TIEC في مجال دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة؟
- فرضية الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات السابقة تم اعتماد فرضية للدراسة وكانت صياغتها كمايلي:
يسعى مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال TIEC إلى تعزيز الإبداع والابتكار في المؤسسات الناشئة المصرية من خلال الجهود والمبادرات التي تساند أصحاب المؤسسات الناشئة في مرحلة الاحتضان.

- أهمية الدراسة:
- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية حاضنات الأعمال في تعزيز وتشجيع الابداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة.
- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مساهمة الإبداع والابتكار في تنمية المؤسسة الناشئة، بالإضافة إلى التعرف على تجربة مركز الابداع والابتكار المصري في دعم المؤسسات الناشئة من خلال احتضانها والإشراف عليها.

- منهج الدراسة:
- لإنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال جمع معلومات عن حاضنات الأعمال والابداع والابتكار. بالإضافة إلى تحليل واقع مركز الابداع والابتكار المصري ومسؤوليته تجاه المؤسسات الناشئة الذي يعتبر من المراكز الأكثر دعماً لها بمصر.

- تقسيمات الدراسة:
- تم تقسيم الدراسة إلى قسمين أساسيين: الأول، تمثل في الجانب النظري للدراسة؛ وتناولنا فيه الإطار المفاهيمي والنظري لحاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة والابداع والابتكار. والثاني؛ تم التطرق فيه لتحليل تجربة مركز الابداع والابتكار المصري وسبل

دعمه للمؤسسات الناشئة، وفي الأخير قمنا باستخلاص أهم النتائج وتقديم مجموعة من المقترحات.

2. الإطار النظري للدراسة:

رغم الأهمية المتزايدة والاهتمام البالغ للمؤسسات الناشئة في ظل الدور الذي تساهم به في دعم اقتصاديات العديد من الدول، إلا أن نسبة فشل هذه المشاريع وانسحابها من السوق، يحث على ضرورة إيجاد حلول جذرية تساعد على مواصلة مشوارها وهذا ما دأبت إليه العديد من الدول، حيث أظهرت الدراسات الحديثة ضرورة الاهتمام بمتابعة عمل هذه المنشآت، ومساعدتها للدخول في مجال التنافس، من خلال خلق هيئة تحمل على عاتقها مسؤولية توجيه ودعم أنشطتها الإنتاجية والتسويقية والتوعوية، وتزويدها بمختلف الآليات لتحقيق نجاحات مستقبلية، أطلق عليها حاضنات الأعمال. هذه الأخيرة أثبتت نجاحها في مساندة ودعم وتطوير المشروعات الناشئة والعمل على إيجاد مناصب شغل من خلالها.

1.2.1. الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال (Incubators):

تتمثل الحاجة إلى إنشاء حاضنات الأعمال باعتبارها إحدى أهم الآليات الداعمة والمساندة لتنمية المنشآت الحديثة، خاصة وأنها مؤسسات تقدم مساهمات وخدمات للشباب يملكون أفكاراً وإبداعات واعدة، لكن لا يملكون أدنى الموارد اللازمة لإنشاء مؤسسة، فيأتي دور الحاضنة التي تعمل على تقديم موارد مالية ومعلوماتية وإدارية.

1.1.2. نشأة حاضنات الأعمال:

تعتبر حاضنات الأعمال إحدى أهم الآليات التي تبناها الدول بهدف تنمية وترقية وبعث مؤسسات ناشئة، ويعود تاريخ نشأة الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم BATAVIA في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عام 1959، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، وحضيت هذه الفكرة باهتمام كبير نتج عنها نجاحا، ومنذ عام 1959 أقيمت آلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا المركز، لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم تتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانيات وتحديدا في عام 1984 ، حيث قامت هيئة المشروعات الصغيرة لتلك السنة SBA بوضع برنامج تنمية وإقامة

الحاضنات، وفي ذلك الوقت لم يكن يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية سوى 20 حاضنة، ثم ارتفع عددها بشكل كبير عام 1985 من خلال بعض رجال الصناعة وخاصة عند تأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA في نهاية عام 1997 وصل عدد الحاضنات إلى 550 حاضنة بمعدل إقامة حاضنة كل أسبوع منذ عام 1986 (بن شايب وسعدي، جوان 2019، ص 55).

2.1.2. تعريف حاضنات الأعمال:

لا يوجد تعريف محدد يشمل كافة أنواع الحاضنات، بحيث لا توجد حاضنة أعمال قياسية بمواصفات محددة يمكن الإقتداء بها، إلا أن هناك عدة تعاريف جاءت لتوضيح مفهوم الحاضنات، نورد أهمها في مايلي:

عرفت بأنها "مؤسسات تعمل على دعم المبادرين الذين تتوافر لهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل، وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر جديد" (الريميدي، 2018، ص 380)

تعريف الاسيكوا: إن حاضنات الأعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما التي في طور الإنشاء واستنادا إلى إحدى منظمات الاسكوا عرفت حاضنات الاعمال بأنها "حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها ولمرحلة محددة من الزمن، مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقاتها بالرياديين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة مصغرة بهدف تحقيق أعباء مرحلة الانطلاق". (قطاف، 2006 - 2007، ص 117)

كما عرفت أيضا بأنها: "منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل، من مكان مجهز ومناسب، به كل الإمكانيات المطلوبة لبدأ المشروع، وشبكة من الإرتباطات والإتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب النجاح" (حسن، 2011، ص 35).

وفقا للجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال NBIA في الولايات المتحدة، فإن حاضنات الأعمال هي: "عملية الدعم الذي يسرع التطوير الناجح للمؤسسات الجديدة وأصحاب

المشاريع من خلال توفير مجموعة واسعة من الموارد وخدمات خاصة، عادة يتم تطوير هذه الخدمات من قبل إدارة الحاضنة ومن خلال شبكة إتصالاتها، لديها القدرة على خلق فرص العمل، وتسويق التكنولوجيات الجديدة، وتعزيز الاقتصاديات المحلية والوطنية، والهدف الرئيسي للحاضنة هو إنشاء أعمال تجارية ناجحة ومستقلة ماليا عند الخروج من الحاضنات". (Lavrow and sampler , 2000 , p 11)

من التعاريف السابقة فإن حاضنات الأعمال هي مؤسسات تعمل من خلال تأطير شباب يملكون مؤهلات وافكار ابداعية خلال فترة معينة لإنشاء مشروع حسب رغبته.

3.1.2. خصائص حاضنات الأعمال.

تنقسم حاضنات الأعمال بعدة خصائص نذكر أبرزها: (سعودي وحجاب، 2017، ص102)

- حاضنات الأعمال قد تكون مؤسسة عامة أو خاصة أو مختلطة؛
- أنها تهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة لاسيما التي تنطوي على قدر من الإبداع والتطوير التكنولوجي ؛
- تدعم المشروعات الصغيرة من خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم؛
- تقدم الدعم للمشروعات الصغيرة من خلال مدة محددة إلى أن يتم تخرج المشروع من الحاضنة بعد وصوله إلى مرحلة النضج؛
- بعض الحاضنات قد يوفر سكناً لاحتضان المشروع الصغير، وقد يكتفي بدعم المشروعات في موقعه؛
- أن الحاضنة قد يكون لها مقر مكاني أو افتراضي تقدم خدماتها من خلال شبكة الأنترنت؛
- أن الحاضنة قد تهدف إلى تحقيق الربح وقد لا تسعى إلى ذلك.

4.1.2. أهداف حاضنات الأعمال:

من أهم الأهداف العملية لحاضنات الأعمال ما يلي: (الزيداني، 2009، ص20)

- توفير بيئة أعمال مناسبة لنمو الأعمال الجديدة في المراحل الأولى من عمرها وتشجيع روح المبادرة ومساعدة المشروعات الصغيرة في مواجهة المعوقات التي قد تواجههم في مرحلة البدء؛

- المساعدة في التوفيق والتنسيق بين المؤسسات التمويلية المختلفة وأصحاب الأفكار الرائدة المحتضنة؛
- تقليل تكلفة الإيجارين على الرياديين والمبادرين الجدد؛
- تجميع أفكار وإبداعات الشباب الواعدين ومساعدتهم في تحويلها إلى مشروعات استثمارية ودعم المهارات والإبداعات لدى أصحاب المشاريع الصغيرة وتنمية المهارات العملية والإدارية للمنتسبين؛
- تحويل البحوث والدراسات إلى مشاريع حقيقية ومنتجات يمكن تسويقها؛
- تقديم مشاريع قوية للمجتمع في المستقبل قادرة على الاستمرار والتطور؛
- تحقيق مبدأ التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية لأفراد المجتمع؛
- توفير كليات الدعم المناسبة لهذه الفئة الطموحة من خلال شبكة من المختصين والمستشارين والمرشدين في كافة المجالات الإدارية والفنية والمعلوماتية؛
- المساعدة على نقل وتطوير التقنية وتوسيع مجال قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- تنمية البيئة المحلية من خلال التشجيع على إقامة مشروعات استثمارية صغيرة ذات مزايا تنافسية؛
- دعم العلاقات التكاملية والتشاركية بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما بينها من ناحية وبينها وبين المشروعات الكبيرة من ناحية أخرى من ناحية الحاضنة؛
- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات مثل: قياس وضبط الجودة، قاعدة بيانات إدارية وفنية وتجارية.

5.1.2. عوامل نجاح حاضنات الأعمال ومعوقاتهما:

- أولاً - عوامل النجاح: إن نجاح حاضنات الأعمال في تنفيذ وتحقيق أهدافها في احتضان المؤسسات الناشئة والمتوسطة، التي تمتلك قدراً من الإبداع ولها فرص تسويقية ولكن تحتاج إلى توفر البيئة الملائمة حتى تتمكن من الثبات والاستمرار في السوق بدون عوائق ومشاكل تحد من قدرتها على الإستمرار في السوق، ويأتي هذا كله بمجموعة من العوامل نوجزها في ما يلي: (السعيد، أبريل 2012، ص 7)
- أ- عوامل خارجية: وهي العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية التي تكون خارج نطاق الحضانة ولكنها تنعكس على أداء الحاضنة في تقديم خدماتها وتتمثل أبرز هذه العوامل الخارجية في ما يلي:

- توفر البنية التحتية الملائمة للنشاط الاقتصادي لتكون قادرة على استيعاب التطورات المتلاحقة في عالم الأعمال من مواصلات وإتصالات وشبكة الطرق، وسهولة الوصول إلى هذه الخدمات وبأقل تكاليف ممكنة، بالإضافة إل توفير بيئة الأعمال المساندة كالبحث، التدريب، والاستشارات وغيرها؛

- توفر الحد الأدنى من الثقافة الإبداعية سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجتمع.

ب- عوامل داخلية: هناك عوامل داخلية ترتبط مباشرة بالحاضنة أبرزها:

- قدرة الحاضنة على تقديم الخدمات لعملائها الذي يعتبر عامل جوهري فبدونها فقدت الحاجة لوجودها؛

- إستقطاب الحاضنة للمؤسسات الإبداعية التي تمتلك مؤهلات وقدرات على النمو والاستمرار، ويكون ذلك بتوفر نظام وآلية اختيار المشاريع والأفكار التي تحتاج إلى حاضنة؛

- توفر جهاز إداري كفئ داخل الحاضنة يقوم على الإشراف؛

- وجود تنسيق عالي ومتكامل بين الحاضنة والجهات الداعمة.

ثانياً- المعوقات المؤثرة على فشل حاضنات الأعمال: هناك معوقات تؤثر وتقف وراء فشل حاضنات الأعمال منها: (أبو قحف، 2001، ص: 76)

- مستوى التوقعات المرتبطة بالمنافع التي ستحصل عليها المنشآت المحتضنة خاصة في مراحل نشأتها الأولى، فقد يرتفع مستوى الطموح في الوقت الذي تقل فيه قدرات الحاضنة المالية والبشرية التي تمكنها من تلبية هذا المستوى؛

- مدى جودة ونوعية الإتصالات وردود فعل الجهات التي تستهدفها الحاضنة لتسهيل عمل المنشآت المحتضنة، ويعتبر التباين في أهداف المؤسسة المحتضنة والمؤسسة الحاضنة من المشكلات المتوقعة الأخرى خاصة أن الأخيرة سوف تواجه درجة معينة من الخطر في حالة قيامها بمنح مساعدات مالية للأولى أو ضمانها أمام المؤسسات المالية المانحة للقروض مثلاً؛

- قد يخشى البعض ظهور مشكلة من نوع آخر وهي مشكلة الاعتمادية، أي اعتماد المؤسسة المحتضنة على المؤسسة الحاضنة في مجالات عديدة.

6.1.2. الفرق بين حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال:

أ- **مسرعات الأعمال Accelerators** : تشبه المسرعات إلى حد كبير الحاضنات إلا أنها ظاهرة أحدث من الحاضنات، وتهدف عادة إلى إنشاء مؤسسات تتوسع بسرعة أو تفشل بسرعة، وتقدم المسرعات عادة خدمات من خلال برنامج انتقائي لفترة محدودة، تشمل هذه الخدمات عادة المساعدة في تطوير خطة العمل، منصة عرض المستثمرين، النماذج الأولية، واختبار السوق الأولي. (Bone, Jonathan and all, 2017, p13)

ب- **الفرق بينهما**: تشترك كل من الحاضنات والمسرعات في الكثير من النقاط؛ فهدفها واحد الذي يكمن في مساعدة المؤسسات الناشئة والجديدة على النمو من خلال تقديم المشورة لها والدعم، أما الفرق الجوهرى بينهما هو بمدة الاحتضان ونوعية المشاريع المحتضنة.

فالحاضنات تبقي المشاريع محتضنة لديها لفترات أطول قد تصل لسنوات، حيث غالبا ما تختار مشاريع واعدة لكنها أقل نضجا وتحتاج للكثير من التطوير والتحديث والتجارب والدعم.

أما المسرعات فهي تختار فقط المشاريع الواعدة والناضجة والقابلة للنمو السريع، وبالتالي فإنها تحتضن المشاريع لفترة قصيرة تكون كافية (من شهر إلى 6 أشهر) بحيث تقوم بتسريع نموها بشكل هائل في هذه الفترة.

2.2. الاطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة:

1.2.2. تعريف المؤسسات الناشئة:

ارتكب الكثير من الناس الأخطاء في تصنيف المؤسسات الصغيرة وقولبتها على أنها مؤسسات ناشئة لكن هناك فرق بينهما، حيث تتميز المؤسسات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة، والمؤسسات الناشئة هي شركة في المرحلة الأولى من بداية عملها التشغيلي وكثيرا ما يتم تمويل هذه الشركات في البداية من قبل مؤسسها الرياديين في محاولة منهم للاستفادة من تطوير منتج أو خدمة يعتقدون أنها مطلوبة نظرا للإيرادات المحدودة أو التكاليف المرتفعة فإن معظم هذه العمليات صغيرة الحجم ليست مستديمة على المدى الطويل بدون تمويل.

المؤسسة الناشئة أو startup هو مصطلح يُستخدم لتحديد المؤسسات حديثة النشأة، والتي نشأ من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة. إن

المؤسسة الناشئة هي شركة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة، بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق. بحسب طبيعتها، تميل المؤسسات الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد من أقاربهم. تقوم المؤسسة الناشئة Startup على أعمال تجارية قابلة للنمو، وتنمو بطريقة سريعة جداً وفعالة بالمقارنة مع شركة تقليدية صغيرة أو متوسطة الحجم، حيث تحتاج المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم لاستثمار كمية معينة من المال للدخول إلى السوق، وتتطلب بعض الوقت لتظهر عائداتها. بينما المؤسسات الناشئة Startups، فهي تدخل السوق للبحث عن رأس المال، تستخدم التقنيات التكنولوجية للنمو والعثور على التمويل.

2.2.2. مميزات الشركات الناشئة Startups :

- مؤسسات حديثة العهد: تتميز المؤسسات الناشئة بكونها شركات حديثة العهد اغلب أصحابها شبان أمامهم تحد كبير في عملية الاختيار بين التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.

- مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة Startup هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل. وهي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة. وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة.

- مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا: تتميز الـ Startup بأنها مؤسسة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة Innovative، وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية. يعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة startups على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

- مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة: المؤسسة الناشئة Startup تتطلب تكاليف صغيرة جداً بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء.

3.2. آليات دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة:

تزايدت أهمية حاضنات الأعمال، كآلية اقتصادية في التسهيلات لتصبح أحد الآليات الهامة لتحفيز التنمية المحلية؛ إذ توفر الحاضنات تسهيلات وخدمات تساهم في تسهيل نمو المشاريع الصغيرة. كما يمكن أن تكون حياه المنشأة المتواجدة في الحضانة أطول. والهدف الرئيسي لحاضنات الأعمال هو الحصول على مؤسسات ناجحة قادرة على الإستمرار ماليا وقائمة بذاتها.

1.3.2. مفاهيم للإبداع والابتكار:

يمكن تعريف الإبداع بأنه القدرة على إنتاج أفكار جديدة لحل المشكلات بطريقة إيجابية ومفيدة للفرد أو المجتمع (عشوي و آخرون، 2010، ص3). الإبداع أيضا هو كفاءة و طاقة واستعداد يكتسبه الإنسان من خلال تركيز منظم لقدراته العقلية وإرادته و خياله وتجاربه ومعلوماته، أما الشخص المبدع فهو الشخص المرن ذو الأفكار الأصلية والمتمتع بالقدرة على إعادة تعرف الأشياء أو إعادة تنظيمها، والذي يمكنه التوصل إلى استخدام الأشياء المتداولة بطرق و أساليب جديدة تعطيها معان تختلف عما هو متداول أو متفق عليه (حسن عطية حمدونه، 2013، ص ص4-6). في حين أن الابتكار يعتبر مصدر أي اختراع في اي مجال من المجالات، فمصطلح الابتكار يشير إلى عدة مجالات كالاقتصاد، التسويق، الاستراتيجية وغيرهم، وغالبا ما يرتبط الابتكار بشيء جديد وفي مجال محدد.

يعرفه دراير بأنه "قدرة المنظمة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر وأسرع في السوق سواء تعلق الأمر بابتكار في الأفكار أو ابتكار في المنتجات ..." (نجم، 2003، ص22)، فالابتكار يعني استحداث شيء جديد سواء كانت فكرة جديدة أو منتج جديد أو سوق جديد أو طريقة انتاج ما.

2.3.2. جهود الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة:

من أهم جهود الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة في المجال المقاولاتي: (بيبطاط وبوالزليفة، جوان 2017، الصفحات 189-190)

- نشر ثقافة الابتكار والإبداع في الأوساط العلمية؛
- إجراء دراسات وأبحاث عن احتياجات السوق الحرة؛

- تشجيع البحث والتطوير والتحسين المستمر، إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية، إقامة معارض دائمة لتشجيع المنتجات المحلية؛
- بناء قاعدة معطيات وطنية في مجال الريادة، وتشجيع القطاع الخاص؛
- الاهتمام أكثر بالعلم والتكنولوجيا والإبداع والابتكار؛
- تطوير التدريب المهني وبصورة مستمرة؛
- تعزيز دمج المشاريع في سلاسل الانتاج للاقتصاديات الأكثر تنافسية في العالم، وتقوية قدرات قطاع الاعمال في الاختراع لمواجهة التحديات التنافسية؛
- تمثيل مصالح المشروعات بقوة في عملية صياغة القرارات والسياسات؛
- تقوية علاقات الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام؛
- التفكير بطرق سليمة للتغلب على معوقات الابداع والابتكار وتدريب العقل والنفس لامتلاك الروح المبتكرة؛
- مرافقة الاشخاص المبدعين والمبتكرين من خلال: توافر روح الابداع والابتكار ووجود بحوث علمية يتم تطبيقها فعلا، بالإضافة إلى وجود أو توفر آليات الدعم المتخصص ورؤوس الأموال وغيرها.

3. دور مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال المصري TIEC في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة:

1.3.1. التعريف بالمركز:

لطالما سعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية إلى دعم التنمية الوطنية المستدامة، ووضع مصر كمركز إقليمي للإبداع وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف افتتح مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال في القرية الذكية بالقاهرة في 27 سبتمبر 2010، ويهدف المركز إلى دفع الابتكار وريادة الأعمال في الصناعة الوطنية لضمان استفادة كل من الأفراد والشركات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويوفر المركز باقة متكاملة من الحاضنات الافتراضية لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع والشركات الناشئة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (<http://www.mcit.gov.eg/Ar/Innovation>)

2.3. نشاطات المركز:

يقوم مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال المصري TIEC بعدة أنشطة في مجال دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، تكمن أهمها فيما يلي:

(<https://www.tiec.gov.eg/Arabic/Pages/Departments.aspx>)

1.2.3. دعم الإبداع:

يعتبر "الإبداع وريادة الأعمال" محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية، لما له من إمكانيات هائلة لخلق فرص العمل، ولذلك فإن تطوير ثقافة ومهارات التفكير الخاصة بريادة الأعمال داخل المجتمعات أصبحت محط تركيز الحكومات والمجتمعات في العالم. ويعد ترويج الإبداع وريادة الأعمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر واحد من الاختصاصات الرئيسية لمركز الإبداع التكنولوجي، وتعتبر برامج بناء القدرات من بين العديد من المبادرات الإستراتيجية التي تم تطويرها للمساهمة في هذا الترويج. ويتم توجيه برامج بناء القدرات للطلاب بغرض تزويدهم بالتعليم والتدريب الضروري في مجال الإبداع وريادة الأعمال والتي تفتقر إليها نظم التعليم الحالية.

2.2.3. احتضان المشاريع:

توفر إدارة الحاضنات باقة احتضان متكاملة للفرق أصحاب المشاريع والشركات الناشئة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وبإمكان فرق العمل والشركات الناشئة التقديم للانضمام لإحدى مراكز الحاضنات التابعة لمركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال خلال أي وقت من السنة. ، حيث يتم تقييم الاستثمارات المقدمة بشكل دوري كل ثلاثة أشهر وترسل دعوات للفرق المقبولة بصفة مبدئية لطرح أفكارهم. والفرق التي تجتاز الطرح يتم احتضانها في أحد مراكز الحاضنات التكنولوجية التابعة لمركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال لمدة سنة .

3.2.3. دعم ريادة الأعمال:

تقوم وحدة دعم ريادة الأعمال على تحقيق أهداف المحور الخامس لإستراتيجية المركز: ونحن نقوم بذلك من خلال مبادرتين؛ برنامج تحفيز ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا (TEA) وبرنامج دعم المبتدئين (startup support program). وتركز الوحدة على زيادة الوعي تجاه ريادة الأعمال داخل نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتأهيل المبتدئين في مجال التكنولوجيا المرشحين للاحتضان من خلال إطلاق برنامج اللوحة لتنمية شبكة المساهمين المحليين والإقليميين والدوليين لدعم رواد الأعمال وزيادة الوعي في ما يختص بأهمية حقوق الملكية الفكرية وتقنيات التجارة .

4.2.3. إدارة التكنولوجيا:

اجتاز مركز الإبداع التكنولوجي نقطة تحول استثنائية من كونه مكان عمل بتصميم حديث إلى الدعم الفعال لتقديم خدمات كبرى من خلال إطلاق أكبر خبّطات في مجال الهواتف المحمولة والالكترونيات والدخول في دروب الحوسبة السحابية. وتعتبر هذه الدروب خطوة ثورية في مصر والعالم لتشجيع رواد الأعمال المتطلعين لتحديث استراتيجي لحلول جديدة من خلال دعم الشراكة الدولية.

3.3. جهود مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال المصري TIEC في مجال حضانة ومسرعات الأعمال:

3.3.1. برنامج مسرعات الأعمال:

يهدف مسرع الأعمال (TEA) إلى مساعدة الشباب المصري ورواد الأعمال في مسيرتهم لتحويل أفكارهم إلى مؤسسات ناشئة قوية تستطيع أن تنافس وتفرض نفسها في الأسواق والمجالات المختلفة، وذلك عن طريق الخدمات المختلفة التي يقدمها المسرع مثل ورش العمل التدريبية والجلسات الاستشارية التي تستهدف العمل على تطوير الأسس الرئيسية التي تحتاجها الشركات الناشئة مثل الإدارة والتسويق وكيفية كتابة نموذج العمل، ينبغي أن يكون لدى الفريق القدرة على تطوير التكنولوجيا التي يزعمون استخدامها كأساس لإنشاء المؤسسة.

توجد دورتين من مسرع الأعمال في السنة، تنعقد كل دورة لمدة 12 أسبوعاً، وتستمر ورشات العمل لمدة 18 يوم فقط خلال الأسابيع الـ 12 المحددة للدورة الواحدة، والمدة المتبقية تكون فرصة للفرق لتطبيق التقنيات التي تعلموها لتطوير مؤسساتهم

الناشئة. ([https://www.tiec.gov.eg/Arabic/Programs/Accelerator-](https://www.tiec.gov.eg/Arabic/Programs/Accelerator-program/Pages/default.asp)

[program/Pages/default.asp](https://www.tiec.gov.eg/Arabic/Programs/Accelerator-program/Pages/default.asp))

3.3.2. برنامج الحاضنات التكنولوجية start IT:

يقوم المركز كل ثلاثة أشهر بتقييم الطلبات المقدمة وترسل دعوة لتقديم أفكار جديدة إلى المجموعات التي تمت الموافقة عليها بشكل مبدئي، تشارك المجموعات التي تجتاز مرحلة العرض التقديمي للمشروع في برنامج الاحتضان في أحد المراكز التابعة لمركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال .

تهدف حاضنة أعمال مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال إلى دعم رواد الأعمال المبدعين لتكوين مؤسساتهم والعمل على نجاحها، وذلك من خلال تقديم باقة من خدمات الاحتضان.

تبلغ مدة الاحتضان بمركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال عام واحد، ويتكون برنامج الحاضنة التكنولوجية مما يلي:

- دعم مادي تصل قيمته إلى 60 ألف مقسم على ثلاثة دفعات مرتبطة بتحقيق الأهداف المتفق عليها؛

- خدمات عينية تصل قيمتها إلى 120 ألف جنيه مصري في صورة خدمات استشارية وبرامج وأجهزة حاسب آلي وخدمات تسويقيه؛

- مكان للعمل مزود بالأثاث الأساسي وتوصيلات الإنترنت؛

- البرامج الأساسية وأدوات أجهزة الحاسب خلال فترة الاحتضان؛

- توفير مرشدين فنيين و موجهين.

وتضم باقة الاحتضان مجموعة من الخدمات العينية والخدمات الاستشارية والتسويقية دون الحصول على أسهم من المشروع مقابل ذلك، وتوفير البرامج الأساسية وأدوات وأجهزة الحاسوب التي يحتاجها المشروع خلال فترة الاحتضان، إضافة إلى توفير مرشدين فنيين ومتخصصين وموجهين للمشروع، فضلاً عن إتاحة مساحات عمل وأماكن مجهزة بالأثاث الأساسي والإنترنت حتى يتسنى لأصحاب المشروع العمل به (محمد الجاويش، <https://midan.aljazeera.net/miscellaneous/entrepreneurship/2018/>)

4.3. مبادرات المركز في مجال دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة:

1.4.3. برنامج سفير مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال TIEC-IA:

(<https://www.tiec.gov.eg/Arabic/Programs/TIEC-IA/Pages/default.aspx>)

يهدف البرنامج إلى نشر الثقافة والمعرفة والأدوات الخاصة بالتفكير الإبداعي، والعمل على زيادة التفاعل والاندماج والتكامل بين العناصر المختلفة للمجتمع الأيكولوجي لريادة الأعمال، ويتم ذلك من خلال تأسيس مجتمعات طلابية من شباب الجامعات والخريجين في المحافظات المختلفة من المتحمسين لفكر وثقافة ريادة الأعمال التي تركز على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يدعم إنشاء تطبيقات أو شركات تجارية، وكذلك الشغوفين بمشاركة تجاربهم ومساعدة زملائهم للاستفادة القصوى من برامج وخدمات

الجهات الداعمة لريادة الأعمال في مصر وعلى رأسها برامج وخدمات مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، ومن ثم تمكين الشباب ليصبحوا رواد أعمال فاعلين يساهمون في تطوير حلول مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتحديات والمشاكل الحقيقية التي تواجه مجتمعاتهم مع مراعاة الثقافة السائدة.

يهدف برنامج سفراء الإبداع لمركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال بشكل خاص إلى زيادة كفاءة وانتشار برامج وخدمات المركز المقدمة للطلبة وخريجي الجامعات المصرية في جميع أنحاء مصر، وبشكل عام يهدف إلى نشر الثقافة والمعرفة والأدوات الخاصة بالإبداع وريادة الأعمال والعمل على زيادة التفاعل والاندماج والتكامل بين رواد الأعمال، بالإضافة إلى بناء شبكة من طلاب الجامعات والخريجين الجدد أصحاب الخبرة في الأنشطة المختلفة والعمل المجتمعي بهدف تعزيز التعاون المشترك بين TIEC والعناصر المختلفة للمجتمع الأيكولوجي لريادة الأعمال بالمحافظات .

و يتم اختيار سفراء الإبداع لمركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال من الطلاب الذين لديهم خبرة في العمل المجتمعي أو من الخريجين الجدد ممن يملكون مهارات قيادية وريادية قوية ومهارات الإلقاء، بالإضافة إلى مهارات التعامل مع الآخرين ودعمهم .

و تكمن مسؤوليات سفراء المركز خاصة فيما يلي:

- رفع الوعي بين الطلاب والخريجين حول أهمية الابتكار وريادة الأعمال في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعريف بدور المركز من خلال إقامة ورشات عمل وندوات وغيرها من الأنشطة؛

- تعزيز وتسهيل تنفيذ برامج وفعاليات المركز في الجامعات والتعاون مع مختلف الجهات المجتمعية المحلية؛

- ترويج برنامج سفراء الإبداع لمركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال باعتباره أحد المصادر القيمة للمعلومات؛

- العمل كسفراء للإبداع من حيث مساعدة الشباب على نشر ثقافة الإبداع وفوائد بدء شركات ناشئة مبنية على الابتكار من خلال إقامة ورشات عمل محلية؛

- المساعدة في اجتذاب عناصر فاعلة من الطلبة والخريجين للعمل كسفراء للإبداع في المستقبل؛

2.4.3. ماراثون التفكير الإبداعي: (<https://www.tiec.gov.eg/Arabic/Programs/Ideation>)
(Marathon/Pages/default.aspx)

ماراثون التفكير الإبداعي هو الأول من نوعه في مصر، حيث يتم عقد مجموعة من معسكرات التفكير الإبداعي للشباب بمناطق مختلفة في أنحاء الجمهورية للتدريب على كيفية توليد الأفكار وخلق حلول مبتكرة لتحديات حقيقية في مصر والعالم، ويتم ذلك من خلال ورشات عمل تفاعلية حيث تتعلم كيف تصبح مبدعاً من خلال استخدام أسس ومنهجيات التفكير الإبداعي في تطوير حلول مبتكرة لتحديات حقيقية تواجه المجتمع المحلي أو الدولى ومن خلال العمل الجماعي.

تقوم فكرة الماراثون على تناول أحد تحديات رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة والعمل على وضع حلول مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يتسابق المشاركون إلى وضع حلول مبتكرة مبنية على أحدث تطبيقات وأدوات تكنولوجيا المعلومات في إطار التحدي المعلن.

وفي هذا الماراثون يتم التنافس على إيجاد حلول لتحديات محور الثقافة من خلال تطبيقات التكنولوجيا الحديثة (مثل معالجة الصور والبيانات وكذلك الخرائط الجغرافية الرقمية).

ويهدف البرنامج إلى:

- دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد؛
- تمكين الصناعات الثقافية لتصبح مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة للاقتصاد المصري بما يجعلها أساساً لقوة مصر إقليمياً ودولياً؛
- رفع كفاءة المؤسسات الثقافية والعاملين بالمنظومة الثقافية؛
- رفع كفاءة وفعالية المؤسسات الثقافية وتعظيم دورها وتأثيرها وتوسيع نطاق وصولها لمختلف فئات المجتمع؛

3.4.3. برنامج بناء قدرات طلاب الجامعات : Egypt Innov

هو برنامج مخصص لمرحلة ما قبل التخرج في مجال الإبداع وريادة الأعمال، وموجه لطلاب الجامعات الفنية في تخصصات تقنيات المعلومات والاتصالات، من خلال تأسيس مشاريعهم الإبداعية أو من خلال إظهار المهارات المطلوبة بشدة من قبل الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات. (<https://ijnet.org/zh-hans/node/7808>)

ويتكون برنامج InnovEgypt من 3 وحدات رئيسية:

(<https://www.tiec.gov.eg/arabic/Programs/InnovEgypt/Pages/default.aspx>)

- إدارة الإبداع والتكنولوجيا : دورة تفاعلية مدتها يومان حول أساسيات إدارة الإبداع والتكنولوجيا.

- معسكر التفكير الإبداعي : ومدته يومان يتعلم الطلاب خلاله كيفية استخدام تقنيات مختلفة لتوليد أفكار أعمال إبداعية بناء على التحديات الواقعية .

- ريادة الأعمال: ومدتها يومان وتغطي المفاهيم الأساسية لريادة الأعمال وتعطي تدريب مفصل على الأدوات الأساسية التي يطلبها رواد الأعمال المحتملين لبدء أعمالهم الجديدة . ويهدف برنامج InnovEgypt إلى خلق قاعدة مصرفية من الكفاءات المؤهلة من المبدعين ورواد الأعمال المتوقعين من خلال تقديم تدريب شامل حول إدارة الإبداع والتكنولوجيا وحول ريادة الأعمال للطلاب.

5. الخاتمة:

تمحور مضمون البحث في تحديد دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة، وكانت لتجربة مركز الإبداع المصري TIEC مبادرات كبيرة في مجال الإبداع والابتكار زادت من فرص نجاح المؤسسات الناشئة، وتأسيساً لما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن لحاضنات الأعمال مساهمة كبيرة في تطوير المؤسسات الناشئة ورفع فعاليتها بما يساهم في تنمية وترقية الاقتصاد الوطني؛

- الاعتراف بجهود مركز الإبداع والابتكار في مجال دعمه للمؤسسات الناشئة بمصر؛

- يساهم مركز الإبداع والابتكار المصري الذي يضم مجموعة من حاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الناشئة من خلال الإشراف والمساندة ودعم كل أشكال الإبداع والابتكار بها، وبالتالي فإن فرضية الدراسة الرئيسية محققة.

ومن التوصيات التي يمكن للدولة الجزائرية العمل بها للاقتداء بالتجربة المصرية:

- السعي الدائم والعمل الجاد من أجل الاستفادة من التجارب الرائدة في المجال لمساندة المؤسسات الناشئة لما لها من الأهمية البالغة في دعم الاقتصاد الوطني؛

- القيام بالشراكة مع مختلف الهيئات الخاصة بحاضنات الاعمال للبحث عن سبل تفعيل آليات الحفاظ على المؤسسات الناشئة في ظل العمل على التوجه نحو توسيع مساندتها من أجل استمرارها وتوسيع أنشطتها؛
- العمل على منح امتيازات خاصة لأصحاب مشاريع حاضنات الأعمال الناجحة من أجل تحفيز ودعم المؤسسات الناشئة الأخرى؛
- اتخاذ المؤسسات والحكومة التجارب الرائدة في مجال حضانة الأعمال كمرجع وقدوة، كما هو الحال بالنسبة لمركز الإبداع المصري.

المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

الكتب:

1. صلاح حسن (2011)، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
 2. عبد السلام أبو قحف (2001)، دراسات في إدارة الأعمال: العولمة، حاضنات الأعمال، عقود الانتاج الدولي من الباطن، الاتجاهات نحو التصدير، أسعار تحويل بين فروع الشركات الدولية- حالات تطبيقية، ط1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر.
 3. نجم عبود نجم (2003)، إدارة الابتكار، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ##### الرسائل الجامعية:
4. الزيداني رغدة (2009)، دور حاضنات الأعمال في تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر مديري الحاضنات والمنتسبين إليها في الجامعات الأردنية، رسالة دكتوراه في الفلسفة التربوية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- ##### المقالات:
5. بسام الرميدي، (2018)، تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب – استراتيجية مقترحة للتحسين -، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد6.
 6. بيطاط نور الدين، بوالزليفة صابر، آليات تدعيم وتنمية الابتكار والإبداع كأداة لاستدامة المشاريع المقاولاتية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد1، الصفحات (174-197).
 7. بن شايب محمد وسعدي فيصل، جوان 2019، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد4، العدد6، الصفحات (52-73).

8. سعودي عبد الصمد، حجاب عيسى، (2017)، تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر، مجلة اقتصاديا المال والأعمال،
9. مصطفى عشوي وآخرون، 2010، عوائق الإبداع لدى طلبة الجامعات العربية: دراسة إقليمية، مجلة دراسات نفسية، المجلد 20، العدد 04، القاهرة.
- المداخلات:
10. حسام الدين حسن عطية حمدونه، 2013، تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات والكليات في تنمية الإبداع لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، المؤتمر السنوي الخامس: تنمية ثقافة الإبداع.
11. سعدية السعيد، 18-19 أبريل 2012، دور الحاضنات التكنولوجية، في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي: حول إستراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي، مرياح، ورقلة.
- ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Marina Lavrow and sherry sampler (2000) , **Business incubation m trend off ad?** OTTAWA- CANADA – MBA, August 2000 .
2. Bone Jonathan and all, Business incubators and accelerators: The nation alpicture, ECONSTOR, 2017.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. <https://www.eg.undp.org/content/egypt/ar/home/presscenter/pressreleases/introducing-crowdfunding-as-an-impact-investment-tool-to-finance.html>. 3/2/2019
2. <https://www.tiec.gov.eg/Arabic/Pages/Departments.aspx>, consulté le : 25/03/2020
3. <https://www.tiec.gov.eg/Arabic/Programs/Accelerator-program/Pages/default.aspx>
4. <https://midan.aljazeera.net/miscellaneous/entrepreneurship/2018/2/24/>
5. <https://www.tiec.gov.eg/Arabic/Programs/TIEC-IA/Pages/default.aspx>
6. <https://www.tiec.gov.eg/Arabic/Programs/Ideation-Marathon/Pages/default.aspx>
7. <https://www.tiec.gov.eg/arabic/Programs/InnovEgypt/Pages/default.aspx>, consulté le : 25/3/20
8. <https://ijnet.org/zh-hans/node/7808>.

دور حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم التفكير الابداعي
The role of business incubators in enhancing the ability of the small and medium enterprise by supporting creative thinking

سلامة وفاء
أستاذ محاضر أ جامعة سكيكدة
slamawafa81@yahoo.com

بوعنينة وهيبة
أستاذ محاضر أ جامعة سكيكدة
bouaninba.wahiba@gmail.com

Abstract:

This study aims to highlight the role of business incubators in enhancing the capacity of small and medium enterprises by supporting creative thinking. By tracking the most important business incubation strategies in support of creative thinking for organizations, The study found that supporting business incubators to enhance the creative thinking of the owners of these projects contributes significantly to increasing the opportunity to excel and compete with small and medium enterprises, and to develop and grow them.

Keywords : Business incubators, small and medium enterprises, strengthening the capacity of enterprises, creative thinking.

JELClassifications : 26,M13,O3

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور حاضنات الأعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم التفكير الإبداعي. فمن خلال تتبع أهم استراتيجيات حاضنات الأعمال في دعم التفكير الابداعي للمؤسسات، توصلت الدراسة إلى أن دعم حاضنات الأعمال لتعزيز التفكير الإبداعي لدى أصحاب هذه المشروعات يساهم وبشكل كبير في زيادة فرصة تفوق وتنافس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها ونموها.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال،

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز قدرة المؤسسات، التفكير الابداعي.

رموز تصنيف JEL: 26,M13,O3

1. مقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهتماما كبيرا من قبل مختلف الدول نظرا لمساهمتها الفعالة على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، كما تعد الاساس في بناء الاقتصاد في بلدان العالم الا انها تصطدم بكثير من المعوقات و المشاكل التي تعيقها على ممارسة دورها بطريقة فعالة، و الذي يسمح لها بتحقيق اهدافها و على اعتبار حاضنات الاعمال اصبحت اليوم اداة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية و هذا لما لها من اثار ايجابية في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولتها لخلق اليات لتعزيز قدرتها في عدة مجالات، من بينها دعم التفكير الابداعي لأصحاب هذه المشاريع على اعتباره من اهم مقومات تحقيق الميزة التنافسية، و الارتقاء بمستوى الاداء الى مستوى تنافسي.

و لأن نجاح اي مشروع يرجع اساسا الى فكرة المشروع من البداية فالفكرة المبدعة التي ليس لها مثيل هي سر نجاحه، و تميز اصحاب المشروع بالتفكير الابداعي يزيد من فرصة التفوق و التنافس.

ومن خلال هذا البحث سيتم التعرف على السبل و الاليات التي تعتمد عليها حاضنات الاعمال، لكي تدعم التفكير الابداعي من اجل تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية لتالية:

ما مدى مساهمة حاضنات الاعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال دعمها للتفكير الابداعي؟

- فرضيات الدراسة:

بناء على اشكالية الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تساهم حاضنات الاعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال دعمها للتفكير الابداعي و خلق افكار ابداعية.

- أهداف الدراسة:

يهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف الى دور حاضنات الاعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال تطبيق اليات تساعد في تنمية التفكير الابداعي لدى اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها النظرية من أهمية حاضنات الاعمال و الدور الذي تلعبه في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال دعم التفكير الابداعي لاصحاب هذه المشروعات و رعايتها.

- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، لتناسبه مع طبيعة الموضوع وأهدافه، و يقوم هذا المنهج على دراسة نظرية لبناء الإطار المعرفي لموضوع الدراسة، من خلال الاستفادة من المراجع والمصادر المتنوعة مابين الكتب والمقالات والأبحاث والأوراق العلمية المحكمة المنشورة في الدوريات أو المؤتمرات.

2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصراً هاماً وعاملاً أساسياً في فهم ووضع السياسات والقواعد والتشريعات المناسبة لهذا القطاع، مما يسهل عملية التعامل معها ومعرفة مدى تأثيرها وتأثيرها بمختلف المتغيرات الاقتصادية.

- تعريف الأمم المتحدة "حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرف المؤسسة الصغيرة على انها ذات ملكية و ادارة مستقلة و لا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى و تعتبر مؤسسة صغيرة او متوسطة كل مؤسسة تشغل اقل من 500 عامال (بن ساسي، قرشي، 2006 ، ص 398).

- اما طبقا لمنظمة العمل الدولية لا يمكن لتعريف وحيد ان يشمل جميع ابعاد الحجم الصغير او المتوسط للعمل التجاري، و لا يمكن لهذا التعريف ان يعبر عن الاختلافات بين الشركات او القطاعات او البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة، و تستند معظم تعاريف الحجم الى معايير من قبل عدد العاملين او الميزانية الاجمالية او الرقم السنوي للأعمال (غياط ، بوقموم، 2008، ص 129)

- أما الاتحاد الاوروبي فعرف هذه المؤسسات كالتالي "هي المؤسسات التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل اقل من 50 اجيرا، و تنجز رقم اعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين اورو او لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو ، ان المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل اقل من 250 عاملا و لا يتجاوز رقم اعمالها السنوى 40 مليون اورو او لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون اورو (درابي، عدوكة، 2012، ص 4)

هنا ميزت اللجنة الأوروبية بين هذه المؤسسات على أساس معيار حجم العمالة واستقلاليتها ورقم أعمالها وحصيلتها السنوية، إذ أخذت الجزائر بعد ذلك بالمعايير الدولية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل انضمامها إلى مشروع الأورو متوسطي وكذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 حيث عرفها المشرع الجزائري بـ "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 1-250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية.

وجداول الموالي يوضح لنا المعايير التي تميز بين حجم المؤسسات في الجزائر.

جدول رقم(1): معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر.

المؤسسة	المعايير	العمالة الموظفة " عامل "	رقم الأعمال السنوي "مليون دينار"	الحصيلة السنوية "مليون دينار"
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10	
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100	
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500	

المصدر: وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001، ص 8.9.

وانطلاقا من التعاريف يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يدار فيها مشروعات موجهة لتقدم سلعة أو خدمة والتي تمتاز بصغر حجم الاستثمار فيها من معدات والآلات ورأس المال وعمال ، بحيث تمارس نشاطا اقتصاديا يعود بالفائدة على صاحب المؤسسة والمجتمع على أن لا يكون هذا النشاط مخالف للقانون والآداب والنظام العام.

2.2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى مظاهر أهميتها في النقاط التالية:

- التنمية والتطوير: ونقصد بها أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإنتاج وتعبئة المدخرات وتشغيلها الامثل.

- الابتكار والتجديد: إن مناخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد مناسب للتجديد والابتكار والتطوير نظراً لطبيعة العمل بها والذي يكون على شكل فريق متكامل متناسق في إطار هيكل تنظيمي يمتاز بالسهولة والبساطة.
- توفير مناصب عمل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد فرص عمل كبيرة باستثمارات محدودة مما ساعد على التخفيف من حدة البطالة وعلاج حالة الفقر المنتشرة في الدول النامية.
- مرونة هذه الصناعات أكبر من الصناعات الكبيرة في مواجهة عملية التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية فمن خلال كل هذه العناصر يتضح لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل قاعدة أساسية يمكن البدء منها دائماً لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- و عليه تظهر لنا أهمية هذا القطاع الاقتصادي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، نظراً للانتشار الواسع والمتزايد لها، حيث اعترفت منظمة العمل الدولية من أن أكبر عدد المؤسسات في العالم هي من النوع الذي يمكن أن يطلق عليه بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

3.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- هناك مزايا وخصائص عديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أهميتها المباشرة في التنمية الاقتصادية والتي نوجزها فيما يلي: (بلوناس، 2006، ص 127)
- المرونة الكبيرة في الإدارة والتأقلم مع المستجدات الطارئة.
 - القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطوير التكنولوجي والبحث العلمي، خاصة في مجال التكنولوجيات الجديدة كالإلكترونيات الدقيقة، وذلك من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل، وتشجيع العمال على إبداء الرأي والاستفادة من تجارب الآخرين.
 - التنوع في بنية الهيكل الصناعي وبالتالي طرح تشكيلات مختلفة من المنتجات المطلوبة من طرف المستهلكين، أي مسايرة الرغبات الجديدة.
 - سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، وسهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع.

- قدرتها على التجديد والمرونة والتكيف مع تغيرات السوق، وقدرتها على اتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبرى.
- سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع، والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، والتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.
- تتميز بالكفاءة والفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المؤسسات الكبيرة من خلال قدرتها على الأداء والانجاز في وقت قصير نسبياً، تحقق مزايا الاتصال المباشر، كما تحقق مكاسب سريعة وعالية باعتبار رأس مالها سريع الدوران، وسرعة تكيفها مع توجهات المنافسين وأنشطتهم.
- وجود حوافز للعمل والابتكار والتجديد وفرص لتلبية الرغبات الفيزيولوجية والمعنوية للأفراد، إلى جانب قلة التكاليف الخاصة بالعملية التدريبية لاعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل، إلى جانب استخداما تكنولوجيات غير معقدة وبساطة العمل، والقدرة على إعداد أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلاً، وبهذا تكون هذه المؤسسات منبثاً خصباً لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها.

3. ماهية حاضنات الاعمال

1.3. نشأة حاضنات الاعمال:

بدأت فكرة حاضنات الاعمال من بداية الخمسينات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث شهد اقتصاد الولايات المتحدة زيادة في معدلات البطالة، وتعطل المصانع الكبيرة التقليدية، وظهور مؤشرات على الكساد الاقتصادي، وقد أدى ذلك إلى إنشاء أول حاضنة أعمال (Triaushe Park) عام 1956، وأما في بريطانيا فقد بدأت أفكار إنشاء حاضنات الأعمال بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، في السبعينات من القرن العشرين كنتيجة للكساد الصناعي الذي عطل صناعة الصلب و صناعة النسيج الانجليزية وانتشرت فكرة الحاضنات في الدول الأوروبية، ودول شرق آسيا مع بداية الثمانينات، وتعددت المسميات حسب كل دولة حتى وصل عدد الحاضنات إلى حوالي 5000 حاضنة. عرف نشاط حاضنات الاعمال في الولايات المتحدة لأول مرة منذ عام 1980، وتكللت الفترة ما بين عامي 1978-1984 بقيام الوكالة الدولية لإدارة منشآت الأعمال الصغيرة باتخاذ

عدد من المبادرات على صعيد تقوية وتعزيز دور صناعة حضانة الاعمال في توفير كافة المساعدات المطلوبة لتنمية وتطوير الاستثمارات والأعمال.

و قد مر تبلور مفهوم و دور الحاضنات من خلال المراحل التالية (بودارمة، عايب 2017، ص 128)

- المرحلة الاولى و تمثل التطور الرئيسي في الولايات المتحدة الامريكية و التي امتدت منذ السبعينات حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي و تميزت الحاضنات في هذه المرحلة بتعدد الغرض اي حاضنات متعددة الاغراض وارتباطها بالجامعة و مراكز البحوث الحكومية او ما يسمى بتسهيل البحوث الصناعية.

- المرحلة الثانية و تميزت المرحلة بترسخ قوي لحاضنات الاعمال المتخصصة في الولايات المتحدة الامريكية و ظهرت الحاضنات التقنية كنوع جديد في عدة دول منها النمسا السويد الصين و كندا و ركزت على المؤسسات ذات الاساس التقني .

- المرحلة الثالثة و امتدت من اواخر 1999 لغاية الان بعد ان ظهرت الانترنت او حاضنات dot. com

و يقوم هذا النوع على تقديم جميع خدمات الاحتضان المعتادة باستثناء وجود الموقع المادي الذي يتوفر في انواع اخرى من الحاضنات .

2.3. تعريف حاضنات الاعمال:

حاضنات الأعمال بناء مؤسساتي (عامة او خاصة) مخصص لمساعدة منشآت الأعمال الصغيرة سواء الحديثة منها أو التي في طور النمو، بما يكسبها القوة والثبات وتجعلها مريحة، و لقد تعددت و اختلفت التعاريف التي قدمت لحاضنات الاعمال يمكن تعريفها كما يلي.

" هي حزمة متكاملة من الخدمات و التسهيلات و اليات المساعدة و الاستشارة توفرها و لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها و علاقاتها للمبادرين الذين يرغبون بالبدء في اقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف اعباء مرحلة الانطلاق" (الحناوي واخرون، 2001، ص 26)

أما الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال فتعتبرها البنية الاساسية لتنمية المؤسسات الجديد " حاضنات الاعمال تسرع عملية انشاء و تنمية المؤسسات الجديدة من خلال تزويدهم بحزمة من الموارد و خدمات الدعم و المساعدة تهدف في المقام الاول الى

وضع المؤسسات الواعدة عند التخرج من الحاضنة في بيئة بحيث تصبح محمية قادرة على الاستثمار ماليا و مستقلة ذاتيا فالمؤسسات التي تنشأ في الحاضنات قادرة على خلق فرص عمل و تسويق التكنولوجيا الجديدة الاساسية و تساهم في تعزيز النسيج الاقتصادي على المستوى المحلي و الدولي على حد سواء و تتيح لها فرصة الاستفادة من الاستشارات و التوجيهات، و عادة ما توفر الحاضنات للمؤسسات المحتضنة اماكن مناسبة بصيغ تأجير ملائمة و توفر لها خدمات و معدات مشتركة وخدمات الدعم التكنولوجي، و تساعد في الحصول على الاموال اللازمة لتطوير المؤسسات". (OCDE, 1999, p 179-180)

إن حاضنات الأعمال هي عبارة عن هيئة أو منظمة عامة أو خاصة لها شخصية قانونية واستقلال معنوي تعمل على تقديم الدعم لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أصحاب الأفكار الابداعية، من أجل البقاء و النمو و اكتساب ميزة تنافسية مستدامة واكتساب القدرة على مواجهة التحديات التي تواجهها في المحيط الخارجي، بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي و الاستشارات بمختلف أنواعها.

3.3. أهمية حاضنات الأعمال في دعم الابداع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لحاضنات الأعمال دور في رعاية المشروعات وتطويرها حيث تقوم حاضنات الأعمال بالمساهمة في رعاية المشروعات الإبداعية وتطويرها من خلال تقديم الخدمات الأساسية، ويقوم عمل حاضنات الأعمال على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان أصحاب الأفكار الإبداعية ورعايتها.

حيث تعمل على توفير جملة من الخدمات و التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف شحنهم بدفع اولي يمكنهم من تجاوز اعباء مرحلة الانطلاق و تنبثق اهمية حاضنات الاعمال من أن نمو المؤسسة الصغيرة و المتوسطة خاصة في المرحلة الاولى من دورة حياتها تحتاج الى حضانة، كالإنسان في مرحلة الطفولة، ذلك لأنها تفتقر الى عدد من المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية، لذلك فإن كثيرا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يصيبه الفشل مبكرا بسبب انعدام الحضانة التي تزوده ببعض مقومات الاستثمار فحاضنات الاعمال تعمل على تقدم التكنولوجيا الحديثة وأساليب وأدوات الابتكار هذا الاخير الذي يعمل على زيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات ، في ظل الظروف الاقليمية والدولية الجديدة و المتجددة ...، وعليه فيعتبر الابداع من الادوات التي تساعد المؤسسة على التعامل مع المتغيرات السريعة، وتخلق لها الاسواق الجديدة ،

وتعمل على تكييفها مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها من قبل حاضنات الاعمال. (عمارة ، بارك ، 2019 ، ص 116)

4.3. اهداف حاضنات الاعمال: يمكن اجمالها في النقاط التالية (عبد الحميد، 2020)

- نشر ثقافة العمل الحر بين أفراد المجتمع.
- استحداث منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق والمنتج المحلي.
- توفير بيئة مناسبة من شأنها ان تستقطب أكبر عدد ممكن من الأفكار واستغلال الاكتشافات العلمية الجديدة والمخترعات الإبداعية ونقل التكنولوجيا وتحويلها إلى منشآت تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.
- توفير فرص عمل ذات خصائص نوعي وكمية للشباب والشابات في المجتمع العربي والمصري.
- إتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة بالعمل كصناعات وخدمات مغذية ومكملة للشركات.
- الاسهام في تنوع الأنشطة الاقتصادية للاقتصاد الوطني.
- التقليل من تعثر المنشآت الصغيرة من خلال احتضان وتخرج مبادرات أكثر واقعية للنجاح.
- تجميع أفكار وإبداعات الشباب الواعد ومساعدته في تحويل هذه الأفكار إلى مشروعات استثمارية حقيقية.
- توفير آليات الدعم المناسبة لهذه الفئة الطموحة من خلال شبكة من المتخصصين والمستشارين في جميع المجالات الإدارية والفنية والمعلوماتية.
- اسهام حاضنات الأعمال في الاستفادة من الاتصال المستمر والمباشر بالشركات الكبيرة والمراكز البحثية والجامعات والجهات الحكومية والخاصة بما يخدم الحاضنة.
- مساعدة السيدات ولمهاجرين والأقليات على البدء بالمنشآت الصغيرة.
- تساعد الحاضنات كل الجامعات والمؤسسات التعليمية التي تعمل ضمنها للإسهام في تحقيق التنمية

5.3. أنواع حاضنات الأعمال: هناك العديد من الحاضنات أهمها ما يلي: (سعيد، دور،

2019، ص 57-58)

- الحاضنة الإقليمية هذا النوع من الحاضنات يخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها و يعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات و استثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة.
- الحاضنة الدولية: تروج هذه الحاضنة لاستقطاب راس المال الاجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية و تركز على التعاون الدولي المالي و التكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية و تطويرها و دفعها للتوسع والاتجاه الى الاسواق الخارجية.
- الحاضنة الصناعية: تقام داخل منطقة صناعية معينة بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات و الخدمات المساندة حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة و المشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.
- حاضنة القطاع المحدد: تعمل هذه الحاضنة على خدمة قطاع او نشاط محدد مثل البرمجيات او الصناعات الهندسية و تدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.
- الحاضنة التقنية: و هي حاضنات تكنولوجية تهدف الى استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة مع امتلاكها لمعدات و اجهزة متطورة و الاستفادة من الابحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية و تحويلها الى مشروعات ناجحة .
- الحاضنة البحثية: عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل جامعة او مركز ابحاث تعمل على تطوير الافكار و الابحاث و تصميمات اعضاء هيئة التدريس.
- حاضنة الإنترنت: هي مؤسسة تساعد شركات الانترنت و البرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول الى مرحلة النضج.
- بالإضافة الى الانواع السابقة هناك انواع اخرى من الحاضنات كحاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية و حاضنات بدون جدران و حاضنات متخصصة في مجالات ابداعية و فنية حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية و انتاجية و خدمة متنوعة.
- كما تصنفها الجمعية الوطنية لحاضنات الاعمال بالولايات المتحدة الامريكية الى الانواع التالية

- حاضنات أعمال عامة: وهذا النوع ملك للدولة و هي لا تسعى بالدرجة الاولى الى تحقيق الارباح كما انها تقوم بدعم و رعاية الحكومة او الاجهزة المحلية و الهيئات وتسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.
 - حاضنات أعمال خاصة: و هي ملك للقطاع الخاص و تسعى لتحقيق الارباح و تمثل نسبتها 8 بالمئة من مجموع الحاضنات في امريكا الشمالية.
 - حاضنات أعمال المختلطة: و هي التي تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص و تقدر نسبتها ب 16 بالمئة.
 - حاضنات أعمال ذات الصلة بالجامعات (الحاضنات الاعمال المرتبطة بالجامعات): تمثل هذه الحاضنات حوالي 27 بالمئة من اجمالي عدد الحاضنات بأمريكا الشمالية وهذه الحاضنات منبثقة من الجامعات و المعاهد العليا و لها نفس الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحاضنات العامة و الخاصة.
 - حاضنات أخرى: و تمثل 5 بالمئة من مجموع الحاضنات بأمريكا الشمالية و هي عادة ما تكون تحت رعاية و دعم جهات مختلفة غير تقليدية مثل مؤسسات الفن (السينما مثلا) و رجال الدين و غرف التجارة و الموانئ و غيرها.
4. الإطار المفاهيمي للتفكير الابداعي:

1.4. تعريف التفكير الابداعي : هناك عدة تعاريف للتفكير الابداعي نذكر منها مايلي يعرف التفكير الإبداعي على انه عملية ذهنية تهدف الى تجميع الحقائق ورؤية المواد والخبرات والمعلومات في ابنية وتراكيب جديدة لإضاءة الحل (العتوم، يوسف والآخرين، 2007، ص 178)

كما يعرف على انه تفكير في نسق مفتوح يتميز الإنتاج فيه بتنوع الإجابات المنتجة والتي لا تحددها المعلومات المعطاة". (الطيبي، 2001، ص 145)

وأيضا على أنه عملية يصبح فيها الشخص حساساً للمشكلات ، مع إدراك الثغرات والمعلومات والبحث عن الدلائل للمعرفة ، ووضع الفروض واختبار صحتها، ثم إجراء التعديل على النتائج". (السرور ، هایل، 2002، ص 123)

و بناء على هذه التعاريف يمكن القول ان التفكير الابداعي هو مظهر سلوكي في نشاط الفرد يظهر من خلال تعامله مع أفراد المجتمع ويتسم بالحدائة وعدم النمطية او جمود الفكر مع انتاج يتصف بالجدة هو عملية صب عدة عناصر يتم استدعاؤها في قالب جديد

يحقق حاجة محددة أو التوصل إلى نواتج أصيلة لم تكن معرفة سابقا بمعنى قدرة الإنسان على إبداع ما هو فريد من نوعه أو خارق للعادة الأمر الذي يدفع الإنسان إلى ابتكار الجديد.

2.4. خصائص التفكير الابداعي : يتصف بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- يعكس التفكير الإبداعي ظاهرة متعددة الأوجه والجوانب حيث له القدرة على الإنتاج الجديد .

- يمكن وصفه بحدة إلا انه يتصف بالمرونة والطلاقة الفكرية أو الأصالة والحساسية للمشكلات .

- يفصح عن نفسه في شكل إنتاج جديد يمتاز بالتنوع ويتصف بالفائدة والقبول الاجتماعي بشكل عام.

كما أشار المجلس العربي للموهوبين والمتفوقين عام 2002 إلى ان التفكير الإبداعي يقوم على عدد من الافتراضات الأساسية الآتية وهي :

- الإبداع مهارة يمكن لكل فرد لديه الاستعداد ان يتعلمها من خلال مادة تعليمية او تدريبية مثلا موقف نص او درس ...الخ.

- الإبداع ليس حكرا على الافراد المتفوقين او الأشخاص ذوي الذكاء العالي كما أنها تعتمد على أهداف الفرد وعملياته الذهنية وخبراته وخصائصه الشخصية.

- الإبداع يعني التحرر من الخوف والمنع لذلك فان إيجاد الفرد المبدع يعتمد على الوسط البيئي المناسب والمعلم الجيد.

- الفكرة المبدعة فكرة ضعيفة هشة لا تصمد للنقد في بدايتها واذا أصدرت عليها حكما سريعا فانك ستقتلها.

- الفرد المبدع يفترض ان الآخرين مبدعون . (العتوم، يوسف وآخرون، 2007، ص 165).

3.4. مكونات التفكير الابداعي : المكونات الأساسية للإبداع هي كما يأتي :

- الطلاقة (Fluency) :

يقصد بها القدرة على إنتاج اكبر عدد من الأفكار الإبداعية، فالشخص المبدع يكون متفوقا من حيث كمية الأفكار التي يقترحها حول موضوع معين في وحدة زمنية ثابتة مقارنة بغيره، أي انه على درجة عالية من سيولة الأفكار وسهولة توليدها.

- المرونة (Flexibility) :

وهي قدرة الشخص على تغيير حالته الذهنية بتغيير الموقف ، أي ان المرونة هي عكس التصلب العقلي ، فالشخص المبدع مطالباً لكي يكون على درجة عالية من المرونة حتى يكون قادراً على تغيير حالته العقلية لكي تناسب الموقف الابداعي .

- الأصالة (Originality) :

وتعني ان الشخص المبدع ذو تفكير أصيل أي لا يكرر أفكار الآخرين ، حيث تكون أفكاره جديدة وغير متضمنة للأفكار الشائعة . (السامرائي، جاسم وآخرون، 2000 ، ص 76)

4.4. العوامل المؤثرة في التفكير الإبداعي

- الصفات الشخصية للفرد : مثل المرونة المبادرة والحساسية والدافعية والمزاجية والاستقلالية وتأكيد الذات .

- المحاكاة : وهو عامل سلبي لان تقليد الآخرين تحد من قدرة الفرد على الإبداع بينما الاستقلالية عن الآخرين وعدم الاكتراث بأرائهم يسهم في تطوير السلوك الإبداعي.

- الرقابة : ان طرق التنشئة الاجتماعية القاسية تحد من قدرات الأفراد على التفكير الإبداعي حيث النقد والسخرية والتسلط والقمع يحد من قدرتهم على التعبير عن أفكارهم بعكس غيرهم ممن لديهم الفرص لان يعيشوا في أسرة تشجع الاستقلالية والمرونة وحرية التعبير وتقدم لهم الدفء والدعم المعنوي والعاطفي .

- أساليب التربية والتعليم : ان أساليب التعليم التي تعتمد على التلقين وحشو أدمغة الطلبة بالمعلومات لا تفسح أمام الطلبة لان يقدموا زناد فكركم وتسخيرها للتفكير الإبداعي المنتج بينما الأساليب التربوية غير المقيدة تفسح المجال فرصة التفكير الحر (سعيد، 2009 ص 65).

5. مساهمة حاضنات الاعمال في دعم التفكير الابداعي لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.5. استراتيجيات تنمية التفكير الإبداعي لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
هناك مجموعة من الطرق والاستراتيجيات التي تعمل على تنمية التفكير الإبداعي والتي يمكن ان تساهم بها حاضنات الاعمال من اجل زيادة التفكير الابداعي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون لديهم افكار لمشاريع مبدعة و استخدام حلول مبدعة للمشاكل وفيما يأتي عرض موجز لاهم الاستراتيجيات الأكثر استخداماً :

- أسلوب الحل المبدع للمشكلات : يعد أسلوبا إجرائيا مماثلا لخطوات حل المشكلة، مع التأكيد على الجانب الإبداعي في الحل ويقوم على مجموعة من الأفكار الرئيسة أهمها ما يأتي:

أ- تتضمن عملية الحل المبدع لأي مشكلة على ثلاثة عمليات متعاقبة هي:

— ملاحظة المشكلة والإحاطة بها .

— معالجة المشكلة ، والتوصل الى الحل .

— تقييم الأفكار التي تم التوصل اليها .

ب- يعطي السلوك المبدع ناتجا يتصف بالأصالة ، والقيمة العملية او الوظيفية.

ج- توافر درجة عالية من القدرة على استشفاف المشكلات المحيطة بالفرد.

د- تحديد مختلف جوانب المشكلة في مراحل متعاقبة .

- طريقة العصف الذهني: تستخدم هذه الطريقة عندما تفشل الطرق الأخرى في حل مسألة او عندما لا يستطيع الفرد التفكير بمشكلة أخرى مماثلة قام بحلها فيما مضى، او عندما يعجز عن التفكير بإستراتيجية معينة ليستخدمها في حل المشكلة ، وطريقة العصف الذهني تعني النظر الى المشكلة بطريقة جديدة وخالقة. و يعرف العصف الذهني بأنه مجموعة من الإجراءات تعني استخدام العقل في دراسة مشكلة وتقديم كل الحلول الممكنة حولها، بجمع كل الأفكار حول هذه المشكلة.

- طريقة تالف الأشتات : ويعد هذا الأسلوب من النماذج التعليمية المتبعة في تحسين التفكير الإبداعي لدى الافراد وتعتمد هذه الطريقة على ربط العناصر المختلفة وغير المناسبة بعضها مع بعض . لذا يكثر فيها استخدام اشكال الاستعارة والمجاز والمشابهة للوصول الى الحل المبدع للمشكلات المختلفة . (الشيخلي، 2001، ص98).

- نموذج سكامبير: يستعمل هذا النموذج في تفعيل التفكير باستخدام اسئلة تطرح حول موضوع معين او ظاهرة معينة ، وهذه الأسئلة تمثل مدخلات النموذج التي يعتمد عليها في إجراء عمليات الاستدلال والاستقراء والاستنباط والتصنيف والتنظيم ، اما المخرجات فتتمثل بإجابات الطلبة ، والتي تستخلص منها الأفكار التي تستخدم في بناء منظومة معرفية متكاملة عن الموضوع المطروح وهي تمثل التفكير الإبداعي. (محمد، 2004، ص 214).

2.5. الخدمات الاساسية التي تقدمها الحاضنة لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (مهديد، عامر 2016، ص 56-57).

تتخصص الحاضنات عادة في قطاعات متعددة حيث تعمل على تنمية الافكار الابداعية و تحويلها من مجرد ابحاث الى مرحلة التنفيذ من خلال مساعدة اصحابها على اقامة مشروعات صغيرة ناجحة و تساعد على النجاح و تخفيض التكاليف الثابتة و بذلك فهي تشكل جسرا لنقل و تطوير التكنولوجيا من الجامعات و مراكز الابحاث الى الصناعة مروراً بمرحلة الاحتضان و التي تتخرج منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرائدة لتصبح مؤسسات ذات افاق نمو كبيرة

كما تساهم الحاضنات في تجاوز مشكل نقص الخبرة للرواد و المبدعين في مجال التسيير عن طريق المستشارين المتعاونين العاملين في الحاضنة بالإضافة الى الادارة المركزية للحاضنة و المتخصصة في ادارة المشروعات الصغيرة الرائدة كما تعمل على تقديم الخدمات القانونية لهم ايضا و المرتبطة بعقود و تراخيص التأسيس او ما تعلق بحماية الملكية الفكرية لهم و براءات الاختراع كل ذلك بأقل تكلفة

كما تقدم حاضنات الاعمال جميع انواع الخدمات التي تتطلبها اقامة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تشمل

- الخدمات الادارية كالخدمات المحاسبية و اعداد الفواتير و تاجير المعدات ...
- خدمات السكرتارية ك معالجة النصوص و تصوير المستندات و حفظ الملفات والفاكس و الأنترنت...

- الخدمات المتخصصة كاستشارات تطوير المنتجات و التعبئة و التغليف و التسعيرة و ادارة المنتج و خدمات التسويق...

- الخدمات التمويلية

- الخدمات العامة كالأمن و اماكن التدريب و الحاسب الالى...

- المتابعة و الخدمات الشخصية كتقديم النصيح و المعونة السريع و المباشرة...

ان عملية تفعيل هذه الامكانات و غيرها لخلق كوادر قادرة على التفكير بإبداع و تحويلها الى مؤسسات صغيرة و متوسطة و خاصة الافكار ذات القاعدة التكنولوجية سوف تسمح بلا شك بالنهوض بالتطبيقات التكنولوجية مما يترتب عليها استحداث و تطوير صناعات

يمكن ان تفي بحاجات الاسواق المحلية و استبدال المنتجات المستوردة في الكثير من الدول النامية و ايضا امكانية انتاج منتجات موجهة مباشرة للتصدير وتنمية التجارة .

3.5. مساهمة حاضنات الاعمال في دعم الافكار المبدعة لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قد تبدو فكرة الحاضنات في البداية وكأنها فكرة بسيطة، لكن الواقع يثبت أنها عمل يحمل في طياته تحديات كبيرة، لما يتطلبه عملها من توفر آليات فعالة توفر فرص عمل وتؤدي إلى تنمية اقتصادية للمجتمعات، وتحول الأفكار الوليدة والتقنيات الجديدة إلى منتجات تتغلغل في السوق و الحقيقة ان المشاريع التي تنبها حاضنات الاعمال تكون في مضمونها افكار ابداعية تستطيع بها تعزيز القدرة التنافسية من خلال توافر إمكانية النمو، وحرصها على مراعاة الجودة ومرونة الإدارة.

إذن الحاضنات هي مؤسسات تعمل على دعم المبادرين، الذين تتوافر لهم الأفكار الطموحة و المبدعة والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر جديد، الهدف الرئيسي لبرنامج الاحتضان هو تفريخ شركات ناشئة ناجحة تفسح فرصا جديدة للعمل وأشغالا مجزية، وتساهم في إنعاش الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وفتح أسواق لتقنيات حديثة، واستحداث ثروات للاقتصاد المحلي والوطني، فرسالة الحاضنة تتمحور في سعيها أن تكون مركز تنمية وإبداع، يعمل من خلال كادر إداري وفني مؤهل من أجل تطوير القدرات البشرية للمبدعين للبدء بتنفيذ مشاريع استثمارية واعدة، تدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

6. الخاتمة:

تعد حاضنات الأعمال محورا حقيقيا للتنمية حيث تساهم في دعم و تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، والأهم هو قدرتها على تنمية الاقتصاد الوطني كما تسعى الى خلق افراد ذوي افكار مبدعة و تقديم الدعم لأصحاب هذه الافكار و هذه المشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد، و سيكون خروج المشروعات المبدعة من حاضنات الاعمال على المستوى المحلي دورا رائدا في التنمية الاقتصادية.

و بناء على اشكالية الدراسة و فرضيتها يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تساهم حاضنات الاعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال دعمها للتفكير الابداعي، و خلق افراد ذوي افكار مبدعة يمكن التنافس بها و هذا من خلال الخدمات التي تقدمها لها.

- استخدام حاضنات الاعمال لأساليب حديثة واستراتيجيات فعالة يساهم في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الذي من شأنه ان يؤدي الى نجاح هذه المؤسسات .

- اعتماد حاضنات الاعمال على استخدام اساليب فعالة من شأنها خلق اشخاص ذوي افكار ابداعية يساهم في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و يمكنها من خلق ميزة تنافسية.

- كلما كان دعم حاضنات الاعمال لرعاية اصحاب التفكير الابداعي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلما ادى هذا الى تحسين قدرتها و تحقيق اهدافها و نموها المستمر.

وعليه يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات و الاقتراحات كما يلي :

- تلعب التربية والتعليم دوراً هاماً في إعداد وتشكيل رأس المال البشري وهي من ثم تؤثر بشكل فعال في توعية وتوجهات الشباب ومدى قدرتهم على تنمية افكارهم الابداعية.

- التركيز على الدور الذي تلعبه حاضنات الاعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء كان دورا اقتصادياً أو اجتماعياً.

- التأكيد على الخدمات المختلفة التي تقدمها الحاضنات للمشروعات المختلفة خاصة المبدعة منها وتذليل الصعاب أمام المشروعات المحتضنة، بغية تعزيز ونشر روح الابداع و الابتكار لدى اصحاب هذه المشروعات.

- إمكانية قيام الحاضنات بإقامة تحالفات مع المنظمات العلمية والجامعات وتشجيع التواصل المفتوح بين قطاعات الأعمال والأطراف ذات العلاقة، لتوفير البيئة المنتجة والمحفزة للإبداع.

- إتاحة الفرص المناسبة لتدريب أصحاب المشروعات المحتضنة على التفكير الابداعي وحل المشاكل و الصعوبات التي تواجهها بطرق مبتكرة و خلاقة.

- إنشاء حاضنات متخصصة لدعم الأفكار المبدعة والمشروعات الناشئة التي لا تتوفر لها المقومات اللازمة للبدء الفعلي في العمل والإنتاج، بهدف الوصول إلى تنمية محلية متوازنة.

المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

الكتب:

1. السامرائي، هاشم جاسم و اخرون ، (2000)، طرائق التدريس العامة وتنمية التفكير، الأردن، دار الامل للنشر والتوزيع..
2. السرور، ناديا هائل ، (2002)، مقدمة في الابداع ، الطبعة الأولى الأردن دار وائل للنشر والتوزيع.
3. الشخيلي عبد القادر ، (2001)، تنمية التفكير الابداعي ، الطبعة الاولى، الاردن، وزارة الشباب.
4. الطيطي محمد حمد ، (2001)، تنمية قدرات التفكير الابداعي، الطبعة الاولى، الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
5. عبد العزيز سعيد ، (2009)، تعليم التفكير ومهاراته، الطبعة الاولى، الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
6. العتوم ، عدنان يوسف و اخرون (2007)، تنمية مهارات التفكير نماذج نظرية وتطبيقات عملية، الطبعة الاولى، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
7. غانم محمود محمد، (2004)، التفكير عند الاطفال، الطبعة الأولى الأردن دار الثقافة للنشر والتوزيع.
8. محمد صالح ، الحناوي و اخرون (2001)، حاضنات الأعمال، الدار الجامعية الإسكندرية مصر.
9. الياس بن ساسي، يوسف قرشي، (2006) ، التسيير المالي (الادارة المالية) ، دار وائل للنشر ، ط1 .

المقالات:

10. مصطفى بودارمة، فاطمة الزهراء عايب، (2017)، دور حاضنات الاعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار دراسة حالة حاضنة المؤسسات بباتنة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 8، العدد 3، جامعة الأغواط .
11. مهدي فاطمة الزهراء، عامر حبيبة ، (2016)، دور حاضنات الاعمال في دعم الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية العميقة، العدد 3.
12. عمارة سلى، برك نعيمة، (2019)، حاضنات الاعمال مطلب أساسي لدعم الابداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -تجربة حاضنات الجزائر و حاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أنموذجا، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، المجلد 3، العدد 1.
13. شايب محمد، سعيد فيصل، (2019)، دور حاضنات الاحمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع بومرداس، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 04، العدد 06.
14. شريف غياط، محمد بوقوم، (2008)، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1،

المداخلات:

15. عيسى دراجي، لخضر عدوكة، (2012) ، واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ،.
16. بلوناس عبد الله ، (2006)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالاسقاط على الحالة الجزائرية ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة بومرداس الجزائر، القوانين والتشريعات:
17. وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، (2001) ، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ثانيا- المراجع الاجنبية:
- 1 .OCDE.(1999), les pepinieres d entreprise a travers le monde de cas, édition de L OCDE, paris,.
- ثالثا: المواقع الالكترونية:
1. منال السيد عبد الحميد ، (2012) ، حاضنات الاعمال و دورها في تدعيم ريادية الاعمال للشباب في الوطن العربي مصر نموذجاً ، المركز العربي للبحوث و الدراسات ، acrseg. تاريخ الاطلاع 2020/06/08 Org/4703.

دور حاضنات الأعمال في دعم ريادة الأعمال الاجتماعية

The role of business incubators in supporting social

بو غليطة إلهام
أستاذة محاضرة أ جامعة 20 أوت 55 سكيدة
ilhemboug@yahoo.fr

زياتي خولة
أستاذة باحثة جامعة 20 أوت 55 سكيدة
Zian.ikhawla@gmail.com

Abstract:

This study aimed to identify the role of business incubators in promoting social entrepreneurship, and to provide a conceptual framework for business incubators and social entrepreneurship, and the descriptive analytical approach was used. The study concluded that business incubators are one of the mechanisms and strategies for the development and development of social entrepreneurship by introducing

Keywords : Business incubators, entrepreneurship, social entrepreneurship.

JEL Classifications : L21 , O32.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية، وتقديم إطار مفاهيمي لحاضنات الأعمال وريادة الأعمال الاجتماعية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال هي واحدة من آليات واستراتيجيات تنمية وتطوير ريادة الأعمال الاجتماعية وذلك من خلال تقديم مختلف الخدمات والاستشارات لرواد الأعمال الاجتماعيين من أجل تحويل أفكارهم الإبداعية وبحوثهم التطبيقية إلى مشاريع إنتاجية ذات قيمة اجتماعية.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، ريادة الأعمال، ريادة الأعمال الاجتماعية.
رموز تصنيف JEL: L 21، O32.

مقدمة:

أبرزت التغيرات والتحوللات الاقتصادية الجديدة في العالم، حالة من عدم الاستقرار والثبات، وأضحت العديد من المؤسسات تعيش في وسط تنوعت وتعددت فيه التقنيات والتطورات السريعة والمتلاحقة، حيث شكلت نقطة تحول نحو الكثير من المفاهيم الجديدة والمتميزة، التي تتيح فرصة النمو والتقدم والرقى للمؤسسات بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام (المساجدي وآخرون، 2020، الصفحة 132).

ونظرا لأهمية حاضنات الأعمال فقد اتجهت الكثير من دول العالم إلى إنشاء العديد منها وذلك لتنشيط الصناعة القائمة على اقتصاد المعرفة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد الحاضنات في بداية الثمانينيات كان لا يتعدى 200 حاضنة، وفي العام 2011 بلغت أكثر من 7500 حاضنة في العالم، وهذا ما يؤكد على إدراك العالم وخصوصا صانعي السياسات لأهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Monkman, 2011, p.33).

وعلى إثر الاهتمام المتزايد بتعزيز مسار التنمية المستدامة في الدول، برز مفهوم "ريادة الأعمال الاجتماعية" في أدبيات التنمية، ويستهدف هذا المفهوم توجيه اهتمام الفرد والمجتمع نحو القضايا التي لها أبعادا اجتماعية وبيئية ووضع الحلول المناسبة لها. وتأتي القضايا المتعمقة ببناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز الانتماء من خلال دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل مناسبة لهم (ريادة الأعمال الاجتماعية في مصر التحديات والآفاق، www.researchgate.net).

ومن هذا المنطلق ونتيجة لأهمية حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دعمها لمختلف المشاريع والمؤسسات الناشئة عن طريق تقديم الخدمات والاستشارات، جاءت هذه الدراسة للبحث عن دور هذه الأخيرة في توجيه المدراء والفاعلين نحو ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال تحويل الأفكار الإبداعية والبحوث التطبيقية إلى مشاريع اجتماعية.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية؟

وتحت هذه الإشكالية ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

— ما مفهوم حاضنات الأعمال؟ وفيما تتمثل أهميتها

- ما المقصود بريادة الأعمال، وفيم تتمثل أهميتها ومقومات نجاحها؟
- ما المقصود بريادة الأعمال الاجتماعية؟ وفيم تتمثل مبادئها؟
- كيف تساهم حاضنات الأعمال في دعم ريادة الأعمال الاجتماعية؟

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تم تناوله كونه يؤسس مرجعية نظرية وتطبيقية للربط المنطقي للعلاقة بين حاضنات الأعمال وريادة الأعمال الاجتماعية، والتي لا تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام من قبل المختصين. ولهذا جاءت هذه الدراسة كمساهمة لنشر الوعي الإداري تجاه هذا الموضوع.

أهداف الدراسة: انطلاقاً من تحديد طبيعة إشكالية الدراسة، فإنها تهدف في العموم إلى إلقاء الضوء على الجوانب الآتية:

- التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بكل من حاضنات الأعمال وريادة الأعمال الاجتماعية؛

- التعرف على دور حاضنات الأعمال في المساهمة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دعم ريادة الأعمال الاجتماعية باعتبارها إحدى الوسائل لخلق فرص العمل والقضاء على مختلف القضايا الاجتماعية؛

- تقديم التوصيات والاقتراحات المناسبة على أساس النتائج المتوصل إليها، والتي ستوجه للمدراء على وجه الخصوص.

منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم بوصف الظواهر للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها.

1- مفاهيم أساسية حول حاضنات الأعمال:

1-1- التطور التاريخي لحاضنات الأعمال:

ظهرت فكرة حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة نيويورك سنة 1959 عندما قامت عائلة بتحويل مقر مؤسستها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال، يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، حيث لاقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً، وفيها تحولت الفكرة إلى ما يعرف بالحاضنة، حيث

تخرج منه الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن فكرة حاضنات الأعمال لم يتم متابعتها بشكل منتظم حتى سنة 1984، حين قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج مشترك مع بعض رجال الأعمال الأمريكيين لإقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة المبدعة (زايدي ومفتاح، 2011، الصفحة 236).

ولقد شهدت الفترة الزمنية التي تلت نشوء هذه الحاضنات تطورات متلاحقة، ففي الثمانينات وبدايات التسعينات من القرن الماضي أضحت الحاضنات الأداة المجتمعية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة المؤسسات الصغيرة على النمو والاستمرار، بوصفها عامل أساسي ومهم للنمو الاقتصادي في المنطقة التي نشأت فيها. فقد تزايدت إلى أكثر من 3500 حاضنة في العالم منها أكثر 900 حاضنة خلال سنة 2000 في الولايات المتحدة وحدها وأكثر من 2500 حاضنة خارج الولايات المتحدة منها 1000 حاضنة في الاتحاد الأوروبي، وفي الدول النامية قدر عدد حاضنات الأعمال بنحو 500 حاضنة وذلك سنة 1997 منها 300 في كوريا كما أن في سنة 2002 كان هناك 465 حاضنة في الصين أما في البرازيل قدر عدد الحاضنات بـ 150 حاضنة سنة 2001 (scaramuzzi, 2002, p 06).

1-2- تعريف حاضنات الأعمال:

إن فكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير المكتملين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الخاصة بالمحيط بهم، من خلال ذلك يمكن أن نعرف الحاضنات بالنسبة للمؤسسات كما يلي:

تعرف حاضنات الأعمال بأنها كيان اقتصادي اجتماعي تأسس خصيصا لتقديم المساعدة للمؤسسات حديثة النشأة والتي تتميز عن غيرها بطابع المجازفة خصوصا مثل ابتكار تقنية جديدة وتسويقها، أو فتح سوق لمنتجات مستحدثة فالحاضنات تعتبر وسيلة فعالة في برامج التنمية الاقتصادية تساعد على تعجيل نمو المؤسسات الناشطة (معهد البحوث والاستشارات، 2016، الصفحة 9).

في حين هناك من يشير إلى أن حاضنات الأعمال هي منظومات متكاملة من الأنشطة تدار وفق هياكل إدارية متخصصة تحمل رؤى إستراتيجية مدعومة بخبرات علمية وعملية، توفر مساحات مناسبة ومجهزة بالوسائل اللازمة لبدء المشاريع الريادية، كما تقدم الخدمات الإدارية المشتركة، بالإضافة إلى خدمات الدعم الفني، التمويلي والتسويقي،

وتفتح قنوات من الاتصالات في مجتمع الأعمال (حكومية كانت أو خاصة) وذلك لزيادة فرص النجاح وتقليل مخاطر فشل المشاريع الريادية المحتضنة لديه (العزام وموسى، 2010، الصفحة 143).

أما الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) ترى بأن حاضنات الأعمال تسرع من عملية تنمية المؤسسات الناشئة عن طريق تقديم مجموعة من الموارد وخدمات الدعم والمساندة، بحيث تهدف حاضنة الأعمال في المقام الأول إلى تخريج مؤسسات ناجحة قادرة على أن تكون مستقلة ذاتيا وماليا (Batthini et al, 2016, p.335).

عرفت المفوضية الأوروبية حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات تهدف إلى تسريع نجاح المؤسسات الناشئة عن طريق مجموعة متكاملة وشاملة من الدعم، ويشمل ذلك مساحة مناسبة خدمات لدعم الأعمال... الخ (Al-Mubarak & Busler, 2010, p.335).

كما تعد هذه الأخيرة مؤسسات تقدم خدماتها لشباب يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية ولكن لديهم أفكار وابتكارات يمكن أن تتحول إلى منتجات وخدمات مربحة، حيث تقدم الحاضنات لهؤلاء المبادرين مجموعة من الدعم والخدمات التي تتيح لهم الفرصة في تأسيس مشروع متكامل بمفردهم فور تخرجهم من الحاضنة (الهاجري، 2015، الصفحة 4).

من خلال ما سبق يتضح أن حاضنات الأعمال هي مؤسسات هادفة لتنمية وتطوير المؤسسات الناشئة، من خلال تقديمها لخدمات دعم مختلفة من توفير مكان مناسب لتقديم خدمات استشارية والدعم المالي للأفراد الذين يملكون أفكارا لمشاريع ريادية ومازالوا في بداية طريقهم لتأسيس مشروعهم، حيث تعمل الحاضنة على تقديم خدمات شاملة ومتكاملة لهؤلاء الأفراد بهدف زيادة فرص نجاحهم وتقليل مخاطر فشل مشاريعهم.

3-1- أهمية حاضنات الأعمال:

تتمحور أهمية حاضنات الأعمال في عدة محاور أبرزها ما يلي (المدهون ونخالة، 2017، الصفحة 29):

- تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة وزيادة فرصهم في النجاح من خلال تقديم الدعم في الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية؛
- مساعدة الأفراد لإنشاء الأعمال الصغيرة التي تشكل المخاطر، مع تقديم الخدمات اللازمة مثل إجراءات إنشاء وتسجيل عقود الترخيص؛

- توفير فرص عمل خاصة لخريجي الجامعات، ومساعدتهم على تجاوز العقبات التي يواجهونها في بداية حياتهم المهنية، وتساهم في تقليل الفقر ومشكلة البطالة؛
- المساعدة في إيجاد الوسائل المناسبة من خلال مجموعة من الخدمات التي تقدمها الحاضنات؛
- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية العالية، ونقل العاملين إلى القطاعات الأكثر إنتاجية من أجل تحسين الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الدخل المنخفض؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل؛
- تطوير وتفعيل المجتمع المحلي من خلال تطوير بيئة الأعمال التجارية وإنشاء المشاريع، مما يجعل الحاضنات النواة الإقليمية والمحلية؛
- توفير البنية التحتية حيث توفر حاضنات الأعمال المرافق اللازمة والأساسية للمختبرات والمصانع والمعدات، والاحتياجات الإضافية للأجهزة والبرامج وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2- ماهية ريادة الأعمال

2-1- مفهوم ريادة الأعمال

ظهرت كلمة الريادة لأول مرة في اللغة الفرنسية، وهي مشتقة من (بين- تأخذ) في القرن السابع عشر، وقد أطلقت كلمة ريادة على أولئك الذين ينظمون رحلات استكشافية، ويعدون الحملات العسكرية، وإدارة المشروعات الكبيرة كبناء الجسور (Sascha & Ilkka, 2009, p.38). ثم أخذ مصطلح الريادة في الاقتصاد الفرنسي في القرن الثامن عشر الذي بدأ يتحرك نحو الموارد الاقتصادية في مجال الإنتاج وتعظيم الأرباح، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم تدريس مقياس الريادة في كليات الإدارة والاقتصاد، وأخذ مفهوم الريادة يأخذ بعدا اقتصاديا واجتماعيا (العطوي، 2010، الصفحة 139). فمفهوم الريادة يشير إلى عملية تحديد والبدء بمشروع تجاري، وتنظيم الموارد اللازمة، وتوفير المصادر، واتخاذ كل من المخاطر والعوائد المرتبطة بهذا المشروع في الحسبان عند التوجه باتجاه المشروعات الريادية (عبد الحميد والنميري، 2019، الصفحة 135).

في حين تعرف ريادة الأعمال على أنها إنشاء شيء جديد ذي قيمة من خلال بذل الجهود، إنفاق رؤوس الأموال، تخصيص الوقت وتحمل المخاطر المصاحبة لذلك ومن ثم الحصول على المكافأة مما يؤدي إلى تراكم الثروة (الجبني، 2019، الصفحة 208).

لكن هناك من يشير إلى أنها: "إدراك الفرصة الموجودة في البيئة وتحريك الموارد لاستغلالها وتوفير المنتجات والخدمات للمستهلك النهائي وتحقيق الربح كمكافأة على المخاطرة (محسن، 2019، الصفحة 112).

2-2- أهمية ريادة الأعمال:

تكمن أهمية ريادة الأعمال في أنها تعمل على تنمية المجتمعات، ومن ثم الخروج بأجيال يدركون الفرص، ويبادرون في تبنيها، ويمتلكون روح الإبداع والاستثمار، كما يستثمرون الموارد المتاحة بطريقة منظمة من أجل الخروج بمشروعات ناجحة تحقق لهم أهدافهم (الشيخ وآخرون، 2009، الصفحة 497).

وعلى هذا الأساس تعد ريادة الأعمال مهمة في المجتمعات المعاصرة لما لها من مزايا وفوائد إيجابية تتمثل فيما يلي: (العاني وآخرون، 2010، الصفحة 28-29)

- إحداث التغيير والتحول، إذ يعد الإبداع من أهم الخصائص المميزة للريادة، خاصة وأن المؤسسات الريادية تعمل كوكيل للتغير؛
- إيجاد العديد من المشروعات التي تعد مهمة لتطوير الاقتصاد وتنميته؛
- إيجاد فرص العمل ذات الأهمية على المدى الطويل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- زيادة الكفاءة من خلال زيادة القدرات التنافسية.

2-3- المقومات الداعمة لريادة الأعمال:

تتضمن منظومة ريادة الأعمال العديد من المقومات التي تسهم في نجاحها، والتي تؤدي إلى تحقيق النجاح المؤسسات الريادية، ومن أهم المقومات الداعمة لريادة الأعمال ما يلي: (عبد العظيم، 2016، الصفحة 560)

- ثقافة مواتية في المجتمع وفي بيئة الأعمال تسمح بسلوك المخاطرة وتحمل الأخطاء؛
- مجموعة من السياسات المحفزة والقواعد التنظيمية الميسرة تطبيقها عناصر قيادية تقدم الدعم المؤسسي؛

- بنية تحتية داعمة تشمل شبكة نقل واتصالات وخدمات محاسبة وقانونية واستشارات فنية وقنوات تسويق؛
- مساعدة رجال الأعمال الموهوبين والمبدعين لتحفيزهم وتطوير ما لديهم من أفكار ريادية؛
- منظومة تعليمية تساهم في توليد أفكار ريادية قابلة للتحويل إلى مشاريع صغيرة جديدة؛
- نظام واضح لحماية براءات الاختراع وميسر لتأسيس المؤسسات للاستفادة منها؛
- قيم وقواعد وممارسات ترسخ مبدأ الشفافية بصورة تغلق منافذ الفساد الذي عادة ما تخلق بيئة غير موازية لمنظومة ريادة الأعمال.

3- ريادة الأعمال الاجتماعية مفاهيم وأسس

3-1- مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية

تعرف ريادة الأعمال الاجتماعية على أنها الريادة التي توجد نماذج جديدة لتوفير المنتجات والخدمات التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة مثل أهداف التنمية للألفية، وريادة الأعمال الاجتماعية توجد في العادة الكثير من القيم عندما تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل توفير الأغذية التي يمكن أن تكون مسألة حياة أو موت بالنسبة لمن يستقبلها(عباس محمد، 2017، الصفحة 349).

كما يشير مصطلح ريادة الأعمال الاجتماعية إلى النمو السريع في عدد المؤسسات التي أوجدت نماذج ذات كفاءة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية والتي فشلت المؤسسات والأسواق في إشباعها (عباس محمد، 2017، الصفحة 349).

وقد اختلف الباحثون والكتاب حول تحديد المقصود بالريادة الاجتماعية، فقد كانت هناك العديد من المحاولات لوضع تعريف لهذا المفهوم، ويمكن تلخيص أهم هذه التعريفات التي وضعتها أدبيات علوم التنمية والاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا فيما يلي: (خيري أمين، 2019، الصفحات 22-23)

- عرفها فلورب بأنها: عملية خلق بنى وهياكل اقتصادية اجتماعية قابلة للتطبيق، وعلاقات ومؤسسات وممارسات تعظم الفوائد الاجتماعية.

- ووفق تعريف معهد الريادة الاجتماعية: فإن الريادة الاجتماعية هي: فن تحقيق عوائد مالية واجتماعية من مشروعات استثمارية.
 - وآخرون فقد عرفوها على أنها: استخدام سلوك ريادي لغايات اجتماعية أكثر من كونها ربحية، أو هي تعظيم الفوائد التي تجنيها مجموعات محرومة في المجتمع.
 - أما المركز الكندي للريادة الاجتماعية فقد فرق بين قطاعين أساسيين للريادة الاجتماعية: في القطاع الربحي: تشمل الأنشطة التي تركز على أهمية إدراج البعد الاجتماعي للقطاع الخاص؛ في القطاع غير الربحي: تشير إلى أنشطة تشجع مزيداً من الريادة في المجتمع، من أجل زيادة التأثير في عملية التنمية المستدامة.
 - أما الباحث ألورد باون فقد عرفها بأنها: إيجاد حلول مبدعة لمشكلات اجتماعية، وحشد الأفكار والقدرات والموارد والترتيبات الاجتماعية اللازمة لإحداث تغييرات اجتماعية مستدامة.
- وعليه يمكن تعريف ريادة الأعمال الاجتماعية على أنها الفكرة الابتكارية التي تعالج القضايا الاجتماعية، والتي تكون قابلة للتطبيق كمشروع ريادي يحل هاته المشاكل ويحقق أثارا اجتماعية مستدامة.
- حيث تلعب ريادة الأعمال الاجتماعية دور وكلاء التغيير في القطاع الاجتماعي، من خلال: (Huybrechts & Nicholls, 2012, p.2)
- تبني مهمة إيجاد واستدامة قيمة اجتماعية (ليس مجرد قيمة خاصة)؛
 - الاعتراف بالفرص الجديدة لخدمة تلك المهمة والسعي إليها بلا هوادة؛
 - المشاركة في عملية من الابتكار المستمر، والتكيف والتعلم؛
 - التخلي بالجرأة دون التقييد بالموارد المتاحة في اليد في الوقت الحالي؛
 - تظهر زيادة المساءلة في الدوائر التي تقدم فيها الخدمة وللنتائج التي يتم الوصول إليها.

2-3- مبادئ ريادة الأعمال الاجتماعية:

ترتكز ريادة الأعمال الاجتماعية على أربعة مبادئ أساسية كما يلي (إيهاب وآخرون، الصفحة 7):

- تحقيق أثر اجتماعي إيجابي: المؤسسات المجتمعية تلبي حاجات المجتمعات والفئات التي همشتها جهات فاعلة في السوق ومؤسسات لا تعتمد على السوق؛
- التفكير غير التقليدي: تهدف الريادة الاجتماعية إلى إنجاز ما سماه جوزيف شومبر "التدمير الخلاق"، وهو ليس سوى تحول ثوري في نمط إنتاج غالبا ما يرتبط بمفهوم الريادة الاجتماعية بنطاقها الواسعة، حيث يطبق هذا المفهوم على التحديات الاجتماعية؛
- استخدام الأساليب المستدامة: على الريادة الاجتماعية أن تتضمن استراتيجية تحقق الاستدامة المالية؛
- الإبداع القابل للتكيف والقادر أن يتخطى النطاق المحلي: من خلال الأفكار السبقة القابلة للتطبيق على نطاق واسع تستطيع الريادة الاجتماعية أن تساهم في التغيير النظامي.

3-3- قياس آثار ريادة الأعمال الاجتماعية:

يمكن قياس أهم آثار الريادة الاجتماعية على التنمية في المجتمع وبشكل مستدام وفق المستويات التالية: (Dees, 1998, www.setoolbet.org/resources/171)

- المدى القصير: تغييرات ملموسة في اقتصاد المجتمع (خلق فرص عمل، توليد الناتج، أو زيادة الادخار)؛
- المدى المتوسط : تتجلى قيمة الريادة الاجتماعية في كونها نموذجاً محتملاً يعمل على رفاهية المجتمع وتحسين أوضاعه، ومن ثم يقاس نجاح الريادة الاجتماعية بقدرتها على زيادة الإنتاجية، والمشروعات التنموية؛
- المدى الطويل: أن المساهمة الأكثر أهمية للريادة الاجتماعية تحدث على المدى الطويل، وتقاس بقدرتها على خلق واستثمار رأس المال الاجتماعي.

4- دور حاضنات الأعمال في دعم ريادة الأعمال الاجتماعية :

إن لحاضنات دورا كبيرا في ترقية الاقتصاد الوطني، فهي تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة. كما تساهم في إيجاد قطاع تقني ومعرفي متطور يواكب متطلبات العصر الحديث، ويساعد في تطوير الواقع التقني ويضعف من دوره في التنمية الاقتصادية.

وللمضي بريادة الأعمال الاجتماعية هناك ضرورة زيادة عدد حاضنات الأعمال الاجتماعية التي تعود بالربح المادي ولا تتناقض مع المنفعة العامة، ويقاس نجاحها بما حققت من فائدة للمجتمع إضافة إلى الربح المادي.

يحتاج رواد الأعمال الاجتماعيين إلى شبكات أوسع لتبادل الأفكار ونشر أفضل الممارسات، إن عزلهم يجعل الريادة أقل كفاءة، ويحاول الريادي في الغالب التوصل إلى حلول خاصة به للتغلب على هذه العزلة، بجمع ونشر أفضل الممارسات، وأن يوفر منتدى للنقاش وابتكار الأفكار، ويمكن لأصحاب المشاريع تبادل الاتصالات والروابط مع الشركات، وتوفير سوق للوظائف من نوع ما، أو إجراء تدريبات مشتركة.

هنا يجب أن تعمل المؤسسات ضمن حدود إستراتيجيتين:
(<https://www.alefstartup.com/blog/2019/01/08>)

— الأولى: غير ربحية مع استراتيجيات الدخل المكتسبة: مؤسسات اجتماعية تؤدي نشاطا تجاريا اجتماعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي، في هذا السيناريو يقوم منظمو مشاريع الريادة الاجتماعية بأعمال اجتماعية وتجارية على حد سواء، ويتم استخدام الإيرادات والأرباح الناتجة فقط لزيادة تحسين تقديم القيم الاجتماعية.

— الثانية: ربحية تهدف إلى تحقيق الربح من خلال الاستراتيجيات التي تعتمد على المهام: وهي مؤسسات ذات هدف اجتماعي ربحي تقوم بتنفيذ أنشطة ريادة اجتماعية وتجارية في وقت واحد لتحقيق الاستدامة في هذا السيناريو، يقوم منظمو المشاريع بأعمال اجتماعية وتجارية، تستطيع هذه المؤسسات من الاستفادة من الربح والمساهمة بامتصاص البطالة وزيادة الدخل الفردي للعاملين فيها وتشترك بالدخل الوطني.

وفي هذا الإطار أسس المركز المغربي للإبداع والمقاولة الاجتماعية" في العام 2015 في الرباط حاضنة الأعمال "دير إنك Dare Inc" للمؤسسات الناشئة الاجتماعية. فقد أراد هذا المركز الذي يعد من أوائل الداعمين لريادة الأعمال الاجتماعية في المغرب تأسيس مؤسسة تستطيع إيجاد الحلول المناسبة لدعم المؤسسات الاجتماعية الموزعة في أنحاء المغرب واستفادت "دير إنك" منذ تأسيسها من الدعم المالي الذي قدّمته لها "مؤسسة دروسوس".

حيث تعمل هذه الحاضنة على تقديم برنامج دعم طيلة عام كامل تهدف من خلاله إلى تشجيع إطلاق عدد كبير من المؤسسات الناشئة الاجتماعية القوية في السوق المغربية تكون قادرة على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية، وتسهم بالتالي في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، ومن هذا المنطلق فقد تلقى برنامج الاحتضان منذ إنطلاقه 300 طلب انضمام وقدّم الدعم لـ 80 مشروعاً، واحتضن 43 شركة ناشئة.

ومؤخراً اختارت "دير إنك" 12 شركة ناشئة اجتماعية ضمن دفعتها الخامسة، وسوف ينقسم برنامج احتضانها إلى جزأين على مدار سنة واحدة: الأشهر الستة الأولى لبرنامج التسريع ستحول هذه الشركات من مجرد أفكار تعكس حاجات اجتماعية إلى مؤسسات فعلية تقدم خدمات اجتماعية فعلية. أما الأشهر الستة المتبقية، فستلحق خلالها الشركات الناشئة الإرشاد والتدريب على يد خبراء ومحترفين.

كما يقدم البرنامج المؤسسي للمؤسسات خدمات احتضان أساسية مثل مساحات العمل المشتركة، والاتصال بشبكة الإنترنت، وأدوات وخدمات مكتبية، إضافة إلى جلسات تدريب وتوجيه وإرشاد. وينتهي البرنامج بتقديم تمويل تأسيسي لكل مؤسسة ناشئة بقيمة 30 ألف درهم مغربي (أي ما يعادل 3000 دولار أميركي).

تعكف حاضنة دير إنك على تدريب رواد الأعمال الطلاب من خلال تقديم خدمات استشارية ودعم مالي لهم من أجل توفير فرص عمل وافرة لهم في مجالات الطاقة وإعادة التدوير والزراعة.

كما تسعى "دير إنك" إلى تسهيل انخراط المؤسسات التي تحتضنها في الأسواق بحيث أن تحقيق المبيعات والوصول إلى المستهلكين هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لكافة رواد الأعمال. لذلك، أطلقت منصة البيع المسبق الأولى في المغرب "ولوج" بالشراكة مع وكالة التمويل الجماعي "هابي سمالا" فمن خلال صفقات البيع المسبق، يتمكن رواد الأعمال من جمع الأموال التي يحتاجونها لتمويل الإنتاج والعمليات، فضلاً عن الوصول إلى قاعدة استهلاكية جديدة (<https://www.wamda.com>).

الخاتمة:

تناولت الدراسة دور حاضنات الأعمال في دعم ريادة الأعمال الاجتماعية؛ وفي الختام توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

— ريادة الأعمال الاجتماعية هي العملية التي يمكن من خلالها مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية بطريقة تتسم بالإبداع والابتكار وتتضمن حلولاً غير تقليدية ومستدامة.

— لحاضنات الأعمال دور في دعم ريادة الأعمال الاجتماعية باعتبارها إحدى الوسائل لخلق فرص العمل والقضاء على مختلف القضايا الاجتماعية.

— تعتبر حاضنات الأعمال استراتيجية فعالة في تنمية قدرات الرياديين وخاصة أصحاب الأفكار الإبداعية من خلال تحويل أفكارهم إلى منشآت ريادية من شأنها أن تعزز الريادة المجتمعة وتعمل على تنميتها.

التوصيات: توصي الدراسة بمايلي:

— ضرورة العمل على إجراء ندوات تعريفية وتثقيفية تهدف إلى صقل الثقافة الريادية داخل المجتمع وحث المجتمع على تشجيع الرياديين الذين من شأنهم إحداث تغيير في المجتمع.

— لا بد على رواد العمال الاجتماعيين أن يتحلوا بحس الإبداع والفتنة وأن يستندوا على التفكير المثالي في عالم الأعمال كما في عالم المؤسسات التي لا تنشد الربح، لكي يتم تطوير الاستراتيجيات التي تعزز الأثر المجتمعي بدرجة كبيرة.

المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

المقالات:

1. أحمد؛ محمد بكري موسى (2018). منظومة ريادة الأعمال بجامعة كل من سنغافورة وتايوان والمملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 187، الصفحات 585-628.

2. أنور، العزام؛ صباح، موسى (2010). تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية. مجلة الإدارة والاقتصاد، الصفحات 139-165.

3. إيهاب، عبده وآخرون. الريادة المجتمعية في الشرق الأوسط نحو تنمية مستدامة لجيل المستقبل. كلية دبي للإدارة الحكومية.

4. حسنين، حميد محسن (2019). تأثير برامج ريادة الأعمال على طلبة كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بابل. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 4، الصفحات 106-127.

5. حنان، بنت عطية الطوري الجبني (2019). الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (2030) (دراسة تربوية ميدانية). مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 3، الصفحات 198-261.
6. حنان، زاهر عبد الخالق عبد العظيم (2016). تصور مقترح لتفعيل التعليم لريادة الأعمال بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية والعربية. المجلة العلمية، كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد 32، العدد 2، الصفحات 155-131.
7. خالد، صالح يحي أحمد المساجدي وآخرون (2020). دور حاضنات الأعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الأعمال. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، العدد 09، الصفحات 155-131.
8. الشيخ؛ فؤاد نجيب، آخرون (2009). صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن: سمات وخصائص. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 4، الجامعة الأردنية، عمان.
9. عبد العزيز، شويش عبد الحميد؛ رائد، حامد تركي النمراوي (2019). تأثير ريادة الأعمال في تعزيز مؤشرات الأداء المالي وفق أنموذج PATROLE دراسة تطبيقية في مصرف الإسكان. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 15، العدد 48، الصفحات 148-132.
10. محمد، إبراهيم المدهون؛ منى، رضوان النخالة (2017). واقع الحاضنات التكنولوجية ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة في قطاع غزة: دراسة مقارنة بين الحاضنة التكنولوجية في الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية. IUG Journal of Economics and Business، المجلد 25، العدد 3، الصفحات 51-21.
11. محمد، جابر عباس محمد (2017). ريادة الأعمال الاجتماعية كأحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية: دراسة مطبقة على رواد الأعمال الاجتماعية بمدينة أسوان. مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 6، العدد 57، الصفحات 339-384.
12. معهد البحوث والاستشارات (2016). حاضنات الأعمال. سلسلة دراسات حول مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز.
13. مهند، حميد ياسر العطوي (2010). اثر المرونة الإستراتيجية في ريادة منظمات الأعمال دراسة استطلاعية لأراء عينة من مديري الشركات اللا سيما الصغيرة العاملة في قطاع صناعة المواد الإنشائية في محافظة النجف. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 1، العدد 3، الصفحات 149-134.
- المداخلات:
14. عبد السلام، زايدي؛ فاطمة، مفتاح (2011). أهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011، جامعة محمد بوقرة بومرداس.

15. عبد الله سعد، الهاجري (2016). دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت. الملتقى العربي حول تعزيز دور حاضنات الأعمال الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، بتاريخ 14-12 أكتوبر، الجمهورية التونسية.

انترنت:

16. أمل، خيري أمين (2019). تجارب في الريادة الاجتماعية فنون الابداع المجتمعي. الطبعة الثانية الالكترونية، تاريخ الاطلاع: 2020/08/10، الساعة: 16:20، من الموقع: www.kantakji.com

17. ريادة الأعمال الاجتماعية استدامة فعالة للتنمية الاجتماعية، تاريخ الاطلاع: 2020/08/15، الساعة: 19:04، من الموقع: <https://www.alefstartup.com/blog/2019/01/08>

18. ريادة الأعمال الاجتماعية في مصر: التحديات والآفاق، تاريخ الاطلاع: 2020/08/15، الساعة: 14:51، من الموقع: www.researchgate.net

19. ومضة، دير إنك: حاضنة أعمال اجتماعية يسطع نجمها في المغرب، تاريخ الاطلاع: 2020/08/15، الساعة: 19:01، من الموقع: <https://www.wamda.com/ar/2017/08>

ثانيا- المراجع الاجنبية:

1. Elena, scaramuzzi (2002). Incubators in developing countries-status and development perspectives word bank, washington; DC,USA.
2. Al-Mubarak, Hanadi, & Busler, Michael. (2010). **Business incubators models of the USA and UK: A SWOT analysis**. World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development, Vol 6, n°4, pp 335-354.
3. Batthini, Ganapathi, Madnani, Ashok, Chaudhary, Ashok, & Vaishnav, Nupur. (2016). A Bibliography of Articles of Biennial Conferences Organized by Entrepreneurship Development Institute of India.
4. Benjamin, Huybrechts & Alex Nicholls (2012). **Social entrepreneurship: definitions, drivers and challenges**. Social Entrepreneurship and Social Business, <https://www.semanticscholar.org/paper>
5. Dees, J. Greg. (1998): The Meaning of Social Entrepreneurship, <http://www.setoolbelt.org/resources/171>
6. Sascha, Kraus; Ilkka, Kauranen (2009). **Strategic management and entrepreneurship: Friends or foes?**. Journal of Business Science and Applied Management, Vol 4, n° 1, pp 37-50.
7. Monkman, D.(2011). **Federal Innovation Policy and Strategic Opportunities Facing Business Incubators** .in New York State Presented at BIA NYS Annual Conference in Albany, NY, May 23.

حاضنات الأعمال التكنولوجية آلية لإرساء دعائم الاستقرار والنمو للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
Technology business incubators are a mechanism to lay the foundation for stability and growth for PME

لطرش صبرينة

مهدي مراد

أستاذ محاضر بـ جامعة العربي بن مهيدي

أستاذ محاضر أـ جامعة تبسة

Sabrina.Latreche21@yahoo.fr

mourad.mahdi04@yahoo.com

Abstract:

A lot of economic research has revealed that PME need financial, advisory and even technical assistance, technology business incubators are one of the effective ways to get this support as they help these companies to overcome the problems that can lead to their failure and inability to progress. Growth, by providing numerous commercial services and by promoting technological innovation and industrial renewal. Therefore, technology incubators aim to rehabilitate and promote PME, because of the role of the latter in economic growth and social progress, and to increase their income by helping them gain flexibility to adapt to Variables in economic fields.

Keywords : technology business incubators, small and medium-sized enterprises, pillars of stability and growth.

JEL Classifications: M13, O4

المخلص:

كشفت العديد من البحوث الاقتصادية أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتاج للعون والدعم المادي والمالي والاستشاري وحتى الفني والتقني، وتعد حاضنات الأعمال التكنولوجية إحدى الوسائل الفعالة لتحقيق هذا الدعم، فهي تساعد هذه المشاريع على التغلب على المشاكل والعراقيل التي قد تؤدي إلى فشلها وعجزها عن تحقيق التقدم والنمو، عن طريق توفير العديد من خدمات التجارة وتغذية الابتكار التكنولوجي، والتجديد الصناعي، وعليه تهدف الحاضنات التكنولوجية إلى تأهيل وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لما لهذه الأخيرة من دور في تحقيق النمو الاقتصادي والرفق الاجتماعي، وزيادة الدخل .

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال التكنولوجية، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دعائم الاستقرار والنمو.

رموز تصنيف JEL: M13, O4

مقدمة:

تعتبر حاضنات الأعمال التكنولوجية من الآليات الهامة والفعالة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال رعايتها وتوفير الحماية اللازمة لها من أية مخاطر تتعرض لها، وإمدادها بالطاقة والاستمرارية الضرورية وكذا إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم لتنهض وتستقر وتثبت ذاتها، وهذا راجع لطبيعتها التي تتميز بقابليتها السريعة للتغير والتطور وقبول الأفكار التكنولوجية الحديثة والمبتكرة من طرف الخبراء والمفكرين ورواد الأعمال، والقيام بتطويرها داخل حيز مكاني محدد يقدم خدمات أساسية مشتركة على أسس ومعايير علمية ومتطورة.

الإشكالية: جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية والدور الذي تمارسه من خلال خدماتها ومرافقتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قبل انطلاقها، ولا يتأتى ذلك إلا بالتركيز على ضرورة ترقيتها وتأهيلها، ومن ثم صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم حاضنات الأعمال التكنولوجية في إرساء دعائم الاستقرار والنمو والتطور للمشاريع الناشئة؟

التساؤلات الفرعية: للإجابة على التساؤل الرئيسي والإحاطة بجميع جوانب الموضوع تم طرح مجموعة من الأسئلة التالية:

- 1-ماذا نقصد بحاضنات الأعمال؟ وما هي أهميتها وخصائصها؟
- 2-ما هي المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟ وكيف يتم تصنيفها؟
- 3-ما هي المحاور الأساسية التي تعتمد عليها حاضنات الأعمال لمساعدة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات:

✓ **الفرضية الأولى:** تعتبر حاضنات الأعمال التكنولوجية أداة فعالة من أدوات التنمية والتطوير التكنولوجي وتتيح الفرصة للمبدعين لتفجير إبداعاتهم وابتكاراتهم.

✓ **الفرضية الثانية:** تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصدرا لاستغلال الطاقات الإنتاجية والبشرية والإمكانات المحلية في بناء استثمارات تجر بالنفع على المجتمع،

✓ **الفرضية الثالثة:** تساهم حاضنات الأعمال التكنولوجية في تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفجير الطاقات الإبداعية، وتذليل مختلف الصعوبات التي تعرقل نشاطها وتطورها.

أهمية دراسة:

تتجسد أهمية البحث في تسليط الضوء على أحد أهم الآليات في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي يجب على كل الدول باختلاف درجة تقدمها أن تعتمد عليها والمتمثلة في حاضنات الأعمال بصفة عامة والتكنولوجية بصفة خاصة، وذلك باعتبار دورها الهام الذي وجدت من أجله، عن طريق مرافقة الشباب في إنشاء مؤسساتهم من خلال الاستفادة من إجراءات الدعم والمتابعة التي تقدمها لباغي المشاريع ومساعدتهم على نقل وتنفيذ أفكارهم الإبداعية في مجال الاستثمار على أرض الواقع. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى جملة من الأهداف والتي نبرز فيها:

✓ جذب اهتمام الشباب لموضوع إنشاء هذا النوع من المشاريع؛

✓ الاستفادة من الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال التكنولوجية من أجل

تفجير طاقة المبدعين والمبتكرين ورواد الأعمال؛

✓ المساهمة في الحد من هجرة الأدمغة؛

✓ توضيح المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة؛

✓ إبراز حاجة المشاريع الصغيرة لحاضنات الأعمال لتنميتها وترقيتها.

منهج الدراسة:

من أجل تناول هذا الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول حاضنات الأعمال التكنولوجية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمختلف صيغها، وإعطاء نظرة عن أهمية حاضنات الأعمال ضمن منظومة الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتحليل مختلف المعطيات الواردة في البحث.

تقسيمات الدراسة:

✓ الإطار الفكري والأدبي لحاضنات الأعمال التكنولوجية؛

✓ أساسيات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

✓ المحاور الكبرى لاستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال التكنولوجية.

1. الإطار الفكري والأدبي لحاضنات الأعمال التكنولوجية:

1.1. تعريف حاضنات الأعمال التكنولوجية:

تعتبر الحاضنات التكنولوجية أداة هامة لدعم ونمو المؤسسات الصغيرة أداة هامة لدعم ونمو المؤسسات الناشئة، وذلك من خلال تطوير وتنمية وتسويق منتجاتها، خاصة تلك المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية الفردية، والتي تحقق معدلات نمو عالية وسريعة داخل الحاضنة من ناحية تحسين فرص النجاح في ظل المنافسة المتزايدة. وقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم حاضنات الأعمال التكنولوجية من أهم هذه التعاريف ما يأتي:

1.1.1. التعريف الأول: هي مؤسسة تنموية تعمل على تشجيع ودعم الشباب المبادر من أصحاب الأفكار الإبداعية والذين لا يملكون الموارد المالية أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم، خلال فترة حضانة يتم من خلالها تقديم مكان العمل وخدمات استشارية فنية، إدارية، إنتاجية وتسويقية، مالية وقانونية، وصولاً إلى تأسيس مؤسسة وربما بدء الإنتاج والعمل الفعلي خلال فترة زمنية محددة (علي سماي، 2010، ص: 146).

2.1.1. التعريف الثاني: تعد حاضنات الأعمال التكنولوجية من وحدات الدعم العلمي والتجديد التكنولوجي القائم على الجامعات ومراكز البحث العلمي، تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الأبحاث والإنجازات العلمية والتكنولوجية، وتجسيدها في الواقع العلمي على شكل مشروعات ناجحة، وذلك بالاعتماد على النواة الأساسية لهذه الجامعات، من ورشات بحث وأعضاء الهيئة التدريسية وكافة الباحثين في مجالات اختصاصاتهم، وعليه يمكن أن تشكل مخابر البحث والتجديد التكنولوجي التابعة للجامعات الخلية الإنتاجية والتصديرية للمنتجات التكنولوجية الجديدة والمتطورة. (غياط، بوقموم، 2009، ص: 59).

3.1.1. التعريف الثالث: هي نوع من حاضنات الأعمال التي تهتم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الابتكارية أو ذات الطابع التقني، تتميز بأن لها شراكة مع مخابر البحث والهيئات العلمية كالجامعات للاستفادة من وسائلها وإمكاناتها". (شرعة عماد الدين، 2012، ص: 20)

مما سبق ذكره يمكن القول بأن حاضنات الأعمال التكنولوجية ما هي إلا مجموعة مؤسسات تعمل على احتضان الأفكار والمشاريع وتطويرها، وذلك بتقديم الدعم التقني لها والمشورة العلمية، الفنية والإدارية طيلة فترة الاحتضان، كما أن لها كيان قانوني، وتعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بهدف دعمهم.

2.1. معايير نجاح حاضنات الأعمال التكنولوجية: يقاس مدى نجاح هذا النوع من المؤسسات وفقاً لعدة معايير من أهمها: (سعدية السعيد، 2012، ص: 07)

* عدد المؤسسات المتخرجة منها؛

* نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة؛

* المنتجات والخدمات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة؛

* تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة؛

* توليد عوائد مالية مقبولة للملكية؛

* مدى توافق احتياجات المشروع مع إمكانيات الحاضنة؛

* خطة المشروع تغطية المحاور الرئيسية للتسويق والمنافسين والتكاليف وخاصة التمويل؛

* الاستحداث أو التعقيد التكنولوجي؛

* فرص خلق أعمال جديدة البحوث وكثيفة ونوعية البحوث والتطوير التي يقوم بها المشروع؛

* الالتزام وجدية فرص العمل؛

* التمويل والدعم سواء من القطاع العام أو الخاص من أجل تغطية التزامات الحاضنة؛

* مقدار ما تحققه في نشر وتبني وتطوير أفكار وبراءات اختراعات الأكاديميين والباحثين.

3.1. شروط نجاح حاضنات الأعمال التكنولوجية: (محمد بن بوزيان، الطاهر زيان، 2006، ص: 13)

- وجود مؤسسات بحثية قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا الجديدة التي تؤدي إلى استحداث منتجات أو خدمات جديدة؛

- توافر روح الإبداع والابتكار؛ فالتغير التكنولوجي لا يقتصر فقط على إدخال طرق جديدة أو منتجات جديدة، ولكن يمكن أن يحدث خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية.
 - نشر ثقافة العمل الحر؛ فتنمية المشاريع الصغيرة لا يمكن أن يزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه الريادة وحب العمل.
 - وجود رجال الأعمال من أصحاب المواهب الإدارية الخاصة والمستعدين للمخاطرة وتبني أفكار جديدة؛
 - التوسع في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات التكنولوجية والمؤسسات المشابهة الداعمة للمشاريع الناشئة مثل إنشاء أو استحداث مناطق صناعية تكنولوجية.
 - تشجيع أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم القدرة التمويلية من جهة، وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة مثل مشاريع شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية؛
 - جعل الحاضنات محل شراكة بين القطاع العام والخاص على اعتبار أن الدعم المادي والمعنوي يصبح أيسر وأكثر فعالية؛
 - إعداد برامج تكوينية وتدريبية للمؤسسات المحتضنة لتطوير المهارات الريادية لدى أصحابها، وخاصة أولئك الذين يملكون المعرفة والقدرة والإمكانات لكن تنقصهم روح المغامرة وحب المبادرة في العمل.
- 4.1. أهداف حاضنات الأعمال التكنولوجية: من المؤكد أن للحاضنات أغراض وأهداف نذكر منها: (علي سماي، 2010، ص: 148)
- ✓ تنمية الطاقة البشرية المبدعة والخلاقة وكذا التعريف بالمفاهيم الجديدة المتعلقة بها؛
 - ✓ المساعدة في وضع خطة للمشروع أو المؤسسة الناشئة؛
 - ✓ تقديم مشورة فنية من خلال وصف المنتج الذي تنوي تصنيعه وفقاً للمعايير والمواصفات المحلية أو الدولية؛

- ✓ تقديم مشورة قانونية لتأسيس مؤسسة وتسجيلها رسميا لدى الجهات والدوائر المختصة؛
- ✓ المساعدة في إقامة الصلة المناسبة وحسب طبيعة المشروع، بين المحتضن والورشات الفنية في الأسواق والمؤسسات الصناعية، التي تساعد على تنفيذ إنتاجه في أرض الواقع أو تصنيع نماذج منه أو حتى تبنيه وتصنيعه بالكامل؛
- ✓ إقامة دورات تكوينية وتأهيلية فنية وإدارية مكثفة للمؤسسات المحتضنة وذلك بمساعدة خبراء أجانب عن طريق المنظمات الدولية؛
- ✓ مساعدة المقيم في الحاضنة على التأقلم مع مسار السوق المحلية وربما الخارجية لتسويق منتجاته، وكذا مساعدته في تأمين الموارد الأولية اللازمة، والمشاركة في المعارض المحلية والدولية لعرض منتجاته؛
- ✓ يمكن للحاضنة أن تنشأ صندوق مالي لتقديم تمويل قصير الأجل للمحتضن؛
- ✓ إعداد مشورة مالية وذلك من أجل تنظيم حسابات المشروع؛
- ✓ الاستفادة من التوأمة التي تعقدها الحاضنة مع عدد من الحاضنات في العديد من الدول السبّاقة لهذا المجال، لمساعدة المحتضن في الحصول على معلومات علمية، فنية، صناعية من تلك الحاضنات حسب الحاجة؛
- ✓ تهدف الحاضنات التكنولوجية أساسا لتسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات والاتفاقات التي تتم بين مجتمع المال وتطبيقات البحث العلمي؛
- ✓ تقليص الخطر وأسباب فشل المشروعات الناشئة؛
- ✓ نشر ثقافة تقاسم الخطر والعمل الجماعي واقتسام المعلومات.

4.1. أهمية الحاضنات التكنولوجية: لها أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد يتخلص فيما يلي: (عبد الرحيم ليلي، لدريخ خديجة، 2011، ص: 06)

✚ تسويق ونقل التكنولوجيا لارتباطها بمؤسسات البحث العلمي مثل الجامعات ومراكز البحث وقواعد التكنولوجيا؛

✚ دعم ورعاية وتفعيل نتائج البحوث التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع صغيرة، فهي بهذا أداة فعالة من أدوات التنمية والتطوير التكنولوجي؛

✚ تحصين الصناعة المحلية من التراجع ودعم قدراتها التنافسية؛

✚ حشد القدرات العلمية والتكنولوجية لخدمة الصناعات وتطويرها؛

- ✚ خلق تواصل بين الجامعات ومراكز البحث العلمي ومختلف الأنشطة الاقتصادية التي تساعد في تسويق الإختراعات للمستثمرين، كما تتيح لطلاب الدراسات العليا والباحثين استخدام أمثل لكفاءاتهم وقدراتهم وتشجيع مبادراتهم؛
- ✚ ينظر إلى حاضنات الأعمال التكنولوجية من حيث دورها الإقتصادي والإجتماعي والذي يكمن في مواجهة المشاكل الإجتماعية مثل: البطالة والفقر والتفكك الإجتماعي وغيرها من المشاكل والسلوكيات الإجتماعية المنحرفة؛
- ✚ تطوير القدرات التكنولوجية المحلية ذات الأهمية الكبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في تسهيل الحصول على التكنولوجيا وتحويل الأبحاث الناجحة إلى فرص حقيقية؛
- ✚ تقديم المشورة في الإدارة والتخطيط والتسويق وتقديم الدعم الفني من خلال باحثين وتقنيين وأدوات تقنية مساعدة، كما تسهل هذه الحاضنات الحصول على التمويل اللازم؛
- ✚ يمكن أن نلخص أهمية الحاضنات التكنولوجية في توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية: الجامعات ومراكز البحوث، الحكومات والمجتمع، الشركات والعملاء، القطاعات العامة والمشاركة، من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية



المصدر: (خالد رجم، دادن عبد الغني، 2012، ص: 03)

مما سبق يمكن القول أن حاضنات الأعمال التكنولوجية تلعب هاما في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تمثل النواة الأساسية لترجمة الإنجاز العلمي والإبداع البشري إلى مشاريع عمل جادة ومنتجة، كما أنها آلية لخلق فرص العمل.

2. أساسيات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

1.2. تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة: قبل التعرض لتعريف هذه الأخيرة وجب تقديم مفهوم عام للمشروع والذي يمثل كيان اقتصادي أو اجتماعي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، يقوم بنشاط اقتصادي ذي طابع صناعي، تجاري أو خدماتي، وهو مكون من العناصر ذات التأثير المتبادل (مادي وبشري)، ترتبط مع بعضها البعض من أجل تحقيق نتيجة ملائمة، ضمن شروط وأهداف اقتصادية تختلف حسب المكان والزمان" (عبد الرزاق بن حبيب، 2006، ص:28)، تصنف هذه المشاريع حسب عدة معايير نذكر منها: معيار الحجم الذي على أساسه يصنف المشروع الاقتصادي إلى صغير ومتوسط (محل الدراسة) وكبير الحجم.

فالمشروع الذي يعتبر صغير أو متوسط في بلد صناعي متقدم قد يعتبر كبير الحجم بالنسبة لبلد نامي، وقد يجعل الاتفاق على تقديم تعريف محدد وشامل أمر في غاية الصعوبة، وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن هناك أكثر من 50 تعريفا مختلفا يتم استخدامه في 75 دولة (جمال بلخياط، 2006، ص:02)، والعديد من الدول لا يتوافر لديها تعريف رسمي محدد لهذا النوع من المشاريع، وعليه يمكن أن نعتمد على تعريف يستند على الحدود الفاصلة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تميزها عن غيرها من المشاريع كما يلي: "هو كل مشروع يعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات...)، والذي يتراوح عدد عماله، رقم أعماله، حصيلته السنوية بين حد أدنى وحد أقصى تحدده الدولة، ويتمتع بالاستقلالية في الإدارة والملكية، مع حصة سوقية محددة، يكون محلي النشاط ويستخدم أساليب جديدة في الإنتاج والإدارة وتقسيم العمل.

2.2. دوافع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى تبني هذا النوع من المشروعات والاهتمام بها من أبرزها ما يلي:

- ✓ الأزمة الاقتصادية التي صاحبها تدهور الأوضاع المالية مما أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية، وعدم التمكن من إنشاء مؤسسات كبيرة وحتى المحافظة على القائمة منها؛
- ✓ تعاظم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية؛
- ✓ الاهتمام المتزايد بهذه المشاريع من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية للتخفيف من عبء الفقر والبطالة؛
- ✓ التحولات الاقتصادية العالمية والتي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل الخصخصة التي قد تعتبر أنها كانت السبب والعامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3.2. أهداف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يرمي إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها: (العربي تيقاوي 2006، ص: 07)

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية إما باستحداث أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة من قبل أو إحياء أنشطة تم التخلي عنها سابقا؛
- تشكل مصدر دخل لمستخدميها كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة وذلك من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- إعداد جيل من رجال الأعمال ومختبرات للصناعات الجديدة؛
- التخفيف من مخاطر التقلبات الاقتصادية وذلك بتنوع مصادر الدخل؛
- استغلال الطاقات الإنتاجية والبشرية والإمكانيات المحلية في بناء استثمارات تجر بالنفع على المجتمع؛
- خلق فرص عمل جديدة لخريجي الجامعات والمعاهد وإدماج الفئات التي تم تسريحهم من العمل؛
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم العائلي؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

4.2. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يشكل هذا النوع من المشاريع أحد روافد العملية التنموية نتيجة لقدراتها على استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات، كما فرض هذا النوع من المشاريع نفسه كدعامة إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت تمارس أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، وتكمن أهميتها في: (يوسف قريشي ، 2005، ص:23).

المساهمة في توفير مناصب شغل جديدة وامتصاص البطالة؛

المساهمة في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حالات الطلب المحلي؛

المساهمة في الابتكار والتطوير التكنولوجي والبحث العلمي خاصة في مجال

التكنولوجيا الحديثة كالإلكترونيات الدقيقة؛

تحقيق التنمية الإقليمية بسبب المرونة الكبيرة التي تتميز بها في اختيار أماكن توطئها؛

المساهمة في توليد القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي؛

استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة بدلا من استهلاكها؛

الاستغلال الأمثل للمواد الأولية المتاحة محليا لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات المستهلكين، والتي يمكن أن تحل محل السلع المستوردة من الخارج، وبالتالي تقليل الإهدار للنقد الأجنبي؛

تعتبر مراكز للتدريب والإبداع والاختراع؛

تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي على المستوى الكلي والإقليمي؛

رفع إنتاجية العامل وذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وباستمرار

لضمان السير الحسن للعمل؛

ترقية التجارة الخارجية حيث تقوم هذه المشاريع بجميع عمليات المبادلات

التجارية من تصدير واستيراد؛

توفير متطلبات السوق من السلع والخدمات وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية؛

الحد من النزوح الريفي؛

الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية؛

- ✚ إحدى وسائل المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد؛
- ✚ توزيع الصناعة على المدن الصغيرة والقرى وعدم اقتصرها على المدن الكبرى؛
- ✚ تطوير الصناعات التقليدية؛
- ✚ انخفاض تكلفة الإنتاج والتوزيع للعديد من هذه المشاريع الصغيرة مقارنة بالمنشآت الكبرى.

3. المحاور الكبرى لاستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال التكنولوجية

1.3. دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في بعث المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

1.1.3. مدى احتياج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للدعم من الحاضنة:

من أهم شروط إلحاق المشروع بالحاضنة هو مدى احتياجه للدعم ويجب أن تكون تلك المشاريع مبنية على الأشخاص المؤهلين، أصحاب الأفكار الجيدة والتي تساعد على النمو السريع والتخرج في أقرب وقت ممكن، وفيما يلي الشروط الواجب توافرها في هذه المشروعات: (جودرو آخرون، 2005، ص: 15)

- أن يكون لدى الريادي فكرة عمل واضحة أو مشروع واضح المعالم؛
- أن يكون المشروع يخدم المجتمع الذي يتم إنشاؤه فيه ويوفر فرص العمل للأفراد؛
- تشترط بعض الحاضنات في المتقدم أن يتوافر لديه التمويل اللازم أو أن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب؛
- أن يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو؛
- أن يكون المشروع المتقدم للاحتضان يتمتع بمعدل نمو سريع بحيث يسمح له بالتخرج في حدود الفترة الزمنية المخطط لها مسبقاً؛

2.1.3. تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الإستراتيجي والتنظيمي "التأسيس والاستدامة"

هناك العديد من الصعوبات التي تبرز أمام المشاريع الصغيرة تتمثل في عدم الأخذ في عين الاعتبار المتغيرات الخارجية وعدم ضبط العلاقة بين كل من الإستراتيجية وموارد المؤسسة، أما من جانب التنظيم تجد أنه من الصعب تحويل إيديولوجية المسير من

إدارة ممرکز إلى إدارة أكثر استقلالية يعتمد على الخبرات والكفاءات، ومن هنا يتبين أنه من الضروري تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الإستراتيجي والتنظيمي من أجل التأقلم مع محيطها المتذبذب والمتقلب، من هنا يأتي دور الحاضنات التكنولوجية لتلعب دور الجسر لنقل وتطوير المشاريع الناشئة من الأفكار الإبداعية بواسطة الجامعات ومراكز الأبحاث إلى السوق مروراً بمرحلة الاحتضان.

إن تمويل نشاط المؤسسات الناشئة يعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها، وذلك راجع لقصور مواردها الذاتية من جهة وحدائث أفكارها وعدم التأكد من نجاحها، الأمر الذي يجعل مشاريعها تصنف على أنها عالية المخاطر مما يتسبب في صعوبة الحصول على قروض بنكية، هنا يأتي دور الحاضنات والمتمثل في تسهيل وصول المشاريع المنتسبة لها إلى مصادر التمويل المختلفة التي تتناسب مع هذا النوع من المنشآت وذلك خلال فترة الاحتضان من خلال التكفل بالجزء الأكبر من التكاليف التأسيسية المتعلقة بالمقر والتجهيزات المكتبية، والحواسيب والمعامل والمخابر وتجهيزاتها، بالإضافة إلى الخدمات والمتطلبات البنية التحتية وشبكات الاتصال.

3.1.3. تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية المورد البشري:

تولي حاضنات الأعمال التكنولوجية اهتماماً بالغاً بالتكوين باعتبار أن من أهم الأهداف التي أنشئت من أجلها هو المساهمة في نشر ثقافة الريادة والإبداع وتشجيع الشباب على تأسيس المشاريع عن طريق مختلف الوسائل، مثل إقامة الندوات والمؤتمرات، حيث تكمن أبرز الصعوبات في عدم وجود موارد بشرية ذات الكفاءة العالية والمناسبة للتعامل مع التطور التقني، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً لهذه المشاريع.

من هنا جاء الاهتمام بجانب التكوين والتدريب والتأهيل لأصحاب المشاريع

الناشئة، حيث يتم إعداد برنامج تكويني يشمل على نوعين من التدريب هي:

أ-التدريب العام: هو عبارة عن سلسلة من دورات تدريبية عامة للتأهيل الإداري والعلمي العام، الذي يتناسب مع كل الأعمال بما في ذلك عقد الندوات الدورية لنشر الوعي، حول مستجدات تقنيات الأعمال بغرض تحسين الإنتاج ومعرفة حاجة السوق المحلية.

ب-التدريب المتخصص: عبارة عن دورات تدريبية مخصصة لأصحاب المشاريع الناشئة كل حسب تخصصه بما يزيد من كفاءاتهم وتأهيلهم فنيا وإداريا للقيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

2.3. دور حاضنات الأعمال في دعم تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أصبحت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم، تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشاكل الاقتصادية والإجتماعية التي تواجه المشاريع الناشئة، حيث تقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامتها على أسس ومعايير متطورة.

1.2.3. تأهيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم الإبداع والابتكار:

أ- إستراتيجية الابتكار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة: لا يكون الهدف من الابتكار في الفترة الحالية تنمية الحصة السوقية للمؤسسة أو رفع مستوى أرباحها، بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة إذا كانت تواجه تهديدات جادة، كما تحتل إستراتيجية الابتكار مكان الصدارة ضمن إستراتيجياتها، ذلك بمثابة القلب الذي ينبض فيها، فدون اعتماد إستراتيجية إبتكار فعالة تكون المؤسسة معرضة للزوال.

ب- أهمية حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم نشاط الإبتكار للمشاريع الناشئة: تنبثق أهميتها في أن نمو المشاريع الصغيرة خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها تحتاج إلى حضانة كالإنسان في مرحلة الطفولة، لأنها تفتقر إلى عدد من المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية، ويصيب العديد من المشاريع الصغيرة الفشل الذريع في بداية حياتها بسبب إنعدام الحضانة التي تزوده ببعض مقومات الإستمرار، فهي تساعد المشاريع الصغيرة على التعامل مع المتغيرات السريعة، وتخلق لها أسواق جديدة، تعمل على تكييفها مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها من قبل حاضنات الأعمال التكنولوجية، خاصة تلك التي المؤسسات التي تقدم منتجات مبنية على المعرفة كرأس مالها الأكبر.

كما تعتبر الحاضنات المراكز التي تلجأ إليها المشاريع الناشئة لتستفيد من دوراتها الفنية والاستشارية، وهي دائما تركز على الابتكار والتجديد كنشاط أساسي داخل المؤسسات فضلا عن توفير التمويل لهذه الأخيرة.

ج-أساليب حاضنات الأعمال التكنولوجية لدعم نشاط الابتكار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تتبع هذا النوع من الحاضنات أساليب لدعم الابتكار للمشاريع الناشئة عن طريق ما يلي: (أحمد طرطار، سارة حليمي، 2012، ص:13)

*المنتجات الجديدة: الابتكار في المنتج هو عملية يتم من خلالها توظيف مختلف المعارف للحصول على منتج جديد أو تطوير المنتج السابق، وهذا بغية الحصول على عائد من خلال كسب فئة من المستهلكين له أو بتعبير آخر من السوق، وعليه لا يمكن للابتكار في المنتج أن يعود على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالعائد المرجو ما لم يكن مقبولا لدى شريحة المستهلكين، فالابتكار في المنتج يعتبر من وجهة النظر الإستراتيجية للمؤسسة خطة دفاعية تضمن ديمومتها التنافسية، وبهذا فله هدف أساسي هو إعطاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة مميزات وقدرات تنافسية تميزها عن المؤسسات الأخرى، عبر أحد الصيغتين أو هما معا:

▪ الصيغة الأولى: طرح منتجات بنفس الجودة الموجودة في السوق لكن بسعر أقل لأن المؤسسة تمكنت بطريقة مبتكرة من تخفيض تكلفة الإنتاج؛

▪ الصيغة الثانية: طرح منتجات منافسة تستجيب بطريقة أفضل لتطلعات المستهلكين مقارنة مع منتجات المنافسين، ويمكن بيعها بسعر مماثل أو أعلى من أسعار المنافسين لأنها تتوفر على مميزات إضافية وجودة أفضل مقارنة بالمنافسين.

*أساليب صنع المنتجات: لا يمكن الحديث عن الابتكار في المنتج ما يكن هناك ابتكار في أساليب إنتاجه بأوصاف جديدة وخصائص مميزة، بالإضافة إلى الأحجام المنتجة وزمن إنتاجها، وبالتالي يترتب على هذا مجموعة من المميزات منها: تطوير أو تحسين منتج سابق، الإنتاج بكميات كبيرة، الإنتاج بأحدث الأساليب، وهذا ما يحقق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تخفيض في التكاليف، وهذه الميزة في حد ذاتها ميزة تنافسية تستعملها المؤسسة في الحفاظ على بقاء منتجاتها، وبالتالي لابد من إيجاد أو تطوير الأداة التي من خلالها تحسن وتطور هذه المنتجات.

*تطوير تقنيات أدوات العمل: إن تطوير وتحسين الطرق والأساليب التنظيمية لإدارة العمل يجعل قنوات الاتصال سهلة وتؤدي الغرض المتوخى منها، ويكون التنفيذ سريعا وفعالا، بما يتيح القدرة على ضمان استمرارية العملية الإنتاجية في أحسن الظروف

وبأسرع وأنجع السبل، ويظهر أن مختلف العناصر السالف ذكرها تكاد تشكل في مجموعها حلقة متصلة متكاملة، تجسد مضمون الابتكار في تقنيات إدارة العمل، وهو الابتكار الكفيل بدفع القدرة الإبداعية والاستكشافية لدى المشروع الصغير، وبالتالي طاقة ابتكار منتج جديد أو تقنيات صنعه وهذا ما يعود بالنتائج الإيجابية على المشروع ومحيطه يعزز من قدرته الدفاعية، لأنه سينتج منتجات ذات جودة عالية بأساليب وطرق جد متطورة، ومستحدثة ومبتكرة وبكفاءات ومهارات عالية، وهذا ما يمكن من تحقيق الميزة التنافسية للمشاريع الصغيرة.

2.2.3. محاور تفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمشاريع الناشئة:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ التركيز على احتضان المشاريع الجديدة في مرحلة النمو؛
- ✓ التأكد من احتياجات تلك المشاريع لبرنامج الاحتضان ومدى ملاءمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة؛
- ✓ توفير الإستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى؛
- ✓ تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة المشاريع الملتحقة؛
- ✓ حسن إدارة الوقت من جانب مدير الحاضنة لتنمية القيمة المضافة للمشاريع الملتحقة بالحاضنة؛
- ✓ التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وتحسين الأداء؛
- ✓ الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشاريع الناشئة؛
- ✓ اختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة الإلكترونية؛
- ✓ توفير التكامل بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج وتوزيعها؛
- ✓ خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية والتنظيمية المناسبة؛

- ✓ تقديم قاعدة بيانات مناسبة للإطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشاريع ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجابيا على إنتاجيتها؛
- ✓ تقديم الحاضنات لتسهيلات بنكية وائتمانية للمشاريع المحتضنة .

3.3. دور حاضنات الأعمال في استثمار مخرجات البحث العلمي:

1.3.3. حاضنات الأعمال والبحث العلمي "العلاقة والترابط": ثمة روابط ضعيفة جدا بين معاهد البحث والتطوير وبين قطاعات الإنتاج مما يجعل جهود البحث والتنمية غير مثمرة وغالبا غير ملائمة، حيث أن معاهد البحث والتطوير تدار على شاكلة مؤسسات أكاديمية وليس كمشاريع صناعية، وبما أن هذه المعاهد تشكل منبع المعرفة بالنسبة للصناعة الحديثة فإنها تبقى عاجزة عن القيام بمهامها، هذا الأمر جعل من حاضنات الأعمال التكنولوجية الأداة المثلى لحل مشاكل مراكز البحث العلمي والباحثين وترجمة أعمالهم في الواقع الإنتاجي، كما تعد أداة إستراتيجية للبناء والمحافظة على الرأس المال الفكري والحد قدر الإمكان من هجرته.

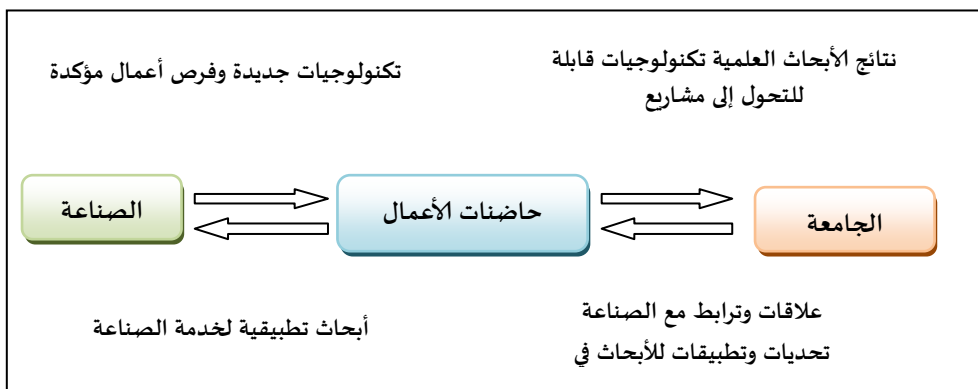
أ- دور حاضنات الأعمال في استيعاب أصحاب الإنتاج الفكري: لا يخفى على أحد الدور الذي يمكن أن تلعبه الحاضنات في استيعاب الكفاءات الباحثة، ووقف نزيف الأدمغة في الوطن العربي نحو الخارج، والذي يؤدي إلى خسائر مادية وتفويت الفرص على الدول العربية، لدفع عجلة البحث العلمي وتحقيق التنمية المنشودة.

ب- الجامعة وحاضنات الأعمال: إن الهدف من إنشاء الحاضنات في الجامعة هو تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق، وذلك من خلال:

- ✓ احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للشباب؛
- ✓ توليد فرص عمل للشباب؛
- ✓ المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي؛
- ✓ المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي؛
- ✓ القضاء على مسببات هجرة الأدمغة؛
- ✓ ضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة؛
- ✓ تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة؛

✓ تعد حاضنات الأعمال آلية مهمة لترجمة البحوث إلى مشاريع إنتاجية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): العلاقة بين البحث العلمي وحاضنات الأعمال

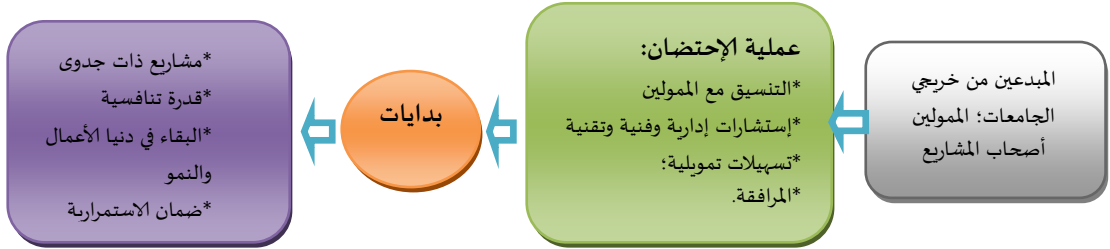


المصدر: (عاطف الشبراوي إبراهيم، 2005، ص75)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن حاضنات الأعمال تلعب دور الوسيط بين الجامعات والصناعة، حيث أن الأبحاث العلمية المقدمة من طرف الجامعات يمكن تحويلها إلى مشاريع منتجة من خلال الحاضنات التي تشكل الرابط بينهما، كما أنها تقوم بالبحث في المشاكل التي تواجه الصناعة وذلك عن طريق الأبحاث العلمية والتكنولوجية.

ب- الحاضنات ومنظومة الإنتاج الفكري: في عصر العولمة والتحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، أضحت للمنتجات الفكرية دورا كبيرا في أي عملية لبناء إستراتيجية تنموية مستدامة، إذ يعد رأسمال الفكري أحد العوامل الإنتاجية الرئيسية، وفي هذا الإطار يشير عالم الإدارة الشهير "بيتر دراكر" أن المعرفة أضحت الآن أحد عوامل الإنتاج، مثلها مثل رأس المال والعمل، حيث في الشكل الموالي يتبين لنا برامج حاضنات منظومة الأعمال والمعرفة. (هالة القبلي، 1427هـ، ص:05)

الشكل رقم (03): برنامج منظومة الأعمال والمعرفة



المصدر: (هالة القبلي، 1427هـ، ص:05)

من خلال الشكل نلاحظ علاقة الترابط بين كل من المدخلات التي تتضمن المبدعين، الممولين وغيرهم والمخرجات من ثقافة مبدعة وغيرها انطلاقاً من التوجهات والاحتضان والمرافقة التي تقوم بالتنسيق وتقديم التسهيلات والدعم والخدمات لإنجاح عملية الاحتضان.

2.3.3. البرنامج التدريبي المقدم من طرف حاضنات الأعمال لتأهيل حامي PME: من بين الأهداف التي أنشئت من أجلها حاضنات الأعمال هي المساهمة في نشر ثقافة الريادة والإبداع وتشجيع الشباب على تأسيس المشاريع عن طريق مختلف الوسائل مثل إقامة الندوات والمؤتمرات ودورات للتكوين وغيرها، حيث يتم الاهتمام بموضوع التدريب من خلال إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية من أجل رفع كفاءة وقدرات أصحاب المشاريع الناشئة، وتزويدهم بالخبرات والمعلومات التي تساعد في تأسيس مشروعاتهم على أساس علمي مدروس، لأن من أبرز الصعوبات التي تواجههم هي عدم أوقلة وجود موارد بشرية ذات الكفاءة العالية والمناسبة للتعامل مع التطور التقني، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً لهذه المشاريع الناشئة، من هنا جاء الاهتمام بجانب التدريب والتأهيل لأصحاب المشاريع والأفكار المبدعة حيث يتم إعداد برنامج تدريبي لهم يشمل على نوعين هما العام والمتخصص.

وكخلاصة لما ورد في البحث يمكن القول أن حاضنات الأعمال بأنواعها المختلفة تلعب عدة أدوار متباينة مبنية على الدور الأساسي، من خلال كونها وسيلة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث أثبتت نجاحاً كبيراً في رفع نسب نجاح ونمو هذا النوع من المشاريع، وقد أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معادلات نجاح واستمرارية المشاريع الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى نسبة 88% مقارنة

بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشاريع بصفة عامة (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، ص:16)، ومن بين الأدوار التي يمكن للحاضنة أن تلعبها نجد الآتي: تشجيع وتنمية المشاريع الصغيرة الجديدة، تنمية المجتمع المحلي، دعم التنمية الاقتصادية وغيرها.

الخاتمة:

تعد حاضنات الأعمال التكنولوجية كنوع خاص من الأدوات المهمة في استيعاب المبادرين وخلق مؤسسات صغيرة لاحقا، إذ تركز على مجال محدد مثلا: تقني وتكنولوجي وطاقي وغيرها، وتساعد في إنشاء وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأفكار المبدعة والمبتكرة، وذلك عن طريق توفير المعدات والمرافق وتقديم خدمات تطور الأعمال والدعم الفني من محاسبين وقانونيين وغيرهم، وتعتبر الحاضنة منظومة عمل متكاملة، توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب يحوي كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وشبكة من الارتباطات والاتصالات في مجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسبة نجاح الأعمال المرتبطة بالحاضنة.

نتائج الدراسة:

- ✓ تعرف حاضنات الأعمال التكنولوجية بأنها كل مؤسسة تعمل على احتضان الأفكار والمشاريع وتطويرها، وذلك بتقديم الدعم التقني لها والمشورة العلمية، الفنية، الإدارية، المالية، وذلك طيلة فترة الاحتضان كما أن لها كيان قانوني.
- ✓ إن أهم ما يميز حاضنات الأعمال هو تكاثف الجهود بين كافة القطاعات سواء العامة أو الخاصة للنهوض بالاقتصاد لأي دولة، إضافة إلى الاهتمام بتأهيل وتدريب العنصر البشري لتنمية القدرات الإبداعية فيهم، والتي تؤدي إلى خلق سلع وخدمات جديدة ومبتكرة محليا؛
- ✓ ساعدت حاضنات الأعمال وخاصة التكنولوجية منها على تقليص البطالة بين خريجي الجامعات، والمعاهد العليا، ودعمهم لإنشاء مشاريعهم الخاصة، إضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية عبر احتضان المشاريع المصغرة والتي تعتمد على توليفة الإمكانيات والاحتياجات؛

✓ المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تعمل في إحدى القطاعات الاقتصادية، ويتراوح عدد عمالها، رقم أعمالها، حصيلتها السنوية، بين حد أدنى وحد أعلى تحدده الدولة وتتمتع بالاستقلالية في الإدارة والملكية مع حصة سوقية محددة وتكون محلية النشاط؛

✓ تهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، واستغلال الطاقات الإنتاجية والبشرية والإمكانيات المحلية، وكذا خلق فرص عمل جديدة، كما أنها تشكل مصدر دخل لمستخدميها ومصدرا إضافيا لتنمية العائد للدولة.

مقترحات الدراسة:

- تكثيف الإعلام بالحاضنات التكنولوجية والدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك لجهل الكثيرين من المؤسسين وأصحاب المشاريع في الجزائر بأهميتها في دعم مؤسساتهم؛
- تقييم واقع الحاضنات التكنولوجية الحالية في الجزائر ومعالجة النقائص؛
- دراسة وتخصيص مناطق مناسبة للحاضنات التكنولوجية لتقوم بالدور المنوط بها؛
- نشر الوعي في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال للمبادرة في الاستثمار في مجال حاضنات الأعمال التكنولوجية؛
- استقطاب التكنولوجيا لأنها تساعد على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

- 1- جودرو وآخرون، (2005) "تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الإيسكو"، ص: 15.
- 2- عاطف الشبراوي إبراهيم، (2005)، "حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط، المغرب، ص: 75.
- 3- عبد الرزاق بن حبيب، (2006)، "اقتصاد وتسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، ص: 28.
- 4- هالة القبلي (1427 هـ): "حاضنات الأعمال: منظومة المعرفة والأعمال"، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، ص: 05.

5. المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، "تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ص:16

ثانيا: الرسائل الجامعية

1-يوسف قريشي، (2005)، "سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة دكتوراه دولة في الإقتصاد، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، ص:23.

ثالثا: الملتقيات

1-أحمد طرطار، سارة حليبي، (2012)، "حاضنة الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي للمقاولاتية، التكوين وريادة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص:13.

2-العربي تيقاوي، (2006)، "دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - كنموذج للمقاولاتية من وجهة نظر العاملين"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول حاضنات الأعمال، جامعة أدرار، الجزائر، ص:07.

3-جمال بلخباط، (2006)، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل، ص:02.

4-خالد رجم، دادن عبد الغني، (2012)، "عرض مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال وتجارب عالمية"، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول إستراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية الإقتصاد، جامعة ورقلة، الجزائر، 18-19 أفريل، ص:03.

6-سعيدة السعيد، (2012)، "دور حاضنات التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الإقتصادية، ورقلة، الجزائر، 18-19 أفريل، ص:07.

7-شرعة عماد الدين، (2012)، "دور حاضنات التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الإقتصادية، ورقلة، الجزائر، 18-19 أفريل، ص:20.

8-عبد الرحيم ليلي، لدردج خديجة، (2011)، "حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 18-19 ماي، ص:06.

9- محمد بن بوزيان، الطاهر زيان، (2006)، "دور تكنولوجية الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل، ص: 13.

رابعاً: المجلات

- 1- شريف غياط، محمد بوقموم، (2009)، "حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر"، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر، ص: 59.
- 2- علي سماي، (2010)، "دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة المدية، الجزائر، جوان، ص: 146.

دور حاضنات الأعمال الرقمية في دعم رواد الأعمال
-دراسة حالة حاضنة الأعمال الرقمية في قطر-

The role of digital business incubators in supporting entrepreneurs

Case study of the digital business incubator in Qatar -

جمال كنزة

عرقوب خديجة

أستاذة مؤقتة بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

أستاذ محاضر ب جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

kenza20140@gmail.com

khadidjaarkoub@gmail.com

Abstract:

This study aimed to clarify the role of digital business incubators in supporting entrepreneurs, by highlighting the concept of digital business incubators and the most important services they provide to these entrepreneurs, and the type of projects that these incubators focus on.

The study also examined the case of the digital business incubator in Qatar, as a distinct model in supporting innovative youth in the digital field. As the study found, through this model, that digital business incubators contribute to supporting entrepreneurs by drawing and clarifying the right path for these entrepreneurs' projects, starting from being an idea until it becomes a product or service in the market, by providing training and guidance and everything necessary to ensure the success and continuity of these projects ;

Keywords: Digital business incubators, entrepreneurs, support, idea, projects.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور حاضنات الأعمال الرقمية في دعم رواد الأعمال، من خلال إبراز مفهوم حاضنات الأعمال الرقمية وأهم ما تقدمه من خدمات لهؤلاء الرواد، ونوع المشاريع التي تركز عليها هذه الحاضنات.

كما تطرقت الدراسة لحالة حاضنة الأعمال الرقمية في قطر، كنموذج مميز في دعم الشباب المبتكر في المجال الرقمي. حيث توصلت الدراسة من خلال هذا النموذج، إلى أن حاضنات الأعمال الرقمية تساهم في دعم رواد الأعمال برسم وتوضيح الطريق الصحيح لمشاريع هؤلاء الرواد انطلاقا من كونها فكرة حتى تصبح منتوجا أو خدمة في السوق، من خلال توفير التدريب والإرشاد وكل ما يلزم لضمان نجاح هذه المشاريع واستمرارها؛

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال

الرقمية، رواد الأعمال، دعم، فكرة، مشاريع.

رموز تصنيف JEL: L26, L29, M1, M13

1. مقدمة:

يملك العديد من الشباب أفكارا واعدة، ويحلمون بأن تصبح واقعا ملموسا في شكل منتجات أو خدمات، لكنهم يجدون أنفسهم أمام تحديات عديدة تحول بينهم وبين تجسيد ما يطمحون إليه.

إن دخول عالم الأعمال وتأسيس مشروع تجاري ناجح قادر على الإستمرار ليس بالأمر السهل، فهو بحاجة للدعم والتوجيه والإرشاد والرعاية من قبل مخضرمين ومختصين بدءا من مرحلة الإنطلاق حتى مرحلة النمو.

يدخل هذا الدعم والتوجيه والإرشاد والرعاية تحت ما يسمى بالإحتضان الذي تختص به هيئات وجهات معينة يطلق عليها "حاضنات الأعمال". هذه الأخيرة التي جعلت من خدماتها عونا وسندا لرواد الأعمال أصحاب الأفكار والمشاريع الصغيرة.

إن حاضنات الأعمال قد عملت على مواكبة التطورات التكنولوجية وحاجات السوق، فأضحت تختص بدعم نوع معين من المشاريع على حساب نوع آخر كالحاضنات التكنولوجية، كما عمدت إلى توظيف الرقمية في تقديم خدماتها للوصول لأكبر عدد ممكن من الرواد، وإتاحة الفرصة لهم لتقديم أفكارهم وتقييمها وتقويمها، لتصبح مشروعا حقيقيا قادرا على المنافسة والاستمرارية.

أطلق على الحاضنات التي تعتمد على تقديم خدماتها رقميا (عن بعد باستخدام الأنترنت) بالحاضنات الرقمية أو الافتراضية، كمركز حاضنة الأعمال الرقمية في قطر التي تأسست عام 2011م. وهذه الحاضنات تهدف إلى دعم الأفكار الابتكارية في المجال الرقمي والتكنولوجي كالذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء.

- الإشكالية:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما دور حاضنات الأعمال الرقمية في دعم رواد الأعمال؟

- فرضية الدراسة:

يتمثل دور حاضنات الأعمال الرقمية في دعم رواد الأعمال من خلال رسم وتوضيح الطريق الصحيح لمشاريعهم انطلاقا من كونها فكرة حتى تصبح منتوجا أو خدمة في السوق.

- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الوقوف على نوع مميز من حاضنات الأعمال التي تواكب التطورات في بيئة الأعمال خصوصا ما يعرف بالاقتصاد الرقمي، الذي أصبح ذا وزن معتبر في اقتصاديات الدول. وعليه فحاضنات الأعمال الرقمية ذات أهمية في دعم التحول نحو هذا الاقتصاد، لأنها تستهدف الشباب الواعد المبتكر في مجال الرقمية وتقدم له الدعم ليكون مساهما في خدمة مجتمعه واقتصاد بلده.

- المنهج المتبع:

للإجابة على اشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات ووصفها وتحليلها، للوصول إلى النتائج المطلوبة انطلاقا من أداة دراسة حالة، التي دعمت الجانب النظري وخدمت متطلبات هذه الدراسة.

- محاور الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة للمحاور التالية:

- مدخل إلى حاضنات الأعمال الرقمية؛

- العلاقة بين حاضنات الأعمال الرقمية ورواد الأعمال؛

- دراسة حالة: حاضنة الأعمال الرقمية القطرية (Digital Incubation Center).

2. مدخل إلى حاضنات الأعمال الرقمية:

1.2. مفهوم حاضنات الأعمال:

تعود أصل فكرة حاضنات الأعمال إلى حاضنات الأطفال الصحية المستعملة في المستشفيات، إذ تنظر حاضنات الأعمال إلى كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، ويحتاج إلى حاضنة تضمه منذ مولده من أجل أن تحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بالطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجيا ليصبح بعد ذلك قويا قادرا على النمو ومؤهلا للمستقبل ومزودا بفعاليات النجاح. (زودة وبوكفة، 2014، صفحة 57)

تعود فكرة ظهور وتطور حاضنات الأعمال إلى خمسينيات القرن الماضي، وأول حاضنة أعمال تأسست سنة 1959م في بتافيا في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، كمبادرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في تأسيس وتطوير الشبكات، المهارات الإدارية، وتسويق المنتجات والخدمات ذات الطابع الابتكاري

والإبداعي. لكن ولغاية السبعينات الفكرة كانت فريدة من نوعها وهدفها كان فقط دعم المشروعات الناشئة (**start-up**) التي تحتاج للتوجيه ورأس مال مغامر لتجسيد أفكارها على أرض الواقع. (بوالشعور، 2018، صفحة 419). أما الآن فقد توسعت وانتشرت حاضنات الأعمال وتنوعت خدماتها تماشيا مع التطورات في بيئة الأعمال.

تعرف حاضنات الأعمال بأنها: "منظومة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والإستشارة، توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة، لها خبرتها وعلاقاتها للمبادرين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة أو مشروع بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق". (تويج، 2015، صفحة 109)

وتعرف أيضا بأنها: "منشآت مصممة لهيئة بيئة مواتية للمشاريع الجديدة والصغيرة من أجل مساعدتها على مواجهة الصعوبات الموجودة في المراحل الأولية، والبقاء على قيد الحياة والنمو وتصبح أعمالا ناضجة". (السيد، 2020، صفحة 02).

إن حاضنات الأعمال عبارة عن عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم وتزويد المبادرين بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع، وبذلك تكون حاضنة الأعمال عملية وسيطة بين مرحلة بدء المشروع ونموه من أجل تحويل المشروع إلى خطة عمل، والفكرة إلى منتج أي تحويل الفكرة إلى هدف ليعود على المجتمع بالكثير من الفوائد، وهذه العملية لا بد أن تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين بالأدوات اللازمة من أجل نجاح واستمرار المشروع. (الزركوش وطلال، 2017، صفحة 10)

مما سبق يمكن القول أن حاضنات الأعمال، مؤسسات وجدت لتأخذ بيد المبادرين ورواد الأعمال نحو طريق النجاح في عالم ريادة الأعمال، من خلال دعم هؤلاء خصوصا في مرحلة انطلاق مشاريعهم التي تعد أصعب مرحلة، حتى غاية نمو هذه المشاريع ودخولها السوق وفهمها كيفية العمل من أجل البقاء والاستمرار.

2.2. مفهوم حاضنات الأعمال الرقمية:

يعتبر مصطلح حاضنات الأعمال الرقمية من المصطلحات الحديثة خاصة في مجال الأعمال، فحاضنة الأعمال الرقمية هي: "حاضنة تقدم خدماتها بشكل افتراضي عن بعد عن طريق الإنترنت، فلا تكون هناك حاجة للتواجد في مكان فعلي، ما يقلل التكاليف

ويتيح الفرصة لانضمام عدد أكبر من رواد الأعمال، فهي تقدم كل الخدمات الخاصة بالحاضنات التقليدية ما عدا توفير العقار". (مراد وسعيد، 2011، صفحة 04)

ويمكن تعريف حاضنات الأعمال الرقمية بأنها: "ليست سوى ذاك الشكل المطور من حاضنات الأعمال في صورتها التقليدية، والتي هي موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي، وهي آخذة، منذ التسعينيات، في الذيوع والانتشار. والواقع أن حاضنات الأعمال الافتراضية أو الرقمية ليست، من جهة أخرى، إلا استجابة للتحويل نحو الرقمنة، والتوجه صوب التحويل الرقمي في قطاع المال والأعمال وشتى مناحي الحياة، ناهيك عن أنه ليس منطقياً أن يتخلف رواد الأعمال عن ركب التطور التكنولوجي والتقدم الرقمي الحادث راهنا باعتبارهم أكثر المستفيدين من هذه الحاضنات، وأن يظلوا في ممارسة أعمالهم بطريقة تقليدية". (علواني، 2020)

اذن مما سبق يمكن القول أن حاضنات الأعمال الرقمية هي حاضنات أعمال تبنت الرقمية في تقديم خدماتها من جهة، ومن جهة أخرى تهتم بالمشاريع الناشئة في مجال الرقمية والتقنية والتكنولوجيا، وهذا تماشياً مع مستجدات بيئة الأعمال التي أضحت قائمة في العديد من جوانبها على العالم الرقمي، كالتجارة الرقمية، والذكاء الاصطناعي... وغيرها.

3.2. خصائص حاضنات الأعمال الرقمية:

تتميز حاضنات الأعمال الرقمية بمجموعة من الخصائص، نذكرها فيما يلي: (هاشم، 2020، صفحة 260)

- ✓ توجيه رواد الأعمال وتقديم نهج منظم للحضانة؛
- ✓ دعم رواد الأعمال في مرحلة مبكرة؛
- ✓ تقديم مزيج فريد من العمليات والخدمات والبنية التحتية؛
- ✓ تطوير الأفكار الخام إلى أعمال قابلة للحياة؛
- ✓ استقلالية الموقع أو عدم الحاجة إليه.

4.2. أهداف حاضنات الأعمال الرقمية:

إن الأنشطة التي تقوم بها حاضنات الأعمال الرقمية، تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن اختصارها في الآتي: (عمارة وبارك، 2019، صفحة 114)

- ✓ تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة؛
- ✓ مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق؛
- ✓ توفير الدعم عن بعد والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها؛
- ✓ مراجعة عمليات التشغيل لمنتسبيها بصورة دورية لتحقيق الأهداف المرسومة؛
- ✓ مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط؛
- ✓ العمل عن بعد لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع؛

3. العلاقة بين حاضنات الأعمال الرقمية ورواد الأعمال:

1.3. تعريف رواد الأعمال:

تمثل ريادة الأعمال المحرك والدافع لتغيير ثقافة المجتمع ونقل الوعي الخاص به إلى ثقافة الأعمال الفعالة من خلال رواد الأعمال.

إن مفهوم رائد الأعمال يرجع إلى العالم الاقتصادي شومبيتر (Schumpeter)، الذي عرف الريادي بأنه: "ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح". (الباجوري، 2017، صفحة 06)

كذلك رائد الأعمال هو: "كل شخص ذو فكر مبتكر قادر على إنشاء عمل ومشروع جديد مبتكر يتسم بالإبداع والمخاطرة، ثم يقوم القائم على المشروع بتنفيذ تلك الفكرة عن طريق خطة محكمة وتمويل مناسب لها، ويكون قادر على إدارة هذا المشروع بمنتهى الكفاءة والفاعلية. ويتوقف ذلك على عدة صفات يجب توافرها في رائد الأعمال حيث يجب أن تتواجد لديه الفكرة المبتكرة والقدرة على التنفيذ". (هاشم، 2020، صفحة 265)

وأيضا رواد الأعمال هم: "أشخاص يقومون بنشاط إبداعي لتكوين وإنشاء مشروع جديد يقدم فعالية اقتصادية مضافة". (القرني، 2019، صفحة 2900)

باختصار رواد الأعمال أشخاص مبدعون، مبتكرون، يطمحون لتجسيد أفكارهم الإبداعية على أرض الواقع، وتحويلها لخدمات أو منتجات تلبي احتياجات السوق، رغم المخاطر والتحديات التي تقف عائقا أمامهم.

2.3. خدمات حاضنات الأعمال الرقمية لرواد الأعمال:

تعتبر حاضنات الأعمال الرقمية أداة محفزة للتنمية الاقتصادية الإقليمية أو الوطنية، فهي نوع جديد من وسائل التنمية الاقتصادية التي تجمع بين ريادة الأعمال وتسهيل الأعمال عبر شبكة الأنترنت، فهي تقدم مجموعة من الخدمات المتنوعة، مثل: الإرشاد والتعليم، التدريب، وفرص التعلم غير الرسمية. وعادة ما تفرض رسوما شهرية على البرنامج أو رسوم العضوية مقابل مساحة العمل والوصول إلى برامجها المختلفة، كما تستضيف الحاضنات كذلك فعاليات متنوعة، من أجل توفير فرص التواصل والتعلم بين الشركات الأعضاء والمجتمع المحلي.

وحاضنات الأعمال الرقمية تحديدا، هي عبارة عن منصة إلكترونية تعليمية عن بعد، تعمل على تقديم جميع الخدمات التي يحتاجها المحتضن من إرشاد وورش العمل، والتي تقدمها الحاضنات التقليدية، سوى أنها لا تشترط وجود الموقع المادي، كما أنها تعمل على تقليل التكلفة على المحتضنين، وحل مشكلة عدم وجود منصات ريادة أعمال في بعض المناطق. (علواني، 2020)

3.3. أهمية حاضنات الأعمال الرقمية لرواد الأعمال:

إن حاضنة الأعمال الرقمية تعمل على رعاية رواد الأعمال من أجل تطوير فكرة العمل وتحويلها إلى فكرة قابلة للحياة والنشاط المستدام، فهي مجموعة من العمليات تهدف لدعم رواد الأعمال وتطوير أعمالهم الخاصة، وتعتمد في ذلك على الأنترنت والعالم الافتراضي. (السيد، 2020، صفحة 04). فغالبا ما تكون المراحل الأولى من عمر المشروع هي أصعب المراحل على الإطلاق، خاصة إذا كان رائد الأعمال حديث العهد بهذا المجال، أو إذا كان هذا هو مشروعه الأول، وبالتالي ليس بغريب أن تكون معظم المشروعات التي فشلت هي تلك التي لم تتمكن من تخطي عتبة الخمس سنوات الأولى، هنا بالضبط تأتي أهمية حاضنات الأعمال بشكل عام، وحاضنات الأعمال الرقمية بشكل خاص، في تقديم كل ما يحتاجه رواد الأعمال من دعم ومعونة، ونظرا لأن هذه

الحاضنات اتخذت مؤخرًا الشكل الافتراضي فبإمكانها تقديم خدماتها لأي كان وفي أي وقت. (علواني، 2020)

4. دراسة حالة: حاضنة الأعمال الرقمية القطرية (Digital Incubation Center) 1.4. التعريف بالحاضنة:

حاضنة الأعمال الرقمية القطرية هي حاضنة تابعة لوزارة المواصلات والاتصالات القطرية، تأسست عام 2011م بهدف تعزيز ابتكار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطر، وخاصة بين الشباب الواعدين في المراحل الأولى باللغة الأهمية من تأسيسهم لمشاريعهم التجارية الرقمية أو تنميتها. (حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)

يتم تمويل الحاضنة من قبل الحكومة وهي غير ربحية. لذا، فإنها لا تحصل على مقابل أو مبالغ مالية مقابل خدماتها المقدمة. وقد تم تفويضها من قبل الحكومة القطرية لدعم وتشجيع رواد الأعمال على النجاح من أجل تحقيق اقتصاد معرفي حيوي ونابض ومنوع، بالإضافة إلى تحقيق رؤية قطر الوطنية (2030). (حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)

تهدف الحاضنة إلى: (وزارة المواصلات والاتصالات-مركز حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)

- مساعدة شباب رواد الأعمال على تحويل أفكارهم المبتكرة لمشاريع قابلة للتطبيق.
- تقديم برامج احتضان من شأنها تعزيز وتنمية المشاريع الجديدة من خلال تقديم الخبرات والتوجيهات المهنية والخدمات، مثل؛ توفير مساحة مكتبية للعمل وتخطيط الأعمال والتعليم والتدريب والاستشارات القانونية وغيرها، طيلة مراحل تطور المشروع.

كما تهتم برواد الأعمال القادرين على تسخير التقنيات الحديثة لتقديم منتجات أو حلول أو خدمات مبتكرة تساهم في الاقتصاد الرقمي لدولة قطر. وتسعى بصفة خاصة، لاحتضان رواد الأعمال الذين يعملون في مجالات التكنولوجيا الناشئة مثل؛ حلول وتطبيقات المدن الذكية، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، والطائرات بدون طيار والإنسان الآلي، وتقنية الاتصال بين الآلات، والبيانات الضخمة وتحليلاتها، والتحليلات

التنبؤية؛ والأمن السيبراني؛ والحلول الرقمية القابلة للارتداء والتنقل، والتجارة الإلكترونية، وخدمات الاتصالات - في أهم قطاعات الاقتصاد القطري.

إن المشاريع الناشئة التي يقع الاختيار عليها بناء على قدرتها للنمو والتوسع، يتم استضافتها كمستأجرين في شركة المناطق الاقتصادية ضمن التجمع الرقبي القطري. (وزارة المواصلات والاتصالات-مركز حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)

2.4. مسارات (برامج) الحاضنة:

توفر حاضنة الأعمال الرقمية لرواد الأعمال المسارات التالية:

1.2.4. مسار منصة الأفكار (Launchpad) أو برنامج مخيم الأفكار الإبداعية (ideacamp):

مخيم الأفكار الإبداعية هو برنامج لرواد الأعمال والمطورين والمصممين الذين يمتلكون أفكارا عظيمة، ويرغبون في اختبارها في السوق، أطلق عام 2017م. (حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)

أ. خصائص المسار: يمتاز المسار بالخصائص التالية: (وزارة المواصلات والاتصالات-مركز حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)

- يمتد المسار لمدة 6 أشهر؛
- يركز المسار على خلق الأفكار المبتكرة وتحويلها إلى منتجات قابلة للتطبيق وجاهزة لطرحها في الأسواق؛
- يعطي المسار الأولوية لصياغة مفاهيم المنتجات، وإعداد نماذج أولية منها، والحصول على ثقة العملاء؛
- يقدم المسار خدمات التعليم والتدريب والإرشاد، ويوفر مساحات مكتبية مجانية، كما يتيح إمكانية إقامة شبكة علاقات واسعة وفرص للدعاية وغير ذلك من خدمات رواد الأعمال.

ب. معايير القبول في المسار: حتى يتم قبول أفكار رواد الأعمال في هذا المسار يجب توفر المعايير التالية: (وزارة المواصلات والاتصالات-مركز حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)

- فكرة إبداعية أصيلة؛
- أن تتعلق الفكرة بأحد المجالات التي يركز عليها المسار؛

- وجود فرص مناسبة لها في السوق؛
- الملف الشخصي لرائد الأعمال/ فريق العمل.
- ج. اجراءات عملية القبول في المسار: تستغرق إجراءات القبول ما يقارب 6 أسابيع اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب فيما يتعلق بالمرشحين للالتحاق بهذا المسار. تتم من خلال المراحل التالية: (حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)
- فترة التقديم: يتم فتح باب التقديم عبر الأنترنت خلال فترة محددة، لإرسال معلومات عن رواد الأعمال وعن أفكارهم؛
- فترة فحص الطلبات: يتم خلالها فحص طلبات رواد الأعمال للالتحاق بمخيم الأفكار الإبداعية. حيث يتم ارسال رسالة في البريد الإلكتروني لإعلام الرواد بوضع الطلب الخاص بهم. وسيتلقى المرشحون الذين تم قبول طلباتهم دعوة لتقديم عرض مباشر أمام لجنة متخصصة. أما في حال عدم قبول الطلب، فسيتم تزويدهم بآراء الحاضنة حول أفكارهم؛
- بدء مخيم الأفكار الإبداعية: بعد انتهاء فترة فحص الطلبات ينطلق المخيم؛
- مرحلة العرض المباشر للأفكار الإبداعية: يتم عرض الأفكار المقدمة مباشرة أمام لجنة مختصة، لاختيار الجديرة منها بالاحتضان.
- مرحلة إعلان النتائج: أي الأفكار المقبولة والتي ستحظى بالاحتضان.
- المرحلة الأخيرة: بدء برنامج الاحتضان لمدة 6 أشهر.
- د. حلقات (ورشات عمل) برنامج مخيم الأفكار الإبداعية: للتقدم بطلب الالتحاق بمخيم الأفكار الإبداعية، يجب أن يكون رواد الأعمال قادرين على حضور جميع الحلقات التالية أيام الجمعة والسبت من الساعة التاسعة صباحاً حتى الخامسة مساءً: (حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)
- لأسبوع الأول: توليد فكرة عملهم
- لأسبوع الثاني: تطوير نموذج الأعمال (يتم خلال يومين)
- الأسبوع الثالث: التعرف على السوق والعملاء
- الأسبوع الرابع: بناء النموذج الأولي وتعلم كيفية تقديم عرض منافس (يتم خلال يومين)
- الأسبوع الخامس: التدريب على تقديم العرض المنافس

- هـ. مجالات التركيز التكنولوجية: تقبل الطلبات لأي فكرة تكنولوجية، غير أن الحاضنة تهتم بشكل خاص بالاستماع إلى رواد الأعمال ممن لديهم أفكار في المجالات التكنولوجية التالية: (حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)
- إنترنت الأشياء: إنترنت الأشياء يعني ربط أي جهاز، أو أي شيء مادي، أو حتى أي كائن حي، بشبكة الإنترنت. ولإنترنت الأشياء استخدامات شائعة في شبكات النقل والمدن الذكية، غير أن تطبيقات هذه التقنية هي في حقيقة الأمر، لانهاية لها بمعنى الكلمة.
 - الذكاء الاصطناعي: يعرف الذكاء الاصطناعي على أنه برامج كومبيوتر ذاتية التعلم، لها خصائص بشرية تمكنها من تقليد السلوك الذكي للإنسان. يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في المشاريع التي تتعامل مع الردود التقليدية من البشر. يمكننا إيجاد الذكاء الاصطناعي في الهواتف الذكية، طائرات من غير طيار والسيارات الذكية.
 - التحليلات المتقدمة: تُقدم التحليلات المتقدمة لأصحاب المشاريع تفاصيل مفصلة تعينهم على فهم بيانات عملائهم. تضم التحليلات المتقدمة الآلات ذاتية التعلم، واستخراج البيانات، والتحليلات التنبؤية، وتحليلات الموقع، وتحليلات البيانات الضخمة واستخبارات الموقع.
- 2.2.4. مسار الشركات الناشئة (Start-up): يدعم مسار الشركات الناشئة إمكانات رواد الأعمال المحتملين والشركات الناشئة التكنولوجية التي تقدم منتجاتها بالفعل للسوق أو لديها منتجات تجريبية تود تقديمها وذلك خلال مرحلة انطلاقتها. كما يقدم المسار الخبرات اللازمة والخدمات والأدوات لمساعدة رواد الأعمال في التغلب على التحديات وإنجاح أعمالها. (حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)
- أ. خصائص المسار: يمتاز المسار بالخصائص التالية: (وزارة المواصلات والاتصالات- مركز حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)
- مدة المسار سنتين.
 - المسار موجه للشركات الناشئة في مرحلة انطلاقتها الأولى؛
 - يركّز المسار على مساعدة رواد الأعمال في بلورة نماذج أعمال مشاريعهم أو نماذج لتحقيق العائد المتوقع؛

- يساعد المسار على صقل مهارات رواد الأعمال من خلال الاحتكاك بالأقران والزملاء من رواد الأعمال الموهوبين، وخاصة إن كانت هذه تجربتهم الأولى في منصب الرئيس التنفيذي؛
- يقدّم لهم المسار محتوى تعليمي منظم يركّز على أهم متطلبات المشاريع في مراحلها الأولى؛
- يقدّم لهم المسار خبرات فريدة من نوعها، حيث يتيح لهم التعلم والتواصل مع أهم وأنجح رواد الأعمال في المنطقة؛
- يتيح المسار فرص تمويل عبر بنك قطر للتنمية وغيره من المؤسسات المالية.
- ب. معايير القبول في المسار: حتى يتم قبول رواد الأعمال في هذا المسار يجب توفر المعايير التالية: (وزارة المواصلات والاتصالات-مركز حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)
- فكرة إبداعية أصيلة؛
- أن تتعلّق الفكرة بأحد المجالات التي تركز عليها الحاضنة؛
- وجود فرص مناسبة لها في السوق؛
- العملاء المستهدفون وتحقيق الفعالية؛
- هيكل التكاليف والخطط المالية المبدئية؛
- الملف الشخصي لرائد الأعمال/ فريق العمل.
- ج. اجراءات عملية القبول في المسار: تستغرق إجراءات القبول ما يقارب 3 أشهر اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب فيما يتعلق بالمرشحين للالتحاق بهذا المسار. تتم من خلال المراحل التالية: (وزارة المواصلات والاتصالات-مركز حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)
- تقديم طلب الالتحاق إلكترونياً (شهر واحد): يتم من خلاله ارسال معلومات عن رواد الأعمال وعن شركاتهم الناشئة.
- وضع الطلب (خلال أسبوعين): يتم ارسال رسالة عبر البريد الإلكتروني لإعلامهم بوضع الطلب الخاص بهم. ويتلقى المرشحون الذين تم قبول طلباتهم دعوة لتقديم عروض مباشرة أمام لجنة متخصصة. أما في حال عدم قبول طلبهم، يتم تزويدهم بآراء الحاضنة حول شركاتهم الناشئة.

- تقديم عروض مباشرة (أسبوعين): سيطلب من المرشحين الذين تم قبول طلباتهم تقديم عرض مباشرة لشركاتهم الناشئة أمام لجنة متخصصة من الخبراء.
- إعلان النتائج النهائية (خلال أسبوعين): يتم إخبار رواد الأعمال في حال نجاحهم في اجتياز الجولة الأولى.
- التدريب على نموذج تطوير خطة العمل (شهر واحد): يتلقى المتقدمون الذين تجاوزوا الجولة الأولى بنجاح تدريباً يمتد لمدة شهر. وقد تم تصميم المسار التدريبي لمساعدتهم في وضع خطة عمل واضحة. وفي بعض الأحيان يطلق على هذه المرحلة "مرحلة التنقيح".
- تقديم خطة العمل (أسبوعين): يتاح لرواد الأعمال بعض الوقت للانتهاء من إعداد خطة العمل الخاصة بهم وتقديمها.
- العرض النهائي (أسبوعين): يتم دعوة رواد الأعمال لتقديم خطة العمل الخاصة بهم أمام لجنة نهائية متخصصة لتقييم خطة العمل المقدمة. وفي حال نجاحهم سيتم قبولهم في مسار الشركات الناشئة في حاضنة الأعمال الرقمية الذي يمتد لمدة سنتين.
- د. مراحل احتضان الأعمال: تتم عملية احتضان الشركات الناشئة المقبولة لمدة سنتين كمايلي: (حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)
- مسار الشركات الناشئة (السنة الأولى): مسار الشركات الناشئة في عامه الأول يتمحور حول مجموعة من المراحل بداية من النموذج الأولي للشركة وحتى تحويلها إلى شركة مسجلة في قطر.
- مرحلة التنمية (السنة الثانية): يركز مسار الشركات الناشئة في عامه الثاني بحاضنة الأعمال الرقمية على تنمية المشروع. ويمكن للشركات الناشئة التي أطلقت مشروعها بالفعل أن تنضم إلى برنامج مرحلة التنمية.
- هـ. الدعم والتدريب: يجري مركز حاضنات الأعمال الرقمية سلسلة من الجلسات التدريبية حول أهمية التقنيات الناشئة والعمليات التجارية. ويتيح ذلك الفرصة لرواد الأعمال من أجل التواصل مع أفضل خبراء التدريب من السوق المحلي والخارجي وتحديد كيفية تأثير الأنشطة التدريبية على خططهم لبناء مشروع تجاري ناجح. (حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)

3.2.4. برنامج مساحة العمل المشترك: العمل المشترك يغير الطريقة التي نعمل بها. ويقع في صميم العمل المشترك تحقيق تألف رواد الأعمال والمشاريع التجارية الكبيرة والصغيرة في بيئة عمل واحدة مشتركة من أجل تحقيق أوجه التآزر. تشمل مساحة العمل المشتركة مكاتب، خدمة إنترنت مجانية وغيرها من المرافق، أين يمكن لرواد الأعمال العمل في المكان وهم محاطون بزملاء عمل آخرين يعملون على مشاريعهم، مما قد يؤدي لنشوء مشاريع مشتركة بينهم. (حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)

3.4. خدمات الحاضنة:

تقدّم حاضنات الأعمال الرقمية من خلال مساراتها وبرامجها، المساحات اللازمة لعمل رواد الأعمال، وتتيح لهم المرافق اللازمة، وخبرات المرشدين والتدريب الذي تم تصميمه خصيصاً لتلبية احتياجات كل منهم، وذلك كمايلي: (وزارة المواصلات والاتصالات-مركز حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)

- بيئة العمل المجهزة: تم تجهيز المكاتب في منطقة الخليج الغربي المتميزة بأعداد كافية من المقاعد والطاولات المكتبية، لتستوعب بين 2-6 أشخاص، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية ومستلزمات الدعم الإداري. وبإمكان المشاركين في مسار منصة الأفكار (برنامج مخيم الأفكار الإبداعية) الحصول على مساحات مكتبية مفتوحة ضمن بيئة عمل وقاعات اجتماع مشتركة.

- دعم شبكة العلاقات: توفر الحاضنة لرواد الأعمال خدمة على درجة كبيرة من الأهمية ولا غنى عنها في أي مرحلة من مراحل تطوّرهم، حيث تتيح لهم الدخول إلى قاعدة بياناتها بما تحتويه من قوائم الاتصال، وأحداث وفعاليات التعارف والترويج. إن شبكتها توفر لهم الاتصال بالمستثمرين المحتملين والمستعدين لتمويل رؤوس أموال المشاريع الناشئة، كما تتيح لهم الفرصة للاجتماع بالعملاء المحتملين عبر رحلتهم إلى النجاح.

- الترويج والتسويق: إن اقتران اسم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز حاضنات الأعمال الرقمية بأي مشروع تجاري من شأنه فتح أبواب فرص الربح والنجاح أمام رواد الأعمال، حيث تتولّى الوزارة الترويج لبرامج مركز الحاضنة وللشركات التي تثبت تميّزها، ما يضيف المزيد من النجاح والتميّز على جهود تلك الشركات في التسويق لنفسها ونشر اسمها في السوق. ليس ذلك فحسب، بل

- تصطحب الحاضنة أصحاب الشركات التي تحتضنها إلى الفعاليات والمعارض الهامة، مثل "المعرض الترفيهي الشامل" في دبي وقمة "عرب نت الرقمية".
- التمويل: تعمل الحاضنة بالتعاون مع بنك قطر للتنمية وغيره من المؤسسات المالية لتوفير فرص تمويل للشركات الناشئة، حيث يُعد التمويل عنصراً حيوياً في المراحل الأولى للمشروعات الناشئة. علماً بأن فرص التمويل متاحة فقط للشركات المحتضنة في مسار الشركات الناشئة.
- التدريب والتطوير: تتيح المناهج التدريبية الخاصة بمركز حاضنات الأعمال الرقمية لرواد الأعمال عدة خيارات ثلاث احتياجاتهم واهتماماتهم الخاصة، إذ أنها تركز على التدريب التقني بالإضافة إلى الجوانب الأساسية لريادة الأعمال مثل؛ وضع خطة الأعمال والتسويق والتخطيط المالي والمبيعات وغيرها. ومن أهم مكونات تلك المناهج ورش العمل المتنوعة والجلسات الفردية والفعاليات التثقيفية والمصادر التعليمية المتاحة عبر الإنترنت.
- انسيابية الأعمال اليومية: يقوم فريق عمل مركز الحاضنة بإدارة عمليات التشغيل بنفسه، بحيث يتسنى لرواد الأعمال التفرغ والتركيز على تأسيس شركاتهم. كذلك يقدم لهم المركز خدمات تتضمن الإستقبال والإنترنت والفاكس والطباعة، فضلاً عن توفير البرامج والأجهزة المجانية التي يقدمها شركاء الحاضنة مثل؛ مايكروسوفت و"أدوبي" وغيرهما.
- الشؤون القانونية والحسابات: لا شك من أن الاستفادة من الخدمات القانونية والمحاسبية والخبرات الأخرى على درجة كبيرة من الأهمية لسرعة نمو المشاريع التجارية بفاعلية، لذلك تحرص الحاضنة على تقديم خدماتها المحاسبية للشركات الواعدة مثل خدمات قيد الدفاتر الشهرية والقوائم المالية السنوية، وذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. أما بالنسبة للخدمات القانونية، فإن الحاضنة تسعى إلى تقديم العون للشركات في مراحل تأسيسها، ومساعدتها على تحرير ومراجعة العقود والاتفاقيات، وتقديم أية خدمات استشارية أخرى.
- توفير مرشدين لرواد الأعمال: توفر حاضنة الأعمال الرقمية مرشدين لرواد الأعمال بحيث يكون لكل شركة مرشد واحد على الأقل، وأحياناً اثنين حسب احتياجات الشركة. تمثل قوة المرشد أمراً حيوياً لرواد الأعمال في أي مرحلة من

تطوير عملهم. وقد تم اختيار مرشدي الحاضنة من المفكرين المهمين وقادة الفكر في الجهات الريادية بمجال التكنولوجيا والأعمال التجارية. كما يتميز الكثير من المرشدين لديها بخبرتهم الواسعة في مجال التكنولوجيا وتأسيس منتجات تكنولوجية وشركات ناشئة ناجحة من ذوي الخبرة بجميع مراحل العمل. فهم يستمتعون بقضاء الوقت مع رواد الأعمال الآخرين وتحديد الوقت اللازم للإجتماع بهم ويتجاربون مع رسائلهم الإلكترونية ومكالماتهم الهاتفية. (حاضنة الأعمال الرقمية- مرشدوا الحاضنة، 2020)

- دعم الشركاء: تتعاون حاضنة الأعمال الرقمية مع العديد من الشركاء الخارجيين الذين يمكنهم مساعدة رواد الأعمال على التطور في مختلف المجالات التجارية والتكنولوجية. فقيام العمل التعاوني ووجود المؤسسات المتنوعة يؤدي إلى جذب الموارد والخبرات للإرتقاء بمهمة الحاضنة. (حاضنة الأعمال الرقمية- شركاؤنا، 2020)

4.4. إيجابيات الحاضنة في دعم رواد الأعمال: حققت حاضنة الأعمال الرقمية القطرية العديد من النقاط الإيجابية في دعم رواد الأعمال في قطر تظهر من خلال الأرقام التالية: (حاضنة الأعمال الرقمية، 2020)

- فاق عدد الطلبات المقدمة للإنضمام للحاضنة 1500 طلب لحد الآن؛
- عدد الشركات الناشئة التي سجلت في الحاضنة هو: 141 شركة ناشئة؛
- الشركات الناشئة التي تخرجت بنجاح هو: 67 شركة؛
- عدد الوظائف التي تم انشاؤها عن طريق الحاضنة هو: 418 وظيفة؛
- عدد الشركات المحتضنة حالياً هو: 43 شركة؛
- مجموع فرق العمل المشكلة هو: 551 فريق عمل؛
- مجموع الأفكار المولدة بلغ 410 فكرة؛
- متوسط الاستثمار في الشركات الناشئة لكل سنة هو: 164 000 دولار؛
- مجموع الاستثمار هو: 13 مليون دولار.

الخاتمة:

لقد استطاعت حقا حاضنات الأعمال الرقمية أن تساهم في دعم رواد الأعمال أصحاب الأفكار الابتكارية والمبدعين في المجال الرقمي والتكنولوجي كالذكاء الاصطناعي

والحلول الرقمية... من خلال توفير منصات رقمية للتواصل عن بعد مع هؤلاء الرواد ومنحهم فرصة لعرض أفكارهم ومشاريعهم الرقمية، التي تحتاج للتوجيه والاحتضان والإرشاد، والأخذ بيدهم للنجاح والنمو انطلاقاً من كون مشاريعهم مجرد فكرة إلى تجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع.

- نتائج الدراسة:

- لقد مكنتنا دراسة حالة حاضنة الأعمال الرقمية في قطر من التوصل للنتائج التالية:
 - يتمثل دور حاضنات الأعمال الرقمية في دعم رواد الأعمال من خلال رسم وتوضيح الطريق الصحيح لمشاريع هؤلاء الرواد، انطلاقاً من كونها فكرة حتى تصبح منتجاً أو خدمة في السوق، عن طريق توفير التدريب والإرشاد وكل ما يلزم لضمان نجاح هذه المشاريع واستمرارها؛
 - لا يقتصر دعم حاضنات الأعمال الرقمية لرواد الأعمال في التدريب والإرشاد وغيرها، بل يتعداها إلى المساهمة في الترويج لمشاريعهم وتسويق اسمها في السوق.
 - حتى وإن لم تقبل أفكار الرواد ضمن المشاريع المحتضنة، فإنها تستفيد من رأي المختصين لتطوير هذه الأفكار أكثر مستقبلاً والعودة لطرحها من جديد بعد إدخال التغييرات عليها؛
 - توفير منصة رقمية للتواصل مع رواد الأعمال، يوسع من دائرة الرواد الذين يطرحون أفكارهم دون بذل جهد التنقل لمكان الحاضنة، خصوصاً الرواد القاطنين في الأماكن النائية والمهمشة؛
 - تساهم حاضنات الأعمال الرقمية في النهوض بالقطاعات الرقمية ودعم الاقتصاد الرقمي لكل دولة.
- الاقتراحات: مما سبق يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- الاستفادة من طريقة عمل حاضنة الأعمال الرقمية في قطر في باقي الدول العربية كالجائر مثلاً؛
 - على الجهات الحكومية إطلاق مثل هذه الحاضنات للوصول لأكبر عدد من الشباب والرواد المبتكرين في المجال الرقمي، لأن الخدمات الرقمية أصبحت مهمة لتقدم الدول وتطورها؛

— يمكن أيضا للقطاع الخاص الإستثمار في مثل هذه الحاضنات الرقمية ضمن مبادراتها الإجتماعية للمساهمة في دعم الشباب ورؤاد الأعمال.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. الباجوري خالد عبد الوهاب، (2017)، ريادة الأعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي، اتحاد الغرف العربية-دائرة البحوث الاقتصادية.

المقالات:

2. علياء حسين خلف الزركوش و محمد ليث طلال، (2017)، حاضنات الأعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق، مجلة آفاق علمية، مجلد 09، عدد 02، جامعة تمراست، الجزائر.
3. السيد صلاح الدين سيد محمد علي، (2020)، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر.
4. بوالشعور شريفة، (2018)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة- دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.
5. تويج رعد، (2015)، حاضنات الأعمال بين التمويل الحكومي والإيجاري والحد من بطالة الخرجين في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
6. زودة عمار، بوكفة حمزة، (2014)، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثاني، جامعة الواد، الجزائر.
7. عمارة سلى وبارك نعيمة، (2019)، حاضنات الأعمال مطلب أساسي لدعم الإبداع والإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة حاضنة الجزائر وحاضنة أوستن نموذجا، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جامعة خنشلة، الجزائر.
8. هاشم أمل، (2020)، حاضنات الأعمال ودورها في دعم رؤاد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، الجزء الثاني، جامعة قناة السويس، مصر.

الملتقيات العلمية:

9. اسماعيل مراد وعماد داتو سعيد، (2011)، حاضنات الأعمال دراسة مقارنة تجربة الجزائر مع التجارب الأجنبية، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية بعنوان: آليات دعم ومساندة انشاء

المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق من 03 إلى 05 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

10. القرني حسن بن عبد الله، (2019)، درجة ممارسة رواد الأعمال في محافظة جدة لإدارة المعلومات وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية، المؤتمر العلمي الدولي العاشر تحت عنوان: التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والإنسانية والطبيعية في بيئة متغيرة يومي 25 و26 جويلية، مؤسسة البحوث الأمريكية، إسطنبول، تركيا.

المواقع الالكترونية:

11. محمد علواني، (10 يونيو 2020)، حاضنات الأعمال الافتراضية.. الخدمات والمزايا، مقالة منشورة على موقع مجلة رواد الأعمال، على الرابط: <https://www.rowadalaamal.com/%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7>، تاريخ الإطلاع: 2020/08/20، على الساعة: 13:13.
12. حاضنة الأعمال الرقمية، (2020)، لمحة عن حاضنة الأعمال الرقمية، على الرابط: <https://dic.motc.gov.qa/ar>، تاريخ الإطلاع: 2020/08/13.
13. حاضنة الأعمال الرقمية، برنامج مخيم الأفكار الإبداعية، على الرابط: <https://dic.motc.gov.qa/ar/ideacamp/>، تاريخ الإطلاع: 2020/08/14.
14. حاضنة الأعمال الرقمية، (2020)، برنامج مساحة العمل المشترك، على الرابط: <https://dic.motc.gov.qa/ar/co-working-space/>، تاريخ الإطلاع: 2020/08/14.
15. حاضنة الأعمال الرقمية، (2020)، مرشدوا الحاضنة، على الرابط: <https://dic.motc.gov.qa/ar/mentor/>، تاريخ الإطلاع: 2020/08/14.
16. حاضنة الأعمال الرقمية، (2020)، شركاؤنا، على الرابط: <https://dic.motc.gov.qa/ar/our-network/>، تاريخ الإطلاع: 2020/08/16.
17. وزارة المواصلات والإتصالات، مركز حاضنة الأعمال الرقمية، (2020)، ريادة الأعمال شغف وليست وظيفة، على الرابط: <https://www.motc.gov.qa/ar/dic>، تاريخ الإطلاع: 2020/08/13.
18. وزارة المواصلات والإتصالات، مركز حاضنة الأعمال الرقمية، (2020)، الخدمات المقدمة من قبل البرنامجين، على الرابط: <https://www.motc.gov.qa/ar/dic/programs/our-services>، تاريخ الإطلاع: 2020/08/13.

حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الناشئة: عرض نماذج عالمية

*Business Incubators as tool for supporting start-up: International
Business Incubators Models*

سعدى رنّة
دكتورة - جامعة آكلي محند أولحاج البويرة
r.saadi@univ-bouira.dz

زيدان كريمة
دكتورة - جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة
k.zidane@univ-bouira.dz

Abstract:

This research aims to highlight the strategic role of business incubators as an integrated system working to develop and modernize the work of supporting startups by helping and guiding idea bearers to achieve their projects, whether by providing funding sources or advice and guidance, working through this to implement Effective economic and social development programs. This research reviews International Business Incubators models that have achieved advanced results in the field of transforming ideas into institutions such as y combinator, techstars, and the European seed camp. The study concluded that Algeria can benefit from previous experiences by involving private investors in financing startups. **Keywords:** startups, business incubators, International Business Incubators models.

JEL Classifications: L26

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الاستراتيجي لحاضنات الأعمال باعتبارها منظومة متكاملة تعمل على تطوير و دعم المؤسسات الناشئة وذلك من خلال مساعدة وتوجيه حاملي الأفكار على تحقيق مشاريعهم، سواء عن طريق توفير مصادر التمويل او تقديم النصح والإرشاد والتوجيه، عاملة من خلال ذلك على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل فعالية؛ وتستعرض هذه الدراسة نماذج لحاضنات عالمية حققت نتائج متقدمة واعتلت أعلى المراتب عالميا في مجال تحويل الأفكار إلى مؤسسات منها techstar ، AngelPed.Ycombinator ، والحاضنة الأوروبية seed camp ، وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر يمكن أن تستفيد من التجارب السابقة عبر إشراك المستثمرين الخواص في تمويل المؤسسات الناشئة . **الكلمات المفتاحية:** مؤسسات ناشئة، حاضنات أعمال، نماذج حاضنات عالمية.

، مه: تصنيف IEL: L26

1. مقدمة:

مع التوجهات الاقتصادية الحديثة، أصبحت المؤسسات الصغيرة المتوسطة قاطرة التنمية سواء على الصعيد المحلي أو الوطني وفي كافة المجالات، وذلك لما تتميز به من المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على الأسواق بفضل قربها من الزبائن والعديد من العوامل التي جعلت منها تلعب دورا استراتيجيا في تطور أية دولة؛ ومن الملاحظ أن الدول المتقدمة أدركت هذا وقامت بتركيز جهودها على النهوض بهذه المؤسسات ولعل أبرز مثال على ذلك وادي السليكون الذي أصبح يضم أكبر الشركات التكنولوجية في العالم والتي أغلبها بدأت بمرآب صغير تحولت بفضل توفر المناخ الملائم إلى شركات عملاقة، بينما لا زالت هذه المؤسسات الصغيرة تتخبط في عدة مشاكل وتصادف العديد من العوائق حتى قبل انشائها، فأغلب الحاملين لأفكار مشاريع بقيت أفكارهم مجرد أحلام تبحث عن الدعم لتجسيدها بالرغم من وجود العديد من الآليات التي استحدثتها الجزائر في هذا المجال؛

من خلال المقارنة بين العالمين نجد أن العالم المتقدم اختار اشراك الخواص في عملية دعم المؤسسات الناشئة، فنجد ما يعرف بملائكة الأعمال الذين يركزون جهودهم على دعم حاملي الأفكار من أجل تطبيقها وإطلاقها على أرض الواقع، كما نجد أيضا حاضنات الأعمال التي تعتبر بمثابة أماكن أو مؤسسات تعمل على تحويل الفكرة إلى مؤسسة، من خلال توفير الدعم المالي والنصح والإرشاد للمقاولين الصغار، حيث أن الفكر الرائد في حاضنات الأعمال بني على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار والمؤسسات داخل حيز مكاني محدد، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال وذلك على أسس ومعايير متطورة لتحقيق مزايا تنافسية تكفل لها فرص النجاح والنمو والاستمرارية؛

ومن خلال ما سبق تأتي هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي: ما مدى أهمية حاضنات الأعمال في مسار تطور المؤسسات الناشئة؟ وماهي أهم النماذج العالمية التي يمكن الاستفادة من تجاربها في بلادنا؟

- أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لغرض ابراز الدور الاستراتيجي والهام لحاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الناشئة بصفة خاصة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على

الصعيد الكلي بصفة عامة، كونها أرضيات لاحتضان أصحاب الأفكار والمقاولين وتعمل كوسيط لإيجاد الدعم المالي، وكذا مشاركة الخبرات والارشادات معهم، كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى عرض نماذج لحاضنات عالمية المصنفة الأولى في العالم والتي حققت نتائج فعالة خاصة في الولايات المتحدة، والغرض من عرض هذه النماذج جعلها كتجارب يمكن الاستفادة منها في الجزائر ولما لا ليصبح الخواص الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتخفيض العبء على الدولة.

- المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض الإلمام بالإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، ضف إلى أنه يساعد على الحصول على البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة وتحليل جميع جوانبه.

وتم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: الطرح النظري لحاضنات الأعمال؛

المحور الثاني: مفاهيم عامة عن المؤسسات الناشئة؛

المحور الثالث: عرض نماذج لأنجح حاضنات الأعمال في العالم.

2. الطرح النظري لحاضنات الأعمال:

1.2. نشأة حاضنات الأعمال:

نشأة فكرة حاضنات الأعمال من أجل نشاط مراكز تطوير الأعمال، والاهتمام المتزايد من قبل الدول بتشجيع الإبداع والابتكار وعملية نقل التكنولوجيا، والاقتناع بأهمية ودور المنشآت المبدعة الجديدة.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال، فيما بعد أنتجت تجربة 16 دولة أوروبية لبرامج الحاضنات نتائج جيدة فما زالت تعمل بنجاح 95 % من الشركات التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوروبية، ومنه يمكن النظر إلى تطور الحاضنات كصناعة في العالم. (عبد الحفيظ أحمد قاسم، 2020، صفحة 04)

2.2. تعريف حاضنات الأعمال ومراحل تكوينها:

1.2.2. تعريف حاضنات الأعمال

- حاضنات الأعمال عبارة عن: "مكان محدد يعمل على استضافة المشروعات الجديدة حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار، هذا المكان يوفر جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة، والتي تشمل:

- الخدمات الإدارية: إقامة المؤسسة، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات؛

- خدمات السكرتارية: معالجة النصوص، فاكس، أنترنت؛

- الخدمات المتخصصة: استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، إدارة المنتج وخدمات تسويقية؛

- خدمات تمويلية: المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة؛

- المتابعة وتقديم النصح، المعونة السريعة والمباشرة؛

- خدمات الأمن." (ريحان وبنوالة، 2012، صفحة 05)

- كما أن تعريف حاضنة الأعمال لا يقتصر على أنها كيان مادي ذات ألواح وجدران تحتوي بداخلها على مشاريع ومستثمرين وجهات دعم ولكن الحاضنة منظومة تقدم مجموعة من الخدمات ومصادر الدعم المتنوعة، فهي أداة للتنمية الاقتصادية تساعد على تسريع نجاح أصحاب الأفكار الخلاقة لخلق بيئة عمل استثمارية مناسبة لصغار المستثمرين والمبتكرين والمبدعين من خريجي الجامعات خاصة ذوي الاختصاصات العلمية. (فرج الشتوي، 2015، صفحة 03)

2.2.2. مراحل تكوين حاضنات الأعمال:

تمر الحاضنات بأربعة مراحل أساسية في إنشائها: (توفيق، 2013، الصفحات 89-99)

- مرحلة الدراسات الأساسية: بما تشمله من اتصالات بين الجهة الراعية والجهات والهيئات المنظمة لعمل حاضنة الأعمال، وجمع المعلومات عن المكان والمساحة والمشروعات الناشئة المستهدفة بالرعاية وتكوين إطار عام لمشروع إقامة الحاضنة، مع تحديد التكاليف المتوقعة خلال السنوات الأولى للحاضنة؛

- مرحلة تنفيذ ودراسة جدوى تصميم المكان والإعداد والتشغيل الأولي: في هذه المرحلة يتم جمع كافة البيانات عن احتياجات المشروعات الناشئة المستهدف احتضانها من حيث المساحة والتجهيزات والخدمات والمواد الأولية وتكاليف النقل وكيفية توفير كل هذه

الاحتياجات وتكاليف دورة التشغيل الأولي لكل مشروع، حجم العمالة المتوقعة، المهارات المطلوبة وغيرها من البيانات اللازمة لإعداد دراسة جدوى خطة العمل لكل مشروع وهو ما يقوم به أصحاب المشروعات الناشئة المتقدمة للحاضنة تحت إشراف إدارتها؛

- مرحلة التشغيل المبدئي: حيث يتم البدء بتشغيل بعض المشروعات للتجربة ولا تعمل الحاضنة بكامل طاقتها بل تبدأ باحتضان بعض المؤسسات الناشئة فقط؛

- مرحلة التشغيل الدائم: وهي المرحلة التي تباشر فيها الحاضنة مهامها خاصة في مجال استقبال المشروعات الناشئة ورعايتها حسب فترة الاحتضان المخصصة لكل منها.

3.2. أهمية وأنواع حاضنات الأعمال:

1.3.2. أهمية حاضنات الأعمال:

تتمثل أهمية حاضنات الأعمال في: (عبد الهادي رشيد، 2011، صفحة 241)

- تساهم في تنمية الموارد البشرية؛

- تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي؛

- تقدم المشورة العلمية والتقنية؛

- تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عن طريق توفير الجو الملائم لغرض تطوير المشاريع الناشئة بأنواعها وتوفير إمكانيات النمو وربط المشاريع بالأسواق.

2.3.2. أنواع حاضنات الأعمال:

يمكن تصنيف حاضنات الأعمال إلى ثلاثة أنواع أو أجيال وهي: (رحيم، 2003، صفحة 169)

- الحاضنات التقنية-الأساسية (حاضنات الجيل الأول): وهي مصممة لمساندة المؤسسة التي تصنع المنتجات المبنية على المعرفة كرأسمالها الأكبر، ومن أمثلة ذلك: الحواسيب والمكونات الإلكترونية، أي المنتجات التي تفوق مجموع المقومات التقنية الداخلة في تصميمها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة وتكون هذه الحاضنات بالقرب من الجامعات ومعاهد البحث والمدارس التقنية والغاية من ذلك حث الأساتذة وتشجيع الأبحاث التي يقومون بها؛

- حاضنات أعمال الجيل الثاني: قاعدتها تقليدية وتضم المؤسسة الزراعية الصناعية والغذائية، الصناعات اليدوية، وهي مرتبطة مع الدوائر والهيئات مثل البلديات

والحكومة المحلية والجمعيات التجارية والصناعية والغرف التجارية، كما أنها أيضا تتسلم التأييد والدعم من مراكز الأبحاث والمدارس التقنية؛

- حاضنات الجيل الثالث: وهي عبارة عن مراكز تجديد وهي مساحات مستهدفة للشركات التي تقدم الخدمات المتخصصة مثل الدورات التدريبية والاستشارية وأنواع أخرى من الخدمات الخاصة.

3. مفاهيم عامة عن المؤسسات الناشئة:

1.3. تعريف المؤسسات الناشئة

- هناك من يعرف المؤسسة الناشئة على أنها: "ريادة الأعمال تتعامل مع الفكرة والإبداع والابتكار وتطوير المنتجات أو الخدمات الجديدة والفرص وما شابه ذلك، أي أن فكرة المؤسسات الناشئة دور حول مبدأ تحويل الأفكار إلى أعمال وخلق القيمة والاعتراف بالفرص وتقييمها واستغلالها." (Salamzadeh et Kesim 2015, 5)

- كما يمكن تعريفها بأنها: "المؤسسة التي تدرك فرص السوق، بل تحاول أيضًا خلق مثل هذه الفرص بنفسها، من الضروري أن تكون نسبة الابتكار وخلق القيمة لديها مرتفعة حتى تحظى بمستثمرين." (Sekliuckiene, Vaitkiene et Vainauskiene 2018, 128)

- وتشير كلمة Start-Up إلى فكرة الانطلاق أو النمو وبدء استعمالها بعد الحرب العالمية الثانية مع بداية تطور شركات رأس مال المخاطر، وتشير المؤسسة الناشئة إلى المؤسسة المبتكرة الشابة في قطاع التكنولوجيا الحديثة، ومن جهة أخرى هنالك من يرى بأنها مؤسسة صممت لتنمو بسرعة وكونها تأسست حديثا تحتاج إلى تمويل من قبل مخاطر أو مغامر؛ (بوالشعور، 2018، صفحة 420)

2.3. خصائص المؤسسات الناشئة:

تتمتع المؤسسات الناشئة ببعض الخصائص المشتركة على الرغم من التنوع في أشكالها، وهي كالتالي: (Akkaya 2019, 138)

- ليس لديه تاريخ أو لديها تاريخ محدود للغاية مع بيانات لمدة عام أو عامين؛
- لديها إيرادات صغيرة أو ليس لديهم عوائد وينتج عنها خسائر تشغيل؛
- قابلة للتطوير والنمو بزيادة عدد المتعاملين؛
- مؤسسة تظهر في ظل ظروف عدم اليقين؛

- معظمها لا ينجو ويفشل خاصة في المراحل المبكرة.

3.3. دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات والمشروعات الناشئة:

تعد حاضنات الأعمال أسلوب مبتكر لتبني أفكار المشروعات الناشئة والاهتمام الشامل لحين نمو المشروع وتلبية احتياجاته من كافة المؤهلات والفعاليات المناسبة لنجاحه واستمراره، حيث تعمل على:

- دعم المبادرين من أصحاب المؤسسات الناشئة الطموحة والذين لا تتوافر لديهم إمكانيات؛

- تحقيق طموحات أصحاب المؤسسات الناشئة وذلك من خلال توفير بيئة متكاملة من الدعم والخدمات الأساسية من أجل تأسيس المشروعات ومراقبتها من أجل الوصول إلى نقطة الانطلاق بثبات دون الحاجة لمساعدة خارجية؛

- تنظر إلى المؤسسات الناشئة كمولود جديد يحتاج إلى الرعاية والاهتمام، إذ تحتم على صانعي المشاريع أن يأخذوا بالآليات الجديدة التي تكفل الوصول إلى النمط الجديد في الإنتاج؛

- تسهل فترة الشروع في إقامة المؤسسات الناشئة الصناعية على أسس ومعايير متطورة، ابتداء من رأس المال المناسب لطبيعة هذه المؤسسات، ومن ثم تقديم المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية وتهيئة مناخ مناسب من أجل إنجاحها من خلال بيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة بالقدر الذي يؤسس شبكة من الخبرة والمعرفة؛

- وضع معايير مناسبة للالتحاق بالحاضنات بالشكل الذي يوفر العلاقات الأمامية والخلفية بين مختلف الصناعات.

1.3.3. مراحل احتضان المؤسسات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال:

تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل التالية: (بوالشعور، 2018، الصفحات 425-426)

- المرحلة الأولى قبل الاحتضان: تتعلق هذه المرحلة بمساعدة صاحب المشروع بتطوير فكرته، ويكون ذلك قبل التحاق المؤسسة الناشئة بالحاضنة، إذ لابد من اجراء لقاء صاحب المشروع وإدارة الحاضنة وذلك بهدف تحليل الفكرة وتقييم مدى صلاحيتها، وتقييم مستوى الابداع في فكرته؛

كما أنه يجيب على التساؤلات التالية: منهم المستهلكين المستهدفين؟ ما هي قنوات التوزيع؟ من ينشئ ويمول المشروع؟ ثم إعداد خطة الأعمال بإتمام خطط الأعمال والتقديرات المالية؛

- المرحلة الثانية وهي مرحلة الاحتضان أو انضمام المشروع للحاضنة: تستمر هذه المرحلة من مرحلة البدء في تنفيذ فكرة المشروع وإلى غاية بلوغ مرحلة النضج والتوسع، أي من سنة إلى ثلاث سنوات، وتعمل الحاضنة خلال هذه المرحلة على تسهيل تنفيذ فكرة المشروع على أرض الواقع بأقل التكاليف؛

وعموماً تختلف الخدمات المقدمة خلال هذه المرحلة باختلاف طبيعة الحاضنة، وكذلك طبيعة المشروع، كما تعمل الحاضنة على حشد الموارد المالية من خلال جمع التبرعات والتمويل الجماعي؛

- المرحلة الثالثة مرحلة التخرج من الحاضنة: هي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، بعد تحقيق الأهداف المرجوة وتوسع نشاط المؤسسة الناشئة ونموها وبروزها في عالم الأعمال كفكرة خلافة، ويتوسع سوقها من المحلية إلى العالمية، يتم وضع خطة للخروج التي يحددها برنامج الحاضنة والعمل على تدويلها، وتسويقها إلكترونياً؛ ويكون ذلك وفق متطلبات التخرج حسب جملة من المعايير على غرار عوائد المؤسسة أو مستوى التوظيف، وبالرغم من أنه في هذه المرحلة يصبح المشروع قائم وقادر على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة، إلا أن ذلك لا يعني انقطاعه عن الحاضنة بشكل تام، بل يمكنه الاستمرار في الاستفادة خدماتها وتوجيهاتها حتى بعد التخرج.

2.3.3. أهمية حاضنات الأعمال في مسار المؤسسات الناشئة:

تتجلى أهمية حاضنة الأعمال في تطوير المؤسسات الناشئة من خلال ما يلي: (إسماعيل ودانو سعيد، 2011، صفحة 04)

- تقديم خدمات للمشاريع الناشئة سواء داخل وخارج الحاضنات؛

- الترويج لثقافة الريادة والإبداع والابتكار؛

- مساعدة و مساعدة المؤسسات الريادية الناشئة والصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق والتأسيس؛

- تنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع بشكل مستقل؛

- موثوقية نجاح المشروع من خلال الخدمات الشاملة التي تقدمها الحاضنة؛

-رعاية ومساعدة المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو والنجاح ، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب ؛
-ربط وتكامل المشروعات الكبيرة بالصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها مسوقة لمنتجات المشروعات الصغيرة.

4. عرض نماذج لأنجح حاضنات الأعمال في العالم:

الحاضنات هي الأماكن التي تتحول فيها الأفكار إلى مؤسسات، حيث تتلقى المؤسسات الناشئة الدعم والمشورة عندما تقرر الدخول إلى السوق وتسعى للاستثمار؛ هناك المئات من الحاضنات في جميع أنحاء العالم، لكن هذه الدراسة ستقتصر على أهم الحاضنات والتي كان أداؤها أفضل وترتيبها الأول في السنوات الأخيرة وبالتالي تمثل أحسن النماذج التي يمكن الاحتذاء بها لبدء مشروع جديد.

1.4. Y Combinator :

يعتبر الكثيرون Y Combinator أول حاضنة للشركات الناشئة في العالم، بعد أن سهلت نجاح Dropbox و Airbnb و Weebly و Reddit؛ تأسست شركة Y Combinator من قبل Paul Graham في عام 2005، وقد استثمرت في أكثر من 1500 شركة ناشئة بقيمة إجمالية تبلغ 80 مليار دولار، تقع Y Combinator في بالو ألتو، وادي السيليكون، ويديرها فريق من 40 شخصا، تختار الشركة ما بين 200 و 240 مشروعا لدعمها سنويا، من خلال اعتماد عملية اختيار صارمة للغاية.

1.1.4. تقديم Y Combinator :

Y Combinator هي شركة تمويل أمريكية في المرحلة المبكرة للشركات الناشئة، تم إنشاؤها في مارس 2005، توفر Y Combinator رأس المال الأساسي، والمشورة والتواصل خلال برنامجين سنويين لمدة 3 أشهر في المقابل، يستحوذ المجمع على 7% من رأس مال الشركة، ويختلف المبلغ الذي تحصل عليه المؤسسة الناشئة حسب نوع نشاطها؛ (ycombinator,2020)

عند بدايتها في عام 2005، تم تنظيم برنامج في كل مدينة من مدن كامبريدج الأمريكية في ماساتشوستس وماونتن فيو في كاليفورنيا؛

في جانفي 2009 أعلنت YC أن برنامج كامبريدج سيتم إغلاقه الآن وأن جميع البرامج المستقبلية ستتم في وادي السيليكون (Graham, P, 2009)
شاركت Y Combinator مع سيكوييا كابيتال ومع ملائكة الأعمال (business angels) رون كونواي وبول بوخيت وأيدين سينكوت من أجل دعم الشركات الناشئة بأموال أكبر (2009) Y Combinator Gets The Sequoia Capital Seal Of Approval ,

2.1.4. طريقة عمل Y Combinator

يتكون البرنامج من عشاء أسبوعي حيث يمكن للضيوف التحدث إلى المؤسسين، يتم تناول العشاء خلال 3 أشهر من البرنامج، ولكن المؤسسون لديهم كامل الوقت لتحديد موعد مع أصحاب رؤوس الأموال من Y Combinator خلال ساعات العمل؛
في نهاية البرنامج ينظم Y Combinator يوم عرض، حيث يأتي ملائكة الأعمال وشركات رأس المال الاستثماري لرؤية الشركات الناشئة وهي تقدم نفسها، يتمثل المستثمرون في شركات الأسهم الخاصة مثل سيكوييا كابيتال وملائكة الأعمال الشهيرة مثل أشتون كوتشر؛

تتكون عملية الاختيار من نموذج مكتوب وعرض توضيحي للمنتج ومقابلة شخصية لمدة 10 دقائق حيث ترتب ("YC") Y Combinator لأعضاء الفريق للسفر إلى Mountain View على نفقتهم، على الرغم من أن البرنامج يوصي بشدة أن يكون لدى الشركات الناشئة مؤسسين على الأقل، يمكن لمؤسس واحد الحصول على تمويل في ظروف نادرة

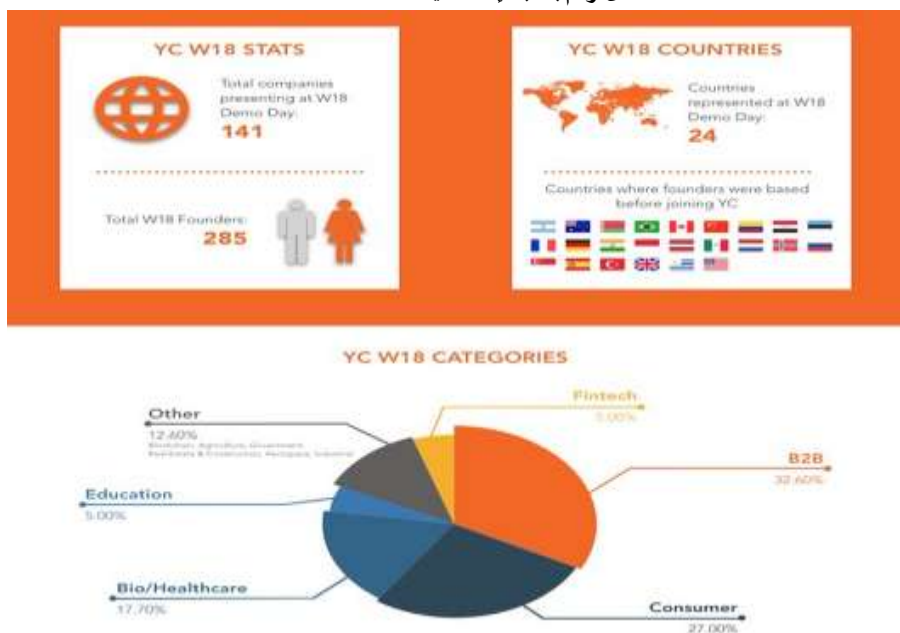
(How many people/teams get rejected by Y Combinator during each application period? 2011)

وفيما يلي بعض الإحصائيات عن مؤسسة Y Combinator (2019, ycombinator):

- الشركات الممولة: 2,000؛
- إجمالي الأموال التي جمعتها شركات YC: أكثر من 25 مليار دولار؛
- عدد شركات YC التي تزيد قيمتها عن 18 مليار دولار؛
- عدد شركات YC بقيمة أكثر من 100 مليون دولار؛

وفيما يلي بعض الإحصائيات الخاصة بيوم العرض ل YC عام 2018:

الشكل رقم(01) : إحصائيات YC لشتاء 2018



Source : (Kat M, 2018)

من خلال الشكل يتضح أن عدد المؤسسات المشاركة خلال العرض بلغ 141 متوزعة على 24 دولة، وفيما يخص المجالات التي تم الاستثمار فيها فتشمل تكنولوجيا الصحة، التجارة (أعمال – أعمال)، خدمة الزبون، البيو تكنولوجيا، والتعليم.

2.4. Techstars:

Techstars هي شبكة عالمية تسمح لرجال الأعمال بتقديم تكنولوجيات جديدة إلى السوق بغض النظر عن المكان الذي يختارون العيش فيه، بفضل العشرات من برامج التسريع التي يقودها الموجهون والآلاف من مشاريع بدء التشغيل النشطة حول العالم، تدعم Techstars رواد الأعمال في رحلتهم المهنية، من وميض الإلهام إلى الاكتتاب العام استثمر Techstars Venture صندوق رأس المال الاستثماري للمشروع، في شركات مثل Uber و Sendgrid.

1.2.4. تقديم Techstars:

تأسست Techstars في بولدر ، كولورادو ، من قبل ديفيد كوهين ، براد فيلد ، ديفيد براون وجاريد بوليس؛

في بداية عام 2006 ، استثمرت Techstars ما بين 6000 دولار و 18000 دولار في الأعمال التجارية الناشئة ، وتقدم التوجيه لرواد الأعمال خلال برنامج تسريع لمدة ثلاثة أشهر. (techstars, 2020)

من بين قيم ومهام الحاضنة (techstars, 2020) :

- "نحن نعتقد أن رجال الأعمال يمكنهم تغيير العالم": من مؤسسي الشركات الناشئة وصولاً إلى موظفي الشركات ومروراً بالحالمين أصحاب الرؤى، يمسك رواد الأعمال بمفاتيح أكبر التحديات في عصرنا، يرون الفرص، إنهم يخاطرون. ويفتحون الطريق لصناعات كاملة. في Techstars ، نساعد في تحويل أفكارهم إلى شركات تغير العالم؛

- "نعتقد أن التعاون يحفز الابتكار": إن تاريخ التكنولوجيا هو قصة الأشخاص والفرق والشركاء الذين يعملون في تزامن لتحقيق أهدافهم وتطوير أفكارهم. من خلال الجمع بين المؤسسين والشركات الطموحة، تمكن Techstars الابتكار من خلال العلاقات الإبداعية والقوية؛

- "نعتقد أن الأفكار الجيدة يمكن أن تأتي من أي مكان": يعني خارج وادي السليكون، حتى خارج البلدان المتقدمة، في Techstars نعمل بنشاط على زراعة ثقافة بدء التشغيل محلياً، وتطوير مجتمعات رواد الأعمال من خلال أحداث الحياة ، والتوجيه والتعليم لخلق عالم أكثر استدامة وشمولاً؛

- "نعطي أولاً": نحن نساعد الآخرين قدر الإمكان، ونعطي أولاً مجتمعنا بدون توقعات محددة بالعودة؛

- "نحن هنا لبدء الحركة":

Techstars تشعل اقتصاد المعلومات العالمي، تخلق فرص في المجتمعات المهملة، تقدم فرق وأفكار مبتكرة، مهما كان أصلها. من خلال دعم رواد الأعمال في كل مرحلة من مراحل رحلتهم، نعمل على إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي إيجابي، وتحويل العالم من خلال إتاحة الابتكار للجميع في كل مكان.

2.2.4. برامج Techstars

نظمت الشركة برنامجها الأول في بولدر عام 2007 مع عشر شركات، تم قبول اثنين في نفس العام، توسع Techstars بعد خمس سنوات ليشمل بوسطن وسياتل ومدينة نيويورك وبرنامج سحابي في سان أنطونيو وأوستن (Les onze sociétés ont déménagé à San Antonio pour rejoindre le premier Cloud Techstars, 2020) في جانفي 2011، أطلقت Techstars شبكة "Global Accelerator Network" العالمية (GAN)، والتي تربط 22 برنامجًا مشابهًا دوليًا، تم إطلاق الشبكة بالاشتراك مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما لبدء التشغيل في أمريكا، أصبحت GAN الآن منظمة مستقلة؛

في عام 2017، بالشراكة مع TechStars، تم توظيف شركة رأس المال الاستثماري Partech Ventures لتمديد برنامجها إلى باريس؛ (Dillet R, 2020) وفي سبتمبر من العام نفسه التزمت الشركة بالعمل مع مسرع التكنولوجيا الجديد Airforce United States AFwerX؛

في أوائل عام 2019، أطلقت Techstars برنامجًا أوروبيًا آخر حول المدن الذكية في أمستردام مع شريكها التجاري Arcadis. (The Technology Leaders of the City of 2030 , 2020).

يمكن للشركات الناشئة التقدم بطلب للحصول على برنامج Techstars ويتم الحكم على جدواها من قبل المدير العام للبرنامج الذي تقدموا إليه، وكذلك من خلال لجنة اختيار تتكون من مختلف أعضاء شبكة Techstars (Popper B, 2012) في مقابل 6% من الأسهم العادية، تتلقى كل شركة مقبولة في Techstars حاليًا 20000 دولار، الوصول إلى شبكة Techstars مدى الحياة وفوائد أكثر من مليون دولار وبرنامج تسريع لمدة ثلاثة أشهر والذي يتم على ثلاث مراحل: التوجيه والنمو والاستثمار (Patterson, I., Arnold, 2011).

3.4. AngelPad

1.3.4. تقديم AngelPad

هي حاضنة أعمال ذات برنامج لدعم المقاولين في مرحلة الانطلاق، تنشط في نيويورك وسان فرانسيسكو، منذ عام 2010 أطلقت أكثر من 150 مؤسسة، كل ستة أشهر تقوم الحاضنة باختيار حوالي 15 فريقًا من مجموعة ضخمة من المتقدمين (حوالي 2000 متقدم) للعمل معهم (angelpad, 2020)

2.3.4. برنامج AngelPad

يتألف البرنامج من عشرة أسابيع من الإرشاد والعصف الذهني وجمع الأموال والمشورة العملية، ويختتم بيوم تجريبي تقدم فيه الشركات مقترحاتها وأفكارها القيمة لمئات المستثمرين؛

تتكون عملية التقديم من طلب مكتوب، يبدأ على موقع الحاضنة، تم اختيار أقل من 15 شركة ناشئة من بين 800 متقدم لفئة شتاء 2011، بمعدل قبول 1.9%؛

اجتذبت العديد من شركات AngelPad جولات كبيرة من الاستثمار أو تم بيعها لشركات أكبر بعد الانتهاء من برنامج الحاضنة، تشمل شركات المحفظة البارزة: Buffer و CoverHound و MoPub و Postmates و Astrid و Drone Deploy و Ribbon و

Pipedrive و Rolepoint و Vungle. (Solomon, 2015).

4.4. SEED CAMP:

هو صندوق تمويل تشاركي أروبي، تم إطلاقه في ماي 2007 من قبل مجموعة متكونة من 30 مستثمر أروبي، تم انشاءه في الأصل من قبل Reshma Sohoni و Saul Klein لتشجيع الجيل القادم من رجال الأعمال الأوروبيين على التفكير بعيدا وتحمل المخاطر. (Interview with Seedcamp founder Saul Klein, 2007).

في عام 2014، أعلنت Seedcamp عن صندوق بقيمة 20 مليون يورو، والذي يمكن المستثمر من الاستثمار حتى 200.000 في مرحلة الانطلاق، استثمرت في 24 شركة ناشئة اعتباراً من سبتمبر 2015؛

يركز الصندوق على توفير الاستثمار للشركات الناشئة التي تتطلع إلى التوسع عالمياً، بدلاً من التركيز على العقبة الأولية المتمثلة في النهوض والتشغيل. (BEN W, 2014) خلال عام 2018 قامت Seedcamp بعرض إحصائيات عن نشاطها كما يلي (Seedcamp in 2018 , 2018):

- 4336 تقديم من الشركات الناشئة التي تبحث عن تمويل عبر موقعها الإلكتروني؛
- 43 استثماراً جديداً؛
- 20 منتج جديد، و14 تصميم لمنتجات جديدة؛
- 32% من الاستثمارات الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية والصحة

5. الخاتمة:

تعد حاضنات الأعمال آلية مبتكرة ذات فعالية للارتقاء بالمشروعات والمؤسسات الناشئة، وذلك لتقديمها منظومة ونموذج متكامل من الخدمات التي تهدف إلى احتضان ودعم وتنمية المؤسسات الناشئة من أجل الابتعاد عن الانهيار والفشل؛

كما تحظى حاضنات الأعمال باهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة إذ أبرزت هذه الدراسة عددا من حاضنات الأعمال العالمية الناجحة والحاصلة على المراتب الأولى؛ وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- حاضنات الأعمال تساعد على تحويل الأفكار الإبداعية والاستثنائية إلى مؤسسات؛
- حاضنات الأعمال تحتضن المؤسسات الناشئة من خلال تقديم الدعم لولوج إلى السوق؛

- تقوم فكرة حاضنة الأعمال الأمريكية **Y Combinator** على دعم المؤسسات الناشئة في مجال: تكنولوجيا الصحة، التجارة (أعمال – أعمال)، خدمة الزبون، البيو تكنولوجيا والتعليم.

- تقوم فكرة حاضنة الأعمال الأمريكية **Techstars** على أن الأفكار الجيدة يمكن أن تأتي من أي مكان، يعني حتى خارج البلدان المتقدمة؛

- تتلقى كل مؤسسة ناشئة مقبولة في حاضنة الأعمال الأمريكية **Techstars** 20000 دولار وإشتراك في شبكة Techstars مدى الحياة وبرنامج لمدة ثلاثة أشهر والذي يتم على ثلاث مراحل: التوجيه والنمو والاستثمار؛

- حاضنة الأعمال الأمريكية **AngelPad** أطلقت أكثر من 150 مؤسسة، ويتألف برنامجها من عشرة أسابيع من الإرشاد والعصف الذهني وجمع الأموال والمشورة العملية؛

- حاضنة الأعمال الأوروبية **SEED CAMP** أو ما يعرف بصندوق التمويل التشاركي الأوروبي يتميز بكونه يركز على توفير الاستثمار للمؤسسات الناشئة التي تتطلع إلى التوسع عالمياً، بدلاً من التركيز على العقبة الأولية المتمثلة في النهوض والتشغيل؛

- توصيات البحث:

حتى يتم إسقاط النماذج التي جاء بها هذا البحث بشكل فعال في الجزائر يجب:

- إشراك المستثمرين الخواص في دعم المؤسسات الناشئة وتخفيف العبء على الدولة؛

- فتح المجال أمام الأفكار القادمة من البدان الأخرى مادامت تخدم الصالح العام؛
- توسيع المجالات التي تنشط فيها حاضنات الأعمال خاصة في مجال الصحة والبيو تكنولوجيا نظرا لأنه هذا القطاع حساس يخدم المجتمع ككل ويشهد تطور عالي سريع؛
- الاعتماد على أساليب العصف الذهني والخرائط الذهنية في ورشات العمل لما لها من أهمية خلق الإبداع والابتكار؛
- دعم المؤسسات الناشئة التي تهدف إلى التوسع في الأسواق الدولية عن طريق شراكات أجنبية نظرا لما يحمله السوق الدولي من درجة مخاطرة عالية؛
- هذا كله يجب أن يقنن ب:
- تحديد استراتيجية واضحة المعالم لمستقبل حاضنات الأعمال كون أن هذا المشروع حديث النشأة في الجزائر؛
- الاستعانة بالخبرات العالمية من أجل بناء وتطوير حاضنات قادرة على إدارة المؤسسات الناشئة المحتضنة؛
- توفير مقومات صلبة ومتينة للبنى التحتية التي يحتاجها الاقتصاد الجزائري؛
- تفعيل دور المقاولاتية الموجودة في جل الجامعات الجزائرية من أجل ربط الجامعات بشكل مباشر مع حاضنات الأعمال؛
- وضع حد للعراقيل البيروقراطية التي تعاني منها الإدارات.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

المقالات:

1. حسين رحيم. (2003)، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02.
2. زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم. (مارس، 2020)، دور حاضنات الأعمال في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01.
3. بوالشعور شريفة. (2018)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة- دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر، المجلد 04، العدد 02.

4. محمد عبد الهادي رشيد. (2011)، فرص إقامة حاضنات الأعمال في العراق لدعم المشروعات الصغيرة مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 63.
 5. مراد إسماعيل، و عيماد دانو سعيد. (2011)، حاضنات الأعمال التكنولوجية. الأسام العلمية الدولية حول المقاولاتية. ملتقى دولي حول آليات دعم ومساندة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- الملتقيات العلمية:
6. الشريف ربحان، ريم بنوالة. (2012)، حاضنات الأعمال كآلية لمراقبة المؤسسات الصغيرة- نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات. الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح. ورقلة، الجزائر.
 7. حسين فرج الشتوي. (2015)، دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة، الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية. قمرة، تونس.
 8. نيفين توفيق. (أفريل، 2013)، مفهوم حاضنات الأعمال وتطبيقاته في الحالة المصرية، مجلة النهضة، المجلد 14، العدد 02.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

مقالات إلكترونية:

1. BEN W., (2014). **Seedcamp Launches a Fund Focused on Helping Startups Achieve Longevity**". The Next web. consulté sur <https://thenextweb.com/eu/2014/07/15/seedcamp-launches-third-fund-time-wants-give-startups-shot-longevity/>, le 24/05/2020.
2. Dillet, R., (2020), **"Techstars lance un nouveau programme à Paris au Partech Shaker"** . TechCrunch . consulté sur le site <https://techcrunch.com/> le 23/05/2020.
3. Graham, P., (January 2009). **"California Year-Round"**. Y Combinator. disponible sur le site <http://old.ycombinator.com/ycca.html> .consulté le 20/04/2020.
4. Kat Manalac. (mars 2018) , **YC Winter 2018 stats**, disponible sur le site <https://blog.ycombinator.com/yc-winter-2018-stats/>

5. Patterson, I., Arnold, C., (mars 2011). Business Incubator Series: An Interview With David Cohen, Founder And CEO, Startup Accelerator TechStars – Boulder, Colorado (Part 1).sramanamitra. disponible sur <https://www.sramanamitra.com/2011/03/07/business-incubator-series-an-interview-with-david-cohen-founder-and-ceo-startup-accelerator-techstars-%e2%80%93-boulder-colorado-part-1/> . consulté le 24/05/2020.
6. Popper, B., (mars 2012), How the quiet Adam Rothenberg become number two at hot startup incubator. TechStars NY. Venturebeat. disponible sur <https://venturebeat.com/2012/03/12/techstars-ny-adam-rothenberg-startups-finance/> . consulté le 23/04/2020.
7. Sekliuckiene, J, R Vaitkiene, et V Vainauskiene. (2018).Organisational Learning in Startup Development and International Growth. Entrepreneurial Business and Economics Review.V 6. N4.125-144.
8. Solomon, B., (mars 2015). "An Inside Look At AngelPad, The Top Startup Accelerator Of 2015". Forbes. Disponible sur <https://www.forbes.com/sites/briansolomon/2015/05/21/an-inside-look-at-angelpad-the-top-startup-accelerator-of-2015/#2b58ecfa46ff>. consulté le 24/05/2020.
9. Interview with Seedcamp founder Saul Klein". (2007). Econsultancy. Disponible sur 24/05/2020.
10. -How many people/teams get rejected by Y Combinator during each application period? ». (aout 2011). Quora, disponible sur le site <https://www.quora.com/How-many-people-teams-get-rejected-by-Y-Combinator-during-each-application-period>. consulté le 22/04/2020.
11. Les onze sociétés ont déménagé à San Antonio pour rejoindre le premier Cloud Techstars".(Mai 2020). consulté sur le site <https://fre.mediafresco.com/these-eleven-companies-relocated-san-antonio-join-first-techstars-cloud-624489> . consulté le 23/05/2020.
12. Seedcamp in 2018 ». (décembre 2018). disponible sur <https://seedcamp.com/seedcamp-in-2018/> , consulté le 24/05/2020.
13. -The Technology Leaders of the City of 2030 ». (mars 2020). techstars. Disponible sur le site <https://www.techstars.com/newsroom/the-technology-leaders-of-the-city-of-2030>.
14. -Y Combinator Gets The Sequoia Capital Seal Of Approval ». (mars2009). TechCrunch.consultté sur le site <https://techcrunch.com/2009/03/16/y-combinator-gets-the-sequoia-capital-seal-of-approval/> .consulté le 20/04/2020.

الملتقيات:

1. Salamzadeh, Aidin , et Hiroko Kawamorita Kesim.(2015).Startup Companies: Life Cycle and Challenges. 4th International Conference on Employment, Education and Entrepreneurship . Belgrade. Serbia. 2015.

المواقع الإلكترونية:

2. <https://www.ycombinator.com> , consulté le03/05/2020.
3. <https://www.techstars.com>, consulté le 22/04/2020.
- <https://angelpad.com/> _ , consulté le 24/04/2020.

حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة "Startups"
-قراءة في تجارب بعض دول شرق آسيا-

Technology business incubators as a mechanism to support and develop startups

بن فاضل وسيلة

طالبة دكتوراه جامعة تلمسان

sila19ben@gmail.com

Abstract

The importance of our research is to shed light on one of the mechanisms for supporting startups, namely technological incubators, the latter of which have proven highly efficient in incubating and accompanying innovative works and stimulating creativity and innovation in them in a way that ensures overcoming the obstacles to their development and continuity.

And by examining the experience of the Chinese and Indian countries in this field, we showed that the incubators sector is not only important in supporting the startups sector, but also greatly contributed to developing the economy as a whole and transforming the two countries into a great economic and innovative power.

Keywords : Business Incubator, Technology Business Incubator, Startups, Innovation, China, India.
JEL Classifications: D29; H32; M13

المخلص:

يستمد بحثنا أهميته من كونه يلقي بالضوء على إحدى أهم آليات دعم المؤسسات الناشئة ألا وهي الحاضنات التكنولوجية، هذه الأخيرة التي أثبتت كفاءتها العالية في احتضان ومرافقة الأعمال المبتكرة وتحفيز الإبداع والابتكار فيها بما يضمن تجاوز معوقات تطورها واستمرارها. وبتطرقنا إلى تجربة الدولتين الصينية والهندية في هذا المجال بينا بأن قطاع الحاضنات لا تكمن أهميته في دعم قطاع المؤسسات الناشئة فقط بل ساهم بشكل كبير في تطوير الاقتصاد ككل وتحويل البلدين إلى قوة اقتصادية وابتكارية عظمى.

الكلمات المفتاحية: حاضنات أعمال؛

حاضنات تكنولوجية؛ مؤسسات ناشئة؛

إبتكار؛ صين؛ هند.

رموز تصنيف JEL: D29; H32; M13

1. مقدمة:

أصبح المشهد الاقتصادي اليوم أكثر تعقيدا وتطورا، خاصة بعدما اقتحم قطاع المؤسسات الناشئة "Startups" سوق المنافسة بشكل سريع ومتزايد. هذا القطاع الذي رغم اقتناصه من الابتكار التكنولوجي والعولة فرصا للتطور ودخول أسواق تنافسية كبيرة، وجعله قوة دافعة لاقتصاد العديد من الدول خاصة النامية منها؛ إلا أن الكثير من مؤسساته تفشل في البقاء على قيد الحياة خلال السنوات الأولى، وذلك لعدة أسباب، كنقص الخبرة والمهارة الإدارية، الانعدام السليم للدعم المالي، الافتقار لخطط أعمال قوية، جهل الحقائق عن السوق والعملاء الحقيقيين وغيرها من الأسباب. لذا جاءت الحاضنات التكنولوجية من أجل سد هذه النقائص، وتعزيز تطور هذا القطاع، وذلك من خلال توفير كل ما يحتاجه من دعم مادي ومعنوي يضمن بقاءه واستمراره.

- إشكالية الدراسة:

يهدف هذا التحليل بالأساس إلى الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يساهم قطاع الحاضنات التكنولوجية في النهوض بمستوى المؤسسات الناشئة، وما هي الإجراءات التي اتخذتها الدول محل الدراسة لتطوير هذا القطاع؟

من خلال الإجابة على الإشكالية السابقة، نسعى نحو تصحيح مفهوم الحاضنات التكنولوجية والذي لا يزال هناك خلط بينه وبين حاضنات الأعمال بصفة عامة، ونحو استنباط بعض الدروس من تجربتين رائدتين في مجال الحاضنات التكنولوجية، والتي من شأنها المساعدة في بناء النظام الأيكولوجي للمؤسسات الناشئة بالجزائر.

- منهج الدراسة:

يقوم بحثنا هذا بتبني المنهج الوصفي التحليلي في تحليله لتجارب دولتين من شرق آسيا قامتا بتنصيب قطاع الحاضنات التكنولوجية ضمن أولوياتها من أجل المساهمة في دعم نمو وتطوير المؤسسات الناشئة فيها.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. مفهوم ونشأة حاضنات الأعمال:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء الحاضنات، حيث تم إنشاء أول حاضنة سنة 1959 بمركز باتافيا الصناعي "Batavia Industrial Center" بمدينة نيويورك، أين قام أحد المطورين العقاريين بالاستحواذ على مبنى شاغر وتجزئته إلى مساحات مكتبية مهيأة للإستأجار، مع تقديمه لنصائح العمل للمستأجرين وتوجيههم للموارد المالية. وانتشرت هذه الفكرة المبنية على توفير مساحات عمل جنباً إلى جنب مع الإرشادات التجارية ببطء في الولايات المتحدة في الستينات والسبعينات ومعظمها كان تحت رعاية الحكومة، ولكن مع حلول سنوات الثمانينات بدأت برامج حضانة الأعمال بالانتشار على نطاق واسع في الولايات المتحدة ثم باقي دول العالم.(munkongsujarit, 2016, p74)

أما مفهوم الحاضنات لا يوجد توافق في الرأي حوله، حيث تعددت المفاهيم المعطاة له من قبل الباحثين بتعدد الاحتياجات البحثية الخاصة بهم، خاصة وأننا أثناء بحثنا حول هذا الموضوع، تصادفنا بعدة مصطلحات تصب كلها في قالب الحوضنة، كالحاضنات التكنولوجية، حاضنات أعمال، حضيرة تكنولوجية، مركز ابتكار وغيرها من المصطلحات. ورغم أن بحثنا هذا يركز بالدراسة على الحاضنات التكنولوجية كونها تختص بدعم المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات التقليدية الأخرى، إلا أنه وتجنبنا منا للوقوع في غموض المفاهيم أو تطابقها، سنحاول عرضها بشيء من التدقيق في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تعريف مختلف مصطلحات حاضنات الأعمال.

المصطلح	التعريف
حاضنا	
ت	غالبا ما يشار إليها على أنها وسيلة اجتماعية لمساعدة رجال الأعمال الذين لديهم أفكار مشاريع ولا يملكون الموارد اللازمة لبدء أنشطتهم بشكل مستقل (martins, 2019, p1).
أعمال/	
مركز	
إبتكار	
حاضنات	هي إعداد تنظيمي يرعى المؤسسات الناشئة "Startup" القائمة على التكنولوجيا والمعرفة، عن طريق مساعدتهم على البقاء على قيد الحياة خلال فترة الحضانة، وذلك من خلال توفير مجموعة
تكنولوجية	

متكاملة من مساحة العمل؛ خدمات المكاتب المشتركة؛ الوصول إلى المعدات المتخصصة إلى جانب خدمات القيمة المضافة مثل جمع الأموال؛ الخدمات القانونية؛ تخطيط الأعمال؛ المساعدة الفنية ودعم الشبكات. (Centre for internet & society, ?, p4) وكمثال عن هذه الحاضنات، الحاضنة التكنولوجية الأمريكية " Y Combinator" التي استثمرت في أكثر من 1500 شركة ناشئة بقيمة إجمالية تبلغ 80 مليار دولار أمريكي. (Tendercapital, 2018)

هي مؤسسة يديرها مهنيون متخصصون، هدفها الرئيسي هو زيادة ثروة مجتمعها من خلال الترويج لثقافة الابتكار والقدرة التنافسية للشركات المرتبطة بها والمؤسسات القائمة على المعرفة، وتحفيز تدفق المعرفة والتكنولوجيا بين الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير والشركات والأسواق، إضافة إلى تسهيل إنشاء ونمو المؤسسات القائمة على الابتكار. تتشكل الحضيرة من: حاضنات، مراكز جامعية، معاهد بحوث، مرافق سكنية، خدمات إجتماعية وغيرها. (gursel, 2014, pp 35-36) كمثال عن هذه الحاضنات التكنولوجية، الحضيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، التي تتشكل من: حاضنة تكنولوجية، مراكز بحث وابتكار، شركات رأس مال إستثماري، مؤسسات جامعية، مجمعات سكنية ومجمعات إدارية وترفيهية أخرى. (<https://natp.dz>)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مصادر متعددة.

2.2. الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال :

1.2.2. مساهمة الحاضنات في التنمية الاقتصادية والإجتماعية :

تشكل حاضنات الأعمال طريقًا لتحفيز اقتصاد الدول النامية وتحسين نوعية حياة مواطنيها. فهي تدفع بروح المبادرة وريادة الأعمال بشكل خاص وذلك عن طريق دعم نمو قطاع المؤسسات الناشئة وخلق المزيد من فرص العمل والمساهمة بشكل فعال في تعزيز

الابتكار وتسويق التكنولوجيا، (akanle & abraham, 2017, p4) مما يساعد في تسريع نمو صناعة محلية وتنويع الاقتصاد المحلي، (martins, 2019, p2) إضافة إلى دعم الحكومة في التنمية الاقتصادية بزيادة القاعدة الضريبية ورفع الدخل، (akanle & abraham, 2017, p3) والتي يمكن أن تعود بالنفع على المجتمع المحلي والأمة ككل. كمثال على بعض الدول التي استفادت بشكل كبير من قطاع الحاضنات: الصين والهند والولايات المتحدة، ففي الصين مثلاً، لوحظ أن حاضنات الأعمال التكنولوجية قد برزت كمساهم رئيسي في تسهيل انتقال البلاد من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد سوقي من خلال تمكين تسويق التطورات التكنولوجية وتعزيز ثقافة الابتكار في جميع أنحاء البلاد. (akanle & abraham, 2017, p4)

كما تلعب الحاضنات أيضاً دوراً نشطاً في اقتصاد المنطقة من خلال العمل كنقطة محورية للتفاعل بين أصحاب رؤوس الأموال والأكاديميين وطلاب الجامعات وأعضاء الحكومة. تتيح هذه المجموعة القوية من أصحاب المصلحة تبادلاً مكثفاً للأفكار وتمكن من إيجاد حلول سريعة وفعالة للمشاكل التي تعصف بالشركات الناشئة في بلد ما. لا تعود فوائد هذا التفاعل لأصحاب المصلحة المذكورين أعلاه فقط ولكن أيضاً للاقتصاد العام في المنطقة أيضاً. (Centre for internet & society, ?, p5)

2.2.2. تأثير الحضانة على الآفاق المستقبلية للمؤسسات الناشئة:

- تدعم الحاضنات إنشاء ونمو قطاع المؤسسات الناشئة من خلال حزمة المساعدات التنظيمية والتقنية المقدمة، والتي نذكر منها: (martins and others, 2019, pp 2-3)
- توفير مجموعة متكاملة من مساحات العمل وخدمات المكاتب المشتركة، بسعر إيجار أقل من سعر السوق؛
 - الوصول إلى المعدات المتخصصة كالهواتف، أجهزة الكمبيوتر وخطوط الإنترنت؛
 - المساعدة في الحصول على التمويل اللازم لنمو المؤسسة؛
 - مساحات مشتركة للمؤتمرات وقاعات اجتماعات وتفاعلات غير رسمية مع حاضنات أخرى؛
 - تقديم الخدمات مثل السكرتارية والمحاسبة والتسويق والدعم القانوني؛

- تقديم المساعدات التقنية في خطة التسويق، خطة العمل والنظام المالي والمحاسبة من طرف مجموعة من الخبراء.

3. الطريقة والأدوات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الاعتماد على الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الحاضنات، إضافة إلى ذلك، حاولنا تقديم صورة أوضح عن هذه الحاضنات وتقريب الفهم أكثر إلى الواقع من خلال تناول نماذج ناجحة لدولتين رائدتين في المجال، تم الحصول على المعلومات المتعلقة بها من خلال مسح بيبليوغرافي للتقارير التي تناولت الموضوع.

4. تجارب بعض الدول في مجال حاضنات الأعمال التكنولوجية:

في سعيها لإحداث التنوع الاقتصادي وبناء اقتصاد المعرفة، ومرتكزة على التكنولوجيا والبحث والتطوير، أنشأت العديد من دول العالم قطاع الحاضنات التكنولوجية كركيزة أساسية تسعى من خلالها إلى النهوض بقطاع المؤسسات الناشئة. نتطرق في هذا المحور بالدراسة والتحليل إلى تجربة دولتين آسيويتين هما الصين والهند في مجال الحاضنات التكنولوجية، وعلى الرغم من أن الدولتين متقاربتين في القوة الاقتصادية وأن كلا منهما تشهد تجربة ناجحة في هذا المجال، إلا أن هناك بعض الاختلافات الملحوظة في نظام سيرورة هذه الحاضنات في كلا البلدين. والتي ستساعدنا في استخراج نتائج مهمة.

1.4. التجربة الصينية في مجال الحاضنات التكنولوجية:

1.1.4. نبذة عن الحاضنات التكنولوجية في الصين:

عملت الصين على دعم قطاع الحاضنات التكنولوجية منذ ثمانينات القرن الماضي، بعدما قامت وزارة العلوم والتكنولوجيا بإطلاق برنامج "Torch Programme" سنة 1988. (yang Yuecheng, 2013, p2) والذي تم من خلاله إنشاء عدد من الحاضنات. لكن أول تشييد لحاضنة تكنولوجية في الصين كان سنة 1987 في مقاطعة "Wuhan" بالتحديد بمنطقة تطوير التكنولوجيا الجديدة "Eastlake"، والتي تحصلت بعد ذلك على موافقة الحكومة الصينية وأصبحت لاحقا تعمل تحت غطاء " Torch Programme". (Ming feng, 2011, pp 260-261) وبحلول عام 2010 أصبحت الصين

حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة "Startups"-قراءة في تجارب بعض دول شرق آسيا-

بن فاضل وسيلة

تمتلك 83 حضيرة علمية وتقنية و896 حاضنة تكنولوجية، 86 منها كانت عبارة عن حاضنات تكنولوجية جامعية، هذا ما جعل الصين تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك. (Ming feng, 2014, p25) ومنذ ذلك الحين وعدد الحاضنات التكنولوجية في الصين يزداد سنة بعد أخرى مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 01: التطور العددي للحاضنات التكنولوجية في الصين من 2005 إلى 2020.

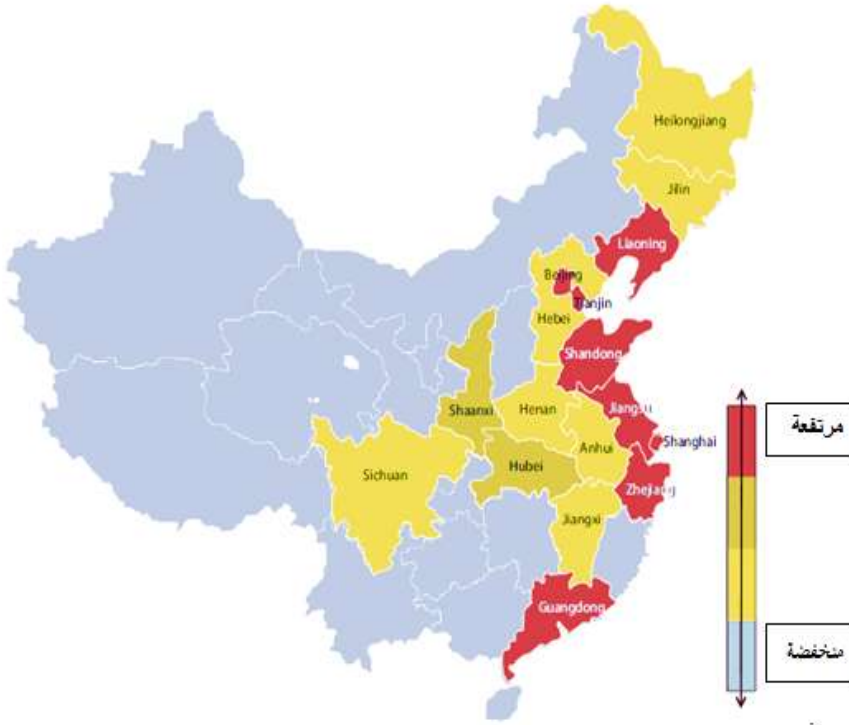


Source:

- (2005-2014): (Hktdc Research, 2016)
- (2015-2020E): (koponen and others, 2017, p21)

حيث وصل عدد الحاضنات الصينية إلى 2.300 حاضنة سنة 2015 بعدما كان 535 حاضنة في سنة 2005 ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من 6000 حاضنة مطلع 2020، وتتوزع غالبية هذه الحاضنات في المقاطعات الساحلية وحول أكبر التجمعات الناشئة في بكين، شنغهاي وشننتشن مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: كثافة الحاضنات حسب المقاطعات الصينية سنة 2016.



Source: (Koponen and others, 2017, p22).

تنقسم هذه الحاضنات إلى ثلاث أنواع أساسية: حاضنات مدعومة من طرف الحكومة، حاضنات مدعومة من طرف الجامعات وحاضنات مدعومة من طرف رأس المال الخاص، وتعمل على تقديم حزمة من الخدمات الأساسية التي تساهم بشكل كبير في دعم وتطوير قطاع المؤسسات الناشئة، تتمثل أهم هذه الخدمات في: (koponen and others, 2017, pp 6-8)

- تقديم دراسات جدوى للمنتج أو الخدمة في السوق؛
- تمكينها من امتلاك مكتب افتراضي دون إنشاء كيان قانوني في البلد؛
- مساعدتها في دراسة السوق والعملاء وأصحاب المصالح والحصول على نماذج عمل احترافية؛
- تمكينها من الحصول على شركاء وعلى قنوات توزيع للمبيعات التجريبية مباشرة في الصين؛

- تقديم مجموعة من الخدمات كالأجهزة ومساحات العمل المشتركة، إضافة إلى الاستشارات المالية.

أما عن عدد المؤسسات الناشئة المحتضنة من طرف هذه الحاضنات. فقد ارتفع من 70.217 مشروع سنة 2012 إلى 80.000 مشروع سنة 2014، وفي سنة 2013 كان هناك 1.468 حاضنة معترف بها، تستوعب 77.677 مشروع محتضن، وهذا يعني أن كل حاضنة حضنت بالمتوسط حوالي 53 مشروع نهاية 2013. (Hktdc Research, 2016)

ببحثنا بين طيات التجربة الصينية في مجال حاضنات الأعمال التكنولوجية وجدنا مجموعة من الآليات التي ساعدت على نجاح هذا القطاع، نلخص أهمها في النقاط التالية:

- تشجع الحكومة الصينية ريادة الأعمال من خلال الدعوة إلى "ريادة الأعمال الجماعية والابتكار" كاستراتيجية الصين الجديدة. ومساهمتها في جمع حوالي 220 مليار دولار من خلال صناديق الاستثمار المدعومة من الدولة في عام 2015 وحدها. مما أدى إلى تشكيل أكبر صندوق تمويل في العالم للشركات الناشئة والذي ساهم بشكل كبير في إنشاء قطاع حاضنات الأعمال؛

- في الصين، الهدف الأساسي من وراء إنشاء الحاضنات هو: خلق قطاع مؤسسات تعتمد على التكنولوجيا الجديدة؛ تسهيل نقل التكنولوجيا؛ خلق مناصب شغل وتطوير الاقتصاد، و90% من الحاضنات الصينية هي منظمات غير ربحية، (Ming feng, 2011, p 264) وهذا ما أكسبها ثقة تامة من طرف أصحاب المشاريع ودعم نجاحها في استقطاب الأفكار المبدعة سواء من داخل الصين أو خارجها؛

- يرتاد أكثر من 300.000 مواطن صيني سنوياً جامعات الوم.أ أو يملكون مناصب عمل في المعامل الوطنية الأمريكية ومراكز الابتكار والحاضنات ومراكز البحوث، ويمثل المواطنون الصينيون الآن حوالي ثلث طلاب الجامعات والكليات الأجانب في الوم.أ وحوالي 25% من طلاب الدراسات العليا المتخصصين في العلوم أو التكنولوجيا أو الهندسة أو الرياضيات، (White house office of trade and manufacturing policy, 2018, p14) وهذا ما ساعد على تدريب وتأهيل الكفاءات البشرية وسرعة جلب الخبرات والابتكارات من باقي الدول المتقدمة.

2.1.4. نماذج رائدة للحاضنات الصينية:

أ. حاضنة "Z-InnoWay":



الموقع: بكين.

التخصص: حاضنة لجميع الحاضنات الصينية.

الموقع الإلكتروني:

<http://www.z-innoway.com/en/>

"Z-InnoWay" هي إحدى الحاضنات الرئيسية المدعومة من قبل الدولة والتي تهتم خصيصا بقطاع المؤسسات الناشئة، تقع في مركز "تشونغ قوان تسون" الكائن في بكين بالتحديد في حديقة العلوم والتكنولوجيا في حي "هايديان".

تعتبر هذه الحاضنة كتلة كبيرة مكونة من 48 حاضنة صينية ومسرعة، وعدد كبير من المؤسسات الكبيرة والجامعات وشركات رأس المال المخاطر، لديها أكثر من 100 فرع في الصين و10 فروع خارجها. أنشئت سنة 2014، ملكيتها مشتركة بين الدولة وهايديان العقارية، وهي شركة مملوكة للدولة.

تستضيف الحاضنة حاليا حوالي 700 مؤسسة ناشئة، 100 منها من خارج الصين، وإضافة إلى التمويل الذي تقدمه هذه الحاضنة والذي قدر إلى غاية الآن بـ 1.9 مليار يوان صيني، فهي توفر كذلك مجموعة من الخدمات للمؤسسات الناشئة، كحقوق الملكية الفكرية، خدمات الموارد البشرية، الاستشارات في المسائل السياسية والشؤون القانونية و برامج تجريبية تساعد في الحصول على تأشيرة وإجراءات تصريح الإقامة.

ويعتمد نموذج أعمالها على العديد من الإيرادات كرسوم تأجير رخيصة من الشركات الناشئة، الدعم الحكومي، الإعلانات، أبحاث السوق التي أجرتها مراكز البحوث الخاصة بهم والتعاون مع الحكومات المحلية للدول الأخرى، حيث تتعاون مع أفضل الجامعات في شمال الصين مثل بكين وجامعة تسينغهاوا، إضافة إلى تعاونها مع أكثر من 50 مؤسسة في أكثر من 20 دولة ومنطقة بما في ذلك الولايات المتحدة، فنلندا، السويد، فرنسا، سنغافورة، أستراليا والهند.

ب. الحاضنة الجامعية "TusPark" (الحضيرة العلمية لجامعة "Tsinghua"):



الموقع: بكين.
التخصص: احتضان العلوم والابتكارات التكنولوجية الجامعية.
الموقع الإلكتروني:
<http://en.tusholdings.com/index.php/52316cda0a?pid=36>

حيث تعتبر "TusPark" حديقة علمية جامعية ذات مستوى عالمي، أنشأت عام 1994 ومنذ ذلك الحين قامت باحتضان أكثر من 2000 مؤسسة ناشئة. تقع في الركن الجنوبي الشرقي لجامعة تسينغهاوا والمنطقة الأساسية لمتنزه تشونغ قوان تسون للعلوم، تمتلك مساحة بناء تبلغ 770.000 متر مربع، تضم هذه المساحة أكثر من 400 مؤسسة. حالياً، أنشأت "TusPark" شبكة تمتد إلى ما يقارب 20 منطقة في جميع أنحاء البلاد. لتشكل تدريجياً حديقة كاملة مؤلفة من أكثر من 1000 مؤسسة في مجال: العلوم والتكنولوجيا، مؤسسات البحث والتطوير، مجموعة مؤسسات ابتكارية عالية التقنية، مؤسسات متعددة الجنسيات، مجموعة مؤسسات الاستثمار المالي ومجموعة مؤسسات خدمات الوساطة. "TusPark" هي حديقة جامعية للعلوم والتكنولوجيا تمتلك سرعة كبيرة في بناء أفضل وأجود المؤسسات ونظام خدمة ابتكاري مثالي في حديقة تشونغ قوان تسون للعلوم وتتمتع بسمعة عالية بين حدائق التكنولوجيا العلمية الدولية.

يتضح لنا جلياً من خلال النموذجين السابقين الدور الكبير الذي تلعبه الحاضنات التكنولوجية الصينية في دعم إنشاء وتطوير قطاع المؤسسات الناشئة، حيث تمكنت حاضنات فقط من إنشاء ما يزيد عن 2700 مؤسسة ناشئة من داخل وخارج الوطن، وساهمت في إرساء قاعدة متينة لنظام أيكولوجي داعم للمؤسسات الناشئة بالدرجة الأولى، ومحقق للتنمية الاقتصادية بالدرجة الثانية.

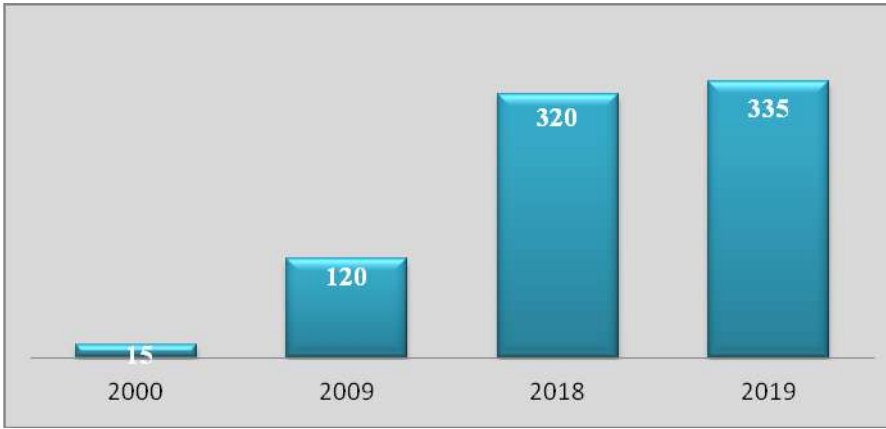
2.4. التجربة الهندية في مجال الحاضنات التكنولوجية:

1.2.4. قراءة في مجال الحاضنات التكنولوجية بالهند:

تاريخ اهتمام الهند بقطاع حاضنات الأعمال التكنولوجية ليس بقديم، لكنها ورغم ذلك حققت قفزة قوية في هذا المجال، فمنذ أن تم إطلاق برنامج حاضنات الأعمال

التكنولوجية من طرف مجلس تطوير الأعمال التكنولوجية والعلمية الوطنية "NSTEDB" سنة 2000، وعدد الحاضنات المنشأة من طرف هذا البرنامج في تزايد مستمر، حيث ارتفع عددها إلى 120 حاضنة سنة 2009 بعد ما كان 15 حاضنة فقط سنة 2004. (Ming feng, 2011, p 263) ومنذ ذلك الحين وعدد الحاضنات في الهند يشهد تطورا مستمرا مثلما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم 04: التطور العددي للحاضنات في الهند من 2015 إلى 2018.



Source:

- (2000, 2009) : (Ming feng, 2011, p 263).
- (2018, 2019): (NASSCOM & Zinnov, 2019, p7)

حيث يوضح الشكل التطور الملحوظ الذي يشهده قطاع الحاضنات التكنولوجية في السنوات الأخيرة والذي بلغ 335 حاضنة سنة 2019 بعد ما كانت 15 حاضنة سنة 2015. هذا الارتفاع الكبير في عدد الحاضنات الهندية جنبا إلى جنب مع باقي مكونات النظام الأيكولوجي الأخرى المنتشرة عبر التراب الهندي ساهم وبشكل فعال في دعم وتطوير قطاع المؤسسات الناشئة بالبلد؛ حيث شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا سريعا في عددها، فخلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2018، تم إنشاء ما بين 7200 و7700 مؤسسة ناشئة للتكنولوجيا، وهو ما يعادل قاعدة شاملة تنمو بمعدل من 12% إلى 15%، (Korreck, 2019, p 14) ولا تهدف هذه الحاضنات إلى تعزيز النمو من المؤسسات الناشئة فقط؛ بل إلى النظر في خلق فرص العمل والتأثير الاجتماعي المحتمل

حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة "Startups"-قراءة في تجارب بعض دول شرق آسيا-


بن فاضل وسيلة

لهذه المؤسسات، إضافة إلى تعزيز روح المبادرة والموهبة وإنتاج الملكية الفكرية. (Korreck, 2019, pp18-19)

وتنشط بالهند أربع أنواع من الحاضنات التكنولوجية، نلخصها والخدمات التي تقدمها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: أنواع الحاضنات التكنولوجية بالهند.

نوع الحاضنة	التخصص	الخدمات المقدمة	أمثلة عن الحاضنات
حاضنات شركات	التكنولوجيا المالية، الصحة التكنولوجية، منتجات مؤسسات، التجارة الالكترونية	<ul style="list-style-type: none"> • إرشادات تجارية؛ • إستشارات وإرشادات تكنولوجية؛ • فرص التواصل مع الشركات الأخرى، • الربط مع المستثمرين، • الوصول إلى العملاء. 	
حاضنات خاصة	التكنولوجيا المالية، التجارة الإلكترونية.	<ul style="list-style-type: none"> • إرشادات مقدمة من طرف مجموعة متنوعة من القادة أصحاب الخبرة؛ • توفير مساحة مكتبية مجانية لمدة 6 إلى 12 شهر. 	
حاضنات جامعية	متعددة	<ul style="list-style-type: none"> • الوصول إلى خبراء هيئة التدريس، • الوصول إلى الموجهين، الممولين، رجال الأعمال وخبراء الصناعة؛ • بيئة عمل خلاقة وداعمة. 	

	<ul style="list-style-type: none"> • التوجيه الاستراتيجي؛ • الوصول إلى مخططات الحكومة؛ • الدعم القانوني والمالي. 	<p>متعددة</p>	<p>حاضنات حكومية</p>
---	---	---------------	----------------------

Source : (NASSCOM & Zinnov, 2017, p42).

ساعدت هذه الأنواع المختلفة من الحاضنات على دعم وتطوير قطاع الـ "Startup" بالهند، فالحاضنات الجامعية على سبيل المثال كان لها الفضل في نمو المؤسسات الناشئة الطلابية من سنة 2016 إلى سنة 2017 بنسبة 30%، وقامت الشركات الكبرى بإعداد برامج حضانة لمساعدة المؤسسات الناشئة، على سبيل المثال أطلقت شركة "Tata Group" أكبر مركز حاضنات تكنولوجية في البلاد "T-Hub" في حيدر أباد، كما قامت شركة "Google" بإطلاق برنامج التسريع "Launchpad" الخاص بالمؤسسات الناشئة في مجال الأجهزة المحمولة في الهند والبرازيل واندونيسيا مع تقديم التدريب والدعم التنموي و50.000 دولار أمريكي في صورة تمويل مجاني. (Nasscom-zinnov, 2017, p16)

الحاضنات الحكومية كذلك لها دور فعال في دعم وتطوير قطاع المؤسسات الناشئة، حيث جاءت هذه الحاضنات نتيجة اهتمام الدولة الهندية بهذا القطاع وإيمانها منها بقوته في دعم نمو الاقتصاد، أين قامت الوزارة الهندية بإطلاق مبادرة "Startup India" سنة 2016، التي تهدف إلى بناء نظام بيئي قوي لرعاية الابتكار وريادة الأعمال في الدولة مدفوعة بخطة عمل كان أبرزها دعم البنية التحتية للحاضنات التكنولوجية الداعمة للابتكار، (Startup India, 2018, p8)

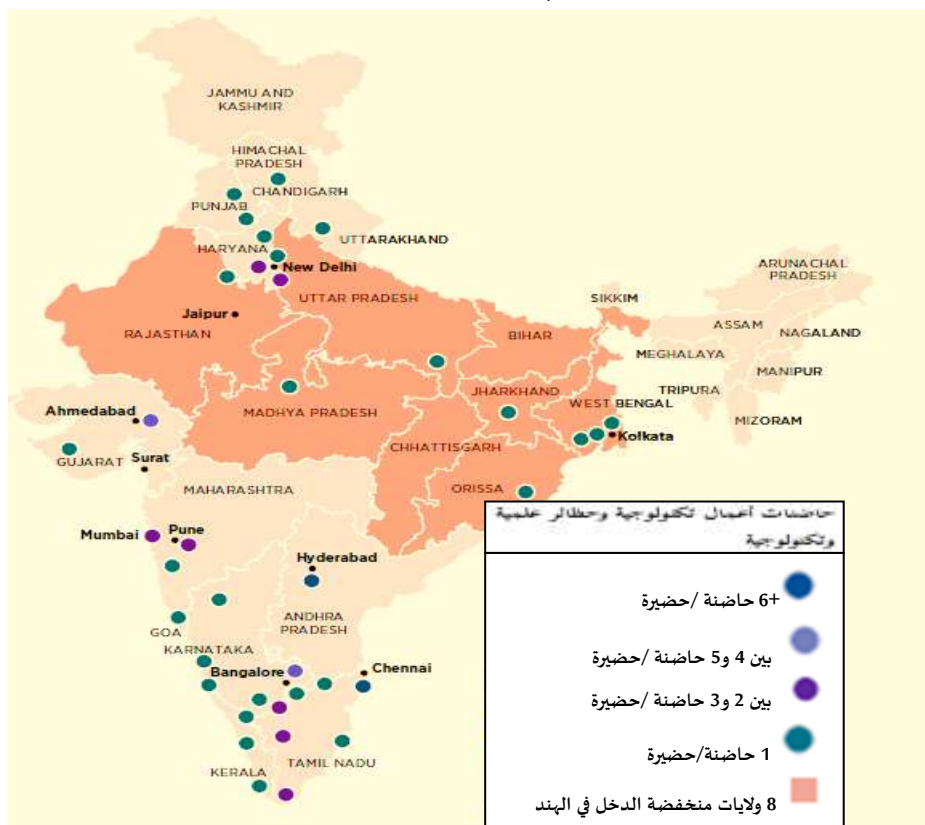
لكن الشيء الذي تتميز به الحاضنات الهندية والذي يجعلها تختلف عن نظيراتها في باقي دول العالم هو تمركزها الجغرافي، فتوزعها عبر التراب الهندي يختلف تماما عما رأيناه سلفا في الصين، حيث يتم إنشاء حوالي 50 % من إجمالي الحاضنات الهندية خارج المدن الكبرى (مدن الميتر)، (Nasscom-zinnov, 2017, p16) على عكس ما لاحظناه في دولة الصين التي ارتكز تواجد حاضناتها في المدن الكبرى. مثلما يوضحه الشكل رقم (5)، حيث نلاحظ من الشكل أن تمركز الحاضنات التكنولوجية بالهند لا

حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة "Startups"-قراءة في تجارب بعض دول شرق آسيا-

بن فاضل وسيلة

يقتصر على مقاطعات معينة فقط مثلما لاحظناه سابقا في الصين، بل تتوزع جغرافيا على كامل التراب الهندي، ونلاحظ كذلك أن أكثر من نصف هذه الحاضنات تتواجد في المناطق النائية، وليست تابعة لشوارع ابتكار مثلما لاحظناه كذلك في الصين. ورغم ذلك، إلا أنها غالبا ما تنجح في استقطاب وتطوير المؤسسات الناشئة. هذا يجعلنا نطرح تساؤلا مهما عن كيفية عمل هذه الحاضنات بشكل فعال رغم تواجدها في المناطق النائية قليلة الدعم، وعن سبب نجاحها، هل هو مقتصر على الحكومة الهندية، أم تدخل فيه عوامل أخرى؟

الشكل رقم 05: التوزيع الجغرافي للحاضنات والحضائر العلمية والتكنولوجية في الهند سنة 2016.



Source:(Madeleine and others, 2016, p14)

في بحثنا بين طيات دراسة أجراها (Madeleine and others, 2016) على ما مجموعه 12 حاضنة هندية متمركزة خارج المدن الكبرى الرئيسية؛ وجدنا أن هذه الحاضنات تستخدم استراتيجيات مبتكرة وذكية للتعويض عن الثغرات في النظم البيئية الداعمة، فمثلاً:

- نظراً لعدم توفر إمدادات جاهزة لاحتضان المؤسسات الناشئة في المدن النائية؛ تعمل الحاضنات الهندية مع الكليات المحلية لتشكيل معسكرات مؤسسية، وذلك بهدف بناء ثقافة ريادة الأعمال بين طلاب الجامعات، ودفعهم لتقديم المزيد من الأفكار لاستقطابها واحتضانها؛
- من أجل مساعدة رواد الأعمال في الوصول إلى التمويل في منطقة يوجد بها عدد قليل من المستثمرين؛ تقوم عدة مؤسسات ببناء شبكة "مستثمرين ملائكة" بالمنطقة، وهذا ينجر عنه شعور قادة الأعمال المحليين بالفخر للقيام بتشجيع الاستثمار المحلي؛
- لأنها تواجه صعوبات في جذب الموظفين الدائمين إلى موقعها الريفي؛ قامت هذه الحاضنات بوضع إستراتيجية لتوفير الموارد، تختلف عن الإستراتيجيات المتبعة في الحاضنات المتواجدة بالمدينة الكبرى، وذلك بتكميل فريق موظفيها الصغير بالمتطوعين الذين يمضون ما لا يقل عن نصف يوم في الأسبوع لمدة ستة أشهر في توفير الدعم الوظيفي لعمال الحاضنة.

2.2.4. نماذج عن أهم الحاضنات التكنولوجية في الهند:

أ. حاضنة الأعمال التكنولوجية "Technopark":



الموقع: كيرالا.
التخصص: حاضنة أعمال تكنولوجية مختصة في البرمجيات.

الموقع الإلكتروني:

<https://www.technopark.org/home>

تأسست الحاضنة سنة 2006 بدعم من حكومة ولاية "كيرالا"، وتعد واحدة من أكبر مجمعات تكنولوجيا المعلومات في الهند، وواحدة من أكثر مدن العالم خضرة. تشتمل حتى الآن على حوالي 60 شركة، وحققت نسبة نجاح قدرت بـ 92 ٪. تم

اختيارها سنة 2011 كأفضل شركة لاحتضان البرمجيات في العالم وكأول منظمة هندية استطاعت تحقيق هذا الوضع، تنتشر هذه الحاضنة على مساحة تقدر بـ 290 هكتار من الأراضي، وقامت باحتضان أكثر من 165 مؤسسة ناشئة، وتوظيف أكثر من 56 ألف متخصص في تكنولوجيا المعلومات.

ب. حاضنة الأعمال التكنولوجية "Startup village":



الموقع: كوتشي.

التخصص: تكنولوجيا الاتصالات.

الموقع الإلكتروني: www.sv.com

"Startup Village" هي حاضنة أعمال تكنولوجية هندية غير ربحية، مقرها كوتشي بولاية كيرالا، تأسست سنة 2012 وتهدف إلى إطلاق 1000 مؤسسة ناشئة في مجال التكنولوجيا على مدى السنوات العشر المقبلة، بلغت قيمتها حاليا مليار دولار. وتركز بشكل أساسي على المؤسسات الناشئة والابتكار في مجال الاتصالات. تعد هذه الحاضنة أول حاضنة في الهند يتم تمويلها بشكل مشترك من قبل القطاعين العام والخاص، وقامت حتى الآن بدعم أكثر من 450 مؤسسة ناشئة. تقوم بتوجيه أصحاب هذه المؤسسات خطوة بخطوة من خلال إطار عمل مكثف، وإرشادهم نحو ترجمة أفكارهم إلى مشاريع حقيقية.

5. المناقشة:

بالنظر إلى ما ورد في الدراسة يتضح لنا أن إنشاء الحاضنات التكنولوجية غير مرهون بالدعم الحكومي، أو باعتماد سياسات معينة للموقع الجغرافي لهذه الأخيرة، بل هو مربوط بالأساس بمدى تشجيع أفراد الدولة بالروح الريادية التي من شأنها المساهمة في بناء هذا القطاع المهم، من خلال تطرقنا إلى تجربة أكبر دولة نامية ألا وهي الصين، اتضح لنا جليا أن هذه الأخيرة تعتمد الزاوية المكانية في دعم الابتكار، وذلك من خلال تكثيف نشاط حاضناتها التكنولوجية في شوارع خاصة بالابتكار، وهذا ما ترجم التوزيع غير المتجانس لهذه الأخيرة عبر ترابها الوطني (أنظر الشكل2)، وتمحورها فقط في المقاطعات الشرقية للبلاد. أما عند تطرقنا إلى التجربة الهندية، اتضح لنا أن نجاح

الحاضنات التكنولوجية فيها غير مربوط تماما بالسياسة المكانية، حيث عملت هذه الأخيرة بسياسة دعم الابتكار عبر كامل ترابها الوطني (أنظر الشكل5)، وهو الأمر الذي جعل الهند تنجح في تطوير قطاع المؤسسات الناشئة، فلم تهتم باستقطاب ودعم المواهب في المدن الكبرى على حساب المدن النائية؛ بل عملت على توفير الأرضية المناسبة وتقديم كل الإمكانيات اللازمة من أجل دعم وتطوير الابتكار بما يخدم القوة الاقتصادية التي سعت الدولة إلى تحقيقها عبر كامل ترابها الوطني، إضافة إلى أن الوعي الريادي المنتشر بين شبكات النظام الأيكولوجي من رجال الأعمال، المستثمرين، الجامعات وحتى قطاع الشباب، ساعد وبشكل كبير على التخفيف من التحديات التي تواجهها الحاضنات وساهم في خلق روابط متينة شكلت هي الأخرى جسرا لتسهيل عبور المؤسسات الناشئة الهندية إلى بر الأمان.

لما نأتي إلى الواقع الجزائري ونسقط عليه ما تم الحصول عليه من نتائج، نجد أن البلاد تعاني من حداثة ومحدودية فكرة حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة، وأن هناك خلط بين مفاهيم الحاضنات بصفة عامة، صحيح أن تجربة الجزائر في هذا المجال لا تزال في بدايتها، إلا أنه لا يوجد تعريف واضح وقانوني للحاضنات في الجزائر، وعلى الرغم من أن الحكومة تطرقت إلى هذا الموضوع مؤخرا في مرسومها التنفيذي لإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة حاضنة أعمال، (الجريدة الرسمية، 2020، ص12) إلا أنها تطرقت فقط إلى شروط منح علامة حاضنة أعمال، ولم يتم التقيد بالمفاهيم الدقيقة للحاضنات، أو تحديد أنواعها وصلاحيات ونشاط كل نوع، الأمر الذي يجعل الخلط بين المفاهيم مستمرا، سواء من طرف الحاضنات بعينها عبر مواقعها الإلكترونية، أو من طرف الباحثين والأكاديميين الجزائريين.

أما في ما يخص نقطة التوزيع الجغرافي، فالجزائر تعتمد توزيع حاضناتها عبر الولايات الكبيرة للبلاد فقط، وهي العاصمة، وهران، عنابة، ورقلة. كما أن مواقعها غير استراتيجية. وكلها حاضنات حكومية مدعومة من طرف الدولة، ولا توجد سوى حاضنة خاصة واحدة تمتلكها شركة "Ooredoo". كما أن المرسوم التنفيذي الأخير، والغير دقيق، سيمنح إسم حاضنة لعدد من مراكز الدعم الخاصة التي تتخذ من الجزائر العاصمة مقرا لنشاطها، والتي سبق وأن كان لنا لقاء مع مؤسسها، مما سيؤدي إلى

زيادة تركز الحاضنات في منطقة العاصمة على حساب الولايات الأخرى، وهو الشيء الذي سيحد من مساعي الدولة في دفع عجلة التنمية عبر كامل التراب الوطني.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في ورقتنا البحثية، يمكن القول أن نجاح وتطور المؤسسات الناشئة مرهون بشكل أساسي بالدعم الذي يقدمه قطاع الحاضنات التكنولوجية، وهذا ما يفسر الاهتمام الزائد للدولتين محل الدراسة بهذا القطاع، فدول شرق آسيا تعمل حالياً بسياسة "تمكين المبتكرين وترك الأسواق تعمل"، كما أن الاهتمام المتزايد للمواطن الصيني والهندي بالابتكار، والذي قابله دعم حكومي كبير، جعل من روح المبادرة تنمو بشكل هائل، حيث أصبحت الحكومتان تؤمنان بأن واحدة من أهم مهامهما الأساسية تكمن في توفير تلك البيئة التي يمكن أن يزدهر فيها المبتكرون وذلك من خلال إنشاء المزيد من الحاضنات والبنى التحتية التي تعمل على رعاية المؤسسات الشابة المبتكرة، والتي تفتقر في الغالب إلى المهارات اللازمة لتحويل الأفكار إلى منتجات أو خدمات جديدة؛ وهذا بتوفير المال والوقت، بتحقيق بيئة مواتية تساعد على تقليل التكاليف المرتبطة بإطلاق مؤسسة، وزيادة ثقة رجال الأعمال وربطهم بالموارد والشبكات المطلوبة لتوسيع نطاق العمل، ومن كل ما سبق، تستخلص النتائج المختصرة التالية:

- عملت الحاضنات التكنولوجية على دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة في البلدين محل الدراسة، حيث تمكنت حاضنتين فقط من إنشاء ما يزيد عن 2700 مؤسسة ناشئة في الصين، وتمكنت حاضنتين فقط من إنشاء أزيد من 561 مؤسسة ناشئة بالهند؛
- تعمل الحاضنات التكنولوجية على مساعدة المؤسسات الناشئة في التغلب على عوائق الوجود والاستمرار، وذلك من خلال تقديم مختلف الخدمات الضرورية كالترتيب، التمويل، التخطيط، التسويق وغيرها من الخدمات الضرورية؛

- يشهد قطاع الحاضنات التكنولوجية في الصين والهند وتيرة نمو مرتفعة، ويساهم بشكل فعال في تسويق التكنولوجيا وتعزيز ثقافة الابتكار وروح المبادرة في جميع أنحاء البلدين؛
 - وجود علاقة قوية بين أصحاب المصلحة في عملية الحضانة بالصين والهند. حيث كشف هذا البحث عن وجود ارتباط قوي بين الجامعة والحكومة وقطاع الأعمال، بالشكل الذي يخدم نمو وتطور قطاع المؤسسات الناشئة؛
 - وجود تكامل كبير بين مراكز الحضانة وواضعي السياسات في الحكومتين واعتراف الدولتين بالحاضنات على نطاق واسع كأداة سياسية فعالة لتحفيز روح المبادرة والابتكار والنمو الاقتصادي؛
 - ساهمت الحاضنات التكنولوجية الصينية والهندية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية كبيرة. ما أدى إلى تحول البلدين إلى قوة ابتكارية واقتصادية عظمى؛
 - يلعب الوعي الريادي دورا هاما في نجاح قطاع الحاضنات التكنولوجية، الأمر الذي جعل الصين تسعى إلى غرس فكرة الريادة بين أوساط الطلبة والاهتمام بالتخصصات العلمية والتكنولوجية التي تساهم بشكل كبير في خلق أفكار معرفية جديدة، كما عملت أيضا على الاستفادة من الكفاءات المهاجرة وتدريب كفاءات جديدة داخل وخارج الوطن؛
 - تعمل الهند بسياسة دعم الابتكار عبر كامل التراب الوطني، حيث لم تهتم باستقطاب ودعم المواهب في المدن الكبرى على حساب المدن النائية، بل عملت على توفير الأرضية المناسبة وتقديم كل الإمكانيات اللازمة من أجل دعم وتطوير الابتكار عبر كامل ترابها الوطني بما يخدم القوة الاقتصادية التي سعت الدولة إلى تحقيقها.
- توصيات الدراسة:

- يجب على الحكومة الجزائرية إعطاء تعريف قانوني للحاضنات، والتميز بين أنواعها المختلفة، وتحديد المهام الخاصة بكل نوع؛
- يجب على الدولة الجزائرية اعتماد شبكة تعاون تجتمع فيها جهود كل الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة من منظمات حكومية ومؤسسات؛ حاضنات؛ قطاع أعمال؛ عناقيد صناعية والباحثين والأكاديميين في قطاع الجامعات. لأنه فقط هذه الشبكة من شأنها تطوير الجزيئات المكونة لها بالطريقة التي تخدم بناء نظام أيكولوجي قوي للمؤسسات الناشئة .

قائمة المراجع:

- Akanle Olayinka , abraham omotayo (2017), **prospect of incubation hubs as a development driver in southwest nigeria**, nigerian anthropological and sociological practitioners association (nasa) 22nd annual conference on contours of change, modern conflict and mode of production in nigeria. University of ibadan, nigeria. 6th-9th november.
- Centre for internet & society, (?), **technology business incubators: An indian perspective & implementation guidance report**, india.
- fujishiro Koichi (2018), **factors behind rise in startups in china**, mitsui & co. Global strategic studies institute monthly report.
- Gursel Ali (2014), **science and technology parks and university collaborations**, periodicals of engineering and natural sciences, vol. 2 no. 2.
- Hktcd Research (2016), **Technopreneurship in China (1): Recent Innovations and opportunities**, online: <http://research.hktcd.com>. Seen on 15/01/2020, at 09:41.
- <http://en.tusholdings.com/index.php/52316cda0a?pid=36>, seen as 29/05/2020, at 14 :05.
- <http://www.z-innoway.com/en/>, seen as 09/5/2020, at 17 :15
- <https://natp.dz>, seen on 11/01/2020, at 14 :32.
- <https://www.technopark.org/home>, seen as 29/05/2020, at 13 :33.
- www.sv.co, seen as 29/05/2020, at 17 :48.
- Koponen Riikka and others (2017), **Handbook for Finnish Start-ups for Entering Chinese market**, B&B Advisors Shanghai , Tekes Review 338/2017, Helsinki.
- Korreck Sabrina (2019), **The Indian Startup Ecosystem: Drivers, Challenges and Pillars of Support**, ORF Occasional Paper No. 210, September 2019, Observer Research foundation.
- Madeleine Gabriel and others (2016), **Good Incubation IN INDIA : strategies for supporting social enterprise in chalanging contexts**, Department for International development, Nesta, india.

- martins José moleiro and others (2019), **business incubator and economic Development, intechopen, u.k**, available at : doi: 10.5772/intechopen.88562 , seen on 23/09/2019, at: 20^h:20.
 - Ming feng tang (2011), **technology business incubators in china and india a comparative case study**, african journal of science, technology, innovation and development, vol.3, no.2.
 - Ming feng tang (2014), **assessing government-supported technology-based business incubators: evidence from china**, int. J. Technology management, vol. 65, nos. 1/2/3/4.
 - Munkongsujarit Songphon (2016), **Business Incubation Model for Startup Company and SME in Developing Economy: A Case of Thailand**, proceedings of picmet '16: technology management for social innovation.
 - NASSCOM & Zinnov (2017), **india startup ecosystem- traversing the maturity cycle**, edition 2017, india.
 - NASSCOM & Zinnov (2019), **india tech startup ecosystem- leading tech in the 20s**, edition 2017, india.
 - Nstedb: the national science & technology entrepreneurship development board.
 - Startup India (2018), **States' Startup Ranking**, National report_Final, online : https://www.startupindia.gov.in/content/dam/invest-india/compendium/Startup%20India%20-%20National%20report_Final%20Version_web.pdf, seen as 29/05/2020, at 23:45.
 - Tendercapital (2018), **The ten best startup incubators in the world**, online : <https://tendercapital.com/fr/the-ten-best-startup-incubators-in-the-world/> , seen as 14/01/2020, at 21 :57.
 - White house office of trade and manufacturing policy (2018), **How china's economic aggression threatens the technologies and intellectual property of the united states and the world**, online: <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2018/06/FINAL-China-Technology-Report-6.18.18-PDF.pdf>, seen as 29/05/2020, at 03 :53.
 - Yang Yuecheng (2013), **high-tech zones (science & technology parks) and china's urbanization, workshop 2 - stps**, science cities and urban strategies, paper for the 30th iasp world conference on science and technology parks, Torch high technology industry development center – china.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، 2020/09/21.

حاضنات الاعمال كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
-تجربة الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً-

Business incubators as a tool for financing small and medium enterprises to achieve sustainable development goals - The experience of the United States of America as a model-

بوقةة سليم
أستاذ محاضر - أ -
salim_durable@yahoo.fr

بن منصور ليليا
أستاذة التعليم العالي
lilia_benmansour@hotmail.com

Abstract:

This scientific paper addressed the study of the United States of America experience in business incubators as a tool for financing small and medium enterprises to achieve sustainable development goals. The study aims to get acquainted with the various theoretical concepts of business incubators and small and medium enterprises and the relationship between them. Then touching on sustainable development and linking the importance of business incubators in achieving their goals. Finally, he touched on the experience of the United States of America in it. This study has reached the conclusion that the United States of America experience in business incubators is successful in its contribution in supporting small and medium enterprises to achieve the goals of sustainable development and the need to emphasize support for business incubators in Algeria and benefit from this experience.

Key words: business incubators, small and medium enterprises, sustainable development, the experience of the United States of America

JEL Classifications: N42, Q01

الملخص:

تناولت هذه الورقة العلمية دراسة تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حاضنات الاعمال كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتهدف الدراسة الى الاثام بمختلف المفاهيم النظرية لحاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقة التي تربط بينهما. ثم التطرق الى التنمية المستدامة وربط أهمية حاضنات الاعمال في تحقيق أهدافها. وفي الأخير التطرق الى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فيها. وقد توصلت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها أن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حاضنات الاعمال ناجحة في مساهمتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وعلى ضرورة تأكيد دعم حاضنات الاعمال في الجزائر والاستفادة من هذه التجربة.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الاعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة، تجربة الولايات المتحدة الأمريكية
رموز تصنيف JEL: N42, Q01

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني باعتباره يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني العديد من المشاكل والصعوبات خاصة في جانب حصوله على التمويل اللازم الذي يضمن أداء مهامه بالشكل المنوط له، وهذا ما يقلل ويحد من فعاليته ويقف عائقا أمام نموه وتطوره، وانطلاقا من المكانة التي تحتلها حاضنات الاعمال في العديد من بلدان العالم والتي يجب ان تعطى لها في الجزائر، فان هذه الورقة البحثية ستدرس تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حاضنات الاعمال ومدى فعاليتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

- إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى نجاح تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حاضنات الاعمال لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث من الناحية العلمية بأنها تهدف إلى إيجاد التوضيحات اللازمة لكل من حاضنات الاعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة مع ربط العلاقة بينهما، وسوف يؤدي التعرف على هذا النوع من العلاقة إلى تنمية الوعي وتحقيق الثقافة اللازمة حول حاضنات الأعمال وأهميتها في التخفيف من البطالة، ومن الناحية العملية فإن هذا البحث سيجذب الانتباه إلى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حاضنات الاعمال ومدى نجاحها.

- منهج الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري والتطبيقي، حيث يندرج تحته المنهج الوصفي خاصة وأن الورقة البحثية تطرقت إلى تفاصيل نظرية تخص حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال بعض الإحصاءات والتعليق عليها بالتحليل، و أيضا تم الاعتماد على

بن منصور ليليا، بوقنة سليم

المنهج التاريخي من خلال عرض النشأة التاريخية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.

2. مفاهيم أساسية حول حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في هذا المحور سنحاول التطرق في البداية إلى المفاهيم الأساسية حول حاضنات الاعمال مفهومها وأهميتها، ثم الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى تعريفها، أهم خصائصها وأهميتها، مع توضيح العلاقة التي تربط بينهما.

1.2. مفاهيم أساسية حول حاضنات الأعمال: سنتناول في هذا العنصر نشأة ومفهوم حاضنات الاعمال، مهامها وانواعها.

1.1.2. نشأة حاضنات الأعمال: يرجع تاريخ نشأة الحاضنات الى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم BATAVIA في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عام 1959، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل الى مركز أعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ومنذ عام 1959 أقيمت آلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا المركز، لكن هذه المحاولات لإقامه حاضنات لم تتم متابعتها بشكل منتظم حتى بداية أعوام الثمانينات وتحديدا في عام 1984 إقامة عدد من الحاضنات، وفي نهاية عام 1997 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الى حوالي 550 حاضنة من خلال معدل إقامة بلغ حوالي حاضنة في الأسبوع منذ نهاية عام 1986. (بن شايب، جوان 2019، صفحة 55)

2.1.2. مفهوم حاضنات الاعمال: هي "بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات المساعدة والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشأة الأعمال والمؤسسات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارستها من خلال مراحل النمو التي تمر بها المؤسسات المختلفة، كما توفر هذه الحاضنات فرصا للشراكة في الخدمات المكتبية والتجهيزات والآلات والتأجير ونقل التقنيات وغيرها". (الحناوي، 2001، صفحة 26)

3.1.2. مهام حاضنات الأعمال: وتتلخص مهام حاضنات الأعمال فيما يلي:

- تقديم الاستشارة للمستثمرين فيما يتعلق بدراسات الجدوى لاستثماراتهم واختيار الآلات والمعدات والمواد وطرق العمل؛
 - تقديم مساعدات مالية للمؤسسات المحتضنة، مع تقديم الدعم الفني فيما يخص تصميم المنتجات أو تطويرها؛
 - إرشاد المؤسسات المحتضنة إلى مختلف الهيئات الحكومية والغير الحكومية ذات العلاقة بنشاط هذه المؤسسات فيما يتعلق بالقوانين... وغيرها؛
 - إجراء دورات تدريب وتأهيل للعاملين والمستثمرين في المؤسسات المحتضنة. (عيسى، مارس 2010، الصفحات 62-63)
- حيث يمكن تلخيص أهم الخدمات التي تقدمها حاضنات الاعمال للمشاريع المحتضنة في ثلاث عناصر وهي: خدمات استراتيجية كخطط العمل، وخدمات إجرائية كتوفير مصادر التمويل والتسويق، وخدمات تحتية كتوفير المكان المناسب. (بن خديجة، جوان 2017، صفحة 215)
- 4.1.2. أنواع حاضنات الأعمال: حيث يمكن تقسيم حاضنات الاعمال الى قسمين هما:
- (ليلي، جانفي 2019، الصفحات 131-132)
- أ- حاضنات حسب الملكية: وتنقسم بدورها الى:
 - حاضنات أعمال خاصة وهدفها الربح؛
 - حاضنات أعمال عامة هدفها التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني؛
 - حاضنات الأعمال المختلطة التي تجمع ما بين الخاص والعام؛
 - ب- حاضنات حسب الممارسات الفعلية: حيث تنقسم الى:
 - حاضنات الأعمال الصناعية التي تعمل على مساعدة الشركات المبتدئة؛
 - حاضنات أعمال التكنولوجيا عالية المستوى؛
 - حاضنات الأعمال الخاصة بالمعلوماتية والاعلام؛
 - حاضنات تقديم خدمة التكنولوجيا العامة؛
 - حاضنات الأعمال السياحية، حاضنات الأعمال الطبية.
- 5.1.2. أهمية حاضنات الاعمال: تكمن أهميتها في (تومي، ديسمبر 2018، صفحة 24):

بن منصور ليليا، بوقنة سليم

- للجامعات ومراكز البحوث: منطقة بحث وتطوير، دخل صافي، تعاون الأعمال التجارية، حلقة وصل مع مراكز البحث والتطوير؛
- للحكومات والمجتمع: تطوير للاقتصاد، أعمال ووظائف جديدة، تغير ثقافة الأعمال؛
- للشركات والعملاء: فتح لموارد جديدة، تقليل المخاطر أو الوقت في التسويق، زيادة فترة بقاء المشروع؛
- للقطاعات العامة المشتركة: الإبداع، اكتساب التكنولوجيا، عائد على رأس المال.

2.2. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حيث سنتناول في هذا العنصر مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجهها.

1.2.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نتيجة تنوع المعايير المستعملة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة أدى كل ذلك الى عدم الحصول على إجماع حول تعريف موحد لهذه المؤسسات، مما جعل كل دولة تنفرد بتعريف خاص بها، بحيث يتماشى مع مستواها الاقتصادي والتكنولوجي وقد يكون قانونيا إداريا وغيرها، وفيما يلي سندرج تعريف لها على النحو الآتي: (محمد، 2017)

- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: يعتبر القانون الأمريكي المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كان: عدد عمالها أقل من 300 عامل مع رأس مالها ما بين 200-500 مليون دولار؛ ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: حدود عليا للمؤسسات الصغيرة بالنسبة ل وم أ

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 1 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: محمد إبراهيم عبد اللاوي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي، دار البصائر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 43.

- عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: على أنها كل مؤسسة يعمل فيها أقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون م ص م تشغل اقل من 500 عامل.
2.2.2. خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن لهذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أهم روافد العملية التنموية، إلا انها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات، وهي كما يلي: (أحمد، 2012)

- مالك المنشأة هو مديرها، اذ يتولى العمليات الإدارية والفنية؛
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة، والاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي الى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل؛
- تدني قدرتها الذاتية على التطور والتوسع نظرا لإهمال جوانب البحث والتطوير، وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها؛
- الارتفاع بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدرا جيدا للدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال؛
- صناعة مكتملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها، ولها مرونة وقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب -الافتقار الى هيكل اداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إداريا وماليا وفنيا؛
- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة، وصعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف؛
- التميز بالمرونة العالية في عدة مجالات، ومنها التغير في اذواق المستهلكين، توظيف العمالة من مصادر متنوعة؛
- إقامة أنشطة إنتاجية لامركزية في المناطق النامية، قدرتها على استغلال المواد الخام المحلية، تلبية الطلب في الأسواق المحلية او الإقليمية؛

بن منصور ليليا، بوقنة سليم

- احتوائها على مميزات وملامح خاصة تتمثل في: المرونة العالية، تلبية رغبات العملاء، تقديم منتجات حسب الطلب، تفادي الإنتاج النمطي، تلبية احتياجات السوق المحلي، تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بأقل طاقة إنتاجية، وتوظيف استثمارات محلية.

3.2.2. المشاكل والصعوبات التي تواجه تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويمكن تلخيص أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام في العناصر المالية:

- معوقات تمويلية: وهي في مقدمة المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتقدمها صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب المتمثل بصعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المؤسسات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، أما جهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف أو الجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط ومدد التسديد، مما يؤدي بالنتيجة الى ارتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المؤسسات في غياب المصارف المتخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة أو غياب الدعم الحكومي لها؛

- المعوقات الإدارية والقانونية: إن المعوقات القانونية أو التشريعية تتمثل في غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص وهي تشكل القوانين المنظمة لعمل هذه المشاريع كالتشريع الضريبي والقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير وعدم توفر ضمان اجتماعي في هذه المشاريع والبيروقراطية الحكومية، فضلا عن معوقات أخرى مثل نقص الخبرة ونقص الكفاءة في مواجهة المتغيرات التي قد تطرأ على الأنظمة والقوانين في البلاد؛

- المعوقات التسويقية: حيث تمثل الحصة السوقية إحدى المشاكل الأساسية التي تعرقل نمو وتطور المشاريع الصغيرة، وذلك في ظل المنافسة القوية التي تواجهها من قبل المشاريع الكبيرة الحجم والمنتجات الأجنبية. (يونس، 2014)

4.2.2. أهمية حاضنات الاعمال في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر حاضنات الاعمال واحدة من الآليات المهمة لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات لها، بهدف شحهم

بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، فهي تعمل على تقديم التكنولوجيا الحديثة والموارد العلمية وأساليب وأدوات الابتكار، ومن هنا تتجلى أهميتها في دعم الابتكار باعتبار أن هذه العوامل مدخلات نشاط الابتكار. (منى، جوان 2019، صفحة 226)

أصبحت المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيارا استراتيجيا تبنته الكثير من الدول من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، ولحاضنات الاعمال دور في تنمية قدرات هذه المؤسسات من خلال بناء استراتيجيات متطورة وعناصر بشرية قادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى، حيث تقوم بدراسة المشاريع وتشخيص مدى احتياجات المشروعات لبرامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة، وتقوم أيضا باختزال الإجراءات الحكومية من خلال شبكة المعلومات والاتصالات المتخصصة والاستفادة المثلى من برامج الحكومة الالكترونية، حيث تقوم بتوفير فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة، وتبني خطط مستقبلية محددة لإزالة المعوقات الخارجية والداخلية لاستقرار وديمومة الاستقرار للمشروعات. (حسين، 2017، الصفحات 15-16)

حيث يمكن تلخيص الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

- توفير بنية تحتية ملائمة ومغرية لأصحاب الأفكار الريادية والإبداعية من ممارسة أعمالهم في بيئة ملؤها التقدم والتطور والنمو؛
- تعمل على إنشاء صورة ذهنية أمام رواد الاعمال الشباب؛
- توفير مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل حيث يعتبر هذا عنصرا هاما بالنسبة للمؤسسات الناشئة؛
- تقديم الاستشارة فيما يتعلق بدراسات الجدوى للمشروعات واختيار الآلات والمعدات وطرق العمل؛
- التعاون في التغلب على المعوقات الإدارية لبدء المشروع ومساعدة المؤسسات الناشئة على تحقيق معدلات نمو عالية عن طريق تقديم حزمة متكاملة من

بن منصور ليليا، بوقنة سليم

الخدمات الإدارية المشتركة وتوفير الاستشارات في مجالات مختلفة وذلك بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي والمراكز الصناعية المحلية والعالمية؛
- تعطي الحاضنة دعم تسويقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدة المشروع الصغير في الاشتراك في المعارض المحلية والدولية ومساعدتها بتسويق منتجاتها من خلال شركة متعاونة مع الحاضنة. (بارة ،ديسمبر 2018، الصفحات 602-603)

3. دور حاضنات الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

سنتناول في البداية مفاهيم نظرية حول التنمية المستدامة مفهومها وأهدافها، ثم التطرق لأهمية حاضنات الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة.

1.3. مفهوم التنمية المستدامة: تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة واختلفت، باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية ، وقبل البدء في تعريف التنمية المستدامة، لابد بالتفريق بين مصطلحين اساسين وهما النمو والتنمية ، حيث يفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة حيث تؤكد السيدة هيكس، بان التنمية تشير الى البلدان النامية والنمو يشير الى البلدان المتقدمة، كما يفرق بين الاثنين بالقول بان التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل، والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان. (مدحت، 2007، صفحة 125)
-التنمية الاقتصادية: هي العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن. (فليح ، 2006، صفحة 177)

-تعريف الفاو للتنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، عن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (عبد الرحمن، 2015، صفحة 13)

-تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة كما جاءت في هذا التقرير هي: "السعي الدائم لتقدير نوعية الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة". (قادري ، 2013، صفحة 51)
-يمكن تعريف تقسيمات التنمية الى أربع مجموعات، اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية: (مصطفى ، 2017، الصفحات 37-38)

- التعريف الاقتصادي: إن التنمية المستدامة تعني إجراء فحص عميق ومتواصل في استهلاك الدول الصناعية في الشمال من الطاقة والموارد الطبيعية وإقناعها بتصدير نموذجها الصناعي عالميا، أما بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب؛

- التعريف الاجتماعي: هي السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف؛

- التعريف البيئي: هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي الى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية؛

- التعريف التكنولوجي: تعني نقل المجتمع الى عصر الصناعات التطبيقية التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

- اللجنة العالمية للبيئة: هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم. (بدوي، 2012، صفحة 18)

-الوكالة العالمية للبيئة والتنمية: هي التنمية التي تواجه احتياجات الافراد الراهنة دون الإنقاص من قدرة الأجيال المقبلة على مواجهة احتياجاتهم. (أحمد، 2012، صفحة 34)
وفي الأخير يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في بيئة غير مستنزفة، بحيث تحصل الأجيال الحالية على حقها في التنمية ورفع مستوى المعيشة من خلال الموارد المتاحة واستغلال الطاقات والإمكانات مع مراعاة الجوانب البيولوجية والاجتماعية والثقافية في رؤوس الأموال الحالية وحق الأجيال القادمة فيها.

بن منصور ليليا، بوقنة سليم

2.3. أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي: (عثمان، 2007، الصفحات 30-28)

-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، واحترام البيئة الطبيعية؛

-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة؛

-تحقيق استغلال عقلائي للموارد، وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع؛

-احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع؛

-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، مع إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع.

2-3- مبادئ التنمية المستدامة: ويمكن الاسترشاد بما وضعه المجلس الدولي للتنقيب واستخراج المعادن، من مبادئ خاصة بالتنمية المستدامة والتي يجب على المنشأة التي تعمل في هذا المجال الالتزام بها وتطبيقها، وتمثل هذه المبادئ فيما يلي: (محمد، 2012، الصفحات 27-23)

- تنفيذ الممارسات الأخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة المنشأة؛

- دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرار داخل المنشأة؛

- دعم حقوق الانسان الأساسية، تنفيذ استراتيجيات إدارة الخطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة؛

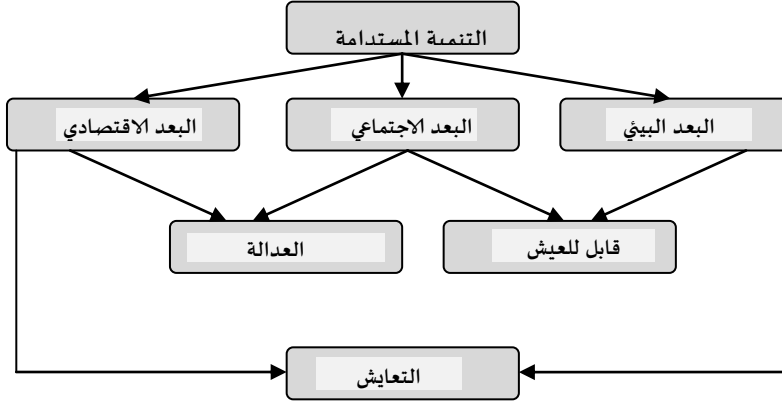
- البحث عن التحسين المستمر للصحة وسلامة الأداء، مع التحسين المستمر لأدائها البيئي؛

- المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل المنشأة فيها، وتقديم تقارير تتصف بالفعالية والشفافية لأصحاب المصلحة.

4.3. أبعاد التنمية المستدامة: ان التنمية المستدامة وكما جاء في التعاريف السابقة، فهي تركز على ثلاث أبعاد رئيسية وهو البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي، وتجدر الإشارة أن الأبعاد لابد أن تكون متكاملة ومتداخلة ومترابطة، والشكل الموالي يمثل أهم أبعاد التنمية المستدامة:

بن منصور ليليا، بوقنة سليم

الشكل رقم 01: أبعاد التنمية المستدامة ومضمونها



المصدر: مصطفى يوسف الكافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 80.

من خلال المخطط يمكن صياغة بعض المعادلات على النحو التالي: (مصطفى، 2017،
صفحة 80)

البعد البيئي + البعد الاقتصادي = التعايش بين الاقتصاد والبيئة.

البعد البيئي + البعد الاجتماعي = بيئة يحتمل العيش فيها.

البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي = العدالة.

البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي + البعد الاجتماعي = تنمية مستدامة.

2-5- أهمية حاضنات الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: وتتمثل
أهميتها في: (بلعدي، 2016، صفحة 135)

- زيادة فرص العمل، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب؛
- زيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة والصديقة للبيئة، مما يؤدي الى إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني؛
- رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي رفع المستوى المعيشي؛
- تدعيم المؤسسات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية وتحديد الأماكن المناسبة لإقامة مثل هذه المؤسسات؛
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي، مع توجيه الشباب ورجال الأعمال نحو المشاريع عالية التكنولوجيا؛

بن منصور ليليا، بوقنة سليم

- تدعيم جهود التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتطوير والهيئات الحكومية؛
 - نقل التقنية من الجامعات ومراكز الأبحاث وتبنيها للأغراض التجارية؛
 - تنمية روح المخاطرة وثقافة التقاؤل في المجتمع؛
 - القيام بدور مراكز التدريب للأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قصد تدريبهم وتزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لإدارة الأعمال.
- (أحمد، جانفي 2016، الصفحات 175-176)

- دعم التنمية الاقتصادية من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشاريع الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في هذا المجتمع، مع تشجيع إنشاء وتنمية المشاريع الصغيرة والجديدة.

بالإضافة الى ما سبق يمكن القول باختصار بان لحاضنات الاعمال عدة أدوار متباينة مبنية على الدور الأساسي، من خلال كونها وسيلة لدعم المشروعات الجديدة حيث أثبتت نجاحا كبيرا في رفع نسب نجاح هذه المشروعات الناشئة، مما يوفر فرص عمل جديدة لخريجي الجامعات ويساهم في تكوين الموارد البشرية ويساهم بأشكال مختلفة في التنمية الاقتصادية ..الخ. (بوريش، جوان 2019، صفحة 108)

4. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية من أقدم وأهم التجارب العالمية في مجال الحاضنات وقد تميزت هذه التجربة أكثر من غيرها بالاهتمام المتزايد بتشجيع ابتكار ونقل وتطوير التكنولوجيا والتحديث الدائم في الحضنة بهدف خلق المزيد من فرص العمل وزيادة الثروة وتطوير القدرات التكنولوجية والصناعية وزيادة الرخاء. (علي، صيف 2012، صفحة 194)

حيث ظهرت فكرة الحاضنات في و م أ قبل أن تنتقل إلى باقي دول أوروبا وتحظى الحاضنات باهتمام القطاعين العام والخاص. (<https://www.sasapost.com>)

وأن مفهوم حاضنات الأعمال تم استحداثه وتطويره بشكل أساسي في و م أ، من خلال التجربة الأولى في مركز أعمال Batavia عام 1959، لكن البداية الحقيقية لانتشار مفهوم الحاضنات تمت في بداية الثمانينيات وتحديداً في عام 1984 حينما قامت الهيئة

الأمريكية للمشروعات الصغيرة (Small Business Administration, SBA) بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنمية أعدادها، حيث لم يكن يعمل في الولايات المتحدة حينئذ سوى حوالي 20 حاضنة، ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (National Business Incubator Association, NBIA) في عام 1985، والتي تمت إقامتها من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين في صورة مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات. وفي نهاية عام 1999 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي 800 حاضنة، وذلك من خلال إقامة حوالي حاضنة في الأسبوع كمعدل منذ نهاية عام 1986. (<https://www.abahe.uk/l>)

1.4. تطور الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية: حيث تنقسم الى ثلاث أجيال وهي:

-الجيل الأول من 1959-1979: حيث بدأت الفكرة مع ظهور الاقتصاد الخدمي، حيث تأسست من قبل جوزيف مانكوسو في 1958، أسس مركز باتافيا في نيويورك في مصنع غير مستخدم، وقبل عام 1980 كان هناك على الأقل 100 حاضنة، حيث كانت وسيلة للتنمية الاقتصادية بهدف استصلاح المباني المهجورة والحد من البطالة في الضواحي والتشبيك بين الصناعات الكبيرة من جانب وبين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جانب آخر؛

-الجيل الثاني من 1980-1999: دخلت الوم أ في أوائل 1980 في ركود مما أدى الى مضاعفة معدلات البطالة والتي بلغت 10.8%، حيث قرر صناع السياسة تولية اهتمام كبير في استخدام حاضنات الأعمال وخلق أدوات لتطويرها، فضلاً عن تقديم المساعدات لإنعاش المناطق الفقيرة والمدمرة وبناءً عليه ارتفع عدد الحاضنات الى 400 حاضنة، ومنه تميز الجيل الثاني عن الجيل الأول بالحاضنات التكنولوجية والتي عززت الحد من المخاطر؛

-الجيل الثالث من 2000-2012: في عام 2006 وبالتحديد في شهر أكتوبر ارتفع عدد الحاضنات في الوم أ الى 1400 ووفرت مجموعة واسعة من الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة شملت الخدمات المقدمة في المرحلتين السابقتين. (أحمد، 2016، الصفحات 9-10)

بن منصور ليليا، بوقنة سليم

2.4. موقع الحاضنات: حيث تتوزع حاضنات الاعمال جغرافيا على مختلف الولايات داخل الولايات المتحدة الامريكية، حيث أن هناك تركيزا واضحا للحاضنات التكنولوجية، وتتوزع الحاضنات في الوم أ كما يلي:

-47% من الحاضنات تقع في المدن الكبرى؛

-25% من الحاضنات تقع في المناطق الحضرية؛

-28% من الحاضنات تقع في المناطق الريفية. (أحمد، جوان 2017، الصفحات 18-19)

3.4. مساحات الحاضنات: تختلف مساحتها ما بين 12 ألف متر مربع في أكبرها، وتبلغ متوسط مساحتها القابلة للتأجير لأصحاب المشروعات حوالي 5 آلاف متر مربع، بينما يبلغ متوسط عدد المشروعات التي تلتحق بالحاضنة الواحدة حوالي 20 مشروعاً؛

4.4. طرق تمويل حاضنات المشروعات الأمريكية: يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة، "حاضنات لا تهدف إلى الربح"، حوالي 51% من مجموع الحاضنات، وهي حاضنات تهدف فقط إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة، بينما تمثل حاضنات الأعمال الخاصة التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو مجموعة شركات صناعية، حوالي 8% من حاضنات الأعمال في أمريكا، وتهدف هذه النوعية من الحاضنات إلى استثمار الأموال، بالإضافة إلى نقل وتطوير بعض التكنولوجيا الخاصة، ونذكر مثلاً على ذلك الحاضنات التي تمت إقامتها من خلال وكالة ناسا للفضاء والخاصة بأبحاث الإلكترونيات وتقنيات الاتصالات الحديثة والمتطورة، 5% من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية، أو بعض الجاليات ذات الأصول غير الأمريكية، وهي حاضنات تهدف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة، أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة؛

5.4. أنواع وتخصصات الحاضنات: وتتمثل في:

-27% من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي حاضنات تكنولوجية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف، 10% من هذه النسبة تمثل حاضنات ذات أهداف

تصنيعية محددة التخصص، و9% ذات توجه تكنولوجي متخصص (التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا المعلومات...):

- 16% من مجموع حاضنات الأعمال تعتبر من النوع المشترك، حيث يشترك في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة، وفي معظم هذه الحاضنات يترك التمويل وإقامة الحاضنات إلى الجهات الحكومية، بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات، بالإضافة إلى تمويل المشروعات. (<https://www.abahe.uk/>)

أي أن أنواع حاضنات الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية هي: حاضنة الأعمال الدولية بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية، الحاضنة الإقليمية بهدف تنمية منطقة جغرافية معينة، الحاضنة التكنولوجية بهدف انتاج منتجات جديدة غير تقليدية، الحاضنة الصناعية بهدف تأمين الارتباطات الامامية والخلفية بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، حاضنات القطاع المحدد بهدف خدمة نشاط اقتصادي محدد، حاضنة الانترنت بهدف مساعدة شركات الانترنت ومؤسسات إنتاج البرمجيات الناشئة على النمو وتطوير أعمالها. (عمار، ديسمبر 2014، صفحة 63)

6.4. توزع نشاطات الحاضنات الأمريكية على الشكل الآتي: 35 %تكنولوجية مختلطة 7% Mixed technology متعلقة بالانترنت 3% Internet based تكنولوجيات أخرى 30% Other technology استعمالات مشتركة 25% Mixed use التفويضات، و مشاريع أخرى Empowerment, Other كما تختلف جهات الدعم (Sponsors) وهيئات التمويل لهذه الحاضنات بحيث نجد: المؤسسات التعليمية الحكومية 20% هيئات التنمية الاقتصادية 18% رأسمال القطاع الخاص 8% جهات أخرى 12%. (<https://www.marefa.org>)

7.4. خصائص التجربة الامريكية: تميزت هذه التجربة بمجموعة من الخصائص منها:
- مشاركة جميع القطاعات الحكومية والخاصة في تنمية قطاعات الحاضنات وفي كافة المجالات العلمية والتكنولوجية والصناعية والتجارية والخدمات بصفة عامة؛
- ارتباط معظم الحاضنات التكنولوجية والعلمية بالجامعات الحكومية والمحلية؛
- تشجيع التشريعات اللازمة لترقية هذا القطاع بموجب مرسوم قرار مجلس الشيوخ رقم 1335 والذي يقضي بتخصيص مبلغ 20 مليون دولار سنويا في الميزانية لتنمية

بن منصور ليليا، بوقنة سليم

الحاضنات المرتبطة بالجامعات وبتوفير المناخ الملائم لتطوير المشاريع المتخرجة منها، وقد شكلت حاضنة TEN نموذجا متميزا في هذه التجربة. (عياش، ديسمبر 2019، صفحة 127)

8.4. أهمية حاضنات الاعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالولايات المتحدة الأمريكية: حيث تكمن أهميتها في:

-ضمان تمويل المشروعات الصغيرة من خلال ضمان القروض والتمويل المباشر للمشروعات المنتمة للحاضنة:

-المساهمة في نجاح المشروعات الصغيرة واستمراريتها، وذلك بتقديم المساعدة والمشورة في المجالات التقنية والتنظيم والإدارة ولاسيما في المراحل الأولى من الانشاء. (إلهام، 2020، الصفحات 72-73)

-توفير مناصب عمل والتخفيف من حدة البطالة والفقر؛

-معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الشبكة يزيد عن 80% وإن معدل نموها يزيد من 7 الى 22 ضعف عن معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الاعمال؛

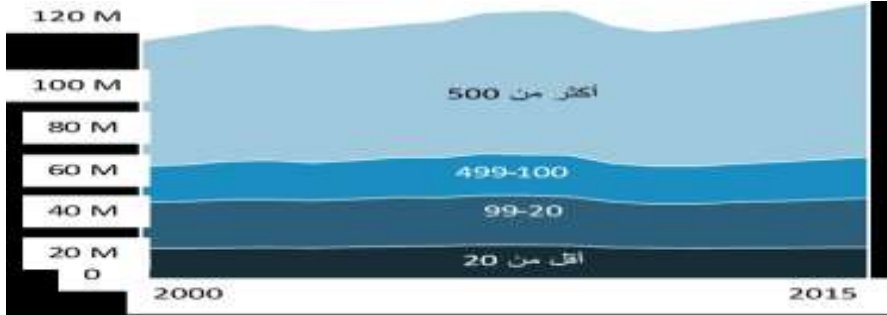
-تم انشاء 49000 شركة جديدة ما زالت تعمل بنجاح، تم من خلالها خلق أكثر من 245000 فرصة عمل دائمة وحققت مداخيل قدرت بأكثر من 15 مليار دولار، كما قدرت أن 87% من المؤسسات المحتضنة المتخرجة لاتزال تعمل في السوق ونسبة 84% من المؤسسات المحتضنة والمتخرجة بقيت تعمل في مناطقها المحلية، الامر الذي ساهم في دعم التنمية المحلية بالمناطق التي تتواجد بها حاضنات الاعمال؛

-أن الانفاق الحكومي والدعم لها يساهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات الضريبية عن أرباح ومداخيل الشركات الناجحة والمتخرجة من الحاضنات، حيث وصلت هذه البحوث إلى أن كل 01 دولار ينفق على دعم حاضنات الأعمال يحقق ما يقارب من 30 دولار كعائدات في شكل ضرائب محلية على الشركات المتخرجة فقط. (عمار، ديسمبر 2017، الصفحات 441-442).

9.4. بعض الإحصائيات حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، حيث أنها أولت عناية كبيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الاعمال الصغيرة Small Business) حيث تشير البيانات أن الاقتصاد الأمريكي سجل نوع من الصلابة والقوة بمعدل نمو سنوي قدره 2.27% لسنة 2017، مقارنة بسنة 2016 حيث كانت نسبة النمو منخفضة بمعدل قدره 1.48% ، أما بالنسبة لمعدل البطالة سجل خلال 2017 نسبة قدرها 4.35% مقارنة بسنة 2016 أين كانت بنسبة 4.86% (data.worldbank.org/indicator)، لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2018 بخلق حوالي 1.9 مليون منصب عمل جديد ، بينما ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف 47.5 % من القوى العاملة في البلد خلال 2015 (www.sba.gov). كل هذا يدل على أن هذا القطاع يلعب دورا بارزا في دعم الاقتصاد الأمريكي ، حيث يساهم في توظيف نسبة كبيرة من القوى العاملة ، وكذلك في المشاركة بما يقارب 50% من الناتج المحلي الاجمالي ، في عام 2015 استطاعت استقطاب ما نسبة 47.5% من اليد العاملة اي ما يقدر بـ 58.9 مليون مواطن في القطاع الخاص ، والشكل الموالي يوضح حجم القوى العاملة بحسب حجم المؤسسة .

الشكل رقم 02: توزيع القوى العاملة على المؤسسات بحسب الحجم



المصدر: <https://www.sba.gov/sites/default/files/advocacy/2018-Small-Business-Profiles-US.pdf>

من الشكل السابق نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستقطب حجم عمالة معتبر وهو ما يظهر دورها البارز في دعم الاقتصاد الأمريكي ، حيث أنها خلال السنوات الخمس الأخيرة استطاعت خلق 6.8 مليون منصب عمل جديد وهو أكبر من مناصب العمل التي وفرتها المؤسسات الكبيرة بـ 2.7 مليون منصب عمل وهذا حسب احصائيات

بن منصور ليليا، بوقنة سليم

المؤسسة الوطنية لإدارة الأعمال الصغيرة ، خلال الثلاثي الرابع من 2016 أنشئ ما يقارب 240000 مؤسسة جديدة وهو ما وفر 872000 منصب عمل جديد ، وفي المقابل خلال نفس الفترة تم مغادرة 215000 مؤسسة لسوق العمل وهو ما نتج عنه فقدان حوالي 749000 عامل لمناصبهم .

5. الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه من دور وأهداف حاضنات الاعمال ومدى مساهمتها في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية فيها، تم التوصل الى النتائج التالية:

- يبقى مشكل التمويل من أبرز العوائق التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الحرص على الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في حاضنات الاعمال لتحقيق التنمية المستدامة.

- يتم قياس التنمية المستدامة بمؤشراتها فعند الحديث عنها وربطها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال فإن الأمر يختلف من البلدان النامية عن البلدان المتقدمة كتجربة الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأخيرة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي في نشاط مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة لأن هاته الأخيرة وصلت لمرحلة الإضرار بالبيئة لكثرة المصانع بها، لكن في الدول النامية وخاصة الجزائر هذه المؤسسات تعاني مشاكل لا تعد ولا تحصى وأهدافها تتوقف عند حد المساهمة في التنمية فقط، أما التنمية المستدامة وما يتطلبه البعد البيئي فيها من تكاليف إضافية على عاتق هذه المؤسسات فالالتزام بها مستبعد في الوقت الحالي نظرا للتطور البطيء الحاصل في بلدانها وعدم وصولها مرحلة تلويث الجو والإضرار بالبيئة بالكم الذي عند الدول الصناعية لأن ذلك يحد تماما من قدراتها على المنافسة .

وعلى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج فسيتم اقتراح مجموعة من التوصيات تتمثل أهمها فيما يلي:

- تطوير محيط حاضنات الأعمال وكيفية تدعيمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بالحد من الإجراءات الإدارية التي تغلب عليها البيروقراطية.

- محاولة إيجاد حل لتطوير حاضنات الاعمال في البلدان النامية مع محاولة الاخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في نشاطهم . على المدى الطويل.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

- 1.أحمد عارف العساف وآخرون. (2012). الاصول العلمية والعملية لادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- 2.أحمد عبد الفتاح ناجي. (2012). التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة. المكتب الجامعي الحديث. مصر.
- 3.أحمد عبد الوهاب. (2016). تعريف حاضنات رواد الاعمال ودراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية مع توضيح وشرح لدور الحاضنة. المركز المصري لدراسات السياسات العامة.
- 4.عبد الرحمن سيف سردار. (2015). التنمية المستدامة. دار الراية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- 5.عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت. (2007). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- 6.فليح حسن خلف. (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي. جدارا للكتاب العالمي. عمان، الأردن.
- 7.قادري محمد الطاهر. (2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق مكتبة حسن العصرية. بيروت، لبنان.
- 8.محمد إبراهيم عبد اللاوي. (2017). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطارها النظري والتطبيقي. دار البصائر للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- 9.محمد عباس بدوي، يسرى البلتاجي. (2012). المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق دار الكتب والوثائق القومية. الاسكندرية، مصر.
- 10.مدحت القرشي. (2007). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- 11.مصطفى يوسف الكافي. (2017). التنمية المستدامة. شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- 12.مصطفى يوسف الكافي. (2017). السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة البطالة. ألفا للوثائق. قسنطينة، الجزائر.
- 13.يونس عدنان حسين وآخرون. (2014). دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة. دار الايام للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

بن منصور ليليا، بوقنة سليم

13. محمد الصالح الحناوي وآخرون. (2001). حاضنات الأعمال –فرصة جديدة للاستثمار واليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة-. الدار الجامعية.
- ثانياً-المقالات:
14. أحمد بن قطاف. (جانفي 2016). فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي. مجلة الاقتصاد والتنمية. العدد 05.
15. أحمد بن قطاف، حسين رحيم. (جوان 2017). حاضنات الأعمال ومشارئ المؤسسات الريفية. مجلة أبحاث ودراسات التنمية. العدد 06.
16. إلهام محمد واثق العبيدي وآخرون. (2020). دور الدعم الحكومي في تحفيز حاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي في البيئة العراقية. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. العدد 01، المجلد 04.
17. بارة فاطمة الزهراء وآخرون. (ديسمبر 2018). مساهمة حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله-. حوليات جامعة الجزائر 01. العدد 32، الجزء الرابع.
18. بلعدي عبد الله. (2016). دور حاضنات الأعمال في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-التجربة الصينية والتجربة الماليزية أنموذجاً-. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات.
19. بن خديجة منصف. (جوان 2017). دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الجديدة-مع الاشارة لحالة الجزائر- مجلة الاقتصاد الصناعي. العدد 12.
20. بن شايب محمد، سعدي فيصل. (جوان 2019). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بومرداس-. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات. العدد 06، المجلد 04.
21. بوريش أحمد، شهب سلمي. (جوان 2019). دور تجربة حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الإبداعية والابتكارية لمنظمات الأعمال وانعكاساتها على التنمية المستدامة-تجارب ومقاربات-. مجلة اقتصاد المال والأعمال. العدد 02، المجلد 03.
22. تومي محمد، فلاقي علي. (ديسمبر 2018). دور حاضنات الأعمال كمرفق عام في تعزيز المرافقة المقاولاتية -التجربة الجزائرية والدولية-. مجلة مجتمع تربية عمل. العدد 02، المجلد 03.
23. حسين خلف الزركوش، محمد ليث طلال. (2017). حاضنات الأعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق (العدد 02، مجلد 09). مجلة افاق علمية.
24. علي قابوسة. (صيف 2012). دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العدد 14). مجلة البحوث والدراسات.

- 25.عمار زودة. (ديسمبر 2017). دور نظام حاضنات الأعمال في دعم تطوير وانجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -مع الإشارة لتجربة مشاتل الجزائر- (العدد 07). مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة.
- 26.عمار زودة، حمزة بوكفة. (ديسمبر 2014). حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العدد 02). مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية.
- 27.عياش زويبر، بوداب سهام. (ديسمبر 2019). أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العدد 01، المجلد 12). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية.
- 28.عيسى بن ناصر. (مارس 2010). حاضنات الأعمال كالية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العدد08). مجلة العلوم الانسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة-.
- 29.ليلي خواني، بغداد شعيب. (جانفي 2019). دور حاضنات الأعمال في دعم البحث العلمي-دراسة حالة الجزائر (المجلد العدد01، المجلد16). مجلة دراسات.
- 30.منى منصوري، رضا يونس بوعصيدة. (جوان 2019). حاضنات الأعمال كالية لتدعيم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (العدد01، المجلد04). مجلة اقتصاد المال والأعمال.
- ثالثا: المداخلات:
- 31.نوي نور الدين. (بدون سنة). دراسة تحليلية لدور المؤسسات التمويلية المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000- . جامعة الجزائر 03.2013.
- رابعا: القوانين والمراسيم:
- 32.القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18. (2001/12/12).
- خامسا: المواقع الالكترونية:
- 35.<https://www.marefa.org>.20/04/2020.
- 36.<https://www.abahe.uk/small-project-management-enc/65750-american-experience-for-establishing-small-projects.html> 20/04/2020.
- 37.<https://www.sasapost.com/opinion/some-successful-international-experiences-in-the-field-of-small-and-medium-enterprises>20/04/2020.
- 38.<https://www.sba.gov/sites/default/files/advocacy/2018-Small-Business-Profiles-US.pdf> Small business.. 17/09/2020.
39. <https://data.worldbank.org/indicator> 17/09/2020.

Business Incubators are a way for the survival and development of Emerging Enterprises about of developed countries

حاضنات الأعمال أداة بقاء وتنمية المؤسسات الناشئة في الدول المتطورة

بدري عبد المجيد

أستاذ محاضر جامعة سعيدة د. الطاهر مولاي

prof_badrimajed@yahoo.fr

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الدول المتطورة وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المؤسسات الناشئة من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها .

قد أظهرت الدراسة فعالية حاضنات الاعمال في الدول المتطورة في تنمية والارتقاء بالمؤسسات الناشئة من خلال الخدمات المقدمة والطرق العلمية التي تسيير بها ، وهذا راجع إلى الخبرة المكتسبة في المجال ووفرة الامكانيات المسخرة لذلك

الكلمات المفتاحية :

حاضنات الأعمال – المؤسسات الناشئة – التكنولوجيا – الخدمات المالية والتسويقية.

رموز التصنيف JEL:

L21 ; M13 ; M21 ; O33

Abstract:

This study aims to identify the reality of business incubators in developed countries and to define the role they play in supporting startups by providing many of the services they need.

The study has shown the effectiveness of business incubators in developed countries in developing and upgrading the startups through the services provided and the scientific methods that they conduct, and this is due to the experience gained in the field and the abundance of capabilities devoted to that.

key words :

Business incubators, startups, technology, financial and marketing services.

JEL Classifications : L21, M13 ; M21 ; O33

1.Introduction

In response to structural and cyclical changes in the economy, new tools promoting the entrepreneurial economy in the new world economic order have gradually appeared in industrialized and emerging countries. This is how governments, businesses and socioeconomic actors redesign and restructure the immediate organizational environment start-ups and SMEs in a region in order to recognize and exploit new social and economic opportunities through support for entrepreneurs wishing to start or develop a business. These actors thus create an environment which can develop entrepreneurship and promote this reciprocal strengthening link between the environment and the entrepreneur; link seen by many as a key element when it comes time to explain the entrepreneurial dynamics of a given region.

As pointed out in the introduction, entrepreneurs and the businesses they create are at the heart of development in liberal economies. For more than forty years now, researchers, groups of entrepreneurs and economic development organizations have questioned the means of supporting the birth and development of entrepreneurs and their businesses. This is not surprising and constitutes an important managerial problem: are we doing what is necessary to help emerging entrepreneurs to start a business and, in the future? improve the survival rate of new businesses.

– The problem of the search :

Based on the above and given the importance of the issue of emerging enterprises, interest in business incubators was one of the mechanisms for following up and supporting these enterprises, and therefore we can present the main problem as follows:

How did business incubators contribute to supporting and developing emerging enterprises in developed countries?

To answer this problem, the following questions can be asked:

- What do we mean by the term business incubators?
- How do business incubators support startups?
- How did developed countries develop emerging enterprises by relying on business incubators?

– Research hypothesis:

Business incubators in developed countries contribute greatly to monitoring and supporting the emerging enterprises affiliated with them.

- The importance of studying :

The importance of this study is embodied in its shedding light on one of the most important contemporary mechanisms in support and development of emerging enterprises, which all countries must adopt, represented by business incubators, as they are among the mechanisms that were found in order to confront the significant rise in failure rates for emerging enterprises, especially In the foundation stage, the importance of the study also lies in the role it plays in advancing economic and social development at the macro level in the economies of countries.

- Study Objectives: The study objectives are:

- Highlighting the importance of business incubators and their role in accompanying and supporting emerging enterprises.
- Knowing the real role that business incubators play in following up and accompanying young people to establish their enterprises.
- Highlight the efforts made through the policies and programs followed to support emerging enterprises through the business incubation mechanism.
- Shedding light on the most important pioneering experiences in the field of business incubators to benefit from them.

2. INCUBATION AND INCUBATOR:

The following comments emerge mainly from the literature reviews by Hackett and Dilts (2004) and Albert and Gaynor (2001) which deal with the development of incubators. They are relevant for the analysis and evaluation of the life cycle of incubators, they teach us the key elements that make them successful and they serve as the basis for general policies that promote their use.

Hackett and Dilts (2004), which relied among others on the work of specialists (Allen and Rahman, 1985; Allen and Weinberg, 1988; Brooks, 1986; Bruton, 1998; Campbell, 1989; Campbell and Allen, 1987; Culp , 1996; Plosila and Allen, 1985, Mian, 1994; Temali and Campbell, 1984), found that the first studies on business incubators, which appeared between 1984 and 1990, aimed to define, conceptualize and " explain how to establish the structure itself

(Hackett & Dilts, 2004). Over the next decade, researchers worked on measure the impact of these structures on economies. Furthermore, according to Hackett and Dilts (2004), studies in the late 1990s also attempted to theorize the notion of incubator and incubation.

In addition, Hackett and Dilts (2004) mention the relevance of evaluating the incubation process, not only at the level of the structure of the incubator but mainly at the level of the companies that emerge from it, in order to understand what is required. 'they are looking for such support and what are the results; which enhances the managerial relevance of our study.

Typically, incubators offer support to entrepreneurs who want to start a business. They can offer spaces and secretarial services, but ideally, business incubators provide an environment that fosters learning, networking and the support needed by entrepreneurs throughout the critical stages of starting their project company (Albert and Gaynor, 2001:22). The aim of incubators is to increase the chances of success of a new business, to shorten the time to launch and to reduce its establishment costs. Still according to the authors of the review of the literature Incubators, Growing Up Moving Out (Albert and Gaynor, 2001:34), a successful incubator is one that ensures a rapid start-up of businesses that then become real creators of wealth and jobs for localities, regions or nations.

2.1.What is an emerging business? :

- ☒ To come forth into view .
- ☒ To come up and arise.
- ☒ To rise from an inferior point or position

From my own personal experience as an entrepreneur, emerging businesses face certain issues at certain stages(Riggins N, 2019:55):

2.2. Emerging businesses that have not yet proved concept :

Proof of concept usually occurs during times of minimal revenue realization. It is natural for companies to be too micro focused on realizing revenue with their product or service to address the structural/process (e.g. contracts and licenses), employment (trade secret agreements, employment contracts, non-compete agreements) and intellectual property strategies (patents, trademarks, copyright) related to their product and service. On the other side of the coin, it is natural for emerging businesses to focus on the big picture without

focusing on the details that will protect the founder in growth and ultimate exit.

2.3. Emerging businesses at market :

My experience is that CEOs of emerging business are usually occupied by the holy trinity of a) trying to make the business was cash flow positive, b) securing enough cash for the balance sheet, and c) focusing on bottom line P&L growth/profitability. If this is not enough, business leader also needs to focus on: hiring and managing sales people, drafting and managing a marketing plan/strategy, growing and training an operations team, creating and implementing a product/services plan, and assuring that the business was compliant with the plethora of laws and regulations. This leaves very little time to strategically focus on profitable business structure, governance, liability control and intellectual property protection, which all individually may have a huge impact on company success or failure.

2.4. Emerging businesses exiting :

One very obvious way to create value to equity participants is to merge or be acquired by another company. This almost always will be preceded by due diligence. Due diligence is defined as “research and analysis of a company or organization done in preparation for a business transaction.” I have had the opportunity to be subject to due diligence both when a company I led was contemplated by a Fortune 500 company for acquisition, as well as when a group of investors invested. Suffice to say, no stone will go unturned and any issues provide a compelling case for lesser valuation or not completing the deal. Accordingly, if exiting your business is part of an emerging business strategy, they need to protect and document their structural and intellectual property assets at all stages.

2.5. Emerging businesses in distress :

Emerging businesses do not only experience positive growth. In fact, businesses have emerged from bankruptcy and others have needed to fight off hostile takeovers or undergo recapitalization. Others miss their numbers either quarter by quarter or year by year. This does not make these businesses any less emerging. However, it will require even greater focus on planning and protecting the assets of that business.

3. Definitions of Business Incubators :

An organization designed to accelerate the growth and success of entrepreneurial companies through an array of business support resources and services that could include physical space, capital, coaching, common services, and networking connections.

Business incubation : programs are often sponsored by private companies or municipal entities and public institutions, such as colleges and universities. Their goal is to help create and grow young businesses by providing them with necessary support and financial and technical services. There are approximately 900 business incubators nationwide, according to the National Business Incubation Association(Shopify, 2019:32).

Incubators provide numerous benefits to owners of startup businesses. Their office and manufacturing space is offered at below-market rates, and their staff supplies advice and much-needed expertise in developing business and marketing plans as well as helping to fund fledgling businesses. Companies typically spend an average of two years in a business incubator, during which time they often share telephone, secretarial office, and production equipment expenses with other startup companies, in an effort to reduce everyone's overhead and operational costs.

Not all business incubators are alike, however, so if you have a specialized idea for a business, try to find the incubator that best suits your requirements.

Or get in touch with your local economic development agency, located in the phone book under the listing for your state government. You can also call the information offices of your local colleges and universities to see whether they have any business incubation programs.

If an incubation program seems interesting to you, be prepared to submit a fleshed-out business plan. The plan will be reviewed by a screening committee to determine whether or not you meet the criteria for admission. Incubators carefully screen potential businesses because their space, equipment, and finances are limited, and they want to be sure they're choosing to nurture businesses with the best possible chance for success.

Business Incubation is the name given to the process, wherein an individual or an organization supports the establishment and growth of

a start-up. Those supporting the start-up or new companies are called business incubators. These business incubators see the growth potential and weigh the opportunity before supporting or funneling funds into any start-up. The selection of a start-up involves a high level of research before any decision is taken to support or fund a start-up. In a nutshell, we can say the goal of incubation is to increase the success chances of business.

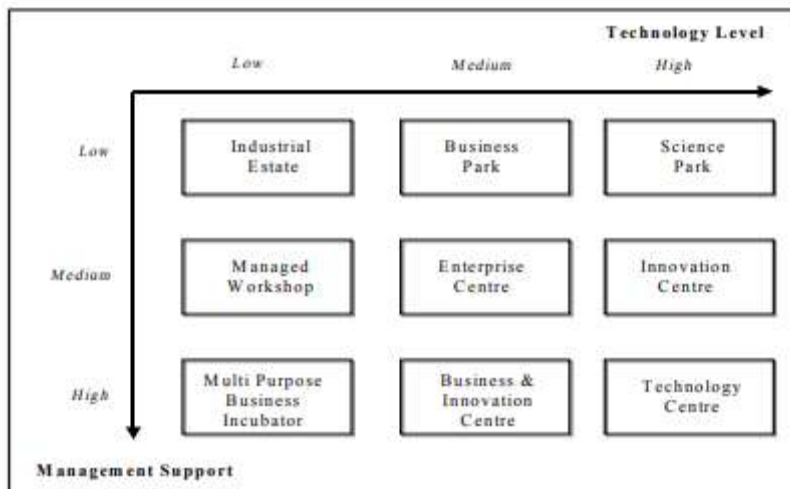
Over the years, experts have defined Business Incubation in their own way. The underlying concept, however, remains the same. (Brown, Curlee, Elliott 1995; Pleschak, 1997) According to Sherman and Chappel, a business incubator is an “economic development tool primarily designed to help create and new businesses in a community.” Further, Sherman and Chappel note that the business incubator support emerging businesses with several services, such as assistance in building management teams, developing business and marketing plans, funds, professional services, shared equipment and more.

The number of incubators has grown considerably in recent years. This rise is due to several factors, such as corporate downsizing, increased entrepreneurship, new technologies, economic globalization and the transfer of technology.

4. Typology of business incubators :

According to the National Business Incubation Association (NBIA) of the United States, business incubation is a supportive process that accelerates the successful development of young and start-up companies by providing entrepreneurs with a series of resources and special services. These services are usually developed or orchestrated by the management of the incubator and they are procured in the incubator and through its network of contacts. A primary goal of a business incubator is to create successful, financially viable and independent businesses when they leave the incubator. Incubators have the potential to create jobs, revitalize neighborhoods, commercialize new technologies, and strengthen national and local economies (Tobias Gebhardt , 2015 :45).

Figure N° 01 : Typology of business incubators



Source : Thomas Fletcher Grooms , Business Incubators, Tactics and Lessons,2018,p.23.

Incubators differ from business parks and science parks and also industrial zones in that they are focused on new and start-up companies. Figure 1 shows the relationship between the different incubator modalities (multifunctional business incubator, BIC, technology center) and other SME promotion structures that include an element of physical space.

Multifunctional business incubators are placed towards the lower left corner of the matrix since they provide important support to business management, although they do not always cover technology-based businesses. The areas companies in the upper left-hand corner, in general, do not have a selective criterion for the admission of companies, and provide little or no management support and do not have a specific criterion with regard to the activities of business and technology content. At the opposite end, in the lower right corner, the centers of technology have highly selective admission criteria, they provide management support and they have a strong technological specialization.

Business incubator is a term used to describe the physical process by which business incubation is provided. On the other hand, virtual incubators, which also exist, seek to provide incubation processes by

virtual means and by information technology. Recently, many incubators operate by combining “virtual” and “physical” provisions.

4.1.The incubator at the heart of the network of resources for the creation of innovative businesses :

We analyze the nature of the exchange of resources between the incubator and the start-up and we examine how the latter manages, through its networks, to mobilize the necessary resources.

Incubators provide the initiator with financial assistance, management advice, administrative support and anything that turns an initial idea into a new product. This is a special form of cooperation where an entity brings these resources and skills to the service of a third party and allows it to reveal its own (Aloysius Bernanda Gunawan, Anindito Subagyo , 2019 :125).

The theory of resources and skills stipulates that the development of the firm does not depend only on its external positioning and the interplay of forces to which it is subjected. Its success depends on the resources at its disposal and which it mobilizes in the service of its offer for its customers. The skills-based approach emphasizes the dynamics of skills and their strategic management (Aloysius Bernanda Gunawan, Anindito Subagyo , 2019 :127). The contributions of incubators to project leaders can be classified (Hofer, Schendel, 1978) in resources and skills:

- financial, provided in the form of advances used to pay for external services such as market research or the filing of patents;
- human, through their supply of competent people capable of supporting projects and training business creators (managerial and legal training, etc.);
- physical, possibly offering a hosting structure for businesses;
- organizational (information system, quality control, procedures, etc.), providing advice on the procedures to follow for setting up a business;
- technological, by providing advice on ways to promote projects and file patents, etc.

They allow the creator to define his idea of creating a business, to assess the relevance of his project and to catalyze the entrepreneur's own technological resources (study of the relevance of the project, contact with companies, etc.) .

By providing resources and skills (financial aid, assistance and expert advice), the incubator increases the chances of survival of small businesses and accelerates their rate of growth (Hannon, Chaplin, 2003; Frenkel, Sheffer, Miller, 2008).

This success is partly explained by the project selection process, which identifies innovative projects and their carriers. Selection committees identify projects with valuable resources and skills that provide income; are rare and little shared by competitors, are difficult to imitate and have a long lifespan .

4.2.The incubator at the center of the local innovation aid policy network :

The incubator has a key role in the animation of public policies. The time when the State, strong in its legitimacy as the exclusive representative of the general interest, took on the role of great architect of the territory is over. The modern conception of public action requires a strong capacity for adaptation and initiative as close as possible to the field. For this type of public entity, the strategic exercise amounts to making its mission explicit and translating the public orientations or policies defined at the national level into strategic action plans adapted to the local context.

At the national level, incubator programs are a tool for filtering and developing technological innovations. They encourage the emergence of new technologies, support the creation of new high-skilled jobs and are a tool in the fight against brain drain (David A LeVine , 2017 :165).

At the local level, the incubator is a means of local development facilitating the creation and development of new businesses in a given territory. Hannon and Chaplin (2003) reported, based on studies in the United States and the United Kingdom, that most of the companies benefiting from the incubator live in and live there.

Who are the stakeholders of these incubators and these local innovation policies? As the borrowing of the term governance from the contractual analysis of the firm illustrates, the description and analysis of public policy must resort to concepts borrowed from the contractual theories of the firm and in particular from the theory of stakeholders .

The term new governance appeared to describe "these new interactive forms of government in which private actors, different

public organizations, groups or communities of citizens, or other types of actors, take part in the formulation of the political ”(Marcou, Rangeon, Thiebault, 1997). Management of public affairs .

4.3. IMPORTANCE OF BUSINESS INCUBATION :

There is no dearth of start-ups that work on a brilliant idea with a huge scope of scaling. However, these companies have little knowledge about management, and therefore, burn cash rapidly. Business incubators help the start-ups to manage finances and ensure proper utilization of the money. Managing a business at a very local level play a significant role in making the foundation strong and scale it. Business incubators essentially perform the same function (Erik Alexander Wallin, Petra Danielsson, Nils Olsson, Kristin ,Wiktorsson , 2017 :54).

There are various business incubators that target businesses that want to establish themselves formally in the market. Such businesses with great growth potential might require various types of support such as planning, training and development, research support and so on.

4.4. SERVICES OFFERED BY BUSINESS INCUBATORS :

Start-ups usually have a rich idea but lack the resources to execute it. Thus, they require business incubators to perform significant roles or fill the gap. Following are the most common services offered by the business incubators (Jobe David Leonard , 2014 :84) :

- Help a start-up to start basic operations and financial management.
- Business incubators have a strong network of influential people, and therefore, they can connect the business with the same to grow.
- Incubators also provide assistance and resources for conducting market research.
- They also help the start-ups in sorting their accounting books.
- Incubators bring credibility to the company. This helps the company to get loans and credit facilities from financial institutions.
- Business incubators, with plenty of experience behind them, help these companies with the presentations as well.
- Business incubators also act as mentors and advisors and assist the start-ups in all sorts of business-related issues.

Figure N^o02 : Business Incubation



Source : Thomas Fletcher Grooms , Business Incubators, Tactics and Lessons, 2018,p.65.

5. Experiences of developed countries in the field of developing small and medium enterprises:

During the presentation of international experiences in the field of developing and developing small and medium enterprises, whether in developed or developing countries, the focus will be on the motives behind the interest in supporting and developing these projects, the foundations or standards that are used by those countries in their classification of small and medium enterprises, the plans and methods of the programs that have been adopted from In order to support and

develop these projects, in addition to evaluating their results, as follows:

5.1.The American experience:

The United States of America is considered one of the first countries to pay attention to small and medium enterprises, and this interest is a result of the circumstances that the American economy went through during the 1930s, which is the period of the Great Depression, and the 1970s due to the impact of the oil shock and the consequent spread of unemployment among young people, and The bankruptcy of many large companies, and to overcome the effects of these circumstances, the United States of America adopted a set of policies aimed at engaging small and medium enterprises in support of the American economy(Jobe David Leonard , 2014 :154-157).

In the United States of America, a small enterprise is defined as: the project that finances its capital and is managed by before one person or a few persons (i.e. the project owner is the manager), and his capital does not exceed 9 Millions of dollars, and the number of workers in it does not exceed 250 workers, and it works in one local area .

5.1.1.Among the plans and policies that the United States has pursued to support small projects and medium:

- Establishing the Small Enterprise Management Corporation: It was established in 1953, and aims to help establish successful small enterprises, by providing technical advice and financial aid. Financial aid is divided into two types: direct financial aid through providing loans by the Small Enterprise Foundation, And indirect financial aid through other financial institutions
- Establishing a program affiliated with the US Department of Commerce that aims to support and encourage small enterprises in the field of e-commerce.
- Establishing the National Association for Business Incubators- .
- Participation of the education sector in the process of training and holding seminars and discussions for owners of small and medium enterprises
- Granting small and medium enterprises a tax exemption of up to 20%.

5.1.2.Evaluating the American experience:

By presenting the American experience in the field of developing small and medium enterprises, it becomes clear That the policy that

was followed by the US government in this regard is based on the following elements:

- Clear and accurate identification of small and medium enterprises- .-
- Establishing several bodies and programs for the establishment and development of small and medium enterprises, which are the Small and Medium Enterprises Management Corporation, the Small Projects Program of the Ministry of Trade, the Business Incubators Association, and the Small Enterprise Credit Risk Guarantee Corporation.
- Involving all segments of society in the investment program and managing small and medium enterprises- .
- Providing all kinds of support from lending, providing advisory and marketing services, assisting them in concluding contracts and deals with government agencies and agencies, and granting them tax exemptions.
- Focusing on the development of human resources by setting up training courses for the owners of existing and expected projects, in coordination with universities, institutes and training centers.

5.1.3. Among the results achieved by the American experience in the field of supporting and developing small and medium enterprises:

The contribution of these projects to the creation of 60% (to 80% of job opportunities annually), that is, from Between every two workers in the private business sector there is one who works or runs a small business.

Since 1989, small enterprises have created 93.5% of new jobs, or 21.9 million jobs from 1989 to 2018, an average of 4000 jobs per day, the wage ratio the salaries paid by those projects constitute 44.3% of the total private sector salaries, and a percentage its contribution to the GDP is 50%, and its contribution to the retail sector is 52.6% Sales of the wholesale sector were 46.8%, and sales of the productive sector were 24.8%, and issued a value of 375 billion dollars a year, and the number of patents for small enterprises is increasing 13 times compared to the major companies, the average annual revenue was \$ 3.6 million annually, and an average the rate of continuity in practicing the activity is 22 years, also the percentage of its sales through trade Electronic 22.6%.

5.2.The German experience:

Interest in small and medium enterprises in Germany began as a natural consequence of a crisis in the eighties, and a case economic depression, and the collapse of many major industrial enterprises.

In Germany, the European Commission definition is used to define an SME, as an enterprise The micro-enterprise employs less than 10 workers, its annual sales are less than 2 million euros, and its total assets do not exceed 2 million euros. As for the small enterprise, the number of employees with less than 50 workers(Aloysius Bernanda Gunawan, Anindito Subagyo , 2019 :108-113),

Its annual sales do not exceed 10 million euros, and its total assets do not exceed 10 million euros

For the average project, the number of workers in it is less than 250, and the volume of its sales does not exceed 50 million Euros, total assets of less than 43 million euros.

One of the most important steps taken by Germany in the framework of supporting and encouraging small and medium enterprises Follows:

- Adopting a common strategy regarding decision-making related to SMEs and management
- Its collective, and joint decision-making structures participate in: the owners of establishments, their workers, and the government. This step aims to help small and medium enterprises to carry out programs and plans that exceed their administrative and financial capabilities, such as: training programs, and the development of production methods And the use of modern technology, and the optimal use of resources .

5.3.BUSINESS INCUBATION IN CANADA:

The Institut de la statistique du canada (ISQ, 2019) took stock of business incubation in the province. Of the 35 incubators identified at the time in the province, 20 responded to the ISQ questionnaire. Among other things, we should remember the important place occupied in Quebec by technological incubators, mainly those related to bio-science. In addition, two thirds of incubators companies are NPOs. While three quarters of them recognize federal and provincial governments as key partners, 50% of survey respondents see municipal or regional governments as key collaborators. Note that the distribution of funding sources is very similar to that observed in the Canadian survey.

There are plenty of good reasons to start a company in Canada, including:

- Ample economic freedom;
- Generous government financing, grants, and loans;
- Tax cuts for small businesses;
- A wealth of startup business tools Vibrant cities;
- A huge pool of university-educated talent; An increasingly large array of startup incubators, accelerators, and venture capital firms.

To date, Canada's top 20 accelerators and incubators have attracted more than \$1.7 billion in follow-on investments and contributed to the creation of over 10,000 new jobs. A number of large firms in Canada (including OMERS Ventures and BDC Capital) have poured hundreds of millions of dollars into Canadian startups, and the Canadian venture capital market and incubator and accelerator scenes will only continue to grow.

It's a great time to be a startup in Canada, and one of the best ways to ensure your success is by joining a startup incubator or accelerator program. Let's take a deep dive into what these programs are all about, and how to find the right one for your startup.

5.3.1.What is a startup incubator or startup accelerator? :

Before pursuing support from a startup incubator or accelerator, it's important to be clear about what exactly these programs can do for you.

In its most general terms, an incubator is a program designed to increase early-stage companies' chances of success via mentorship, financial investment, and perhaps additional forms of support such as office space, access to technical resources, and so on.

Companies that are qualified to sign on with incubators are generally looking for guidance and support around developing their business models and other foundational elements of running a company. They may remain in the incubator program for anywhere from a few months to a few years. The ultimate goal is for companies to "graduate" from the program fully equipped to run successfully on their own.

Incubators take different forms or organize themselves around different themes. For instance, some incubators function much like

non-profits, while others offer investments in exchange for partial equity in participating startups. Some incubators cater generally to any startups in their region, while others focus on startups in a particular industry, such as software or technology.

Meanwhile, companies that have moved beyond the earliest stages of development can seek support from a startup accelerator. Like startup incubators, these programs typically offer mentorship, financial investment, and other resources to startups with the goal of ensuring these companies' long-term sustainability and success.

To that end, business accelerators usually take one of two primary forms(Thomas Fletcher Grooms , Business Incubators, Tactics and Lessons,2018:125):

- Seed programs assist startups that are barely past the incubator stage in refining their business plans and developing their fundraising pitches for investors. These programs typically run for two to four months.
- Second-stage programs target companies that are beyond the seed program stage and offer them support in the form of networking and other growth opportunities. These programs may last for up to six months.

As you can see, while incubator programs can run for anywhere from several months to a few years, accelerators tend to move more quickly, with an average program length of two to six months. Like incubators, accelerators are often organized around a particular region or sector.

Figure N°03:Programs Startups can use in CANADA to help them succeed

Business Incubators are a way for the survival and development of Emerging Enterprises about of developed countries

بدري عبد المجيد



Source : Riggins N. What is a Business Incubator? – Small Business Trends. Small Business Trends. October 2019,p.112.

5.3.2.Reality startup incubators and accelerators in Canada :

Now that you're clear on what startup incubators and accelerators are all about, it'll be easier to narrow down your search for the right program for your company. Here's how to go about it.

Start by clarifying whether you should target incubators or accelerators.

Consider which type of program is right for your company: For the most part, it comes down to the stage your startup is currently in. Early-stage startups should probably focus on getting into an incubator program, while more mature startups will want to set their sights on accelerators. Once you've clarified which type is right for you, you'll be able to refine your search for the right program.

If you have a university affiliation, investigate your school's resources :.Many Canadian universities have developed or are in the process of developing incubator programs to support their students' startup aspirations. If you're affiliated with a university that has its own, this may be a great place to pursue personalized support and enjoy substantial networking opportunities.

For instance, Ryerson University is home to the Digital Media Zone (DMZ), which offers a combined incubator/accelerator program and has supported over 130 companies to date. Other colleges and universities with dedicated startup programs include Brock University, Canadore College, Carlton University, Centennial College, Georgian

College, McMaster University, Queen's University, the Universities of Toronto and Waterloo, and many more.

Consider government support: the Canadian government is heavily invested in nurturing startups, and it's putting its money where its mouth is: There are currently a large number of government grants and loans available to small businesses. While not all of these take the form of a traditional startup incubator, if you're primarily interested in seed capital, it may be worth investigating government funding. It's also a good idea to research and take advantage of other ways in which the government supports startups, from tax credits to wage subsidies and startup visas.

Go where there's support for your sector: It may be a smart idea to pursue support in regions that are known for investing in your niche. For instance, Waterloo has a reputation for supporting tech companies (think of it as the Silicon Valley of Canada). Vancouver is another tech hub, Montreal nurtures artificial intelligence startups, SaaS companies tend to congregate in Ottawa, and Labrador and Newfoundland are known for supporting grassroots startups.

If companies of a certain type are congregating in a given city or region, that's a good sign that the area supports that sector via incubators, accelerators, and other programs.

6. Conclusion:

The Emerging Enterprises represent more than 95% of the whole businesses and 60 to 70% of employment; They have advantages and disadvantages which are specific to them and which may call for special measures. Due to new technologies and globalization, the economies of scale lose their importance in many activities, so that the the potential contribution of small businesses is enhanced. In the same time, many of the problems they traditionally face insufficient funding, difficulties in exploiting technologies, capacities limited managerial responsibilities, low productivity, cumbersome regulations - are on the increase in a globalized context where technology becomes preponderant.

Small businesses need to improve their management skills, their information gathering capacity and its technological basis. It is incumbent on the powers to improve SMEs' access to financing, infrastructure information and international markets. Ensure a regulatory framework, legal and financial conducive to

entrepreneurship and therefore to the creation and small business development must be a priority.

Perhaps the best way to boost the emerging enterprises sector is to foster public-private partnerships and small business networks and clusters. Grouped into local production systems, emerging enterprises can often be more flexible and more responsive to customer needs than large integrated companies. These groups allow them to pool their resources and share the costs of training, research and marketing; they facilitate personnel exchanges and technology diffusion and create new opportunities for efficiency gains. What is more, these networks and systems of local support can help SMEs meet the challenges of globalization. Alone or in groups, emerging enterprises seek to open up to the international market through strategic alliances, franchises and joint ventures.

The action of public authorities must take into account regional factors and premises that influence entrepreneurship and rely on these particularities to encourage partnerships between small businesses. It must use the institutions, activity groups and inter-company links that exist locally to create and strengthen microeconomic links that will target competitiveness at the World level. An SME policy must, based on local assets, supporting the new dynamic of entrepreneurship and groupings of small businesses to face the challenges posed by globalization.

6.1.Results of the study: They can be mentioned in the following points:

- Despite the different definitions related to emerging enterprises, there is consensus on the extreme importance of this type of institutions based on the role they play in achieving economic and social development by reducing unemployment, providing job opportunities, and contributing to increasing the national product.
- The most important characteristic of business incubators is the intensification of efforts between all sectors, whether public or private, to advance the national economy, in addition to the interest in qualifying and training the human element to develop the creative capabilities in them, which lead to the creation of new and innovative goods and services locally.

- International experiences have shown that the rates of sustainability and success of incubated startups increase according to enhanced scenarios for the ability to face difficulties and challenges.

Bibliography :

Books :

- 1.Allen, D.N. and R. McCluskey, 1990, 'Structure, Policy, Services, and Performance in the Business Incubator Industry,' Entrepreneurship Theory & Practice 15 (2).
2. Aloysius Bernanda Gunawan, Anindito Subagyo , Startup Readiness Level a guideline to measure progress of startups , 2019 .
- 3.Erik Alexander Wallin, Petra Danielsson, Nils Olsson, Kristin Wiktorsson , The Startup Adventure , 2017.
- 4.Jobé David Leonard , Startup Incubators and Business Accelerators ,The Easy Way to Create a Startup Incubation and Business Acceleration Center , 2014
5. Riggins N. What is a Business Incubator? – Small Business Trends. Small Business Trends. October 2019.
- 6.Thomas Fletcher Grooms , Business Incubators, Tactics and Lessons, 2018.
7. Tobias Gebhardt , Cooperation Between Established Firms and Startups in Order to Address Technological Discontinuities , 2015

Journals :

8. Allen, D. N. and Weinberg, M., (1988) 'State Investment in Business Incubators', Public Administration Quarterly, 12 (2).
9. Business Incubator Definition – What is Business Incubator. Shopify. October 2019
10. Business Incubators: Meaning, Definition, Services, Development and Types. Essays, Research Papers and Articles on Business Management. October 2019.
11. David A LeVine , Jumping Ahead Investment Proposal , Jumping Ahead is an idea-stage incubator designed to quickly prototype and market great products and services , 2017.
12. Hackett S.M. and Dilts, D.M. 2004. Journal of Technology Transfer, 2004 Kluwer Academic Publishers. Amsterdam.